إختيارات ذهبية

عبد الخالق فاروق

مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة



دتا للنشر والتوزيع

مشاغبات مثقف ثورى
فى دواوين الحكومة

شركة الدلتا اليوم للصحافة والنشروالتوزيع والدعاية

دار دلتا للنشر

رئيس مجلس الأدارة

المحاسب

أحمد التلاوى

الناشر

سليمان القلشى

مستشار النشر

أحمد سويلم

الطبعة الأولى

الكتاب : مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة

المؤلف : عبد الخالق فاروق

لوحة الغلاف : عصام حنفى

المقاس ١٧ × ٢٤

رقم الإيداع : ٢٥٦٣٥ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي : 978 - 977 - 85265 - 7 - 8

العنوان : ٧ شارع الموسيقار على إسماعيل الدقى

التليفون : ٣٣٣٧٨٣١٩ - ٣٣٣٨٧٠٣٩

email : elyoumnew@gamil.com

عبد الخالق فاروق

اختيارات صعبة

سيرة ذاتية.. وموضوعية

مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة

المحتويات

إهداء ..

إلى مشاعر دافئة وعميقة..

لقصص حب..

لم تكتمل أبدًا فى حياتى..

المؤلف

قبل الحكاية ..

دائمًا ما أسأل نفسى، هل تسِّكْن المشاعر والعواطف ـ فعلًا ـ عندما يجعل الإنسان نفسه وذكرياته فى الزمن الماضى، كما كان يقول الفيلسوف الفرنسى «أندريه موروا»؟ وعادة ما كانت الإجابة تأتى من أعماقى بالنفى.

فما زلت حتى هذه اللحظة، أشعر بدفء إحساسى باللحظات التى عشتها، وتفاعلت فيها مع الأحداث ووسط الناس، بكل حزنها وشجنها.. وأحيانًا فرحتها وبهجتها.

صحيح أن لحظات الفرح فى حياتى كان قليله، ربما إلى حد العدم، لكننى أتذكر تمامًا أنها حينما كانت تحدث كنت أعيشها بكل كيانى وإحساسى حتى الجنون، وكأننى أخشى ألا تمر علىَّ مرة أخرى.

ولعل حكايتى مع الوظيفة العامة هى من أكثر تلك الحكايات شجنًا وحزنًا فى تجربة حياتى كلها، وإذا جاز لى أن أصفها فى كلمة واحدة فهى تكاد أن تكون «صدمة»، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وبكل ما تستدعيه عادة فى العقل والوجدان من أحاسيس دفينة بالغربة أو الانكسار.

كانت الصدمة منذ البدء، حينما اكتشفتُ تلاعب الأصدقاء ومناوراتهم، ثم كانت الصدمة فى اكتشاف المساحات الشاسعة بين تصوراتى وما أتمناه للناس وزملاء العمل والمكان، وحقيقة ضعفهم وكذبهم ونفاقهم، ولا أجاوز أو أتجاوز إذا قلت خياناتهم!.

وكانت الصدمة فى المنتهى، عندما علمتنى التجربة ـ و أجبرتنى ـ على إعادة النظر فى تلك الأفكار الرومانسية «الثورية» حول «الجماهير» والفئات «محدودة الدخل» وإمكانياتهم الثورية الكامنة، فإذا هم ـ بالتجربة الحياتية المعاشة ـ أبعد عن هذا، ابتعاد

الأرض عن السماء؛ فدارت بى حركة الأفكار المحكومة بمقولات «الأيديولوجيا» المسبقة، والمعبأة إلى شيء آخر تمامًا.

وهنا، أحاول أن أقدم تجربتى الشخصية والذاتية فحسب، بقدر ما أحرص أشد الحرص على إعادة توجيه أفكار البعض ـ عبر استخلاص العبر والحكم ـ إلى حقيقة منطق الأشياء وجوهر الفعل الإنسانى المحدود بحدود المصالح الفردية والأنانية المجردة، حتى يتسنى تقدير أوزان الأفكار والحركات الاجتماعية بقدرها الحقيقى دون مبالغة أو أوهام.

والوظيفة ـ والموظفون ـ لمن لا يعرفون، عالم غريب فريد، محكوم بقوانين غير مرئية، ومفاهيم أنانية، وصراعات غير مفهومة أو مبررة فى الكثير من الأحيان، وبقدر سكون سطحه، وبرودة انفعالات أفراده، يكون قدر غليان أعماقه وفوران صراعاته؛ التى تدور فى معظمها حول مسائل صغيرة بمنظور صراعات الحياة الكبرى وقضاياها.

وقد شاءت الأقدار أن تقذف بى وسط آتون هذا العالم الغامض فى أكثر من مصلحة حكومية، فرأيت وعايشت وصارعت، حاملًا أفكارى الرومانسية «الثورية»، متصورًا لسنوات قدرتى وقوة هذه الأفكار على النفاذ إلى هذا العالم وناسه، وبعد مرور أكثر من ربع قرن وسط هذه الغابة البشرية، أعترف بأن أفكارى قد تغيرت، وأحلامى حول التغيير قد تواضعت، وأن طموحاتى وسط هذا الوسط البشرى قد تراجعت تمامًا.

وبرغم أن طموحى منذ لحظة تخرجى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كان هو العمل فى تلك المساحة التى تتقاطع فيها عمليات البحث العلمى ـ بكل مشقتها ـ بتلك المرتبطة بعالم الصحافة والنشر، وهو ما كدت أحققه بالعمل بعض الوقت فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، لولا دسائس بعض «الرفاق» من جهة ـ وسوء الحظ والتقدير من جهة أخرى ـ التى ذهبتْ بى إلى مسار مختلف تمامًا؛ حيث التقلب فى الوظائف الحكومية، وهو ما أجدنى ـ بعد نظرة فاحصة للوراء

ـ غير نادم عليه، فقد حافظ طموحى الشخصى ورغبتى الجارفة فى المعرفة والبحث العلمى فى تحدى دسائس هؤلاء «الزملاء»، والتعرف على مجالات للمعرفة جديدة لم تحظَ بالكثير من الاهتمام والعمق من جانب الباحثين والعاملين كافة سواء فى مركز دراسات الأهرام، أو فى غيره من مراكز الأبحاث الخاصة أو العامة. وبهذا، أضفت إلى كتاباتى وأبحاثى ومؤلفاتى أبعادًا جديدة ومجالات لا يستطيع الكثيرون الخوض فيها، أو الاقتراب منها.

وعبر هذه الرحلة العلمية والوظيفية طوال ثلاثة عقود، تقاطعت دوائر علمية خمس؛ فشكلت رصيدى المعرفى وعطائى البحثى، وهى علم الاقتصاد، وعلوم السياسة، وعلم القانون ـ خاصة فى جوانبه الإدارية والدستورية ـ وعلوم المالية العامة ـ خاصة ما تعلق منها بالموازنة العامة للدولة وفك أسرارها وخباياها وطلاسمها، وأخيرًا علم الإدارة العامة المصحوبة بالخبرة العملية فى مجال الإدارة الحكومية ودهاليزها المتعددة المسالك والدروب.

وهكذا يصدق القول المأثور «رب ضارة نافعة».

وبالإضافة إلى هذا المخزون المعرفى الذى نجحتُ فى تحقيقه خلال هذا المسار الوظيفى المعقد والطويل، فقد حصَّلتُ الأهم والأصعب وهو مخزون المعرفة بالسلوك الإنسانى لجماعة الموظفين المصريين، والتعرف على أنساق قيمهم الأخلاقية، وحقيقة انتماءتهم الفكرية والسياسية، وقد تجلى ذلك أمامى فى سلوك وتصرفات تأذيت بها بأكثر مما تأذيت من ظروف سجنى واعتقالى المتكرر على يد أجهزة الأمن.

والحقيقة أنه بقدر ما استنزفت المعارك والصراعات ـ التى خضتها فى تلك المنظمات الإدارية التى عملت فيها ـ من طاقتى ووقتى الكثير، بقدر ما علمتنى أيضًا الكثير من الخبرات الإنسانية حول طباع الناس وأخلاقهم ومناط ضعفهم.

وفى آتون نارها ومشاغلها، عرف القلب فيها أولى دقات «الحب» الرومانسى، وتوجع من لوعته عذابات التمنع، التى كان مناطها ومصدرها حسابات المال وتقديرات الموارد !.

كان جرح «الحب»، وألم الرفض المحسوب، مقدرًا أن يستمر نازفًا لسنوات عشر، ولم تستطع كبرياء النفس، ورغبة الشوق أن تطفأ، إلا بعد أن تحقق شىء من الطموح، فكان الرفض دافعًا جديدًا لطموحاتى إلى ما هو أبعد من الكبرياء الشخصى، حيث الحضور فى ضمير أمة وثقافة شعب، قررت أن أكون أحد روافده المعرفية، فتحقق البعض منه، وما زال الطريق ممتدًّا إلى اللانهائى.

فلنفتح إذن ـ معًا ـ صفحات وذكريات «مثقف ثورى» فى دواوين الحكومة؛ علَّنا نتعرف منها على خصائص ذلك العالم الغامض من المثقفين الثوريين، ورافعى الشعارات؛ فنتعلم شيئًا جديدًا، برغم ما تحمله هذه الصفحات من دروس مؤلمة وذكريات حزينة لصاحبها.

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى

يوليو ٢٠٠٧

الفصل الأول

خطاب غامض من جهة أمنية!

بحلول شهر يوليو عام ١٩٧٩، كنت وزملائى فى الكلية على موعد مع إعلان نتائج امتحانات التخرج، وجاءت النتيجة كما توقعت وبما يتواءم مع ظروفى التى رويتها فى الأجزاء السابقة من تلك الذكريات ـ فحصلت على تقدير «جيد»، مثلما كنت فى عامى الدراسى الأول بالكلية، بينما كان عامى الثانى والثالث دون المستوى بسبب انشغالى ببعض مقتضيات عالم السياسة ونشاطى السرى، وكذلك ظروف اعتقالى لمدة سبعة شهور كاملة أثناء العام الدراسى الثانى، حيث كان «مقبول» هو تقديرى فى هاتين السنتين.

وبتخرجى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم الاقتصاد السياسى)، بدأت مرحلة جديدة، انشغل فيها الفكر بمستقبلى المهنى والوظيفى، فأخذت أبحث عن وظيفة تتفق وتخصصى العلمى من ناحية، وميولى البحثية والعلمية من ناحية أخرى.

وبالطبع كان أقرب الجهات إلى تفكيرى منذ اللحظة الأولى هو «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام»، والذى كان قد سبقنا إليه فى التعيين منذ سنوات ماضية عدد من الزملاء اليساريين والناصريين، وكان من بينهم «إبراهيم نوار» و«سيد زهرة» و«عبد العاطى محمد» و«محمد السيد سعيد» و«أسامة الغزالى حرب» و«عبد العليم محمد» وغيرهم.

وكانت وحدة البحوث الاقتصادية بالمركز تكاد تكون خالية من الباحثين باستثناء «إبراهيم نوار» الذى كان يستعد للسفر إلى إنجلترا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه فى هذا التخصص، وهو ما لم يحدث قط أبدًا؛ حيث شغلته هناك أعمال «البيزنس» والتجارة، وعاد بعد أكثر من عشرين عامًا دون أن يحصل على أيهما.

أما «سيد زهرة» الذى كان يستعد بدوره للسفر فى رحلة عمل طويلة إلى البحرين، لم يعد منها حتى يومنا، فقد كان تخصصه بعيدًا عن علم الاقتصاد.

وخلال تلك الأسابيع القليلة التى أمضيتها بالمركز كباحث بنظام عمل بعض الوقت part - time، قبل إن أستعد لرحلة التجنيد الإلزامى لمدة تزيد عن العام، فقد كلفنى مدير المركز «الأستاذ السيد ياسين» ببعض الترجمات والأعمال البحثية المحدودة؛ مما دفعه للترحيب بى بعد فترة من إنجاز بعض تلك الأعمال. وكان من أهم ما قمت به، تلك الترجمة التى أعددتها ولفتت نظرى مبكرًا وأثارت اهتمامى وهى إحدى الأوراق البحثية التى أعدها خبراء إسرائيليون فى معهد «دافيد هورفيتز» فى جامعة «تل أبيب»، فى إطار مؤتمر علمى قام به المعهد تحت عنوان «أفق التعاون العربى ـ الإسرائيلى فى ظل التسوية السياسية للنزاع» وذلك فى ديسمبر عام ١٩٧٣.

كانت الورقة عن أفق التعاون بين إسرائيل ولبنان، وفى هذا الإطار قاموا بتحليل متكامل للاقتصاد والمجتمع اللبنانى، سياسيًّا واجتماعيًّا وطائفيًّا؛ بحيث بدا لى أن هؤلاء الناس لا يتركون شيئًا للصدفة أو الأقدار، إنهم يخططون منذ اللحظة الضبابية، وحتى الوصول إلى ضوء الشمس المشرقة!.

وفى أثناء تلك الأسابيع القليلة التى عملت فيها بالمركز (قبل التحاقى بالخدمة العسكرية فى إبريل عام ١٩٨٠) وصلنى مغلف أصفر؛ مما يعنى أنه من مصلحة حكومية. وعلى الفور قمت بفض المظروف، فإذا به يحمل دعوة من «مجلس الدفاع الوطنى» للتوجه إلى مبنى المجلس يوم ١١/ ١١/ ١٩٧٩، للاختبار من أجل شغل إحدى الوظائف المدنية بالمجلس (انظر وثيقة رقم ١).

لم يكن لدى معرفة سابقة بهذا المجلس، ولكن العنوان المحدد على المظروف فى شارع المطرية ـ خلف سراى القبة ـ بالقاهرة، كان يثير شكوكى؛ فهذا المكان هو مقر المخابرات العامة المصرية ...؟

- ماذا جرى؟ هل هو فعلًا الجهاز؟

- هل أخطأوا فى طلبى؟
- ألم يطلعوا على ملفى؟
- ألم يعرفوا تاريخى السياسى؟
- أم أنها البيروقراطية المصرية العمياء والغبية؟

وتزايدت الأسئلة بداخلى وتصاعدت الظنون والشكوك، ولم أحظَ بتفسير مقبول؛ فتوجهت إلى بعض الزملاء من دفعتى فى الكلية، وعرفت منهم أن بعض الحاصلين منهم على تقدير «جيد» فما فوقه، قد وصلهم مثل هذا الخطاب، وأن بعض الحاصلين منهم بمن فيهم عبد الرحمن صلاح الذى أصبح قنصلنا فى الولايات المتحدة فيما بعد ـ قد ذهب فعلًا، وأنهم أمهلوه فترة التجنيد الإلزامى، وبعدها سيذهب لإجراء الاختبارات المطلوبة.

إذن، إنه فعلًا مجلس تابع «لهيئة الأمن القومى» المصرى، ويبدو أنه قد انتهج أسلوبًا جديدًا منذ عدة سنوات قليلة، يقوم على الحصول على قائمة باسماء الناجحين من بعض دفعات الكلية، لما يتميزون به عادة من قدرات بحثية وتحليلية تفوق غيرهم من خريجى الكليات الأخرى، وإرسال خطابات تعلنهم فيها بترشيحهم لشغل إحدى وظائفها المدنية.

إلى هنا، ويبدو الأمر منطقيًّا وعاديًّا، ولكن الغريب والمثير للريبة فى هذا الأمر، هو أن يوجه خطاب من هذا النوع إلى شخص مثلى، مدرج اسمه فى واحدة من أكبر وأخطر قضايا الشيوعية فى التاريخ المصرى الحديث (القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧)، والمتهم فيها بمحاولة قلب نظام الحكم. كما أن نشاطى بعد خروجى من السجن، لا يشير إطلاقًا إلى أن وجودى فى تلك القضية كان محض مصادفة، بل إننى كنت أثناء الدراسة بالكلية عنصرًا نشطًا وفعالًا فى إحدى المنظمات الشيوعية المصرية.

كنت فى حيرة من أمرى، عندما تسلمت هذا الخطاب، وسيطرت على تفكيرى فكرة ـ ربما كانت ساذجة فى ذلك الحين وبظروف المنظمات الشيوعية المصرية لم تكن أبدًا مناسبة ـ وهى أنها قد تكون فرصة سانحة لاختراق هذا الجهاز الضخم، تمامًا كما كانوا يعملون دائمًا لاختراق تنظيماتنا والقبض علينا.

وعرضت الفكرة على أحد الرفاق، ويبدو أن الفكرة لم ترق له، فطويت هذا الأمر، ولم أذهب فى الموعد المحدد فى الخطاب إلى مبنى «مجلس الدفاع الوطنى»، ونسيت الأمر برمته منذ ذلك الوقت، حتى لحظة استعادة شريط ذكرياته، ويبدو أنهم لم ينسونى قط، فقد عاد الأمر بعد عشرين عامًا أو يزيد، ولكن بصورة مختلفة سوف أرويها لكم بعد قليل.

وللحقيقة والإنصاف، ينبغى أن أؤكد، أنه وقبل منتصف الثمانينيات، وتحديدًا منذ تولى السيد «حسنى مبارك» مقاليد الحكم فى مصر فى أكتوبر عام ١٩٨١، لم تكن الوساطة والمحسوبية قد زحفت بظلها الكئيب على كل نواحى الحياة فى مصر، ليس فقط على قطاعاتها الحساسة، وباستثناء حالات نادرة، أوقف فيها الأمن ـ لاعتبارات سياسية ـ تعيين أحد الزملاء فى وظيفة ملحق دبلوماسى فى وزارة الخارجية (أنس مصطفى كامل)، بسبب مواقفه المعارضة لنظام الرئيس السادات ـ ودون أن يكون له أى صلة بالنشاط الشيوعى ـ وبعد جهد قانونى وحكم قضائى تسلم «أنس» وظيفته فى إحدى السفارات المصرية، وهو ما انطبق على عشرات من أبناء العمال والفلاحين من خريجى الكلية، الذين اجتازوا اختبارات وزارة الخارجية، فقُبِلَ تعيينهم وشغل بعضهم وظائف السفراء والقناصل، وينطبق الأمر نفسه على مجالات الصحافة والوظائف المرموقة، وقد تغير هذا الوضع بصورة جذرية منذ منتصف الثمانينات بحيث أصبحت الوظائف وراثية من الآباء إلى الأبناء والأقارب.

وإذا جاز لى أن أقدم جانبًا من التفسير العلمى لهذه الظاهرة بعدم تفشى المحسوبية والوساطة حتى منتصف الثمانينيات، ثم تفشيها الوحشى فيما بعد ذلك؛ أقول أنه قبل مطلع الثمانينيات كان معظم أبناء المسئولين والطبقة الجديدة من الأثرياء الجدد ـ علاوة على أن عددهم كان لا يزال متواضعًا ـ كانوا يتجهون إلى العمل فى المصارف والبنوك الأجنبية والاستثمارية التى كانت تزحف على الاقتصاد المصرى، وكذلك لدى المشروعات الأجنبية وشركات البترول، وفى أنشطة الاستثمار والتجارة، فى سوق بدا متميزًا بالفوضى والسيولة، وواعدًا ـ من ثم ـ بالثراء لكل من يعمل به فى ظل غياب للقانون بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وبعد تولى «حسنى مبارك» الحكم، بدأت سحابة الوساطة والمحسوبية الكئيبة تزحف على الحياة المصرية فى القطاعات كافة، وما كاد مطلع التسعينيات يهل فى الأفق إلا وكانت الوساطة والمحسوبية قد باتت هى القانون «العرفى» العام والأساسى فى شغل الوظائف بدءًا من أعلى المستويات إلى أدنى الوظائف، بما فى ذلك وظائف السعاة.

استمرت علاقتى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، كباحث اقتصادى بنظام بعض الوقت part - time حتى آن آوان انخراطى فى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة المصرية، وبعد أن تخلفت عن دفعتى فى يناير عام ١٩٨٠، فانخرطت فى دفعة إبريل من العام نفسه، وتعمدت أن أتوجه إلى منطقة التجنيد ـ الكائنة وقتئذٍ فى منطقة حلمية الزيتون بشرق القاهرة ـ دون أن أخطر أحدًا، أو أحصل على خطاب التوصية (وسيلة الوساطة والمحسوبية الجديد داخل القوات المسلحة)، وكانت بمثابة بند عسكرى شبه رسمى معترف بها داخل القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر، وأيضًا قبلها منذ أيام سيطرة المشير عبد الحكيم عامر وجماعته على الجيش المصرى؛ فقد كان من الممكن، أن يوصى أحد كبار الضباط على شخص ما، متقدم إلى الكشف الطبى، لكى يرشحه للالتحاق بسلاح معين، ثم إلى وحدة عسكرية محددة، وبالنسبة لأقرباء

هؤلاء الضباط الكبار (من رتبة عقيد فما فوق) فكان هذا يكفى لكى يؤدوا خدمتهم العسكرية تقريبًا فى منازلهم دون عناء الخدمة العسكرية ومشقتها.

وفى كثير من الحالات، كنا نشاهد رأى العين، المذياع ينادى على أحد المجندين الجدد من حملة المؤهلات العليا، للتوجه إلى مكتب القائد، وبعد دقائق يأتى ليحمل (مخلته) التى بها أغراضه العسكرية ويختفى بعد ذلك، ونعلم على الفور أنه قد ألحق بوحدة عسكرية يعمل بها أحد أقربائه من الضباط الكبار، حيث لن يقضى من مدة خدمته سوى أيام قلائل فى تلك الوحدة، ويذهب بعدها إلى منزله، ولا يعود إلا حين يحل وقت تسليمه لأغراضه العسكرية، وتلقى شهادة تأدية خدمة الوطن.

إذن .. تعمدت أن أتوجه إلى مركز التجنيد دون أن أصطحب معى ضابطًا كبيرًا ـ أو بطاقة توصية ـ برغم أن بعض الرفاق كانوا يعرفون عددًا من الضباط الكبار، وكذلك والدى، وكنت مدفوعًا فى هذا بأفكار ذات طبيعة «ثورية رومانسية»، فأحيانًا كنت أذهب إلى ضرورة قضاء الخدمة العسكرية تمامًا كما يؤديها أبناء الفلاحين والعمال، لكى أتعرف بدقة على طبيعة مشاعرهم الحقيقية، وطريقة معاملتهم من جانب السلطات العسكرية، وهو ما سوف يفيدنى فى الفهم السياسى عما يجرى داخل هذه المؤسسة الضخمة فى المستقبل، وكيفية التعامل معها.

وأحيانًا أخرى، كان تفكيرى يتجه إلى منحى آخر، وهو أن الخدمة العسكرية ـ الناشفة ـ ودون رتوش ستضيف إلىَّ خبرات عملية جديدة ومفيدة فى حياتى المستقبلية.

وأخيرًا، كان هناك إحساس غامض عميق، يدفعنى دفعًا إلى ضرورة تعلم تلك الخبرات العسكرية، بكل تفاصيلها ومشتملاتها: من أساليب التحرك، والمناورة، إلى طريقة قراءة الخرائط العسكرية، وطبوغرافيا مسارح العمليات، وإلى جميع وسائل ضرب النار، وأنواع الأسلحة؛ فربما تضطرنا الظروف السياسية والثورية يومًا إلى

استخدام ما تعلمناه من تجارب عسكرية فى قيادة العمل المسلح فى البلاد، أو فى الصراع ضد إسرائيل.

وبعد توقيع الكشف الطبى علىَّ، واعتماد صلاحيتى للخدمة العسكرية، اصطففت مع عشرات من الشباب المجندين، انتظارًا لإعلان توزيعاتنا على الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة، ووسط هذه الحشود وتحت الشمس، نودى على اسمى مقترنًا بالسلاح الذى سأخدم به وكان سلاح «المدفعية».

وما هى إلا سويعات قليلة، وجاء مندوبو الأسلحة لاستلام «الإيراد الجديد»، وكان هؤلاء المندوبون من ضباط الصف المتطوعين غالبًا (أومباشى أو شاويش)، بسطاء بقدر ما هم ميالون للشدة والعنف، خاصة إذا كانوا يترأسون ـ كما الآن ـ جنودًا من حملة المؤهلات العليا.

وتحت ضغط الإحساس بالمسئولية والخوف من الخطأ، فى ظل استلامهم لهذه الأعداد الكبيرة من المستجدين من الجنود، وربما بتأثر عقد النقص الإنسانية لدى هؤلاء المندوبين وهم من أنصاف المتعلمين؛ كانت ممارسات الشدة والسباب غالبة وطاغية فى سلوكهم وتصرفاتهم الانفعالية.

تحركنا فى صفوف شبه منتظمة خلف «المندوب»، متجهين من حلمية الزيتون ـ حيث منطقة التجنيد ـ إلى مركز تدريب سلاح المدفعية الكائن ـ وقتئذٍ ـ فى الكيلو ٥,٤ على طريق القاهرة ـ السويس، فى منطقة ألماظة العسكرية، التى كان الزحف العمرانى قد بدأ يغير من بعض ملامحها الصحراوية القديمة، فتحولت من منطقة معسكرات عسكرية إلى منطقة سكنية مدنية، وهو ما دفع القيادة العسكرية المصرية بعد عدة سنوات إلى نقل معسكراتها تلك إلى منطقة أبعد فى عمق الصحراء وتحديدًا فى الكيلو ٢٣ على طريق القاهرة ـ السويس، وإلى مناطق أخرى على طول الطرق الرئيسية والفرعية المتجهة من القاهرة إلى مدن القنال الثلاثة.

وربما لا أبالغ إذا قلت إن تجربتى فى الخدمة العسكرية تحتاج وحدها إلى كتاب مستقل، لما تحويها من تفاصيل بعضها محزن فى حق الوطن، وبعضها الآخر مثير للسخرية والدهشة فى حق التجربة.

على أية حال، أمضيت فى مركز تدريب المدفعية حوالى خمسة وأربعين يومًا، بين محاضرات نظرية وتجارب عملية وانتظام فى طوابير الانضباط العسكرى فى معظم أوقات النهار، وخلالها رأيت عشرات ـ دون مبالغة ـ من أبناء الضباط وأبناء الذوات الموصى عليهم، ينادى على اسمائهم صباحًا للتوجه إلى غرفة القائد أو نائب القائد أو قائد أركان المعسكر، ثم يأتى إما ليحمل «مخلته» ويختفى بعدها لفترات بعد أن يكون قد حصل على إجازة طويلة جنبته مشقة التدريب فى مركز التدريب الأساسى للسلاح الذى سيخدم به، أو بالالتحاق إلى سلاح آخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) من الأسلحة التى ستكون فيها الخدمة العسكرية أكثر راحةً وهدوءًا.

أما أنا فلم يأتِ إلىَّ أحد، حيث لم يكن يعلم عن مكانى صديق أو قريب، حتى والدى الذى كان ما زال يخدم فى القوات المسلحة ـ وكان برتبة صول أو مساعد ضابط ـ وكان يستطيع بالطبع خدمتى بالحصول على إجازات أو حتى دفع أحد الضباط الكبار فى وحدته للتوصية علىَّ بالإلحاق بوحدة عسكرية معينة، لم يكن يعرف أننى قد التحقت بالتجنيد، أو أية معلومات عن مكان تواجدى.

وهكذا قدر لى ألا أبارح مكانى طوال فترة التدريب، كما لم تكن مواردى المالية تسعفنى للخروج (خلسة) من المعسكر ـ كما يفعل الآخرون ـ إلى المناطق السكنية القريبة (فى عزبة الهجانة) أو منطقة ألماظة، أو ميدان السبع عمارات لألتقط بعض نسمات الحياة المدنية، وتنشق عبير شذا فتيات مصر الجديدة.

وكان من الأمور الشائعة فى مركز التدريب، أن يذاع عبر المذياع الداخلى للمعسكر النداءات التالية:

- على الجنود المعيدين فى كليات التجارة التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين أو خريجى كلية الاقتصاد أو المحاسبة التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين فى علوم الرياضيات أو العلوم التوجه إلى قيادة المعسكر.

أما إذا كانت الدفعة من المؤهلات المتوسطة أو العادية فقد كان النداء هو:

- على الجنود النقاشين التوجه إلى قيادة المعسكر.
- على الجنود المتخصصين فى الكهرباء أو الميكانيكا التوجه إلى قيادة المعسكر.

وكان هؤلاء الذين يتوجهون إلى قيادة المعسكر، يتم استغلالهم ـ بعد فرزهم واختيار القائد أصلحهم للمهمة ـ من جانب كبار الضباط، إما بالعمل مدرسين لأولادهم فى المنازل دون مقابل طبعًا سوى تسهيل خدمته العسكرية ومنحه الإجازات المتكررة، أو بالنسبة للعمال (النقاشين وغيرها من التخصصات) للاستفادة بهم إما داخل المعسكر فى تلك الأعمال البعيدة عن الخبرة العسكرية، أو فى منازل كبار الضباط فى دهانات منازلهم أو حتى منازل أقربائهم، دون الحصول على أى مقابل غالبًا، اللهم إلا من بعض أيام الإجازات من المعسكر.

والغريب أن هذا السلوك قد استمر حتى بعد انتقالنا إلى وحدات الخدمة العسكرية الميدانية.

انتهت فترة التدريب، وآن أوان التوزيع على الوحدات الميدانية، وخلال هذه الفترة تنشط عادة التوصيات و تتحرك الوساطات وتَتَفَعَّل المجاملات بهدف أن يأتى التوزيع إما فى وحدة عسكرية مريحة نسبيًّا وقريبة المكان من سكن أسرة الجندى الموصى

عليه، أو أن يلحق بوحدة عسكرية من سلاح آخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) فى المحافظة نفسها التى تقيم فيها أسرة المجند.

ومن ناحيتى، فقد تركت الأمور تتم بطريقتها الطبيعية، ونودى على الاسماء مقرونة بتوزيع كلٍّ منا على وحدته الميدانية، فكان من نصيبى الجيش الثالث، الذى يمتد نطاق عمله من منطقة التمساح جنوب محافظة الإسماعيلية وحتى منطقة الأدبية فى جنوب محافظة السويس.

وجاء مندوب الجيش الثالث، وكان برتبة «النقيب» وبصحبته عدد محدود من الضباط الصف صغار السن، وتصادف أن كانت فترة التحرك إلى قيادة الجيش الثالث، فى منطقة «جبل عبيد» فى أسوأ الفترات البيئية والمناخية؛ حيث تعرضنا إلى عاصفة رملية غير مشهودة فى مصر من قبل، وزاد عليها مناخ سياسى شديد التوتر، زاده خطاب الرئيس السادات فى ذلك اليوم (١٥ مايو ١٩٨٠) حينما شن هجومًا شديدًا على البابا شنودة وغيره من قيادات المعارضة، وكنت ألحظ ذلك التبرم على وجوه الجنود المسيحيين خاصة المجند (كمال)، الذى كاد أن يفقد هدوءه، ويهاجم السادات علنًا؛ مما كان سيعرضه حتمًا إلى المحاكمة العسكرية، خاصة بعد أن أعلن السادات عن عزل البابا «شنودة» واعتكاف الأخير فى دير وادى النطرون، فاضطررت إلى إسكاته وتهدئته عبر التضامن معه ورفضى لسياسات السادات.

والغريب فى الأمر، بل والمثير للسخرية، أنه وبرغم أننا فى تلك الأيام الثلاثة السوداء وسط الصحراء، وبين مخالب تلك العاصفة الرملية القاسية، كنا على قوة الجيش الثالث الميدانى وفى ذمة قيادته، وعلى مقربة عشرات الأمتار فقط من مقر قيادة هذا الجيش؛ فقد تركونا وسط العاصفة دون وجبة طعام واحدة، وكنا نقتات بقايا الخبز «المقدد» والمترامى فى وسط الرمال، ولم يقدموا لنا أى عون أو مساعدة.

وبعد تلك الأيام العاصفة الثلاث، التى انقطعت فيها وسائل المواصلات كافة بما فى ذلك خط السكة الحديدية العتيق (السويس ـ عبيد)، جرى توزيعنا على الوحدات، وكان من نصيبى اللواء ٦٧ مدفعية ميدان وسط (مد ـ وسط) التابع للفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية (مش ـ ميكا) والكائن فى منطقة «أبو حلب» على الضفة الغربية لقناة السويس فى الطريق الساحلى بين مدينتى السويس والإسماعيلية.

على أية حال، مضت فترة الخدمة العسكرية ـ بكل مرها وحلوها ـ وتعلمت فيها الكثير من الدروس والخبرات، وبدأت إجراءات تسريحى من الخدمة أوائل شهر يونيو عام ١٩٨١، وكانت مصر فى عين العاصفة السياسية الكبرى التى توشك أن تقتلع جذورًا، وترتب أوضاعًا أكثر خطورة بعد أشهر قليلة من هذا التاريخ.

عدت أدراجى إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، متصورًا أن مكانى الذى أهلنى إليه ما أنجزته فى الشهور القليلة التى عملت فيها بدوام جزئى، ورضا مدير المركز «السيد ياسين» عن أعمالى الأولية، ما زال موجودًا، ولم أكن أدرى أن وافدين جددًا قد تخرجوا من الكلية ذاتها، وكانوا «رفاق» سياسة قد تسابقوا إلى المكان، ولم تكن لديهم من موهبة فكرية أو قدرة بحثية، سوى فى مجال «النميمة» والوقيعة بين الأشخاص.

وكان الهدف بالطبع هو استبعادى، وإخلاء الطريق لأنفسهم وبعض أصدقائهم، فأحدهم ـ على سبيل المثال ـ وكان شابًّا من بورسعيد يدعى «أبو المعاطى السندوبى» وكان من ساقطى قيد منظمة (٨ يناير) لم يجد من وسيلة لنفسه سوى الدس والوقيعة بينى وبين كلٍّ من «إبراهيم نوار» و «سيد زهرة» وهما أول من ساعدونى فى العمل داخل المركز، فأشاع وألح فى تكرار جملة وردت على لسانى فى إحدى المناقشات العابرة داخل الكلية تفيد بأن «مركز الدراسات السياسية قد أنشئ ليكون أحد العقول المفكرة للبرجوازية المصرية وللسلطة الحاكمة»، وقد كان المعنى ـ وما زال ـ صحيحًا،

ولكن وضعه فى سياق النميمة، والتجريح فى الزميلين قد جعلاهما أكثر تحفظًا فى التعامل معى وتبادل الآراء والأفكار.

وبرغم ذلك لم يكتب لهذا «الزميل» ـ أبو المعاطى ـ التعيين فى المركز، بسبب تواضع قدراته البحثية، فعاش هائمًا بين رفاقه فترة فى القاهرة، ثم هاجر بعدها إلى «إيطاليا» ولم يعد إلى مصر مرة أخرى.

أما الثانى (ج.ع) فقد استغل الموقف، وبرغم سابق الزمالة فى هيئة تحرير الجريدة السرية لمنظمة المؤتمر (العامل) ـ ليدس علىَّ لدى آخرين، وكان الهدف من ذلك توسيع الطريق فى الوحدة الاقتصادية التى لم يكن يعمل فيها سوى باحث واحد هو «إبراهيم نوار» الذى أوشك على المغادرة إلى لندن، من أجل صديقه (م. ص) الذى كان ما زال يخدم فى القوات المسلحة ضابطًا احتياطيًّا ما زال أمامه عامين على الأقل حتى تنتهى فترة خدمته العسكرية.

كل ذلك كان يمكن فهمه واحتماله، وقد تجاوزته واستمررت فى أداء بعض المهام التى كان يكلفنى بها مدير المركز مباشرة، بيد أن الأمر قد تجاوز حدود احتمالى حينما بدا فى الأفق ما سمى «معركة التطبيع» الثقافى مع إسرائيل، فأسدلت الستار على علاقتى بالمركز وبفرصة العمل فيه لسنوات طويلة قادمة.

كان الرئيس السادات بعد توقيعه على اتفاقية «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨، ثم اتفاقية «السلام المصرية ـ الإسرائيلية» عام ١٩٧٩، قد انتابته حالة عصبية مستمرة، ازدادت حدتها مع تصاعد حركة المعارضة السياسية المصرية المناوئة لسياساته عمومًا، واتفاقية «السلام المصرية ـ الإسرائيلية» خصوصًا، وقد اقتضت التزاماته ووعوده لحليفيه الجددين (الولايات المتحدة وإسرائيل) أن يسرع فى خطوات «تطبيع» العلاقات الاقتصادية والسياسية ـ والأهم الثقافية ـ مع إسرائيل.

وكان من دواعى هذا التطبيع ـ من منظور الرئيس السادات وبعض معاونيه وعلى رأسهم أسامة الباز ـ أن يقوم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، الذى كان قد أنشئ بوجه خاص أثناء المواجهة الحادة مع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧، باستضافة رجال فكر وسياسة وثقافة إسرائيليين، وإدارة حوارات سياسية وفكرية معهم.

وأسقط فى يد «السيد ياسين»، وبعض الباحثين والخبراء فى المركز، وللحق فقد حاول مدير المركز فى ذلك الحين «السيد ياسين» المماطلة أكثر من مرة، وتباطأ فى الاستجابة لضغوط الرئاسة، وضغوط رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة «على حمدى الجمال» ومن بعده «إبراهيم نافع»، حتى جاءت إحدى نوبات الغضب لدى الرئيس السادات فاتصل برئيس تحرير الأهرام، وعنفه مشيرًا أنه لا يجوز لأحد أن يزايد عليه فى الوطنية، وأن على الأهرام ومركز حكمائه ـ كما كان يتندر عليه عادة ـ أن يقوم فورًا باستضافة أعضاء الكنيست «العرب» كمرحلة أولى، يعقبها توجيه الدعوة لرجال السياسة والفكر فى إسرائيل.

وهكذا أسقط فى يد الأهرام ومدير مركز الدراسات فيه، ودار عراك وجدل واسع وعنيف بين الباحثين وبعضهم البعض، وبينهم وبين مدير المركز حول هذه المهمة، وما زلت أتذكر ثورة «نبيل عبد الفتاح» وهو يعلن أنه لن يحضر هذا اللقاء، بينما ناور البعض الآخر، حتى لا يصطدم بمدير المركز مباشرة.

وحتى ذلك الحين، كان أعضاء الكنيست العرب من أمثال «عبد الوهاب الدراوشة» منخرطين بصورة كاملة داخل بنية المؤسسة الإسرائيلية، وكانت نظرة بقية المواطنين العرب فى البلدان العربية تجاههم، نظرة شك وريبة، إن لم تكن نظرة اتهام وتجريم، وقد ظلت هذه النظرة العربية قائمة حتى حدث التحول الكبير مع بروز قيادات عربية جديدة من عرب ١٩٤٨ من أمثال «الدكتور عزمى بشارة» و «الدكتور أحمد الطيبى» و «محمد بركة» وغيرهم من أجيال السياسيين العرب الجدد هناك، ونقلوا فيه دور

الأقلية العربية داخل فلسطين ١٩٤٨، إلى شيء مختلف تمامًا، وبهذا تحول المشهد كله داخل «إسرائيل» وخارجها.

إذن، حتى عام ١٩٨١ وقت توجيه الدعوة إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلى من عرب (١٩٤٨)، كانت النظرة إليهم عدائية، والاعتبار الكامن خلف الدعوة هو أنها حلقة فى سلسلة من أجل تطبيع النظام والحكم ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لعلاقاتها مع إسرائيل.

فى ذلك الحين، انتابتنى حالة من الحيرة والارتباك، ما بين رغبتى فى التعيين بالمركز ـ وكان السيد ياسين قد شرع فعلًا فى إعداد مذكرة بهذا الأمر لترفع إلى رئيس مجلس الإدارة عبد الله عبد البارى ـ وبين خوفى من التورط منذ اللحظة الأولى فى علاقات تطبيع ثقافى مع إسرائيليين، قد تبدأ بندوة ولكن لا أعرف إلى أين ستنتهى.

ووسط حيرتى وترددى، توجهت إلى بعض «الزملاء» لكى أستأنس برأيهم، فإذا ببعضهم يتقمص دور الثورى المتطهر، ويرفض فكرة وجودى فى هذا المركز، بل إن أحدهم قد قال بالحرف «إن من شأن ذلك أن يلوث تاريخك الكفاحى»، والغريب والمثير للسخرية أن هؤلاء تحديدًا قد سعوا بعد عدة سنوات قليلة للتمحك بالمركز والعاملين فيه، بل إن اثنين منهم قد حاولا التعيين فيه بعد ذلك دون جدوى، وكان من بينهم (ف. ز) و (ح. ك).

وقد نجح الأخير فعلًا فى الالتحاق بأحد المراكز البحثية الحكومية الأخرى بعد ذلك بعدة سنوات.

على أية حال، أخذت بنصيحة هؤلاء (الرفاق)، وابتعدت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، وكانت هذه هى أحد أخطائى الكبرى فى مقتبل حياتى المهنية، وبقيت فى شقتى الفقيرة فى شبرا الخيمة، انتظارًا لفرصة أخرى

فى مكان آخر لمدة ثمانية أشهر كاملة، ولم يبقَ لى خلالها سوى العمل كعامل نسيج فى أحد مصانعها، أطلع خلالها على الصحف، وإعلانات الوظائف الخالية.

وفى أحد الأيام طالعت فى جريدة الأهرام عن وجود وظائف خالية فى إحدى الهيئات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفى رئاسة مجلس الوزراء، وفى الجهاز المركزى للمحاسبات، فأرسلت بياناتى إلى الجهات الثلاثة، وانتظرت ردودها، وكان أول من استجاب «الهيئة المصرية للرقابة على التأمين» بينما تأخرت الجهتان الأخريان لثلاثة أسابيع إضافية، وكأن الزمن والمقادير قد قررت أن تلعب لعبتها معى، وتخفى فى ثناياها أقسى تجربة فى حياتى.

□ □ □

الفصل الثانى

إلى الوظيفة .. وانكسار القلب

كان اغتيال الرئيس السادات، فى ظهيرة يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، قد أعقبه حملة اعتقالات ومداهمات واسعة، لكل رموز المعارضة السياسية المصرية وقياداتها، وإن ركزت أكثر على قيادات الجماعات الإسلامية وعناصرها، بدءًا من الإخوان المسلمين، مرورًا بجماعات الجهاد والجماعة الإسلامية وانتهاءً بجماعات «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وجماعة «التوقف والتبين» وغيرها من تلك المنظمات الإسلامية.

وكان من نصيبى أن قامت مفرزة من مباحث أمن الدولة ليلة السابع من أكتوبر بمداهمة منزل أسرتى فى حى القلعة، فجرًا، ولم أكن بالطبع موجودًا فى هذا المنزل، حيث غادرته منذ أغسطس عام ١٩٧٨، إلى مقرى السرى فى شبرا الخيمة.

وخلال هذا الأسبوع نفسه، حل موعد الاختبارات الشفوية ـ حيث لم يكن هناك اختبار تحريرى ـ فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، فتوجهت إلى مقر الهيئة الكائن فى شارع طلعت حرب فى قلب المدينة، وعلى مقربة من القنصلية الفرنسية بالقاهرة، بحذر وحرص، متجنبًا اللقاء بأى شخص أو زميل، وهناك كنت على موعد مع جرحى وعذابى العاطفى الأول فى حياتى.

كانت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، فى عهدها الجديد هى الوريث القانونى «للمؤسسة المصرية العامة للتأمين» التى كانت تتولى الإشراف والرقابة على أداء شركات التأمين وإعادة التأمين فى السوق المصرية، ولم تكن هذه الشركات تزيد عن أربعة شركات حتى عام ١٩٨١، حينما صدر قانون جديد لها (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١) الذى نقلها من هيئة أو مؤسسة حكومية عادية بنظام الكادر العام، إلى وضع جديد تمامًا (كهيئة اقتصادية ذات نظام اللائحة الخاصة) بما يعنيه ذلك من مزايا مالية كبيرة مقارنةً بالعاملين بالقطاع الحكومى.

وأضاف إليها القانون الجديد كذلك سلطات أوسع واختصاصات أكبر، بما يؤهلها للتعامل مع أحوال سوق للتأمين جديدة تمامًا، حيث سمح للشركات الخاصة والأجنبية بالعمل فى السوق المصرية، وهو الذى ظل ممنوعًا منذ عام ١٩٥٧.

وكان يرأس مجلس إدارة هذه الهيئة ـ ومن قبلها المؤسسة ـ رجل سورى هو رجل الوحدة القوى «عبد الحميد السراج» كوظيفة شرفية، بينما كان يتقاضى مخصصات نائب رئيس الجمهورية، بعد أن نجحت المخابرات العامة المصرية ـ وبمساعدة ضباط وحدويين فى سوريا ـ من تهريب الرجل من سجن المزة فى سوريا، بعد نجاح الانقلاب الذى دبره مجموعة من الضباط السوريين بمعاونة مالية مباشرة من الملك السعودى «سعود بن عبد العزيز» فى سبتمبر عام ١٩٦١.

ولم يكن له بالطبع من دور وظيفى حقيقى فى هذه الهيئة ـ ومن قبلها المؤسسة ـ بحكم وضعه الأدبى، وخبراته المتواضعة فى هذا المجال، فترك أمر إدارتها إلى نائبه فى ظل تشكيل جديد لتلك الهيئة، وكان هذا النائب هو السيد «عزت عبد البارى».

كان «عزت عبد البارى» رجلًا واسع الاطلاع، دمث الخلق، له موقف وطنى معقول من رفض السماح لشركات التأمين الأجنبية من العمل فى السوق المصرية، وهو ما سجلته له مضابط مجلس الشعب أثناء مناقشة وإقرار قانون التأمين الجديد رقم (١٠) لسنة ١٩٨١.

ولكن للأسف، فإن بعض الرجال الوطنيين الذين شغلوا مواقع قيادية فى شركات ومؤسسات القطاع العام، قد أساءوا اختيار بعض معاونيهم، فأساءوا لأنفسهم وإلى أدوارهم ومواقفهم، ولم ينجُ من ذلك السيد «عزت عبد البارى» من هذا القدر المحتوم، فاصطفى من بين من حوله فى الهيئة أحد الشباب الذى ظن فيه الصلاح، فإذا به أحد أكبر الفاسدين فى هذه الهيئة، وقد استمر فيها حتى شغل منصب رئيس مجلس إدارتها.

على أية حال، ذهبت صباح ذلك اليوم، وأنا أكاد أقدم قدمًا، وأؤخر الأخرى، خوفًا من أن يشاهدنى أحد من ضباط أو مخبرى مباحث أمن الدولة الذين يعرفوننى، خاصة أن كمائن الشرطة تنتشر فى كل ناصية من ميادين القاهرة. وقد وصلت إلى مدخل العمارة المجاورة لسينما (راديو)، والواقعة على ناصية شارع طلعت حرب متقاطعًا مع شارع معروف، وصعدت إلى الدور الثالث المخصص لاستقبال المتقدمين الجدد لشغل الوظائف الجديدة.

كانوا فى ذلك اليوم أكثر من خمسين شابًّا وفتاةً، من مختلف التخصصات، التجارة والمحاسبة والاقتصاد والترجمة وغيرها، وانتظرت دورى كما الآخرين للدخول إلى الغرفة التى يتواجد بها بعض قيادات الهيئة التى تتولى لجنة الاختيار والامتحان.

وفى لحظة اقتربت منى فتاة وسألتنى:

- هو لو حد سألنا عن التضخم نقول أسبابه أيه؟

بدورى أخذت فى شرح أسباب التضخم، وسبل مواجهته، كما تعلمنا فى الكلية ووفقًا للنظرية الكينزية.

فأومأت إلى برأسها شاكرة، واستدارت للانصراف، ووجدت نفسى مشدوهًا لها وسألتها فى هدوء:

- هو أنتِ خريجة كلية أيه؟

- أجابت فى ثقة:

- من كليتك.

فازدادت دهشتى وسألتها:

- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- أجابت:
- نعم.
- فسألتها:
- دفعة كام؟
- أجابت وهى تبتسم ابتسامة رقيقة:
- دفعتك يا عبد الخالق.
- الله، أنت تعرفينى؟
- أمال يا عبد الخالق .. أنا «أميمه عبد الحميد» دفعتك فى الكلية، ومن نفس القسم.

وبقدر ما ألجمتنى المفاجأة، بقدر ما انتابنى إحساس غامض بالراحة والسكينة.

كانت «أميمة» بمقاييس الجمال الداخلى من أجمل الفتيات فى الدنيا، عيناها واسعتان، وشعرها أسود طويل ينسدل فى رفق على كتفيها، ويمتد طولًا إلى منتصف خصرها، بيضاء، ربما كانت قصيرة قليلًا، وجسدها نحيل لا يثير الغرائز، لكنها تسحرك منذ اللحظة الأولى، عيناها ضاحكتان وهى تتكلم، فتشدك إلى عالمها الداخلى العميق، وإذا صمتت تجد نفسك مأخوذًا إليها، ناظرًا لها، متفحصًا لسر هذا الجمال الفردوسى الساحر.

إنها بمقاييس الإغراء الجسدى ليست كذلك على الإطلاق، ولكن سحرها لا تستطيع مقاومته أو الابتعاد عنه.

تمنيت لحظتها، أن نعمل فى هذه الهيئة معًا، وعلى الرغم من أننى قد لاحظت منذ الوهلة الأولى، أنها ترتدى الخاتم الذهبى (الدبلة) فى يديها اليمنى، بما يؤكد أنها (مخطوبة)، فلم أملك نفسى من التفكير فيها، ولا أدرى لماذا تركت أحاسيسى ومشاعرى تتحرك إلى قدرها المحتوم.

كانت لجنة الاختبار، مكونة من ثلاثة أفراد من قيادات الهيئة، ومن بينهم هذا الشاب الذى اختاره «عزت عبد البارى» كمعاون رئيسى له، أو مدير مكتبه (خ. س)، أسئلة بسيطة حول قضايا اقتصادية، لم تستغرق الإجابة عنها سوى خمس عشرة دقيقة، وانصرفت فى انتظار إعلان النتائج.

لم يمضِ على هذا اليوم، سوى أسبوعين، إلا وأخطرتنى شقيقتى «وفاء» بأن خطابًا بعلم الوصول قد وصل إلى منزلنا فى القلعة، ومطبوع عليه من الخارج اسم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وكان تاريخ إصداره هو الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨١، يخطروننى فيه بأنه قد تم اختيارى للتعيين فى وظيفة باحث اقتصادى بالهيئة، وأن المطلوب منى التوجه إلى مقر الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ إصدار الخطاب حتى يتسنى تسليمى العمل، وكنا على مشارف منتصف شهر ديسمبر عام ١٩٨١ (وثيقة رقم ٢).

وفى الوقت ذاته، الذى أرسلوا فى طلب تعيينى، كان خطاب آخر يحرر من مدير عام الشئون الإدارية والمشرف على مكتب الأمن بالهيئة (السيد عبده مرسى)، يوجه إلى مباحث أمن الدولة بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٨١ بطلب استطلاع الرأى الخاص بشخصى للموافقة على تعيينى.

ولأن جهاز مباحث أمن الدولة كان مشغولًا بمعركة مصيرية أخرى مع الجماعات الإسلامية المسلحة من ناحية، وأن تجهيزاته من أجهزة الكمبيوتر وقواعد البيانات لم تكن قد اكتملت بصورتها الحديثة بعد، فقد تأخر الرد على خطاب الهيئة، لأكثر من ستة شهور، هى فترة وضعى تحت الاختبار وفقًا للقانون، وجاء رد جهاز المباحث بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٨٢، متضمنًا عبارة «لا مانع لدينا من تعيين المذكور بوظيفة بعيدة عن الاتصال بالجمهور»، وكأن لدى مرضًا معديًا يخشى منه على الجمهور. (وثيقة رقم ٣).

فى منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٨١، كنت أخطو خطواتى الأولى نحو مسار معقد وشائك فى حياتى فى «الوظيفة الحكومية»، وسط كتلة إنسانية لها من الخصائص النفسية والسلوكية والثقافية، ما يكاد يميزها تمامًا ويختلف بها عن بقية الفئات الاجتماعية فى البلاد.

تمت إجراءات تسليمى العمل فى بساطة ويسر، وبعد عدة ساعات من وجودى فى الهيئة أخطرونى أننى قد ألحقت على «إدارة البحوث».

حجرة كبيرة نسبيًّا تطل على شارع معروف، ولم يكن قد تسلم العمل معى سوى «جيهان» دفعتى أيضًا من الكلية، وابنة مدير عام الهيئة والمشرف على مكتب الأمن السيد «عبده المرسى»، وكانت جيهان فتاة وديعة، جميلة المظهر، تتحلى بعينين زرقاوين، وتخفى شعرها الأشقر الجميل ـ والمنفلت أحيانًا ـ ببونيه أبيض، هو النموذج الأكثر حداثة إلى حدٍّ ما من الحجاب التقليدى، الذى كان قد بدأ يزحف منذ سنوات على رؤوس الفتيات والسيدات المصريات تحت دعاوى متعددة تتستر جميعها بأحكام الدين الإسلامى والتزاماته، وإن كان الجانب الأعظم منهن بسبب اعتبارات مالية واجتماعية، وظروف العوز والفقر، التى تحول دون تكاليف الاهتمام بشعرهن لدى مصففى الشعر.

وبقدر خفة ظل «جيهان» مما جعلنا أكثر من كوننا زميلين فى المكان والزمان ـ فإن تعلق مشاعرى منذ اللحظة الأولى «بأميمة» ربما كان حائلًا دون أن أقترب أكثر من «جيهان»، أو بغيرها من الفتيات الجدد المعينات حديثًا فى تلك الهيئة.

ثلاثة أيام مضت على وجودى فى الهيئة، وأنا أساءل نفسى، هل ستأتى للتعيين هنا؟ هل سأراها ثانية؟ أم هى أقرب إلى الطيف الجميل فى أحلام الفردوس؟

وإذا بالباب يفتح فى اليوم الرابع، وإذا بها أمامى تمامًا، تدخل علينا، بابتسامتها الساحرة، وهدوءها الأخاذ، فقد تسلمت العمل بدورها، بعد فترة تردد وتفكير بين هذه الوظيفة، ووظيفة أخرى فى مكان آخر، حتى استقر رأيها على استلام العمل هنا، وكان سبب الترجيح، أن الهيئة تمتلك سيارات سوف تنقلها من مسكنها (فى المهندسين) إلى مقر عملها فى شارع طلعت حرب، كما أن الهيئة تتميز بمزايا مالية ضخمة مقارنة بجهات ومصالح حكومية عديدة.

لم يكن عدد الموظفين فى تلك الهيئة يزيد عن مائتى موظف فى أفضل الأحوال، يكاد يكون نصفهم من الشباب والفتيات الجدد الذين حصلوا على مؤهلات جامعية، أما الباقون القدامى فكانوا من حملة المؤهلات المتوسطة، أو معهد التعاون والقليلون منهم هم الحاصلون على تخصص المحاسبة، ويكاد ينعدم الحاصلون على تخصص الاقتصاد.

وما هى إلا أسابيع قليلة، حتى انضم إلى فريق البحوث (المكون من ثلاثة فقط من خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) زميلتان أخريان من خريجى كلية التجارة (تخصص تأمين)، وكان النظام وقتئذٍ يقضى بتعيين خريجى هذا التخصص بنظام التكليف بعد تخرجهم مباشرة فى شركات التأمين، كانت الأولى (سعاد) فتاة على قدر عالٍ من الجمال، وأخلاق بنت البلد، والأخرى كانت شبه انطوائية، ترتدى «الحجاب الباكستانى» وكانت تبدو غير مريحة وغريبة الأطوار.

بهذا الرباعى النسائى، وبى أنا اكتمل الهيكل الوظيفى لإدارة البحوث الجديدة فى تلك الهيئة.

خلال الشهر الأول من وجودى فى الهيئة انشغلت بقراءة الكتب والمراجع الخاصة بسوق التأمين المصرى والعربى، وعرفت أشياء جديدة تمامًا على وعيى وخبراتى الاقتصادية بشأن هذا التخصص العلمى، الذى يندر فيه الكتابات الاقتصادية من منظور

علم الاقتصاد السياسى، وباستثناء كتاب وحيد وجدته باللغة العربية عن سوق التأمين وإعادة التأمين فى العالم الثالث، لأحد الكتاب المصريين، منذ منتصف الستينيات، فلم يكن هناك أى جهد علمى منظم فى هذا الموضوع؛ وهو ما دفعنى لكتابة دراسة علمية حول هذا الموضوع فى واحدة من أهم الدوريات العلمية والثقافية العربية وهى مجلة «شوؤن عربية» التى كانت تصدرها جامعة الدول العربية بعد نقل مقرها إلى تونس بعد توقيع السادات لاتفاقية «السلام» مع إسرائيل.

وهكذا تعرفت على تخصص علمى جديد، وعرفت معنى «التأمين الإجبارى» على السيارات، وأنواع التأمينات العامة، والتأمين على الحياة، والأحجام المالية للأقساط السنوية فى سوق التأمين المصرى والعربى، وأين يذهب لدى شركات إعادة التأمين الدولية فى إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها، عبر نظم الوكالة والوساطة السرية المالية، ومن هنا أدركت مبكرًا أهمية هذا الرافد المعرفى الجديد، الذى لا يعرف عنه خريجى كلية الاقتصاد الكثير.

وبعد فترة قصيرة جاءوا بالدكتور «محمد المنصورى» مستشارًا علميًّا للهيئة، فى مجال التأمين، وكان الرجل أحد أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة فى تخصص التأمين، ويبدو أن الرجل، قد وجد لدىَّ استعدادًا كبيرًا للمعرفة والبحث، فخصنى بمهام بحثية أرقى، بل والحضور فى اللجنة الرئيسية التى يشرف عليها داخل الهيئة والمسئولة عن رسم سياسات التأمين والرقابة على الشركات العاملة فى السوق المصرية، وكنت أتولى فى تلك الاجتماعات بين «المنصورى» ورؤساء الأقسام الفنية بالهيئة، كتابة محضر الاجتماعات، مما أطلعنى على الكثير من الخصائص الفنية لأعمال المؤسسات المالية عمومًا، والتأمينية خصوصًا، مثل مفاهيم الملاءة المالية، وكفاءة رأس المال وغيرها، وذهب إلى مدى أبعد فكلفنى بقيادة بقية زميلاتى فى إدارة البحوث ونقل التكليفات والمهام البحثية التى يطلبها إليهم.

والحقيقة لم يسعدنى هذا الأمر كثيرًا، فقد كنت بتركيبتى الثقافية والسياسية، أعادى فكرة المرءوسية، والقيادة بعيدًا عن معناها السياسى، وربما كنت مخطئًا فى هذا، ولكنها كانت تركيبتى التى لم أستطع التحرر منها، وخسرت من جرائها الكثير على المستوى الوظيفى والمالى.

ولم يمضِ على هذه الحال شهر آخر، حتى جاءوا بسيدة من العاملات القدامى بالمؤسسة، مديرةً لإدارة البحوث، وكانت تدعى «جوهرة سليمان». كانت جادة، ترتدى باروكة شعر مستعار سوداء، لتخفى زحف الشيب الذى طال شعرها الأصلى، صامته دائمًا، تتعامل معنا وكـأننا تلاميذ فى مدرسة، وكان وجودها فى حجرتنا نفسها قد أحال الحجرة التى كانت لا تخلو من لحظات ضحك وابتسام، إلى شىء آخر، كئيب، ممل، يفتقر إلى الروح.

كنا نعمل فى صمت، ونتبادل الابتسامات خلسة، ونتداول التحيات عبر الورق المتسلل من يد إلى يد، ينقل التحيات والتساؤلات، وأحيانًا القلق على بعضنا البعض، وهكذا نشأ شىء فيما بيننا، ربما كان أقرب إلى الوجد والشجن الإنسانى.

لم تتحمل الفتاة ذات الحجاب الباكستانى (س) هذا المناخ الوظيفى، فطلبت نقلها من الإدارة، وتعللت بأنها لا تجيد إعداد بحث علمى فى مجال التأمين، وكان هذا جزءاً من الحقيقة. ثم حاولت السيدة «جوهرة» زرع عوامل الفتنة بيننا، كما تعلمت من أساليب الإدارة العتيقة، فكلفتنى بأن أكون واسطة العلاقة بينها وبين بقية الزميلات، والمشرف تقريبًا على أعمالهن، استنادًا إلى حقيقة أننى الأكثر كفاءة فى مجال البحوث، والأقدم من الناحية الوظيفية، وقد رفضت برغم ترحيبهن بذلك، وأمسكت (سعاد) بهذه الدعابة بخفة ظلها المعهودة قائلة:

– أيوه يا عم الناظر.

ووجدتنى مدفوعًا مرة أخرى بالرفض لهذا الوضع، برغم أنه من الأعمال المتعارف عليها فى الوسط الوظيفى، ولكن رفضى هذه المرة، كان مبنيًّا على إدراك حقيقى لخبث الهدف الذى تبغى من ورائه مديرة الإدارة خلق مجال للتفرقة والحساسيات الشخصية بيننا، على عكس دوافع «د. محمد المنصورى» حينما اقترح الفكرة نفسها، مدفوعًا فقط بمفهوم الكفاءة أكثر من أى غرض آخر.

وكان وراء رفضى، سبب آخر، يغوص فى أعماقى، ولا أبوح به لأحد، فلم أكن على استعداد لأن يكون هذا التفوق المهنى أو الوظيفى حجر عثرة بينى وبين «أميمة» بأى حال من الأحوال. وهكذا أعلنت للسيدة «جوهرة» وفى حضور بقية الزميلات، أننى لا أحبذ هذه الترقية الوهمية، ولا أجيدها، والأفضل أن تظل علاقتنا معها مباشرة، بدلًا من خلق «وسيط» بينها وبينهن. وقد قبلت «جوهرة» على مضض رفضى، ولم تكن أبدًا من النوع الاجتماعى القادر على إشاعة جو الألفة بين العاملين تحت رئاستها، والحق فقد كانت نموذجًا تقليديًّا عتيقًا للمدير المصرى «القديم».

بدا واضحًا لدى القيادات المؤثرة فى الهيئة، وفى طليعتهم (خ. س) الذى أصبح مديرًا عامًّا، والمشرف على مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة وموضع ثقته، أننى الأكثر كفاءة؛ فحاول الرجل التقرب إلىَّ، واستقطابى إلى دائرة نفوذه كما يفعل وينجح مع بقية الشباب الجدد، ولا أدرى لماذا كنت متحفظًا، بل وأحيانًا معاديًا له ربما دون مقتضى حقيقى.

والحقيقة أن هذا المشهد قد تكرر معى فى الكثير من المنظمات الحكومية التى عملت فيها، وباستثناء السيد «كمال الدين فهمى» وكيل الجهاز المركزى، فقد وجدت نفسى غالبًا متحفزًا لمبادلة بعض تلك القيادات شيئًا من العداء والنفور، وبعد مرور أكثر من ربع قرن فى مسيرتى الوظيفية، كنت أسأل نفسى دائمًا هذا السؤال:

- لماذا كنت أتصرف بهذا الشكل؟

– هل كان هناك مبرر موضوعى لمثل هذا السلوك؟

وهل أثر نمط التربية السياسية «الثورية» فى عدم قدرتى على ضبط إيقاع انفعالاتى، والتمييز الضرورى بين الرئاسة الوظيفية، وبين الرئاسات السياسية التى كنا نعاديها؟

وأعترف للحق والحقيقة، وبصرف النظر عن الخسائر التى ترتبت على مواقف من هذا النوع على المستوى الوظيفى، بأننى كنت مبالغًا فى أحيان كثيرة فى تصرفاتى وفى ردود أفعالى، وغالبًا ما كنت أجد جذورًا لهذه التصرفات، راجعة إلى نمط التربية السياسية والثقافية التى اعتمدت وارتكزت على مفهوم العداء للسلطة، فامتد المعنى فى الوجدان والشعور، من معناه الواسع (النظام والسلطة السياسية)، إلى معناه الضيق، وامتد الخط على استقامته نزولًا إلى العداء لكل صاحب «سلطة»، حتى لو كانت سلطة وظيفية دون تأثير حقيقى على مسار الصراع الطبقى الأشمل فى المجتمع والدولة.

فعلى سبيل المثال، نشأ عدائى للسيد (خيرى سليم) من مجرد نميمة مصدرها موظف علمت بعد ذلك بفترة طويلة أنه كان مشكوكًا فى أخلاقه.

ففى أحد الأيام، ولم يكن قد مضى على تعيينى فى الهيئة ثلاثة شهور، قمت بزيارة زميل مريض من العاملين بالهيئة ويدعى (فوزى)، وروى لى وزوجته ـ التى تعمل معنا أيضًا فى الهيئة ـ أنه يعانى من اضطهاد من السيد (خيرى سليم) وبعض القيادات الأخرى، بسبب معرفته بالكثير من الأخطاء والمفاسد، وقد تأثرت كثيرًا بهذا الحديث، وتبنيت قضية هذا الشخص، وانطبع بداخلى موقف نفسى معادٍ للسيد (خيرى سليم). وهكذا فما حاول الرجل الاقتراب منى، إلا وكنت أبتعد أنا عنه، ولم أترك لحسابات الربح الوظيفى أو الخسارة فرصة لتغير من موقفى المعادى للرجل، برغم ما يبديه الرجل من تقدير لكفاءتى الوظيفية، والمدهش والمثير للسخرية أننى بعد أن تركت العمل بالهيئة بعد عدة سنوات، عرفت الحقيقة، فقد كان سبب اضطهاد (فوزى) من

جانب بعض قيادات الهيئة، هو أنه (وهو الحاصل على دبلوم التجارة)، كان يقيم علاقة غير شرعية وغير أخلاقية، مع أحد قيادات الهيئة من الشواذ.

كان حبى لـ «أميمة» ينمو يومًا بعد يوم، وازداد تعلقى بها بعد أن أخبرتنا بأنها قد أنهت ارتباطها الرسمى بخطيبها الضابط (ابن خالتها)، وبدا أن القواسم المشتركة بيننا تكبر كل يوم، فها هى تقرأ دواوين الشعر للشاعر «فاروق جويدة»، وها أنا أحضر إليها ديوان شعر للشاعر «أمل دنقل»، ثم «صلاح جاهين» ثم «غسان مطر» وها هى تقرأ للشاعر الكبير «محمود درويش» و«أحمد عبد المعطى حجازى»، وما تكاد تنتهى من واحد، حتى آتى إليها بديوان «صلاح عبد الصبور»، فتردد بعض أبياته، ونتبادل الرأى فيما نقرأ، بل وأحيانًا نكتب لبعضنا على أوراق صغيرة بعض الأبيات التى تعجب كلًّا منا.

وبين الفينة والأخرى، وفى جو الصمت المخيم على حجرة افتقدت روح المرح منذ وطأتها «جوهرة» كانت «أميمة» قادرة على انتزاع الضحكة والابتسامة.

أحيانًا ما كنت أجد ورقة صغيرة مطوية، تنتقل بين أيدى «الزميلات» لتصل إلىَّ، فإذا بها رسم لعيون جميلة رسمتها «أميمة»، وأرسلتها عابرة لخطوط المسافات وتلصص عيون الزميلات.

و كنت أبادلها بورقة مطوية، كتبت فيها مقطعًا من قصيدة شعر رقيقة للشاعر «نزار قبانى» أو الشاعر «فاروق جويدة»، تنتقل بدورها بين أيدى الزميلات حتى تستقر فى كف «أميمة» وعقل «أميمة» وقلب «أميمة».

وأحيانًا أخرى، أراها هناك ترسل إلىَّ نظرة جميلة حانية، تتكلم بنفسها، وإن كانت مصحوبة بألف علامة استفهام وسؤال حول المستقبل. كانت قد استحوذت على قلبى، وامتلكت ناصية فؤادى، وأحكمت المتاريس حول عقلى وكيانى كله.

وبين هذا الذى ينمو، كنت أنتظر لحظة «البوح» والمصارحة، وفى الأسبوع الأول من شهر مايو عام ١٩٨٢، تسلمت خطاب من الإدارة العامة لشئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء، يخطرنى فيه بتحديد موعد الاختبار للوظيفة التى سبق وتقدمت إليها منذ شهر نوفمبر من العام الماضى، وكان محددًا يوم السبت الموافق الثامن من شهر مايو. ودون أن أعلم أحدًا من زملائى فى الهيئة، توجهت إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، وكان عدد المتقدمين من الشباب يفوق التصور، واقتضى النظام أن يدخل إلى غرفة الاختبار الشخص المتقدم لشغل الوظيفة، ليمثل أمام لجنة مكونة من ثلاثة أو أربعة وكلاء وزارة من قيادات رئاسة مجلس الوزراء، ليواجه عدة أسئلة فى مجالات التخصص والثقافة العامة والقانون وغيرها.

مضى اليوم، وأنا لا ألوى على شىء، وعدت فى صباح اليوم التالى إلى عملى فى الهيئة، وطويت الموضوع، وأنا أكاد أجزم بأن ملفى الأمنى لن يسمح لى بالتعيين فى هذا المكان الحساس جدًّا (وثيقة رقم ٤).

وخلال الفترة نفسها تقريبًا (مارس ١٩٨٢) تلقيت خطابًا آخر من مراقبة شئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات، يخطروننى فيه بموعد الاختبار لوظيفة «مراجع ثالث تحت التمرين» يوم الأحد الموافق ٢٨/ ٣ / ١٩٨٢، والتى سبق وأعلنت عنها الصحف المصرية فى شهر نوفمبر من العام الماضى (وثيقة رقم ٥).

الحقيقة، لم يكن الزحف الكابوسى للوساطة والمحسوبية قد بدأ بعد.

وذهبت إلى مقر الجهاز المركزى للمحاسبات الكائن فى طريق «صلاح سالم» بمدينة نصر، وأتذكر ما جرى فى هذا اليوم وكأن أحداثه قد وقعت بالأمس القريب.

كان مبنى الجهاز ما زال مكونًا من أربعة طوابق ـ قبل إن يجرى إضافة ست طوابق أخرى بعد عامين فحسب من هذه الواقعة ـ طرقاتها طويلة، مزدحمة بالشباب خريجى

الجامعات من التخصصات المطلوبة، خاصة المحاسبة والاقتصاد والتجارة الخارجية، والطرقات نفسها تزدحم بالدولايب الصاج الحكومية التى تحمل الأوراق والمستندات دون عناية كبيرة، وكانت لجنة الممتحنين مكونة من خمسة أفراد من قيادات الجهاز وعلى رأسهم وكيل أول الجهاز ـ ووزير الاقتصاد اللاحق ـ الدكتور «يسرى مصطفى»، كان يجرى نداء اسمائنا، ويدخل الشباب فى دفعات مكونة من أربعة أفراد كل مرة، وتقوم اللجنة بإلقاء الأسئلة وتطلب من كل شاب الإجابة عنها، ثم يعاد طرح سؤال آخر، وهكذا دواليك لمدة عشر دقائق إلى خمس عشرة دقيقة، وقد تصادف أن تصديت لكل الأسئلة التى وجهت إلىَّ أو تلك التى عجز بقية الشباب عن الإجابة عنها، ولذا لم يكن غريبًا أن تعلن النتائج بعد عدة أشهر ويكون ترتيبى هو الثالث على كل المتقدمين فى تلك المسابقة والأول على المتقدمين فى تخصص الاقتصاد. (وثيقة رقم ٦).

وفى كل مرة من تلك المرات، كنت أجد نفسى مشدوهًا ومربوطًا بمكانى المتواضع فى الهيئة، وبرغم أننى قد أيقنت بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر من عملى بالهيئة، أنها أقل كثيرًا من طموحاتى كباحث اقتصادى، ومحلل سياسى، وهى من ثم أصغر من أن تحتوى دورى الذى أتصوره لنفسى فى المستقبل، فإننى كنت أصحو كل صباح، ملهوفًا لرؤية «أميمة»، والنظر فى بحر عينيها الساحرتين.

عدت إليها لا أنوى سوى الاستمرار فى تأجيج المشاعر، علَّنى أنجح يومًا فى البوح والمصارحة، وفى يوم من شهر سبتمبر وكان موعد امتحانات «السنة التمهيدية للماجستير» بكلية الاقتصاد قد اقترب، وإذا بها تأتى إلينا، حاملة خبر وجود «عريس» جديد قد تقدم إلى أسرتها من أجل الزواج بها.

كانت تخطرنا، ونظرة عينيها صامتة، لم تكن سعيدة، كما كانت فى الشهور الماضية حينما كانت تتحدث عن خطيبها السابق الضابط بالقوات المسلحة. ولم تكن حزينة أيضًا. وبالقطع لم تكن «أميمة» وهى شاخصة إلىَّ تخطرنا بعريسها الجديد ترغب فى

أن تدفعنى إلى شئ، بقدر ما كانت تفحص بعمق رد فعل ملامحى على هذا الخبر، ربما لتقنع نفسها أنها قد امتلكتنى، وسيطرت على جوانحى ومشاعرى!.

نعم .. كانت تفكر هكذا.

وبقدر الحزن الذى كان يعتصرنى، وهى تبوح بأخبارها الجديدة ـ وهو ما لم أستطع أن أخفيه ـ بقدر ما حاولت أن أمتلك ناصية نفسى بعض الشئ، وقدمت لها مباركتى وتهنئتى بالخطوبة المتوقعة.

عدة أيام أخرى، وجاءت لتعلن أن موضوع خطوبتها قد فشل، وأنهم لم يتفقوا على شىء.

ووجدتنى أبدأ من جديد.

فى هذه المرة، بدأت فى كتابة رسائل قصيرة، أدسها إليها فى كتاب شعر أرسله لها عبر أيدى الزميلات، رسالة ربما تعكس حالة من الشوق والحب الرومانسى، ولم تكن تقطع بالرفض، وإنما كانت تبادلها بابتسامة، أو رسالة قصيرة فيها بعض من أبيات الشعر، أو ورقة رسم فيها عيونها الجميلة.

ويبدو أن موضوعى وعرضى، قد أثير فى منزلها، وكان رفض أمها قاطعًا، فالخوف من الأب كان يحول دون مصارحته، وإن كانت الأم تتولى المهمة، وكان الرفض محسوبًا بحساب القدرات والإمكانيات، فمن هذا الفقير الذى يريد زواجك؟! هل لديه سيارة؟ هل لدية شقة مناسبة؟

أو هكذا تصورت وفهمت.

ولم أكن أمتلك أيًّا من تلك المقومات المطلوبة، والتى أصبحت متاحة للكثيرين بعد سفر عشرات الآلاف من المصريين للعمل فى بلاد النفط العربية.

هكذا كان حال تفكير الأسر المصرية البرجوازية الصغيرة، وكانت أسرة «أميمة» نموذجًا واضحاً لتلك الأسر التى تعرض لها أبناء تلك الطبقة بفعل السفر والعمل فى البلاد العربية.

فقد كان والد «أميمة» مهندسًا زراعيًا بسيطًا، تخرج فى كلية الزراعة، وعمل فى إحدى الهيئات التابعة لوزارة الزراعة كما لم تكن أمها قد استكملت تعليمها بعد. وسافر الرجل إلى ليبيا قبل عام ١٩٧٤، ولحقت به الأسرة، واستمر هناك عدة سنوات حتى عاد فى منتصف عقد السبعينيات حاملًا معه مدخراته التى مكنته من الانتقال من الأحياء البسيطة، والحصول على شقة فى الناحية الأخرى فى حى المهندسين.

ونجحت الأم بعزيمتها فى استكمال تعليمها الجامعى بنظام الانتساب، أثناء فترة الغربة، فحصلت على ليسانس الآداب، وبهذا انتقلت الأسرة كلها إلى وضع طبقى جديد، يكاد يخاصم كل من ينتسب إلى الطبقات الفقيرة والأيام الفقيرة.

ولم أكن أدرى من تاريخ هذه الأسرة الكثير؛ فتعلقت بأوهام الأمل، وفى ظنى أن مستقبلى ومؤهلاتى العلمية كافيين للقبول.

وفى أحد الأيام، انفردت بها فى الحجرة ـ ويبدو أن زميلاتها شعرن بالأمر فتركن لنا المكان ـ وصارحتها بحبى، ورغبتى فى الارتباط بها .. لم ترد بكلمة، وفى الأسبوع التالى تركت زميلتها (سعاد) تنفرد بى لتتحدث إلىَّ حول الوضع الاجتماعى، والإمكانيات المادية، والتكافؤ الاجتماعى.

إذن هو الرفض.

صَّمت .. وشعرت وقتها أن جرحًا بعمق القلب، وطول العمر، قد نزف، وأن دمى سيظل هكذا نازفًا، حتى لحظة رحيلى من الحياة.

صمت .. وتحجرت داخلى المشاعر، كما تحجرت الدموع فى عيناى، وظل جرحى نازفًا، وذكراها مؤلمة لعشر سنوات متواصلة، حتى نجحت فى تجاوزه وتجاوزها.

وفى شهرى يوليو وأغسطس من ذاك العام (١٩٨٢)، تسلمت ثلاثة خطابات متتالية من وزارة القوى العاملة والتدريب، تفيد تعيينى فى وظيفة داخل ديوان عام الوزارة، وتطلب ـ وتكاد تلح علىَّ ـ فى التوجه إلى ديوان عام الوزارة من أجل استلام العمل فيها (وثيقة رقم ٧)، وكنت حتى ذلك التاريخ لا أزال متعلقًا بـ «أميمة» لم تنقطع بيننا حبال المودة، ولم أكن قد صارحتها بعد برغبتى فى الارتباط بها، كما لم يكن العمل فى ديوان عام وزارة القوى العاملة مغريًا من الناحيتين المالية أو الأدبية والوظيفية، فلم ألتفت إلى هذه الخطابات، وإن بات كل يوم أضيق علىَّ من ثقب الإبرة.

وبانقطاع حبل الأمل نهائيًّا، بذلك الرد الجارح، كنت قد قررت مغادرة تلك الهيئة عند أقرب فرصة، وانتظرت لحظة الهروب بعيدًا إلى حيث تستطيع الروح أن تبعد، وإلى حيث تتمكن الخطى أن تهرب. ولم تتأخر اللحظة كثيرًا، فما هى إلا أيام قليلة، ووجدت السيد (خ. س) يستدعينى إلى مكتبه بالدور الثالث، من العمارة نفسها التى تشغل فيها الهيئة طابقين، توجهت إليه دون أن أعرف سبب هذا الاستدعاء.

فاجأنى الرجل بالسؤال:

- هو فيه حاجة مزعلاك فى الهيئة يا عبد الخالق.
- أجبت:
- لأ .. أبدًا.
- أمال عاوز تسيبنا ليه؟ أنت تقدمت إلى رئاسة مجلس الوزراء لشغل وظيفة هناك، وقد نجحت فى الاختبار، وهم يطلبون ندبك إلى هناك؟

أجبت دون تردد، وكأننى أتنفس الصعداء:

– أنا فعلًا تقدمت إلى شغل وظيفة هناك، وأنا عاوز أمشى فعلًا من هنا.

والحق .. فقد حاول الرجل أن يثنينى عن هذا القرار، مبينًا أن مستقبلى هنا أفضل من الناحيتين الوظيفية والمالية، وفرص الترقية هنا سريعة ومجزية، كما حاول أن يستخلص شيئًا من قصة حبى التى يبدو أنها قد تسربت بين بعض الموظفين، وفى وجود شبكة للتجسس فى كل مصلحة حكومية تتولى نقل مثل تلك الأخبار، وألمح عدة مرات إلى أنه إذا كان هناك شىء شخصى، يستطيع تقديم المساعدة والعون، وأنه قادر على تذليل بعض الصعاب. ولم أستجب، ربما بسبب موقفى العدائى منه، وربما بسبب كبريائى، الذى عز علىَّ أن أكشف شيئًا من ضعفى، فيصعب علىَّ بعد ذلك أن أدير علاقتى معه من موقع الند.

جاءت أجابتى تكشف عن حزن عميق ورغبة فى المغادرة، وعندما لم يجد مفرًّا، صرح لى بأنه سيخطر رئاسة مجلس الوزراء على موافقة الهيئة على نقلى ـ وليس ندبى ـ بما يعنى إنهاء علاقتى الوظيفية تمامًا بالهيئة، فوافقته وانصرفت.

شاع خبر نقلى من الهيئة إلى رئاسة مجلس الوزراء بين العاملين بالهيئة، وبين زميلاتى فى إدارة البحوث، ولم يكن هناك من رد فعل من جانب «أميمة» سوى الصمت، وأدركت بقيتهن، أن وراء قرارى بالمغادرة قلب مكسور، وحب مات قبل إن يولد؛ فأشفقن علىَّ، وأظن أن بعضهن كانت قد تمنت لو كانت هى الحبيبة.

وخلال الفترة التى أعقبت ذلك، وأثناء المكاتبات المتبادلة بين رئاسة مجلس الوزراء والهيئة بشأن إجراءات النقل، أو الندب، إذا بنهلة شقيقة «أميمة» الصغرى ـ وهى خريجة حديثة فى كلية الهندسة ـ تأتى لزيارتها، وتجلس معى وكأننا أصدقاء منذ

زمن، وأثناءها أسرت إلىَّ «أميمة» بأن «نهلة» تقترب من الارتباط العاطفى والرسمى بشاب، ثم تحرجت من بقية القصة، وحينما طالبتها باستكمالها، قالت وهى مترددة:

- المشكلة أنه عراقى الجنسية.

فأبديت ترحيبى، وأظهرت تحمسًا لارتباط «نهلة» بذلك الشاب، مما أسعد «نهلة» و«أميمة»، ولكن اللافت للأمر أن الموافقة الأسرية على هذه الزيجة جاءت بعد أن عرفوا أن والد هذا الشاب العراقى يشغل وظيفة ديبلوماسية فى البعثة الديبلوماسية لدولة العراق، وهكذا مرة أخرى كان المال والوضع الاجتماعى هو أحد عناصر الاختيار ومعيار الموافقة.

ولم يمضِ وقت قصير، إلا وجاء «أسامة» الأخ الأصغر لـ «أميمة»، والذى كان يكن لى إعجابًا خاصًا، كما كانت تذكر «أميمة» أحيانًا، وكان «أسامة» شابًّا وسيمًا وإنسانيًّا إلى أبعد الحدود، ويبدو أنه كان من أكثر المتحمسين داخل هذه الأسرة لفكرة ارتباطى بشقيقته، لم أفهم وقتها، ما السر وراء تلك الزيارات هل هناك حرب تجرى فى داخل هذه الأسرة حول شخصى؟ وهل هناك تصويت سيجرى بين أفرادها حول طباعى؟.

لقد أصبحت فجأة محل اهتمام الأسرة، دون أن يكون هناك قدرة من صاحبة الشأن على الدفاع عن اختياراتها، إذا كان ثمة اختيارات لها ...؟

كان حائط الصد من والديها أثقل من أن يزحزح، وكان جرحى أيضًا أعمق من أن يداوى الآن، فقد حسمت أمرى على أن أتجاوزها وأن تشعر يومًا بالندم على ما فعلت.

كان الهروب إلى الأمام هو مخرجى وملهاى، وقد تزامن جرحى مع محاولات تلك الفتاة (س) المتكررة التقرب منى، واصطيادى بالمعنى النسائى للكلمة.

كانت (س) من أسرة من المستوى الاجتماعى نفسه لأسرة «أميمة»، تفتقر إلى الجمال الأنثوى، لكنها تملك قدرة على المناورة والتمثيل، وكان هذا هو أخطر ما فيها،

وكانت محاولتها التقرب منى ـ برغم معرفتها باليقين لحقيقة مشاعرى تجاه زميلتها أميمة ـ واضحة وجلية، فإذا جاءنى استدعاء للخدمة الاحتياطية بالجيش، تختفى من وسط زميلاتها، وتذهب إلى إحدى المكتبات فى وسط المدينة، لتأتى إلىَّ «بمصحف شريف» ليحفظنى من المخاطر أثناء غيابى.

وكانت حريصة ـ كما تدَّعى ـ على التقريب فى وجهات النظر بينى و«أميمة» المتمنعة بسبب رفض أمها، بينما تبين فيما بعد أنها كانت تدس السم فى العسل، فتنقل عبارة هنا، وعبارة هناك مما أدى لزيادة التباعد والجفوة بيننا.

وفى فترة الريبة والارتباك العاطفى تلك، جاءنى خطاب من رئاسة مجلس الوزراء، يطالبنى بالتوجه فورًا لاستلام عملى هناك، فقد تمت بسلام إجراءات نقلى من الهيئة إلى المجلس.

وجاء موعد الرحيل، فتولت «أميمة» وبقية الزميلات تنظيم احتفال المغادرة، ودُعِىَ إليه بقية الزملاء والقيادات بالهيئة، ووقف الجميع، وتولى بعضهم إلقاء كلمات المجاملة المعتادة، ووقفت بدورى أشكرهم على مشاعرهم، وكان هناك جملة وددت أن تكون من أجل «أميمة» وحدها، دون بقية الحاضرين، اقتبستها من الفيلسوف وعالم اللغويات المقارنة الألمانى الشهير «ماكس موللر» يقول فيها «إن الإحساس بالمعنى يسبق اختراع الكلمات»، وبعدها غادرت.

وفى الصباح التالى (الخامس عشر من شهر ديسمبر عام ١٩٨٢) اصطحبت أقدامى إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، وكم فوجئت بما جرى؟! كانت نتيجة اختبارات التعيين تشير إلى أننى قد تفوقت وجاء ترتيبى الثالث على المتقدمين فيها، ولذا حرصت القيادات الإدارية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء على إلحاقى بالعمل برغم أن النظام الذى كان متبعًا، فى حال شغل المرشح لوظيفة فى جهة حكومية أخرى، أن يتم ندبه

لمدة عام، يجرى فيها اختباره، فاما قبوله واستكمال إجراءات نقله إلى ديوان عام رئاسة مجلس الوزراء، أو العكس، يتم رده مرة أخرى إلى الجهة التى انتدب منها.

والغريب والمثير للدهشة، أنه قد تم التغاضى عن هذه القواعد فى حالتى، فقد وافقوا على نقلى مباشرة من هيئة الرقابة على التأمين دون فترة اختبار. والأكثر غرابة، أن قواعد العمل فى هذه المؤسسة كانت تقضى بإرسال ما يسمى «استمارة استطلاع رأى» لجهتين أمنيتين هما، مباحث أمن الدولة، وهيئة الأمن القومى، وحتى يومنا هذا لا أعلم على وجه الدقة كيف تم قبول تعيينى فى هذا المكان، برغم تاريخى السياسى الحافل بمعارضة النظام والحكم؟.

والأكثر غرابة وإثارة، أنه بمجرد استلامى العمل، أخذنى مدير عام شئون الأفراد بيديه (وكان يدعى فاروق)، ونزل بى إلى وكيل أول الوزارة، ومدير مكتب رئيس الوزراء ـ فى ذلك الحين الدكتور فؤاد محيى الدين ـ وسلمنى بنفسه.

قدمنى الأستاذ (فاروق) مدير عام شئون الأفراد إلى الأستاذ «محمد مهدى هميسه» وأثنى بعض الشىء على تأهيلى العلمى، وكفاءتى التى برزت فى نتيجة الاختبارات، وبدوره أشاد مدير مكتب رئيس الوزراء، بمؤهلى العلمى، كخريج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتمنى لى التوفيق فى عملى الجديد، ثم انصرفنا متجهين إلى الدور الثانى من قصر «الأميرة شويكار» الذى يشغله منذ منتصف الخمسينيات حتى يومنا، مقر رئاسة مجلس الوزراء وتعقد فيه اجتماعاته الكائن فى شارع القصر العينى، متقاطعا مع شارع مجلس الأمة.

تعارفت إلى بقية أعضاء الطاقم المحدود العدد لرئيس الوزراء، وأطلعنى رئيس الطاقم ـ الحاصل على ليسانس الحقوق ـ على طبيعة العمل، والتى تنحصر فى تلقى مكاتبات الوزراء والمسئولين، وإعداد ملخص لا يزيد فى أطول الأحوال عن عشرة أسطر، تتضمن الجوهر الكامل للموضوع من أجل عرضها على رئيس الوزراء، الذى

يقوم بدوره بالتأشير عليها «بالرأى»، ثم نقوم بعدها بإرسال «رأى» السيد رئيس الوزراء إلى الوزراء والمسئولين كل حسب ما يخصه.

وكان أول اتصال تليفونى أجريه من مكتب رئيس الوزراء، هو ذلك الذى قمت به إلى الزميلات فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وعندما سألونى عن طبيعة عملى، وقلت أنه فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، سمعت على الجانب الآخر من الهاتف صوت صرخاتهن، بما يعبر عن حالة من الفرح والسعادة، وكأن زميلهم الذى احترموه وأحبوه، قد أصبح رئيسًا لوزراء مصر!.

ويبدو أن هذا الفرح بالمكان، أكثر منه بالمكانة، قد أنعش فىَّ الآمال مرة أخرى، فقمت بزيارتهم بعد مغادرتى لهم بأسبوع، ربما بدافع الحنين إليها، أو ربما بوازع الفضول إلى معرفة هذا الحال الوظيفى الجديد على موقفها، وموقف أسرتها، وحملت إليها كتابًا من الشعر، كانت قد أقرضتنى إياه منذ فترة، ودسست ورقة، أبديت فيها رغبتى فى لقائها مساء ذلك اليوم فى مقهى الشاى الهندى المواجه مباشرة لمقر الهيئة بشارع طلعت حرب، وانتظرت موعد اللقاء وأنا أكاد أتحرق شوقًا لرؤيتها ومعرفة رأيها الآن.

وجاءت فى الموعد، بكل رقتها وجمالها، ولكنها تحمل نظرات متعجلة وخطوات مترددة كالعادة، تقدم قدمًا وتؤخر الأخرى، وتذرعت بأن أمها وشقيقتها «نهله» ذهبا لشراء بعض الأشياء، وسيحضران بعد قليل، وأنها استأذنت منهما لفترة قصيرة، لذا فلن تطيل الجلوس.

نظرت إليها، وقد احتبست كل الكلمات داخلى، فها هى ـ كالعادة ـ لا تملك قرارًا، ولا تحمل مشاعر تدفعها دفعًا إلى القبول بمخاطرة بناء مستقبل مشترك مع شاب فى بداية حياته، إنها النموذج الكامل لفتاة عصر النفط العربى، الراغبة فى «الجاهز»، إنها فتاة الانفتاح الاقتصادى والعصر الجديد وقيمه، وكانت هى النهاية لكل ما تصورته عنها، وبدت أمامى شخصًا آخر غريبًا لا أعرفه ولم أعرفه، تمامًا كالزمن والعصر،

ووجدتنى أنظر إليها النظرة الأخيرة، وأطلب منها أن تغادر المكان، حتى لا تتأخر عن شقيقتها وأمها.

ذهبت، وذهبت بعدها، وقد طويت صفحتها تمامًا من حياتى، أو هكذا تصورت.

وما هى إلا أيام، ووجدتنى أمسك بالقلم لأكتب بعض ما ظننته سطورًا شعرية، تحمل بعض أحاسيسى فى تلك اللحظة الحزينة فى حياتى:

«يا هذا الزمن المتلون ..

حدثنى عن تلك الأيام

الملقية فى أرصفة الميناء ..

كم عامًا مر .. كم قرنًا

لا أدرى

فسنين العمر تمر..

وتزحف ومضات الشيب

الهرمية.

يا زمن الغربة ..

أحلم بالعالم غير العالم ..

وأناسَّ ما زالوا فى طى

الصفحات المجهولة.

بفؤاد فاض حنينًا ..

يتدفق شلالًا ..

يروى فى القلب بوارًا

ويحفر فى صخر الذكرى الصلدة

كلمات تبقى فى الموج

شراعًا أبديًّا»

□ □ □

الفصل الثالث

شيوعى فى مكتب رئيس الوزراء !

تحت تأثير الإحساس بالجرح وانكسار القلب، كنت أجد نفسى مدفوعًا إلى الهروب إلى الأمام، وتحت ضغط الرغبة فى الابتعاد والعناد، اتخذت قرارين من أسوأ القرارات فى حياتى، أولهما كان الذهاب للعمل فى رئاسة مجلس الوزراء، والثانى كان الارتباط والزواج من فتاة هى نقيضى المباشر فى كل شىء (س).

وكأن القدر كان يمارس لعبة التحدى والعناد بدوره معى، ففى اليوم الذى قمت بالزيارة الأخيرة إلى الزميلات فى الهيئة، ودسست فيه خطابى المصحوب بطلب اللقاء لـ «أميمة»، توجهت إلى مكتب الزميلة «س» للتحية والسلام، ومعرفة أخبارها التى كانت ترويها لى بين الحين والآخر، وكانت فى صحبتها زميلتنا «نجلاء»، وهى امرأة على درجة عالية من الذكاء والمكر معًا، تجيد أحاديث الزواج وتلفيق علاقات الارتباط، فروت لى أنه قد تقدم إلى (س) شاب يعمل طبيبًا، فباركت هذه الأخبار الطيبة، بيد أن (س) قد حاولت منع نجلاء من رواية الموضوع، ثم ادعت أنها قد رفضت الارتباط بهذا الطبيب بعد أن جلست إليه وتعرفت على اهتماماته، وسألته لماذا تخيرت تخصص طب الأطفال؟ فجاءت إجابته مخيبة لآمالها، حيث ذكر أن هذا التخصص هو الأكثر ربحًا وكسبًا من الناحية المالية.

وكانت «س» تكاد تبكى وهى تروى قصة الصراع العائلى الدائر فى منزلها بين أفراد أسرتها حول قرارها بالرفض، بسبب هذه الإجابة، وحاولت أن تبدو لى شخصًا مثاليًّا يعادى فكرة المال، وأنها تتعرض للضغوط من أسرتها لسرعة الارتباط من أجل إتاحة الفرصة لشقيقتها الأصغر للزواج بمن تحب، حيث تنتظر شقيقتها ووالداها لحين زواج الأخت الأكبر.

أبديت إعجابًا بموقفها، وتمنيت لها التوفيق وانصرفت، ولم يكن فى بالى أبدًا أن هذا هو أشبه بخيوط العنكبوت الواهية حول الفريسة.

وجرى ما جرى مساء ذلك اليوم مع «أميمة»، وانتابنى إحساس بالغضب، بقدر رغبتى فى الانتقام.

وهكذا وجدت نفسى مدفوعًا، بأن أرفع سماعة الهاتف من مكتبى فى رئاسة مجلس الوزراء فى ذات الليلة، لأطلب من «س» التى لم أكن أتخيل مطلقًا أن تكون زوجة لى؛ أطلب منها الزواج منى.

إنها رواية سريالية، تتكرر فى المشاهد السينمائية الركيكة، وها أنا أكررها بحذافيرها.

وبدا أنها شديدة الترحيب بالعرض، وطالبتنى بالانتظار عدة أيام حتى تعرض الأمر على أسرتها. وبمجرد أن وضعت سماعة الهاتف، بدأت أسأل نفسى: ما هذا الذى أفعله؟ إلى أى طريق أسير؟

وتمنيت لحظتها، أن يأتى الجواب بالرفض حتى أخرج مما أوقعت نفسى فيه. وقد ارتحت قليلًا، حينما تلقيت اتصالًا منها بعد يومين، لتخبرنى بأن أسرتها ترفض هذا الارتباط، وكان منطق والدها وأمها ـ وأعترف أنهم كانوا على حق ـ كيف له أن يطلبك للزواج الآن وقد سبق وأحب زميلتك «أميمة» وطلبها للزواج؟.

والمدهش، والمثير للشك، أن اتصال «س» فى مكتبى قد تم من هاتف المنزل الخاص بأسرة «أميمة»، وكررت الموضوع وهى تبكى، حتى أجبرت «أميمة» على تناول سماعة الهاتف، ومحادثتى، بأن من الضرورى، أن أقف بجانب (س) وأدعم موقفها أمام أسرتها.

وأسقط فى يدى، فها هى «أميمة» قد عرفت بالأمر، ولا أظن أن (س) قد قامت بهذا الأمر بمحض الصدفة، بل إنها تعمدت أن تقوم بهذا الاتصال من منزل «أميمة»، وأن تبكى أمامها، وكأنها ترغب بشدة فى هذا الارتباط كجزء من خطة محبوكة رسمتها وخططت لها منذ البداية، وبالطبع لم أكن حتى هذا الوقت، أعلم أن هذا هو إحدى

مهارات الفتاة (س)، والذى أدى بعد أقل من خمس سنوات من الزواج إلى تطليقها والتخلص من هذا الخطأ الهائل الذى أوقعت نفسى فيه، وبعد أن حدث ما لا يمكن تصوره من هذه الفتاة ومن أسرتها معى.

تسلمت العمل فى مكتب رئيس الوزراء (د. فؤاد محيى الدين) فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٨٢، وكان الرجل يتميز بسمتين غريبتين، فمن ناحية كان عشقه للعمل ـ والسلطة ـ يدفعانه إلى العمل المتواصل لأكثر من ثمانى عشرة ساعة يوميًّا، يطالع خلالها كل المواقف والمكاتبات الواردة من الوزارات، ومن مصادر المعلومات المختلفة ومنها بالطبع أجهزة الأمن الداخلى، وأحيانًا أجهزة الأمن القومى.

صحيح أن النشاط الرئيسى لهاتين المؤسستين الأمنيتين كانتا لدى رئيس الجمهورية وحده، لكن بعض المعلومات والاحتياجات كانت تمر عبر رئيس الوزراء للموافقة عليها كإجراءات الصرف المالى وغيرها.

أما السمة الثانية التى يتميز بها «د. فؤاد محيى الدين» فكانت سوء خط يديه، والتى كانت تدفع بنا ـ نحن طاقم مكتبه ـ أن نعقد ما يشبه اجتماعًا من أجل فك طلاسم ورموز خط تأشيرته وتوجيهاته من أجل إبلاغها للمسئولين والوزراء، فى جميع المواقع الحكومية، وتصوروا لو جرى خطأ فى تفسير كلمة من كلمات رئيس وزراء مصر، وإبلاغ الوزير أو المسئول بموقف خاطئ.

وكان نظام العمل فى مكتب الرجل يقضى، بأن ينقسم أعضاء الفريق الذى لم يكن يزيد فى مجموعتنا عن خمسة أفراد ـ حيث كانت هناك مجموعات أخرى متخصصة فى مسائل متنوعة ـ فنصفنا كان يستمر فى العمل من الساعة الثامنة والنصف صباحًا حتى الثانية ظهرًا، ثم ينصرف ويعود إلى العمل فى الساعة السادسة مساءً ليستمر حتى الثالثة أو الرابعة فجرًا، بينما يبقى النصف الآخر من الثامنة والنصف صباحًا حتى الخامسة بعد الظهر، بعد أن يطمئن إلى انصراف رئيس الوزراء إلى منزله لأخذ قسط من الراحة

والعودة فى السابعة مساءً ليستمر حتى فجر اليوم التالى، ومن خلال هذا التناوب كان يجرى العمل المرهق، وكان المقابل المادى الذى نحصل عليه وقتها لا يزيد عن اثنى عشر جنيهًا تحت بند مصروفات سرية، أما مدير مكتب رئيس الوزراء السيد «مهدى هميسة» فقد كان يتقاضى مقابل هذا العمل اليومى الشاق تسعة وأربعين جنيهًا.

وبعد أقل من شهرين على وجودى فى هذا المكتب، والعمل المضنى الشاق، أدركت أن هذا النظام لا يتناسب مع ظروفى الدراسية من ناحية ـ حيث كنت منتظمًا فى السنة التمهيدية للماجستير بكلية الاقتصاد ـ ولا طموحى المهنى من ناحية أخرى.

صحيح أننى كنت أستطيع الاطلاع على بعض أدق الأسرار، ومعرفة اتجاهات العمل فى كل تلك الوزارات التنفيذية تقريبًا، وذلك من خلال تدريبى على إعداد الملخصات الوافية التى لا ينبغى أن تتجاوز عدة أسطر للعرض على رئيس الوزراء، بيد أن عملية التلخيص تلك لم تكن تناسب أبدًا طموحى كباحث اقتصادى بدأت دراساته وأبحاثه تنشر فى بعض الدوريات العلمية المرموقة ـ مثل مجلة شئون عربية ـ ولاقت بعض الترحيب والتقدير من كثير من أساتذتى والمتخصصين كافة فى علم الاقتصاد.

وبرغم أن ميولى الشيوعية ـ من منظور الأمن ـ كانت لا تزال قائمة، فإن انقطاع صلتى بالعمل التنظيمى منذ عام ١٩٨١، كان عاملًا إضافيًّا فى رفض الاستمرار فى هذا العمل بكل مشاقه ومصاعبه، خاصه وأن مقابله المالى لم يكن يزيد عما ذكرت، وبرغم أن هذا المقابل وكل المخصصات المالية لمجلس الوزراء والعاملين فيه قد قفزت لعشرة أضعاف فى السنوات اللاحقة، كما لم تشهد أروقة رئاسة الوزراء رئيسًا يعمل طوال هذه الساعات الطوال، بل إن رئيس الوزراء الذى أعقب الدكتور فؤاد محيى الدين، لم يكن يعمل سوى ساعات العمل الرسمية مثله مثل جميع الموظفين بالدولة، بل إن العاملين فى رئاسة مجلس الوزراء كانوا يتندرون على (د. مصطفى خليل) الذى

كان يحضر فى الساعة العاشرة صباحًا وينصرف فى الساعة الثانية ظهرًا، دون أن يعود إلى مكتبه مرة أخرى فى المساء.

والمدهش فى سلوكى ـ الذى أستطيع أن أصفه الآن ـ بأنه طفولى، أننى كنت أنصرف من العمل فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، لأشارك فى مؤتمرات نظمها «حزب التجمع» حول مستقبل اليسار والحركة الشيوعية المصرية، وأقف لأتحدث فى الميكروفونات ـ المسجلة بالصوت والصورة بالطبع ـ عن مستقبل اليسار الشيوعى، ورؤيتى نحو إصلاح أحوال الحركة الشيوعية المصرية.

ومن بعدها لاحظت زيادة حركة غير مرئية، وأحيانًا مرئية لرقابة لصيقة لشخصى داخل ديوان عام رئاسة الوزراء، يتولاها مباشرة مدير أمن مجلس الوزراء (وكان برتبة العميد)، فكانت حركته وتردده على محيط المكان الذى أتواجد فيه كثيرة وملحوظة، يتفحص بعينيه مكانى وتحركاتى.

لذا، فقد تقدمت بطلب إلى السيد «مهدى هميسة» مدير مكتب رئيس الوزراء ـ طالبًا منه نقلى إلى إدارة المعلومات والميكروفيلم، التابعة للأمانة العامة للمجلس، والبعيدة بعض الشىء عن مشقة عمل مكتب رئيس الوزراء. وبرغم موافقة الرجل بعد تردد، فقد ظن رجال الأمن أن هذا الموقع الجديد يتيح لى التعرف بتأنى أكثر وقراءة محاضر اجتماعات اللجان الوزارية، مثل لجنة الإنتاج، أو لجنة الخدمات وغيرها من اللجان، وكان هذا صحيحًا تمامًا.

فقد كانت اجتماعات هذه اللجان أكثر ثراءً بالمعلومات من غيرها، وعرفت منها أسرار تلك الضجة التى قادها عدد من المثقفين المصريين فى مطلع عام ١٩٨٣ حول البحوث المشتركة والممولة من جهات أجنبية، فى مجلة «الأهرام الاقتصادى»، فعرفت عدد هذه البحوث الضبط، ومصادر التمويل وغيرها من القضايا والمعلومات السرية.

وقد ساعدتنى تلك المعلومات التى تحصلت عليها خلال تلك الفترة القصيرة التى أمضيتها فى هذا المكان، قبل إن يجرى إصدار قرار بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء، ولم أكن قد أمضيت فيه أكثر من ثلاثة أشهر.

وفى الأسبوع الأول من شهر يناير، ولم أكن قد أمضيت فى عملى فى مكتب رئيس الوزراء، سوى أقل من شهر، تسلمت الخطاب الثالث والأخير بعلم الوصول، من الجهاز المركزى للمحاسبات يخطرنى فيه بأنه وإلحاقًا بكتابيه السابقين بشأن تعيينى بالجهاز، ونظرًا لأننى لم أحضر لأستلم العمل، فإنه سيتم العدول عن هذا التعيين فى حال عدم حضورى لمقر الجهاز بمدينة نصر لاستلام العمل خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسلمى لهذا الخطاب. (وثيقة رقم ٨).

وقد دفعنى ذلك إلى التوجه فى صباح اليوم التالى إلى الإدارة العامة لشئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات، وقبل إن أدخل على مدير شئون الأفراد تجولت داخل مبنى الجهاز الضخم ذى الأربعة طوابق، والمعد لزيادتها إلى عشرة، فهالنى المنظر، فالطرقات تزدحم بالأوراق ودولايب الحفظ المعدنية (الشانونات)، والنظافة فى حال سيئة للغاية، وحمامات المياه أشبه بدورات المياه العمومية، من حيث القذارة وسوء الخدمة، وهناك ضوضاء لا يمكن تصورها، وكأننا فى محطة مصر للقطارات، مما خلق انطباعًا سلبيًّا وشديد السوء بداخلى، خاصة إذا قارنته بالمكان الذى أعمل به حاليًّا (مكتب رئيس الوزراء) حيث النظافة والسجاد الأحمر، والخدمات الجيدة.

نعم .. كنت أجد نفسى داخل أسوأ المبانى الحكومية على الإطلاق، فالأوراق متناثرة، والملفات السرية التى تتضمن نتائج عمليات التفتيش المالى والإدارى لشركات القطاع العام والمصالح الحكومية المختلفة، متروكة لكل من يرغب فى العبث بها .لقد كان منظرًا بائسًا وحزينًا، دفعنى دفعًا إلى رفض وجودى فى هذا المكان، ولم تكن عملية

المقارنة بين وجودى فى مقر رئاسة مجلس الوزراء وهذا المكان الموحش لصالح هذا الأخير على الإطلاق.

ثم ذهبت إلى مدير عام شئون العاملين، لكى أتعرف أكثر على الجوانب المالية للوظيفة الجديدة، فإذا به بعد القيام بالحساب اللازم يخبرنى، بأن الزيادة التى سوف أتحصل عليها من وجودى فى الجهاز لن تزيد على سبعة جنيهات، مما أحصل عليه حاليًّا فى رئاسة مجلس الوزراء.

وبالمقابل فعلىَّ تحمل مشقة المسافة اليومية من منزلى ـ فى شبرا الخيمة ـ إلى مدينة نصر، ودون أن أتمكن من الاشتراك فى سيارات نقل العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات التى كانت قليلة العدد حتى ذلك التاريخ، وقبل إن يحدث (الدكتور عاطف صدقى) نائب رئيس الوزراء والرئيس الجديد للجهاز المركزى للمحاسبات تلك النقلة الهائلة ماليًّا وأدبيًّا للجهاز والعاملين فيه بعد أشهر قليلة من زيارتى تلك حيث زادت على عشرة أضعاف ما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك بعدة شهور.

لم أتردد لحظة واحدة فى الوصول إلى قرار بالبقاء فى رئاسة مجلس الوزراء، والتضحية بتلك الجنيهات السبعة شهريًّا، وكان هذا أيضًا من سوء الحظ الذى صادفنى فى حياتى، حتى بعد أن أصدر وزير شئون مجلس الوزراء (المستشار عادل عبد الباقى) قرارًا بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء بعد أقل من شهرين على تلك الزيارة، لم أنتبه إلى إمكانية تسلم العمل فى الجهاز المركزى للمحاسبات خلال السنة نفسها التى جرت فيها الاختبارات وأعلنت فيها نتيجة المرشحين لوظائفه، والغريب أيضًا، أننى قد حاولت ذلك، ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على إلحاحهم علىَّ بتسلم العمل.

ولو كان قد تحقق ذلك لتغير مسار حياتى كلها، المهنية والعاطفية والوظيفية.

مكنتنى فترة وجودى القصيرة فى مكتب رئيس الوزراء المصرى، فى مرحلة من أدق مراحل التاريخ السياسى المصرى الحديث (حيث اغتيل رئيس الجمهورية منذ عدة شهور، وسيادة مناخ من الإرباك والريبة، واعتصام الجميع وراء المؤسسة العسكرية باعتبارها الحافظ لكيان الدولة) من التعرف بدقة أكثر على وسائل العمل الحكومى فى قمة جهازه الأعلى، ومن ثم الاطلاع على خطوط الاتصالات الخفية بين رؤساء بعض الأحزاب السياسية المعارضة وبين النظام والحكم، من أجل التنسيق فى المواقف وتخفيض السقف السياسى لتحركها وفقًا لمتطلبات واحتياجات الحكم والرجل القابع على كرسى الرئاسة فى البلاد، بعيدًا عن الشعارات الزاعقة والألفاظ الرنانة.

كما رأيت عن قرب وسائل التملق وأساليبه التى مارسها كبار الموظفين مع بعضهم البعض من وراء الظهر للحصول على رضاء رئيس الوزراء، ومن أجل اقتناص مركز وظيفى أو وزارى هنا أو هناك.

ولكنها فترة علمتنى أيضًا، معنى الكبرياء الذاتى، والعمق الفلسفى لمقولة سيدنا على بن أبى طالب (رضى الله عنه) حينما قال «الغنى فى الاستغناء»، فحددت منذ تلك اللحظة مسارى ومستقبلى بعيدًا عن الصراعات الوظيفية من أجل تحقيق الكسب الشخصى، وأن تكون الكتابة والبحث العلمى هما طريقى وغايتى.

ثلاثة شهور أو أكثر قليلًا، هى كل ما قضيته فى هذا القصر المنيف (قصر الأميرة شويكار)، عرفت فيه الكثير، وحددت فيه مصيرى ومستقبلى.

وفجأة وجدت نفسى مطرودًا بقرار من وزير شئون مجلس الوزراء فى فبراير عام ١٩٨٣، عائدًا مرة أخرى إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، حيث مهبط أحزانى العاطفية، ومنبع أول شعور بانكسار القلب ولوعة الفؤاد.

□ □ □

الفصل الرابع

عودة إلى مهبط الأحزان

لم يكن حزنى لصدور قرار ندبى إلى الهيئة المصرية للتأمين مبعثه التمسك بالوظيفة فى رئاسة مجلس الوزراء على الإطلاق، بقدر ما كان بسبب عودتى مرة أخرى إلى تلك الهيئة التى شهدت أحزانى وصدمتى الأولى فى أول تجربة عاطفية حقيقية فى حياتى.

ولا أدرى لماذا سقط من ذاكرتى ـ فيما يشبه فقدان الذاكرة ـ الوظيفة التى كانت ما زالت محجوزة لى فى الجهاز المركزى للمحاسبات، ولكنها يبدو أنها تصاريف القدر، ولعبة المقادير.

عدت إلى الهيئة ينتابنى شعور جندى مهزوم، عاد توًّا من ميدان الحرب، ومرة أخرى أجد نفسى عائدًا إلى إدارة البحوث، حيث الزميلات أنفسهن، مضافًا إليهن هذه المرة، زميلة جديدة هى «سوجيا». ومنذ تلك اللحظة التى قرعت فيها باب حجرتهن وفتحت بابها، كانت نظرات الزميلة الجديدة تشى بغرام يبدو أنه قد نما وترعرع على حكايات الزميلات عنى خلال الفترة الماضية، وكان إحساسًا صادقًا، فتركت نفسى للمغامرة علَّها تنسينى بعض آلامى وصدمتى السابقة.

كنت، وقتئذٍ، غير ما كنت قبل المغادرة، فليست الرغبة فى العمل البحثى بالهيئة وموضوعاتها كما كانت، بل كان الاندفاع فى طريق استثمار معرفتى بأحوال وأسرار سوق التأمين وإعادة التأمين، فى ظل إنشاء الشركات الخاصة وبدء غزو الشركات الأجنبية والمشتركة لهذه السوق الضخمة، فنشرت دراسة مطولة حول «الانفتاح واختلال سوق التأمين فى مصر» فى أحد أعداد المجلة الذائعة الصيت فى ذلك الحين «الأهرام الاقتصادى» التى كان يرأس تحريرها ذلك الرجل العظيم «د. لطفى عبد العظيم»، كما نشرت مقالًا آخر حول الموضوع نفسه بجريدة الأهالى اليسارية المنحى حتى ذلك الحين.

وعلى الفور وجدت نفسى محاطًا بنظرات العداء والشك من جانب قيادات الهيئة، الذين استقرت مصالحهم مع الأوضاع الجديدة لسوق التأمين بشركاته الخاصة

والأجنبية، والتى وجدت طريقها إلى بعض تلك القيادات بالمال والهدايا فصمتوا على تجاوزاتها، بل وأخطائها المخالفة للقانون.

خاصةً وأن ما كتبته ـ وهى دراسة علمية موثقة ـ قد جاءت بردود فعل غاضبة من جانب بعض أصحاب هذه الشركات، فكتب بعضهم ردودًا نشرت فى المجلة، واتصل بعضهم الآخر بقيادات الهيئة يطلب التصرف فى الأمر، وإسكات هذا الصوت النشاز.

وكان أن وضعنى (خ. س) وبعض أصحاب المصالح فى رأسهم ـ كما يقولون ـ وأخذوا يبحثون عن طريقة للتخلص منى بعيدًا عن الهيئة وشبكات العنكبوت التى نسجت خيوطها حولها. حاولوا فى البداية إحالة الأمر إلى التحقيق، فلم يجدوا بيانًا أو معلومة اقتبستها من ملفات محظورة فى الهيئة، بل كان كل تحليلى قائم على البيانات التى تنشر فى الكتاب الإحصائى السنوى الذى يصدر عن الهيئة، فلم يكن من المستطاع توقيع جزاء إدارى أو وظيفى ضدى، وإنما احتبس القرار فى النفوس وانتظروا اللحظة المناسبة للصدور، ولكنهم قرروا أن يضايقونى من خلال رفض تجديد تمويل الدورات التعليمية التى كنت أحصل عليها فى مركز اللغة الفرنسية. (وثيقة رقم ٩).

لم تسعفنى القضية المرفوعة من جانبى ضد قرار وزير شئون مجلس الوزراء بندبى إلى الهيئة، والتى تولاها مكتب الأستاذ «أبو الفضل الجيزاوى»، فى التخلص من هذا المأزق الوظيفى الجديد.

وفى سبتمبر من هذا العام (١٩٨٣)، استكملت مسيرة أخطائى، وكأننى مدفوع بقصور ذاتى، أو قوة مجهولة للإقدام على الانتحار، فتقدمت إلى خطوبة (س)، وسط احتفال عائلى صغير، تعمدت أن يكون «الشيخ إمام عيسى» ورفيق دربه الفنان «محمد على» ضيوفًا، ليعزفا لى، وكأننى أحاول الهروب من الواقع بحلم البطولة الذى يمثله فى ضميرنا الشيخ «إمام»، وعندما كنت أسأل نفسى لماذا هذه الفتاة، وهى التى لم تكن

أبدًا فى خيالى وتصوراتى المسبقة لرفيقة حياتى؟! لم أكن أجد إجابة معقولة، كنت أهرب من نفسى، ومن المكان، ومن الزمان.

أحيانًا كنت أجد المبرر، فيما أظنه الخوف من المستقبل، وما يحمله من احتمالات الاعتقال، بسبب نشاطى بالتعاون مع (الرفيق زياد) من أجل إعادة بناء منظمة المؤتمر، ومن ثم فإننى قد لا أكون فى حاجة إلى زوجة، قد تشغلنى بجمالها، أو تأسرنى بحبها، فتضعف إرادتى على الصمود والاستمرار. وكان كتاب «رسائل الحب والحزن والثورة» للمناضل اليسارى الكبير (د. عبد العظيم أنيس)، ماثلًا دومًا فى مخيلتى، حاضرًا دائمًا فى تجربتى.

وأحيانًا أخرى، كنت أبحث عن المبرر فى بغضى لنموذج «الفتاة اليسارية» أو الشيوعية فى ذلك الحين، التى لم تنجح أبدًا فى أن تكون زوجة، كما لم تنجح فى أن تكون رفيقة جادة؛ بحيث كانت منازلهن غير لائقة من حيث النظافة والتناسق والجمال، خاصةً لمن يبغى أن يكون كاتبًا، أو باحثًا، لقد كن فى ذلك الحين أقرب إلى السلوك «البوهيمى» أو «الهيبيز» منه إلى المناضلات الحقيقيات.

وأخيرًا، كنت أجد فى تلك الفتاة (س)، دون بقية الزميلات فى الهيئة، الأكثر اهتمامًا بى، واندفاعًا إلىَّ، وإظهار مشاعر المودة والحنان.

لم يمضِ على وجودى فى الهيئة «منتدبًا» من رئاسة مجلس الوزراء، سوى أقل من عام، إلا وفوجئت بقرار نقل نهائى من رئاسة مجلس الوزراء ـ الذى كنت ما زلت على ذمته الوظيفية ـ إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتاريخ الثالث من يناير عام ١٩٨٤، وبعد أن استطلعوا رأى قيادة الهيئة إذا ما كانت توافق على نقلى إليها بصورة نهائية، فوجدوها فرصة للانتقام والتخلص منى فى آن واحد، فرفضوا؛ فصدر القرار بنقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وهكذا وجدت نفسى بين ليلة وضحاها،

مطالبًا بأن أذهب إلى آخر الدنيا، حيث هذا الجهاز، والذى كان يُنظر إليه باعتباره «جراجًا حكوميًّا» أو «أرشيفًا» لا خطر منه ولا ضرر من وجودى فيه.

وبرغم أن الأجور والحوافز فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لم تكن ذات قيمة ـ مقارنة بجهاز المحاسبات المجاور له ـ فإن أفضل ما كان يميزه بالنسبة لشخص مثلى هو الوقت، حيث ينفرد الجهاز بحصول العاملين فيه على يومى إجازة أسبوعيًّا (الخميس والجمعة) قبل إن ينتشر هذا النظام فى الأجهزة الحكومية كافة بعد ذلك بعدة سنوات، بالإضافة إلى أن ساعات العمل كانت تمتد لأقل من خمس ساعات يوميًّا (من التاسعة صباحًا حتى الثانية ظهرًا)، وحينما توجهت إلى إدارة شئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء لتسلم قرار النقل، كان التعليق الذى سمعته من المدير العام:

- «يا بختك .. ده أنت تروح الساعة التاسعة صباحًا، وسوف تنصرف الساعة التاسعة والنصف صباحًا».

ومرة أخرى، لا أجد تفسيرًا لما أصابنى من فقدان ذاكرة، فلم يأتِ على بالى الوظيفة الموجودة فى الجهاز المركزى للمحاسبات، الذى كان قد شهد قفزة مالية غير معهودة فى الوظيفة الحكومية، حيث تضاعفت المكافآت والحوافز والمرتبات للعاملين فى هذا الجهاز لأكثر من عشرة أضعاف منذ نهاية عام ١٩٨٣.

ولم يشأ (خ. س) ومدير عام شئون العاملين فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، أن يتركونى أغادر دون أن يفحوا سمومهم انتقامًا، فأوعزوا إلى مديرة إدارة البحوث «جوهرة سليمان» بأن تضع تقرير الكفاءة الخاص بى بصورة أقل كثيرًا من قدراتى وكفاءتى، حتى يقطعوا علىَّ الطريق فى حال التقاضى والتظلم من قرار النقل، وحتى يكون هذا التقرير أداةً فى يد هيئة قضايا الدولة ضدى أثناء نظر الدعوى القضائية المرفوعة منى ضد مجلس الوزراء. (وثيقة رقم ١٠).

وكان لهم ما أرادوا، حيث جاء حكم المحكمة بعد طول النظر، برفض طلباتى بالعودة إلى وظيفتى بمجلس الوزراء.

وكان علىَّ الآن، أن أبدأ رحلة عذاب وظيفية جديدة، رأيت فيها ما لم أكن أتصوره من سلوك الموظفين، وأخلاقهم وطباعهم، ولكنى كالعادة نجحت فى النهاية، من استثمار وجودى فى هذا المكان الجديد (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) لأحصل منه على خبرة علمية وخبرات عملية غير محدودة.

□ □ □

الفصل الخامس

الطرد إلى الأرشيف الحكومي

إذا جاز لى أن أصف أولى خطواتى فى هذا الجهاز بكلمة معبرة فهى «أول القصيدة كفر».

كانت المكاتبات الإدارية بين الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، تجرى من وراء ظهرى منذ شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣، من أجل ترتيب الإجراءات المتعلقة بنقلى النهائى، وبناءً عليها صدر القرار الإدارى رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٤، فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، بنقلى إلى إحدى إدارات الجهاز، وذلك بدءًا من يوم السادس من يناير من ذلك العام.

ومنذ ذلك التاريخ ترددت على مبنى الجهاز أكثر من ثلاث مرات، أتجول فى طوابقه العشرة، وأتطلع فى وجوه موظفيه، وأذهب إلى المختصين فى إدارة شئون العاملين، وقبل أن يأتونى بأوراق استلامى العمل، كنت ألوذ بالفرار، هاربًا لا أعرف على أى شىء سوف أستقر.

وقد تكرر هذا المشهد عدة مرات، وأنا لا أكاد أتصور وجودى فى هذا المكان المزدحم بالبشر، والصاخب بصورة غير متصورة، واستمر هروبى حوالى تسعة عشر يومًا كاملة.

وللمرة الرابعة، نسيت بقوة الأقدار وإرادتها أمر وظيفتى المحجوزة فى الجهاز المركزى للمحاسبات.

وأخيرًا، تحاملت على نفسى، وتوجهت إلى مبنى الجهاز على رغبة باستلامى العمل، وقامت إدارة شئون العاملين بتعديل قرار إلحاقى من إدارة التدريب، إلى الإدارة المركزية للمعلومات، أو ما كان يسمى اختصارًا «مركز المعلومات»، وكان هذا أيضًا من تصاريف القدر، ورحمتها.

وكان من مقتضيات الأمور، أن يجرى إحالتى إلى إدارة التحقيقات، بسبب انقطاعى غير المبرر عن العمل طوال هذه الفترة الممتدة من العاشر من يناير إلى التاسع والعشرين منه، ووسط أخبار نشرت فى بعض صحف المعارضة (جريدتى الشعب والأهالى) حول ظروف نقلى من رئاسة مجلس الوزراء، جرى التحقيق معى، وأبدى المحقق الذى كان حريصًا على قراءة تلك الصحف، بعضًا من التعاطف، فحاول أن يتولى بنفسه صياغة إجاباتى على الأسئلة بحيث يجنبنى كل ما من شأنه توقيع جزاء إدارى ضدى.

وانتهى التحقيق بخصم أجر المدة التى انقطعت فيها عن العمل خلالها دون جزاءات إدارية أخرى. (وثيقة رقم ١١).

وكان علىَّ الانتظار عدة أيام حتى يستقر أمر وجودى فى مركز المعلومات بالجهاز، ومقابلة رئيس الإدارة المركزية للمعلومات وكان بدرجة (وكيل وزارة)؛ من أجل التعارف وتحديد طبيعة المهام الوظيفية التى سوف توكل إلىَّ، وكان هذا من أفضل ما حدث فى حياتى الوظيفية كلها.

أمضيت تلك الأيام قابعًا فى مكتبة الجهاز بالطابق الثانى، وبرغم تواضع تجهيزاتها فإن القائمين عليها من فتيات متخصصات فى علم المكتبات، تقودهم سيدة محبوبة من الجميع حتى أطلق عليها العاملون (الحاجة سعاد)، كل هذا جعل المكتبة مصدرًا مهمًّا ليس للاطلاع والمعرفة فحسب، وإنما للعلاقات الإنسانية والاجتماعية للكثيرين.

وهكذا وجدت نفسى غارقًا فى عملية بحث شاقة حول رؤية الصحف والمجلات الأجنبية للصراع العربى ـ الإسرائيلى أثناء غزو لبنان، وقد اتخذت من المجلة البريطانية المتخصصة فى عالم الاقتصاد، والمعروفة برصانتها التحريرية «the economist» نموذجًا للبحث والدراسة، وكنت بهذا أستكمل العمل الذى بدأته منذ أواخر عام ١٩٨٢ فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وبمشاركة الزميلين «سيد زهرة» و «دينا الخواجه»، وتحت إشراف «الدكتور على الدين هلال» وكان موضوعه

«اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان» والذى صدر فعلًا فى كتاب من إصدارات المركز فى منتصف عام ١٩٨٤، وكان بهذا أول كتاب أشارك فى تحريره.

ومن النوادر التى ينبغى أن تروى، ما جرى مع الدكتور «على الدين هلال» فى مساء أحد أيام شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢، وكان فريق البحث قابعًا بالطابق السادس فى انتظار حضوره، وإذ به يفتح الباب علينا، متهللًا بشوشًا، وما كاد يجلس إلا ورن الهاتف، وكان على الجانب الآخر مدير المركز «السيد ياسين» يسأل هل حضر الدكتور «على»، أم ما زال متأخرًا، ولم نكن ندرى أن سر هذا الاهتمام هو، معرفة نتائج أول لقاء شخصى بين الدكتور «هلال» والرئيس الجديد «حسنى مبارك»، الذى أعجبته إحدى المقالات التى كتبها الدكتور «هلال» فى جريدة الجمهورية، فسأل الدكتور «بطرس بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية، وأحد أقرب معاونيه فى ذلك الوقت، عن «هلال» هذا، فأخبره «غالى» أنه أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وزاد عليها، أنه أحد تلامذته، فطالبه مبارك بتنظيم موعد مع هذا الأكاديمى اللامع للتعرف عليه، وقد كان.

اختطف «على الدين هلال» سماعة الهاتف من يدى «سيد زهرة»، وأخذ فى محادثة «السيد ياسين» حول اللقاء باختصار، ثم أخبره، أنه سيحضر إليه فى مكتبه بالطابق الخامس، بعد انتهاء الاجتماع مع أعضاء الفريق البحثى.

وبهذا عرفنا توًّا ـ بمحض الصدفة ـ قصة أول موعد و لقاء بين رئيس الجمهورية الجديد وأحد المثقفين المصريين والأكاديميين اللامعين فى ذلك الحين.

كان «هلال» مسحورًا باللقاء، فنسى نفسه، وأخذ يروى لنا بعضًا من التفاصيل، وأنا هنا أرويها لكم حتى نتعرف على كيفية تصرف المثقفين المصريين وعاشقى السلطة؛ وكأنهم فراشات نار، يظنونها نورًا!.

روى لنا أستاذ علم السياسة الشاب، والقادم توًّا من الولايات المتحدة حيث أكمل دراساته العليا، عن قصة اللقاء، وكيف استقبله الرئيس، ثم أخذ يتغنى بالرجل من حيث البساطة، فكما قال:

لقد أمسكت بيديه، عدة مرات .. لقد كان الرجل بسيطًا جدًّا.

ودفعه انبهاره بالرجل ـ والحقيقة بسلطة الرجل ـ إلى الاستغراق فى تفاصيل اللقاء، من قبيل كيف أمسك «هلال» بذراع الرئيس، وكف الرئيس؛ ليقاطعه أحيانًا أو يوضح له بعض آرائه.

وقبل أن ينتهى اللقاء، بادر الرئيس «الدكتور هلال» بالسؤال:

- أنت عندك كم سنة يا دكتور على؟

فاجأ السؤال الرجل فأجاب بسرعة:

- عندى اثنان وأربعون عامًا يا سيادة الرئيس.

ضحك الرئيس قليلًا ثم علق قائلًا:

- ياه دا أنت لسه صغير يا على .. لا لسه شويه يا على.

أربكت ملاحظة وتعليق الرئيس الدكتور على الدين هلال فسارع بالقول:

- لا يا سيادة الرئيس، أنا مش عاوز منصب وزارى، أو شىء من هذا القبيل، أنا دورى أن أكون مفكرًا، وأستاذًا فى الجامعة.

لم يصدق مبارك الأستاذ الجامعى، الذى أنهكه اللهاث لمدة عشرين عامًا منذ أول لقاء له مع الرئيس، حتى عين أخيرًا وزيرًا للشباب والرياضة فى أواخر عقد التسعينيات، ومسئولًا عن تثقيف نجل الرئيس سياسيًّا وإعداده لخلافة والده فى حكم مصر، ضاربًا

بذلك عرض الحائط بكل ما تعلمه فى الولايات المتحدة، وفى مقالاته ودراساته المنشورة حول الديمقراطية والتداول السلمى للحكم.

انتهت رواية الدكتور على الدين هلال لنا عند هذا الحد، ثم توجه من فوره إلى مكتب «السيد ياسين» ليروى له كل الحكاية.

لم يكن «على الدين هلال»، صادقًا أبدًا فيما ذهب إليه بشأن دوره كمفكر سياسى وأستاذ جامعى، لقد فعل المستحيل، وتنازل عن كل ما بشر به تلامذته فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول الديموقراطية، ولم يهدأ حتى حصل على هذا المنصب الوزارى، برغم الاستخفاف الذى قوبل به حينما وافق على تولى منصب وزير الشباب والرياضة، دون أن يكون قد مارس يومًا لعبة رياضية واحدة، وبعد نحو عشرين عامًا من هذا اللقاء.

كما أصبح الرجل أداة من أسوأ الأدوات التى استخدمها نظام الرئيس مبارك وعائلته، حينما قبل أن يكون بوقًا ومنظرًا ومفلسفًا لفكرة «توريث العرش الجمهورى» من مبارك الأب إلى طفله المدلل والمشكوك فى كفاءته وأهليته، والمرتبط بدوائر المال والأعمال المشبوهة فى الداخل والخارج.

على أية حال، حان موعد لقاء التعارف بين وكيل الوزارة «الأستاذ أحمد كمال الدين فهمى» وبينى، الرجل له من الوقار والهيبة، بقدر ما يحمل من قلب عطوف وقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة، ورعاية مصالح مرءوسيه.

مكتب كبير، وحجرة واسعة، وقاعة تتوسطها منضدة كبيرة للاجتماعات، يجلس الرجل كما هى عادته، على مائدة الاجتماعات، ويتجنب المكتب الضخم، الذى لم أشاهده يومًا ـ على مدى أربعة سنوات قضيتها معه ـ يجلس عليه، وعندما أطمئن الرجل إلىَّ، أجابنى على سؤال:

- لماذا لا تجلس أبدًا على مكتبك؟

- عشان ده ...!

وأشار إلى صورة رئيس الجمهورية التى تتصدر رسميًّا أعلى مكاتب المسئولين فى الدولة كافة، لقد آثر الرجل أن يجلس طوال هذه السنوات على مائدة الاجتماعات، وفى مقعد غير مريح، من أجل أن يتجنب الجلوس فى مكتب تعلوه صورة الرئيس حسنى مبارك.

استقبلنى الرجل ببشاشة، وإن كانت مصحوبة بقدر من الحذر، فالمعلومات المتناثرة عنى لا تطمئن كثير من كبار الموظفين ـ وصغارهم ـ بشأن نقلى من رئاسة مجلس الوزراء بسبب نشاطى الشيوعى.

أجلسنى إلى جواره، ثم بدأنا حوارًا طويلًا حول ظروف نقلى وطبيعة تخصصى وغيرها من القضايا، لاحظ الرجل تحفظى بشأن أسباب نقلى من رئاسة مجلس الوزراء؛ فطالبنى بالمصارحة التامة، حتى يستطيع أن يوفر لى ظروف عمل مناسبة.

بعدها أخذ فى الحديث عن نفسه، ومواقفه السياسية بإسهاب، فعرفت أنه ينتمى بصلابة إلى حزب الوفد الجديد والتيار الليبرالى المصرى الحقيقى، قبل أن تغزو جماعات الليبراليين الجدد ـ الموالين والذين تربوا فى أحضان الولايات المتحدة ـ الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية المصرية بدعوى الليبرالية.

وعندما رويت للرجل حقيقة الموقف، ومعارضتى للنظام والحكم، وانتمائى لتيار اليسار المصرى سياسيًّا وثقافيًّا، أبدى الرجل ترحيبًا كبيرًا بى، وفجأة قرر أن أكون أحد أعضاء فريق مكتبه، فى البداية ظننت أن الدافع وراء ذلك هو رغبته فى وضعى تحت رقابته المباشرة، ثم يومًا بعد يوم اكتشفت شيئًا آخر تمامًا.

لقد أعجب الأستاذ «أحمد كمال فهمى» على ما يبدو ـ بعقلى السياسى، ولم يكن أحد من الموظفين فى الجهاز يجرؤ على تناول الأمور السياسية بحرية، فوجدها الرجل

فرصة لتناول الشئون السياسية يوميًّا معى فى مكتبه، بالإضافة إلى تكليفى ببعض الدراسات الاقتصادية حول صناعة النسيج، أو غيرها من الموضوعات الاقتصادية، أو الإدارية فيما بعد.

وللحق والحقيقة، إذا كنت مدينًا لأحد ممن سمحوا لى بالمعرفة والخبرة فى مجال الإدارة، فهو هذا الرجل دون سواه، لقد منحنى هذا الرجل الكريم، فرصة عمرى فى القراءة بعمق والإطلاع بشغف على كل ما يتعلق بالإدارة الحكومية، وأخطبوطها الممتد، فعكفت طوال أربع سنوات كاملة أمضيتها فى وجوده ـ وقبل تقاعده لبلوغ السن القانونية ـ فى قراءة كل ورقة أو مقال، أو دراسة فى الدوريات العربية والمصرية المتخصصة فى مجال الإدارة الحكومية (دوريات الإدارة، والتنمية الإدارية، ومجلة الإدارة العامة الصادرة من الرياض)، علاوة على مئات الدراسات التى أعدتها الإدارات المركزية المختلفة بالجهاز ـ والتى كانت تزيد عن ثمانى عشرة إدارة مركزية ـ والتدقيق فى عمليات «الطبخ» الإحصائى التى تقوم به الإدارة العامة للإحصاء الوظيفى التابعة لمركز المعلومات، فاستطعت خلال تلك السنوات أن أختزن تلك المعلومات، وأن أكون بعد ذلك واحدًا من أبرز العاملين والباحثين فى هذا الحقل، وقدمت للمكتبة العربية عددًا كبيرًا من الكتب فى هذا التخصص.

ومن خلال حوارنا ـ شبه اليومى ـ فى قضايا الوطن والسياسة، توثقت علاقتنا معًا؛ مما حرك فى الوسط الوظيفى تلك الأحقاد والضغائن التى كنت فى غنى عنها، ولكن وجوده أعفانى من بعض متاعبها، ولهذا حديث ذو شجون.

□ □ □

الفصل السادس

وكيل الوزارة .. وأنا

كان لقائى وعملى تحت رئاسة الأستاذ «أحمد كمال فهمى» من أفضل ما حدث لى فى مسار عملى الوظيفى طوال ثلاثين عامًا أو يزيد.

صحيح أن هذه العلاقة لم تدم أكثر من أربع سنوات، أو أقل قليلًا (من فبراير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٧)، لكنها استمرت على المستوى الشخصى والإنسانى منذ ذلك الحين، وحتى لحظة كتابة هذه السطور (عام ٢٠٠٦).

لقد نشأت منذ الوهلة الأولى كيمياء إنسانية نادرًا ما تحدث بين البشر، فالرجل الذى ينتمى بقضه وقضيضه إلى تيار الوفد الليبرالى تاريخيًّا، يعانق فى فترة من حياته ويحتضن شابًّا يساريًّا، فيوفر له «الملاذ الآمن» بالمعنى الوظيفى والبحثى والإنسانى.

ربما كان فى هذا سر عدم اهتمامى وتذكرى لتلك الوظيفة المحجوزة لى فى الجهاز المركزى للمحاسبات المجاور لجهاز التنظيم والإدارة مباشرة فى مدينة نصر، أو بغيرها من الوظائف.

وعلى الرغم من التفاوت المذهل فى المرتبات والحوافز والمكافآت التى كان يحصل عليها العاملون هنا وهنالك، فقد انشغلت ـ بصحبة وكيل الوزارة الوفدى ـ بالتعرف على خصائص وحجم هذا الأخطبوط المسمى «الجهاز الحكومى»، والقوانين واللوائح التى تنظم العمل فيه، ونظم المعلومات داخله، وكيفية تداولها، وغيرها من الحقائق التى مكنتنى من وضع أول مخطوطة لكتاب من تأليفى منفردًا بعنوان «مصر وعصر المعلومات»، الذى ظهر فى طبعته الأولى عام ١٩٩١، بعد رحلة بحث شاقة بين أطنان من البيانات والمعلومات من جهة، وبين البحث عن ناشر جاد يقبل نشر أول كتاب لباحث شاب، لم يكن معروفًا سوى على نطاق محدود بين بعض المتخصصين فى بعض الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية، خاصة بعد نشر دراستى الأولى «الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى .. دراسة فى نسق القيم والمفاهيم» فى مجلة

«شؤون عربية» فى نوفمبر عام ١٩٨١، التى تصدرها جامعة الدول العربية بالعاصمة التونسية (تونس).

وبالطبع، فى وسط وظيفى لا يعرف سوى النميمة والدس، فإن طبيعة العلاقة الحميمة بين وكيل الوزارة وموظف شاب، تثير الهواجس، كما تثير الظنون. وقد أدت فعلًا إلى وقائع على درجة من السخافة وسوء الظن، فلا يعرف الموظفون فى هذا الحال ـ بخاصة المديرون منهم ـ سوى مفهوم ودور «العصفورة»، وهو اللفظ الذى يطلق عادة على الموظف الجاسوس، الذى يتولى نقل الأخبار وصنع الوشايات، ومن ثم فهو مصدر للخوف والقلق، وأحيانًا كثيرة محطًّا للتملق بمناسبة وبدون مناسبة، وذلك دون أن يحول دون الدس المضاد عليه لدى وكيل الوزارة كلما أمكن ذلك.

وقد استغرق الأمر شهورًا طويلة، حتى أدرك معظم العاملين طبيعة هذه العلاقة القائمة على درجة من التوافق فى الاهتمامات السياسية بين الرجل وبينى، كما أدرك العاملون بعد فترة من الزمن، ومقابل تضحيات من جانبى براحتى وتفرغى لعملى البحثى، أن هذه الخصال الرديئة المنتشرة فعلًا بين هذه الفئات الوظيفية ليست من شيمتى وأخلاقى.

والحقيقة، أن كل رئيس إدارى ـ ولا أقول قائد إدارى ـ يتفنن فى خلق جواسيس لنقل أخبار إدارته، وما يقوله أو يخفيه مرؤوسيه، ولم يكن «أحمد كمال فهمى» استثناءً من هذا، ولكنه أبدًا لم يطلب، أو حتى يقترب من هذه المساحة الشائكة فى التعامل معى، فلكل قائد إدارى نظرته لمن حوله، وغالبًا ما يقدم «العصفورة» أو الجاسوس الإدارى نفسه منذ اللحظة الأولى لرئيسه، ومنذ النظرة الأولى كذلك.

لقد احترم الرجل طباعى وقدراتى، خاصة فى مجال التحليل السياسى والاقتصادى، عبر النقاشات شبه اليومية، فكان حضنًا حاميًا لظهرى من دسائس الموظفين، سواء كانوا من الذكور ـ ولا أقول الرجال ـ أو من النساء.

ومن ناحيتى، كان انشغالى بالقراءة والكتابة طوال فترة وجودى فى العمل، واستنفاد وقت العمل الرسمى فى التفكير فى الأبحاث والقراءات الإدارية المتنوعة، قد صرفنى تمامًا عن التفكير فى مثل تلك السلوكيات المريضة من جانب «الزملاء». وبالمقابل فقد أدى حضورى فى مشهد «مركز المعلومات» هذا إلى أن يبدأ اعتماد «الأستاذ أحمد كمال فهمى» على بعض معاونيه يقل تدريجيًّا، ربما لفرط ثقته فى قدراتى وكفاءتى، أو بسبب طبيعة تلك القضايا الجديدة التى بدأت تطرح نفسها على تفكيره الإدارى، أو فى تقديره لحسن صياغتى لأفكاره التى تتضمنها المذكرات والمكاتبات الرسمية التى ترفع إلى الوزير؛ وهو ما أدى بدوره؛ إلى إضافة إحساس ما بالحسد لدى البعض، وإلى مشاعر القلق والخوف لدى البعض الآخر.

بنك الأفكار .. والاختيار الصعب

كان من عادة الأستاذ «كمال فهمى» صباح كل يوم، وقبل أن يغادر منزله متوجهًا إلى عمله بالجهاز، أن يتصفح «جريدة الأهرام» وجريدة الوفد.

وفى صباح يوم من الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٨٤ ـ ولم أكن قد أمضيت فى صحبته سوى عشرة شهور ـ فوجئت به مبكرًا عن موعده المعتاد، وقبل إن يدلف إلى مكتبه، مر علىَّ فى مكتبى المجاور له، طالبًا منى أن أصحبه إلى مكتبه؛ فهناك موضوع هام يريد رأيى فيه.

أخذنا جلستنا المعتادة على مائدة الاجتماعات، ثم بدأ الحديث:

– عبد الخالق .. أنت قرأت اليوم جريدة الأهرام؟

أجبت:

– أيوة يا افندم قرأته .. ماذا به؟

مد يده، بالجريدة على صفحة داخلية، وكان هناك مربع صغير كتبته زميلة فى الأهرام بعنوان «بنك للأفكار»، وقال:

– أنت شوفت الكلمة دى.

تناولت الجريدة، ولم أكن قد قرأت تلك الكلمة، وبعد أن قرأتها (وكانت تتناول ضرورة وجود جهة ما تقوم بتجميع الأفكار والمقترحات والقوانين وعرضها على المسئولين) نظرت إليه مستفسرًا، ولم يمهلنى أكثر فبادرنى بالقول:

– أحنا عايزين نعمل حاجة زى كده، بنك للمعلومات أو الأفكار.

تناولت الجريدة مرة أخرى، وقرأت الكلمة ثانية، وتناقشنا طويلًا حولها فيما يشبه عملية عصف الأفكار brain storming ثم طلبت إليه أن يمهلنى حتى صباح اليوم التالى، وأكملنا أحاديثنا المعتادة حول الشئون السياسية، وسياسات الرئيس مبارك، وكان الرجل يكن عداءً شديدًا لحكم العسكر فى البلاد.

وللحق، فقد كان ذهنى قد انشغل تمامًا بالمقال والأفكار الواردة فيه. كانت الفكرة جيدة، ولكنها مشوشة وغير واضحة فيما يتعلق بالإدارة الحكومية، وكان التحدى الآن هو كيف ننقل هذه الفكرة الهائمة الغامضة إلى عالم الإدارة التنفيذية بكل تعقيداتها وتشابكاتها؟.

لم يتوقف «كمال فهمى» عن الحديث عن هذا المقال لكل من دخل عليه من الموظفين والمديرين، وكان جميعهم يوافقونه الرأى ثم يصمتون، فليس لديهم أفكار حول هذا الموضوع.

غادرت إلى مكتبى، ووجدت نفسى أمام تحدٍّ من نوع فريد، كما شعرت بمسئولية إدارية ووظيفية تجاه هذه المؤسسة التى أعمل فيها، وأراها لا تمتلك رؤية استراتيجية حقيقية حول التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها ولا تجيد تعميم فوائدها

على المجتمع عمومًا وراسمى السياسات على وجه الخصوص، كما أدركت أن من شأن صياغة مثل تلك الاستراتيجية أن تنقل أداء الإدارة المركزية للمعلومات إلى مستوى نوعى جديد، تضعها على مائدة كل متخذ قرار فى الدولة حول الشأن الوظيفى من ناحية، ولدى كل الباحثين والدارسين الأكاديميين لشئون الإدارة الحكومية فى مصر من ناحية أخرى. تناولت الأوراق والقلم، وأخذت أسطر أفكارى واحدة بعد الأخرى، ولم يمضِ سوى ثلاث ساعات، إلا وكانت الفكرة قد تحولت إلى استراتيجية عمل لبناء ما اسميته «بنك المعلومات الإدارية».

وفى صباح اليوم التالى، كنت قد انتهيت من تقديم تصور متكامل حول هذا «البنك المعلوماتى» الجديد، وانتظرت على أحر من الجمر حضور «الأستاذ كمال فهمى» لعرض الأمر عليه وإجراء المناقشة النهائية بشأنه قبل رفعها إلى «رئيس الجهاز» وكان يشغل درجة «الوزير» وفى ذلك الحين كان هو الأستاذ الجامعى المرحوم «د. حسن توفيق».

جاء الرجل، ودخل مكتبه، ويبدو أنه لم يكن يتصور أن من الممكن إنجاز هذا العمل ووضع التصور بمثل هذه السرعة، طرقت باب حجرته ـ المفتوح دائمًا طوال سنوات رئاسته للإدارة ـ ودخلت أصطحب بعض وريقات، وجلست إلى يساره على مائدة الاجتماعات، وقدمت إليه خمس ورقات مكتوبة بخط يدى لأول تصور «استراتيجى»حقيقى لإدارة نظام عصرى للمعلومات الإدارية. (وثيقة رقم ١٢).

أخذ الرجل فى قراءة الوريقات واحدة بعد الأخرى، وجرت عيناه عليها بشغف، ثم عاد واعتدل فى مقعده وقرأها مرة ثانية، ويبدو أنه قد التقط منذ اللحظة الأولى أهمية وشمول هذا التصور الموضوع أمامه وبعد إضافة تعليقات بسيطة، دق الجرسَ المجاور له، لتدخل إحدى سكرتيراته، فيطلب منها بلهفة إرسال هذه الوريقات إلى قسم النسخ لكتابتها فورًا فى صورة مذكرة رسمية ممهورة بتوقيعه لرفعها إلى السيد الوزير.

ما كادت هذه المذكرة تعرض على الوزير، إلا ودارت عجلة لم تكن متصورة، فمن ناحية تهلل الدكتور «حسن توفيق» ـ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ـ بها ولكنه ذهب بتفكيره إلى منحى بيروقراطى كما هى عادة البيروقراطيين الحكوميين، وذلك بالتأشير بتكوين لجنة من كبار قيادات الجهاز، من أجل شراء جهاز ضخم للحاسب الآلى.

صحيح أن المشروع كان سيتطلب وجود مثل هذا الحاسب الآلى، ولكن ذلك كان وفقًا للمخطط المعروض سيكون فى المراحل الوسطى من المشروع، بعد أن تكون الإجراءات التنفيذية والفنية قد اكتملت، وبعد أن يكون المجتمع الوظيفى الحكومى فى جميع الوحدات الإدارية على مستوى الدولة قد استوعب الفكرة، ومضى فى تنفيذها خطوات للإمام.

كان أول تعليق أبداه وكيل أول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ـ ورئيس اللجنة القيادية المشكلة لدراسة المشروع ـ و رجل الجهاز القوى، والوزير اللاحق «د. حسين رمزى كاظم»، هو سؤال وجهه إلى الأستاذ «كمال فهمى»:

- هو مين اللى عامل المشروع ده يا كمال بيه؟

أجاب الأستاذ كمال فهمى:

- أنا وبعض أعضاء مكتبى.

كان من الواضح للجميع أن هنا شيئًا جديدًا على تفكير الموظفين العاديين، وأن هنا مشروعًا يسكن برؤية استراتيجية مخالفة لتلك التى اعتاد عليها التفكير البيروقراطى. وقد استتبع المناقشات الأولية ـ التى انحرفت إلى مجال المشتريات والاعتمادات المالية ـ طلب اللجنة ورئيسها، من الأستاذ كمال فهمى، وضع تصور تكميلى لخطة العمل التنفيذية لهذا المشروع، فكلفنى بها الرجل، فقمت بوضعها فى اليوم التالى،

وأرفقت مع أصل المشروع عدة نسخ بعدد أعضاء اللجنة العليا التى تحدد لها الاجتماع بعد عدة أيام.

ابتعد النقاش فى اللجنة كثيرًا عن جوهر المشروع، وغرق أعضاء اللجنة فى المسائل المالية والمواصفات الفنية لجهاز الحاسب الآلى، وعرض المناقصة وغيرها.

كان تصميم المشروع قد بُنِىَ على فلسفة مختلفة، تقوم على إمكانية وضع قواعد الأساس لإدارة هذا الجهد القومى، من خلال تطوير قواعد البيانات اليدوية المتاحة فعلًا لدى مركز المعلومات بالجهاز، مع تطويرها وبناء مسارات منهجية لهذا التطوير من خلال ثلاثة مرتكزات، هى:

- **الأول**: تحديد وتوسيع دوائر المستفيدين من قواعد هذه البيانات والمعلومات، بحيث تشمل دوائر متعددة لصنع ورسم السياسات (رئاسة الجمهورية ـ مجلس الوزراء ـ وزير التنمية الإدارية ـ رئيس الجهاز ـ رؤساء الإدارات المركزية داخل الجهاز ـ الأجهزة الحكومية الأخرى)، وكذلك دوائر البحث العلمى والأكاديمى فى البلاد، التى تعانى فعلًا من ندرة تلك البيانات والمعلومات.
- **الثانى**: الانتقال من عمليات جمع البيانات الإحصائية وغير الإحصائية، إلى عمليات تحليل تلك البيانات لتقديم معلومات متكاملة حول هذه القضايا والموضوعات لتلك الدوائر.
- **الثالث**: رصد وجمع وتوثيق وتحليل الأطر التشريعية واللائحية المنظمة للعمل الحكومى والإدارى فى البلاد، منذ عقود طويلة، بحيث تكون أداة لتحديد التطور التشريعى فى هذا المجال، وتوفير إطار معرفى متماسك لرجال التشريع فى المجالس التشريعية.

وقد أدى انشغال الجهاز وقياداته فى «نقطة» شراء الحاسب الآلى التى استغرقت أكثر من عام، وحلول أجل التقاعد القانونى لرئيس الجهاز «الدكتور حسن توفيق» لبلوغه سن الستين ـ الذى كان يرعى المشروع، ومن ثم تباطأ تنفيذ المشروع، إلى سرقة المشروع وفكرته، ومذكرته من جانب مدير عام كان يتولى شئون «سكرتارية اللجنة العليا»، ويعمل فى الوقت نفسه مديرًا عامًّا منتدبًا فى مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية «د. عاطف عبيد» وتقديمه إليه كفكرة من بنات أفكاره، تحت عنوان جديد أطلق عليها «قاعدة العمالة والأجور»، وفى وسط صراع سياسى فى القمة، كان الأخير يبحث عن نقطة إضافية للدعاية والإعلان عن نجاحات مفتقدة له ـ فلم يكن قد استحوذ بعد على ثلاث وزارات هى شئون قطاع الأعمال العام، وشئون مجلس الوزراء بالإضافة إلى كونه وزير الدولة للتنمية الإدارية ـ وقد وجدها فرصة سانحة، فى وجود مركز معلومات منشأ حديثًا فى رئاسة مجلس الوزراء لا يمتلك مخططًا للعمل فى هذا المجال وهو «مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار» فتحول الموضوع كله إلى ساحة «نصب واحتيال» وظيفى وسياسى، وجرى الاتصال بهيئة المعونة الأمريكية AID U.Sالتى وافقت على رصد ستة ملايين دولار لهذا المشروع.

وهكذا اقتنص «د. عاطف عبيد» المشروع، المسروق من مدير عام الإحصاء الوظيفى وسكرتير لجنة مناقشة المشروع بالجهاز، ومات عمل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالسكتة القلبية، بينما روجت وسائل الإعلام لمشروع «قاعدة العمالة والأجور» الذى يشرف عليه مركز معلومات مجلس الوزراء، ويوقع على شيكاته «المدير العام اللص»، ومن المفارقات المضحكة، أن هذا المدير العام، كان يوقع شيكات المكافآت التى تذهب إلى رئيسه فى الجهاز الذى يشغل درجة وزير، لعدة شهور، وهو الدكتور «حسين رمزى كاظم»، مما دفع الأخير إلى محادثة الدكتور «عاطف عبيد» إلى عدم لياقة هذا

الوضع، فاضطر عاطف عبيد إلى أن يغير قواعد التوقيع رفعًا للحرج الذى تعرض له زميله رئيس الجهاز المركزى الجديد.

على أية حال، فقد تعثر مشروع «قاعدة العمالة والأجور «لأكثر من أربعة سنوات بسبب انعدام الخبرة والفهم لجوهر المشروع، وضربت الفوضى فى كل مراحله، ولم يفلحوا فى استخلاص نتائج ذات بال منه سوى بعد مرور أكثر من أربعة سنوات على بدايته، خسرت فيها الدولة عدة ملايين من الجنيهات، ونهب البعض عشرات الآلاف من الجنيهات فى صورة مكافآت غير مستحقة، وكان من الضرورى التخلص من أحد أهم الشهود على سرقة المشروع وهو شخصى، فقرروا نقلى من الإدارة المركزية للمعلومات بالجهاز، إلى إدارة أخرى أقل شأنًا، وهى الإدارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والإدارة، وفجأة وجدت قرارًا بنقلى، وكان الأستاذ «كمال فهمى» قد تقاعد منذ عام على عملية الاحتيال الإدارى تلك، فلم يشهد جريمة مكتملة الأركان كما شاهدت وعايشت.

□ □ □

الفصل السابع

اعتقال من داخل مكتبي

فى الوقت الذى كنت فيه منهمكًا ـ مع الأستاذ كمال فهمى ـ فى وضع تصوراتنا بشأن أول مشروع معلوماتى قومى فى مجال الإدارة الحكومية، كانت «إسرائيل» توشك أن تشارك لأول مرة فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة المزمع تنظيمه فى يناير وفبراير من عام ١٩٨٥.

ولأننى ومئات الآلاف غيرى من المعارضين بشدة لأى شكل من أشكال «التطبيع» فى العلاقات بيننا وإسرائيل، فقد كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق من أجل منع هذه المناسبة وتعكيرها على نظام «الرئيس مبارك» وإسرائيل معًا.

وهكذا كانت الاتصالات تجرى بين الرفاق والزملاء، من أجل التجهيز لاحتشاد واسع داخل معرض الكتاب فى مدينة نصر، وتنفيذ تظاهرة ضخمة تعارض هذه المشاركة الإسرائيلية، وتدفع الناس دفعًا إلى الانفضاض عن هذا المعرض.

بيد أن عيون الآمن وآذانه وقبضته كانت أسرع من الكثيرين منا، فقد بدأت أجهزة الأمن حملة مداهمات واعتقالات واسعة النطاق فجر اليوم الأول المقرر لافتتاح المعرض، وضمت القائمة العشرات من الاسماء الذين تصورتهم أجهزة الأمن، المسئولين عن هذا التحرك، أو عناصره النشطة على الأقل، ولم تكن تصوراتهم دقيقة أو صحيحة فى الكثير من الحالات.

وضمن تلك الاسماء، ورد اسمى فى مقدمة الصفوف، ذهبوا فجرًا إلى منزل أسرتى بحى الخليفة فلم يجدونى بالطبع، ثم ذهبوا إلى هيئة الرقابة على التأمين التى كنت أعمل بها، ونقلت منها منذ عدة شهور، فلم يعثروا علىَّ، ولكن أحدهم هناك، قد أخبرهم بأمر نقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فخرجوا مهرولين بسياراتهم إلى مدينة نصر، وهناك دخلوا إلى المبنى، مباشرة إلى مكتب مدير أمن الجهاز (السيد سمير المهداوى)، واطمأنوا إلى وجودى فعلًا بين العاملين بالجهاز، وأننى متواجد فعلًا فى هذا الوقت فى مكتبى بمركز المعلومات بالطابق الرابع.

ذهب أحد ضباط أمن الدولة بصحبة مدير أمن الجهاز إلى (د. حسين رمزى كاظم) وكيل أول الجهاز والمشرف على إدارة الأمن بالجهاز، لتعريفه بطبيعة مهمته التى تتمثل فى القبض علىَّ، فطلب منهم أن يقوموا بذلك دون ضجيج، ودون أن يشعر الموظفون، وكلف مدير إدارة الأمن بالجهاز أن يتولى استدعائى بواسطة الهاتف دون أن يصرح بالهدف من ذلك، وهناك يتم القبض علىَّ، وهذا ما حدث بالضبط.

رن جرس الهاتف بجوار مكتبى، وكان السيد «سمير المهداوى» مدير إدارة الأمن ـ هو المتصل على الجانب الآخر، وطلب منى النزول إلى مكتبه لأمر عاجل. انتابنى إحساس غامض بعدم الارتياح، خاصة وأنه لم يكن لى سابق اتصال مع أفراد إدارة الأمن ولا مديره من أى نوع، ولم يكن من مناص سوى تلبية الدعوة الغامضة، وبمجرد دخولى إلى شقة «مكتبه» وجدت نفسى محاطًا بعدد من الرجال، وأدركت على الفور أنهم من «مباحث أمن الدولة». قدم أحدهم نفسه إلىَّ، وأبرز بطاقته، وكذلك أمر نيابة أمن الدولة بضبطى وإحضارى، وهكذا كنا، أشار إلىَّ بركوب المقعد الخلفى فى إحدى السيارات المنتظرة فى بهو الجهاز، وبجوارى جلس عنصرين من المباحث، وبجوار السائق جلس الضابط المسئول عن المأمورية.

نزل الخبر على الأستاذ «أحمد كمال فهمى» بعد أن أخطره مدير إدارة الأمن بالجهاز، نزول الصاعقة، حزن الرجل ـ وإن كان لا يستطيع عمل شىء ـ وعلى الفور دارت عجلة الغباء الإدارى، فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الذى يفترض فيه أن يكون الأحرص فى تطبيق أحكام القانون فى البلاد، فصدر قرار إدارى بوقفى عن العمل من تاريخ القبض علىَّ، ووقف صرف مرتبى كاملًا ! بينما ينص القانون بصريح نصوصه على وقف العامل عن العمل وصرف نصف مرتبه لحين البت فى القضية، أو خروجه من الحبس أيهما أقرب.

ما بين غباء جهاز «مباحث أمن الدولة» الذى ضل طريقه إلىّ على مدى أكثر من ثمانى سنوات (١٩٧٧ـ ١٩٨٥)، وغباء جهاز التنظيم والإدارة الذى يفترض أنه يتوافر لديه عشرات من الكوادر القانونية المؤهلة، وجدت نفسى محاصرًا ومخنوقًا.

فى صباح اليوم التالى، خرجت عناوين الصحف الحكومية الثلاث (الأهرام ـ الأخبار ـ الجمهورية) متطابقة تمامًا، ودارت حول ضبط تنظيم شيوعى تروتسكى على صلة بجهات أجنبية، ووضعت فيه كل الاتهامات والمضبوطات المفبركة التى اعتاد جهاز مباحث أمن الدولة إعدادها وتوزيعها على الصحف الحكومية، ومن كان يقرأ هذه العناوين من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، كان يقتنع بأننى قد ذهبت وراء الشمس فعلًا، وأننى لن أعود يومًا من هناك، سواء إلى جهاز التنظيم والإدارة، أو إلى الحياة كلها!.

كانت هذه الحبسة بسجن القناطر الخيرية، من الحبسات السيئة من زوايا عديدة، عرضتها فى الجزء الثانى من هذه الذكريات، ولعل أسوأ ما فيها أنها قد قطعت لدى الشك باليقين فيما يتعلق بالأفراد المتصدرين للعمل الشيوعى والقيادات التنظيمية للمنظمات السرية، فلم يعد لدىَّ أية ثقة فى قدراتهم السياسية، ولا طاقة تحملهم الإنسانية، ولا فى مهاراتهم التنظيمية والقيادية.

لقد كانت تلك الحبسة، هى الحد الفاصل والنهائى بين طموحاتى فى عمل تنظيمى يعيد للحركة الشيوعية المصرية دورها القيادى، كما شاهدت وشاركت منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٧، وبين قناعة جديدة تشكلت لدىَّ بأن مجال عملى الحقيقى الآن، قد انتقل إلى المحفل العلمى والجهد الفكرى، أقدم فيه ما قد يعين الراغبين فى النضال الميدانى بكل صوره وأشكاله.

بعد أقل ما يزيد عن شهر مضى فى السجن (٢١/ ١ إلى ٤/ ٣/ ١٩٨٥) جاء قرار النيابة بالإفراج عنى على ذمة المحضر رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٥، وعدت إلى العمل

بالجهاز مرة أخرى (وثيقة رقم ١٣) وسط مشاعر مختلطة، فبعض الموظفين أصبح أكثر خوفًا من الاقتراب منى، وبعضهم الآخر كانت مشاعره مضطربة بين الخوف والإعجاب، وبعضهم الآخر كان معاديًا ومدفوعًا بكل ما صاحب الحملة الإعلامية أثناء القبض علىَّ وترسيخ مفهوم «الموظف الشيوعى».

الوحيد الذى لم تتغير مشاعره إزائى على الإطلاق كان الأستاذ «أحمد كمال فهمى» فظل معتزًا وفخورًا بى، وظللت أعمل ضمن طاقم مكتبه - إن لم يكن أهم أعضاء مكتبه - برغم التحذيرات الصريحة أحيانًا والمبطنة أحيانًا أخرى التى كانت تأتيه من زملائه وكلاء الجهاز، ومن الوكيل الأول للجهاز والمشرف على إدارة الأمن (د. حسين رمزى كاظم).

وجاءت اللحظة التى أثبت فيها «الأستاذ كمال فهمى» لنفسه وللآخرين بُعدَ نظره، وصواب موقفه، ومتانة اختياره لشخصى.

حكاية النشرة الإحصائية .. قصة تتحدى البيروقراطية

ففى أوائل شهر يونيو من ذلك العام (١٩٨٥) كانت قد حدثت حركة ترقيات واسعة داخل الجهاز، وبمقتضاها جرى ترفيع بعض شاغلى وظائف الدرجة الأولى إلى وظيفة «كبير باحثين بدرجة مدير عام»، ورغبة من «كمال فهمى» فى الاستفادة من إحداهن، أعد مذكرة إلى الوزير، يحيطه علمًا، بأن مركز المعلومات بصدد إصدار «نشرة إحصائية» تتضمن خلاصة نتائج الدراسات الإحصائية التى تقوم به بعض الإدارات داخل مركز المعلومات، عن الأوضاع الوظيفية والعمالة الحكومية وسوف يتم توزيعها على المراكز البحثية وبعض الجامعات بالإضافة إلى بعض المسئولين والوزراء، ووافق الوزير على الفكرة، وقيدها بضرورة إصدار العدد الأول منها خلال فترة معينة لا تتجاوز شهرين على الأكثر.

أناط الرجل مسئولية هذا العمل إلى السيدة «كبير الباحثين»، وخلال أكثر من شهرين لم يجد الرجل شيئًا من المادة العلمية ولا التجهيزات الفنية للمجلة، وزاد عليها أن السيدة المذكورة قد أرسلت إليه مذكرة تطلب فيها الحصول على إجازة سنوية لمدة خمسة عشرة يومًا، للقيام برحلة إلى المصيف فى الأسكندرية.

أسقط الرجل فى يديه، وكان قد علق عليها آمالًا كبارًا، وإزاء المماطلة من ناحية، ومن ناحية أخرى المعوقات الخفية التى يضعها مدير عام الإحصاء الوظيفى، وسارق مشروع «بنك المعلومات الإدارية»، الذى اعتبر أن إصدار مثل تلك النشرة هو سحب البساط من تحت رجليه، وتسليط الضوء على مناطق عمل أخرى فى مركز المعلومات، خاصة وقد اعتبر نفسه لسنوات كاتم أسرار وخزائن البيانات والمعلومات الإحصائية بالجهاز.

فإذا بالرجل يستدعينى صباح اليوم نفسه الذى وافق فيه على منح السيدة المكلفة بإصدار النشرة بالسفر فى إجازة للمصيف، وهو يكاد ينفجر غيظًا وإحساسًا بأن هناك من يتلاعب به، وبادرنى بالسؤال:

- تقدر يا عبد الخالق، تصدر النشرة الإحصائية؟

وجدتنى مأخوذًا بالمفاجأة من ناحية، ومستشعرًا حرج الموقف من ناحية أخرى، ومترددًا بسبب سوء الظن من ناحية ثالثة، أتلعثم قليلًا، ثم أردد:

- نعم .. نعم.

ثم التقطت أنفاسى قليلًا، بعد أن لاحظت الارتياح الذى بدا على علامات وجهه، ولكنه بادرنى بالسؤال:

- تقدر تصدر العدد فى مدة أد أيه؟

أجبت:

- فى مدة أسبوعين، كويس؟

أخذ نفسًا عميقًا ثم قال:

- تقدر تأخذ ثلاثة من الباحثين المخصصين لهذا العمل من قبل، ومن الآن أنت المسئول عنهم. موافق؟

أجبت:

- نعم.

وقد كان.

فى أقل من أسبوعين كنت قد أعددت تصورًا كاملًا حول هذه «النشرة الإحصائية» التى اعتبرتها فرصة ذهبية لتقديم خدمة غير مسبوقة للباحثين الأكاديميين حول أخطبوط الإدارة الحكومية، وكذلك للمعارضة السياسية فى البلاد، التى لا تعرف الكثير عن الموظفين وعالمهم، إلا من خلال التصورات المسبقة، البعيدة كثيرًا عن الواقع، كما أنها الوسيلة الفعالة لإخراج خزائن البيانات الإحصائية عن الجهاز الحكومى وشركات القطاع العام إلى الملأ والمهتمين من السياسيين ودوائر البحوث، لقد اعتبرتها فرصة ثمينة لتقديم ما تتعمد البيروقراطية المصرية إخفاءه عن المجتمع المصرى، وهو ما كنت أنا شخصيًّا أجهله قبل عملى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وصدر العدد الأول فى أكتوبر من العام ذاته (١٩٨٥)، وبعد أقل من ثلاثة أشهر أخرى صدر العدد الثانى منها، وأرسلت أعدادها إلى مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية، ومكتبات الجامعات والكليات المتخصصة (الاقتصاد ـ التجارة ـ الآداب ... إلخ)، وإذا بسيل من خطابات أبرز المفكرين والمتخصصين تنهال علينا،

محبذة لهذا الإصدار، ومقدمة النصح والنقد، ومهنئة بالعقل الكامن خلف إصدارها. وكان من أبرز من خاطبونا، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ود. جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ود. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد، ود. إبراهيم العيسوى أستاذ الاقتصاد بالمعهد القومى للتخطيط، ود. شبل بدران أستاذ التربية بجامعة طنطا والدكاترة «على السلمى» أستاذ الإدارة العامة ووزير التنمية الإدارية الأسبق و«محيى الدين الغريب» نائب رئيس هيئة الاستثمار، و«حسين عبد العزيز» وكيل كلية الاقتصاد لشئون الدراسات العليا، و«فوزى حليم رزق» وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية، والأستاذ جلال عيسى الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة.

كما تدفقت المكاتبات من المكتبات الجامعية وبعض القيادات الإدارية بالدولة تشكر وتطالب بضرورة انتظام هذه النشرة وتطويرها. وكان كل خطاب من هذا النوع يشد من عضد كمال الدين فهمى أمام الرئاسة الجديدة للجهاز (د. حسين رمزى كاظم) الذى لم يكن كمال فهمى يرتاح لقيادته باعتباره من العسكريين (وثيقة رقم ١٣).

وعبر النقد والتصحيح ثم ردنا على تلك الخطابات، خلقت حالة من التواصل العلمى فريدة من نوعها ـ على حد علمى ـ بين منظمة حكومية مصرية وبين الأوساط العلمية والأكاديمية. (مجموعة وثائق رقم ١٤).

وكان من المقدر لو استمر إصدار هذه النشرة على هذا النهج (حيث توقفت بعد صدور العدد السادس ومغادرتى لمركز المعلومات) أن تحقق تواصلًا فريدًا بين الوسطين الإدارى والأكاديمى.

لم يملك رئيس الجهاز فى شهر فبراير عام ١٩٨٧ وبعد صدور العدد الرابع (يوليو ١٩٨٦) ورجع الصدى الذى حققه فى عدة أوساط؛ من أن يرسل خطاب شكر إلىَّ، وإلى أفراد مجموعة العمل المعاونة التى ساعدتنى فى إصدار هذه النشرة. (وثيقة رقم ١٥).

التبرع لسداد ديون مصر

كان الرئيس الجديد للجمهورية (حسنى مبارك) قد نجح فى خداع قوى وتيارات سياسية عديدة، وفى مقدمتهم «حزب التجمع» وبعض المنضوين تحت راياته؛ فأخذ بعض قياداتهم يتحدثون عن «القيادة السياسية» و«مؤسسة الرئاسة» باعتبارها قوة محايدة فى الصراع الاجتماعى والسياسى الجارى فى البلاد بين قوى المعارضة التى اصطفت معظمها فى مواجهة سياسات الرئيس السابق «أنور السادات»، وجماعات المصالح المرتبطة به وبسياساته تلك، فأخذوا يروجون «لمبارك» حتى وصل الحال ببعضهم إلى تبنى مقولة «مبارك» الكاذبة بأن «كامب ديفيد قد ماتت».

ووسط هذا الخداع المتبادل بين الطرفين، شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٥، دعوة من الرئيس «حسنى مبارك» للمواطنين المصريين للتبرع من أجل سداد ديون مصر، وكان المعنى بالقطع أن يتحمل هذا العبء الفقراء ومحدودى الدخل، فبدأت حمى حملة كاذبة فى المنظمات الحكومية كافة وشركات القطاع العام والبنوك الحكومية وغيرها من أجل استقطاع جزء من أجور ومرتبات العاملين فيها «للتبرع» لسداد ديون مصر.

وتبارى رؤساء هذه الوحدات الإدارية من أجل جمع أكبر كمية من الأموال، ليظهروا بها كفاءة ربما تساعدهم فى الصعود وتسلق مناصب أكبر فى المستقبل. وهكذا بدأ الخصم الإجبارى من الراتب الشهرى للموظفين، وكان من الممكن قبول هذه الدعوة والتعاون معها، لولا أن الموضوع برمته كان خديعة مارسها المسئولون والمستفيدون من تلك الديون على الفقراء وبسطاء الناس.

وبهذا وجدت نفسى مرة أخرى فى آتون معركة جديدة داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، حيث تقدمت بمذكرة إلى رئيس الجهاز، أطالب فيها بوقف الخصم

من مرتبى فورًا، لأننى كما كتبت فيها لم أكن مسئولًا عن هذه الديون ولم أُستشر فى جلبها. (وثيقة رقم ١٦).

وكان لهذه المذكرة ردود أفعال عنيفة، سواء من رئيس الجهاز الذى (كظم) غيظه وصمت، أو بين الموظفين الذين اعتبروها جرأة من شخص مجنون!.

حَمى الأستاذ «كمال فهمى» ظهرى من ضربات كانت توجه إلىَّ دون أن أعرف، بعضها من بعض قيادات الجهاز ورئيسه الذى استفزه موقفى الشجاع، وبعضها الآخر للأسف من بعض الزملاء والموظفين الذين ما فتئوا يكررون المحاولة تلو الأخرى لدى الرجل للدس علىَّ والوقيعة بينى وبينه.

لم يتردد لحظة فى الدفاع، ولم يقل يومًا «هذا الشاب الشيوعى سوف يسبب لى المشاكل»، ولعل هذا الرجل ـ وما زال ـ يمثل نموذجًا قياديًّا فريدًا، لم يتكرر أبدًا فى حياتى.

وبإحالة الأستاذ «أحمد كمال الدين فهمى» إلى التقاعد ـ لبلوغه السن القانونية ـ فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٨٧ تبدأ صفحة جديدة وبائسة فى مسيرة حياتى الوظيفية، تجاوزتها بالنجاح المجتمعى الذى تمكنت من تحقيقه منذ أوائل عام ١٩٩٢، حينما فتحت جريدة «الوفد» و(أيمن نور) صفحاتها وعقلها إلى كتاباتى التى دشنت مرحلة نوعية مختلفة تمامًا فى حياتى كلها.

ووسط هذا الخضم من الصراعات الوظيفية الضيقة، وجدت نفسى فجر الخامس من أغسطس، أمسك بالقلم لأكتب عن حبى الضائع وعن مشاعرى التى ما زالت حية ونابضة:

«معذرة ..

لم أعد أملك لنفسى سوى المعذرة .. الاعتذار .. والعذر.

بوابات القلب المجروح .. النازف أبدًا.

لم أعد أتذكر، كم هى سنين العذابات والشكوى.

هل هى بعمر وجودى فى هذا العالم ،

أم تتجاوزه إلى عمر العالم فى قلبى.

أعشق، أحب، أتألم .. إذًا فإنا موجود بلا وجود.

ضالّ أحيانًا، راسٍ شراع غربتى على شاطئ بلا نهاية.

أعذرينى ..

أحببتك، نعم.

بل إنى تعبدتك، فما ذنبى، وما سلواى.

أشقى بهذا الحب، وربما تشقين.

لكن ما ذنبى، إذا كنت قد اخترت،

وكان اختيارك هو اللااختبار.

فتاة عادية أنت .. بسيطة

تحمل كبرياء العالم ،

وتحمل أيضًا انكسار جنسها.

انسحاق امرأة، بلا رجل.

أتأملك، مرة، مرتين، ربما أكثر.

لعلنى ألمح فى ملامحك الرقيقة، كلمة انزوت خجلًا عن الشفاه.

توارت فى ركن عينيك الواسعتين الداعيتين.

الآن، نبدو كخصمين، عنيدين.

كنت أنت البادئة.

ولم أملك لنفسى سوى الخصام

فليكن ..

فليكن ..

فليكن.

□ □ □

الفصل الثامن

يموت الزمار ...

تولى السيد «عبد العزيز الطحاوى» مسئولية الإدارة المركزية للمعلومات خلفًا للأستاذ «كمال الدين فهمى»، وكان «الطحاوى» يمتلك نفسًا حاقدة وكارهة للأستاذ «كمال فهمى»، وكل ما يمثله؛ بسبب ليس للرجل ذنب فيه على الإطلاق.

فالسيد «عبد العزيز الطحاوى» العائد توًّا من فترة إعارة طويلة إلى اليمن، أراد عند عودته للجهاز، استلام مسئولية الإدارة العامة للإحصاء الوظيفى التى كان يعمل بها قبل سفره إلى اليمن، فاعتذر له الأستاذ «كمال فهمى» بسبب وجود مدير عام لهذه الإدارة يعمل بكفاءة من ناحية كما شرح له، وما لم يقله وكان من المفترض أن يفهمه الرجل دون ذكر، هو أن مدير عام الإحصاء الوظيفى هذا «حسن محمد حسن» كان على علاقة خاصة جدًّا وطيبة مع الوزير «د. حسن توفيق»، بل إنه كان الذراع اليمنى له فى أثناء الانتخابات الدامية التى جرت على منصب نقيب التجاريين فى عام ١٩٨٤، والتى على إثرها تعرض «حسن محمد حسن» إلى الضرب والإصابة من أنصار «د.عبد العزيز حجازى». وهو ما يعنى استحالة أن يوافق رئيس الجهاز على نقل صبيه وذراعه اليمنى من وظيفته لصالح رجل جاء بعد إعارة من اليمن.

وعلى إثر ذلك صدر قرار من رئيس الجهاز باستلام السيد «الطحاوى» العمل كمدير لمديرية التنظيم والإدارة فى محافظة كفر الشيخ بدرجة وكيل وزارة، فحمل الرجل فى نفسه وانتظر ما تصوره قدرة على الانتقام.

جاء الرجل إذن محملًا بكراهية وحقد دفين على اسم وذكرى «كمال فهمى» وذكراه، وعلى كل من تصورهم مخلصين له، أو مدافعين عنه، وقد نجح بالفعل لدى البعض من صغار النفوس من الموظفين الذين سايروه فى النميمة على الرجل المتقاعد فى منزله، بل ووصل الأمر إلى الحد الذى كان يغضب فيها أشد الغضب إذا علم بأن السيد «كمال فهمى» قد زار الإدارة، وقام البعض بتحيته أو الذهاب للسلام عليه.

على أية حال، عرف السيد «الطحاوى» طبيعة عمل مجموعة عمل «النشرة الإحصائية» التى تضم خمسة باحثين تحت رئاستى المباشرة، وفى البداية تحمس للفكرة؛ برغبة فى مضايقة ومزاحمة مدير عام الإحصاء الوظيفى وخصمه السابق «حسن محمد حسن»، وطلب الاطلاع على مادة العدد الجاهز تحت الطبع، والتى سبق وراجعها ووافق عليها الوكيل السابق «الأستاذ كمال فهمى»، وأمر وقتئذٍ بطباعتها.

طالع السيد «الطحاوى» محتويات العدد، وانتابته حالة من الحماس غير العادى، فأخذ فى وضع مخطط من أجل إرسالها إلى الوزراء والمسئولين كافة، فى إطار رغبته فى إظهار الـ show ليس إلا، والظهور بمظهر الكفء، على أمل أن يصدر قرار لصالحه بمد فترة خدمته إلى ما بعد الستين، والتى لم يبقَ عليها سوى شهور معدودة.

تركت الرجل لأحلامه وتصوراته، فقد كان التوجه الأصلى والصحيح الذى رسمته والأستاذ «كمال فهمى» منذ إصدار الأعداد الخمس السابقة هو التركيز على دوائر البحث العلمى والأكاديمى، وبعض دوائر اتخاذ القرارات أو صنع السياسات دون «بهرجة» أو ضجيج مفتعل.

استمرت عجلة الطباعة فى الدوران، وكان التطوير التقنى الذى أدخلناه على النشرة، عبر عملية تلوين بعض الصفحات، والرسومات الفنية وغيرها، قد أضاف جاذبية إلى النشرة التى تحتوى هذه المرة على ملف كامل حول البيانات الإحصائية والوظيفية «لشركات القطاع العام».

وبعد عدة أسابيع ظهر العدد الجديد متضمنًا ملفًا غير مسبوق عن شركات القطاع العام، وصعدت إلى مكتب الرجل، حاملًا بعض نسخ العدد الجديد، فتهلل وجهه، وأخذ فى توجيه التعليمات لسكرتاريته ومدير مكتبه حول نمط التوزيع الجديد الذى يرغبه ويرضاه، ثم إذ به يفتح الصفحة الأولى فينتابه إحساس بالحسرة والذهول، بدت على ملامحه، فصمت برهه ثم أستدار إلىَّ وسألنى بصوت محشور، وكأنه قادم من القبر:

- أيه ده .. يا عبد الخالق؟

أجبت:

- خير يا افندم.

وبصوت لا يقوى على الكلام قال:

- دا أسم «كمال فهمى» موضوع على الغلاف الداخلى للعدد؟!

أجبت وقد شعرت بمأزق الرجل، واعتبرتها فرصتى لتلقينه درسًا فى أخلاق الأمانة وقيم الإخلاص:

- أيوه يا افندم .. لأن الأستاذ «كمال فهمى» هو اللى راجع مواد هذا العدد ووقع عليه باسمه.

تحشرج صوته مرة أخرى، وهمهم قائلًا:

- أه .. أه، بس أنا اللى وافقت على الطباعة.

واستطردت دون أن أمنحه فرصة أخرى للاعتراض:

- وبعدين يا أفندم، لو حضرتك راجعت مواد العدد الجديد، وأحلت إلى التقاعد، فسوف أصمم على وضع اسم سيادتك على الغلاف أيًّا كان الذى سيخلفك.

أسقط فى يديه، وأخذ يتمتم بصوت خفيض:

- طيب .. طيب، وزعوه بقى بالطريقة بتاعتكم.

ولم ينطق بعدها أبدًا.

خرجت من مكتبه، وأنا فى قمة السعادة، فقد لقنته درسًا أخلاقيًّا حول معانى الوفاء، وأهمية حماية جهد الآخرين، وعدم جواز السطو على جهدهم هذا، حتى لو كان هذا الشخص قد أحيل إلى التقاعد.

لم يمضِ على هذه الواقعة سوى عدة أسابيع، وأثناء وجودى فى إجازة ـ للزواج ـ رد الرجل بالانتقام المعهود فيه، فقد استغل غيابى، وأصدر قراره بنقل تبعية مجموعة «النشرة الإحصائية» من رئيس الإدارة المركزية مباشرة، إلى مدير عام الإحصاء الوظيفى (حسن محمد حسن)، الذى ظل يكن حسدًا وتبرمًا من نجاح النشرة والمشرف عليها (وثيقة رقم ١٧)، ولم يكن من الممكن أن يستمر الحال على هذا المنوال، وأثناء إعداد مواد العدد السابع وتجهيزه، حاول هذا المدير العام ـ بكل ما يتحلى به من ضيق أفق وخوف بيروقراطى ـ أن يحذف بعض المواد والموضوعات، وعندها طويت صفحات العدد، وأقسمت أنها لن تصدر ولن ترى النور ويوضع اسم هؤلاء الموظفين على النشرة الإحصائية، وبهذا احتفظت بمواد العدد، وتوقفت عن إصدارها، ولم تطبع النشرة الإحصائية فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حتى يومنا.

وخلال هذا العام كانت عملية السطو ـ بالمعنى الحرفى للكلمة ـ على مشروع «بنك المعلومات الإدارية» من جانب مدير عام الإحصاء الوظيفى، ووزير التنمية الإدارية «د. عاطف عبيد» ومركز معلومات مجلس الوزراء؛ قد بدأت بالفعل. وأخذت عجلة التنفيذ فى الدوران، وأهدر بسببها فى الثلاثة أعوام الأولى حوالى ستة ملايين جنيه، كان من الممكن تجنبها، إذا ما أحسنوا التخطيط للمشروع أو استعانوا بأصحاب الفكرة الأساسية، وكان من الضرورى التخلص من وجودى فى الإدارة المركزية للمعلومات لما يسببه وجودى من حرج لبعضهم، وما بدأ يتسرب للصحف المعارضة حول التخبط والنهب الذى يجرى تحت لافتة هذا المشروع، فحشر اسمى فى آخر قائمة حركة التنقلات الداخلية التى تجرى بين إدارات الجهاز فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٨ (وثيقة رقم ١٨)، وانتهت بذلك علاقتى بالإدارة، وإن كنت قد نجحت فى صياغة وإعداد أول كتاب من تأليفى بعنوان «مصر وعصر المعلومات» الذى صدر فى كتاب عام ١٩٩١، وأعيد طباعته فى طبعة مزيدة ومنقحة عام ٢٠٠٢، وأوصت لجنة

فحص الأعمال لجوائز الدولة التشجيعية عام ٢٠٠٣ على منحه الجائزة لما فيه من تحليل ورؤية جديرة بالتقدير على حد وصف لجنة الجوائز بالمجلس الأعلى للثقافة. (وثيقة رقم ١٩).

العمل الاجتماعى فى أوساط الموظفين .. عذاب وعذاب

وبرغم أننى قد حسمت أمرى بشأن العمل السياسى والتنظيمى بعد حبسة عام ١٩٨٥، فإن شيئًا ما داخلى كان يحركنى بقوة ذاتية غير معلومة من أجل المشاركة والعمل وسط الناس، مرة بدافع الدفاع عن الفئات المحدودة الدخل، ومرة أخرى بواعز من ضمير ما زالت تؤرقه مشاهد المظالم والتعسف فى استخدام السلطة الإدارية التى غالبًا ما يمارسها قادة الأجهزة الحكومية ورؤساء المصالح المختلفة، وربما هناك دوافع وأسباب أخرى خفية وغير مرئية وغير مفهومة، تحرك نوازعنا ـ أنا وأمثالى ـ إلى العمل الاجتماعى أو السياسى وسط الناس، وكأن مقولة أن «الإنسان حيوان سياسى» تبدو صحيحة تمامًا.

وكانت البداية هى وجود كيان يسمى «جمعية النشاط الاجتماعى» ونقابة العاملين داخل الجهاز، لا يسمع المرء عنها شيئًا، ولا يتحرك أحد من قيادتها «المنتخبة» للدفاع عن مظالم العاملين، وقد كانت كثيرة.

وعلى سبيل المثال، كان نظام العمل بالجهاز يقضى بأن من يتغيب أكثر من يوم أو يومين فى شهور العام ـ باستثناء شهور الصيف ـ سواء بالحصول على إجازة قانونية أو بغيرها من الأسباب يحرم تمامًا من الحوافز والأجور الإضافية التى كانت تعادل فى ذلك الحين (منذ عام ١٩٨٧) حوالى نصف أو ٧٠٪ من قيمة الأجر الأساسى للموظف، بما يجعلها عنصر أساس فى أجر ودخل الموظف شهريًا.

كما كان هناك قيود صارمة تتجاوز حدود المعقول والمناسب فى الوظائف المدنية، تحت دعوى الانضباط، بما يكاد يحول علاقات العمل بالجهاز إلى ما يشبه المعسكر الحربى.

وقد تزامن مع هذا، نشر بعض المقالات من جانبى فى جريدة «الأهالى»، كانت تهاجم بشدة ما ورد فى خطاب رئيس الجمهورية «حسنى مبارك» فى مناسبة عيد العمال حول إنتاجية العمال المصريين، وكان عنوانها «هل عمال مصر لا ينتجون؟» فى مايو من عام ١٩٨٨، والأخرى كانت ضد وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد)، بعد أن صرح فى معرض المقارنة بين إنتاجية العمال المصريين بإنتاجية العمال فى الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول المتقدمة. وكان ردى على «د. عاطف عبيد» قاسيًا وتهكميًّا، بقدر ما كان يتميز بالتحليل المنهجى والعلمى لبيان عوار آرائه من الناحيتين الاقتصادية والإدارية، وكان هذا هو سبب اللقاء الأول الذى جمعنى برئيس الجهاز الجديد «د. حسين رمزى كاظم» فى حوار عاصف انتهى بصداقة محوطة بالشك والحذر المتبادل. وكان عنوان مقالتى ضد الدكتور عاطف عبيد بعنوان «العامل المصرى المفترى عليه» ونشر بجريدة الأهالى بتاريخ ١٤ ديسمبر عام ١٩٨٨.

استدعانى الرجل إلى مكتبه، وسط حالة عصبية بادية على تصرفات من حوله من طاقم السكرتاريا، وأعضاء مكتبه عمومًا.

دخلت إلى مكتبه بالطابق التاسع.. غرفة كبيرة مؤثثه بصورة جيدة، دون مبالغة، ملحق بها صالة واسعة للاجتماعات، استقبلنى دون ترحاب، لاحظت وجود ثلاثة أو أربعة من قيادات الجهاز من وكلاء أول الوزارة؛ أذكر منهم «المرحوم سعيد المرسى» والأستاذ «عبد السلام الجبالى» وآخرين، ثم أشار إلىَّ بالجلوس على المقعد الموازى لمكتبه.

تفحصنى بنظرة رجل الأمن، وبصوت خفيض هادئ قال:

- أنت عبد الخالق فاروق؟

أجبت ببرود:

- نعم.

فاستطرد:

- أنا باسمع عنك من مدة طويلة يا فاروق، وكويس أنى أشوفك النهارده.

- شكرًا يا افندم.

صمت قليلًا، ثم بدأ فى الدخول إلى الموضوع متخذًا من نبرة صوته الهادئة، والمتصاعدة بحساب جرس إنذار وإشارات تهديد:

- أنت عارف يا فاروق ـ هكذا ظل ينادينى على الطراز الإنجليزى طوال السبع سنوات اللاحقة ـ أن الكتابة فى الجرائد من جانب الموظف تعتبر مخالفة، وأنت كتبت مقالة تهاجم فيها وزيرنا ـ يقصد الدكتور عاطف عبيد، أنت عارف طبعًا أنه وزير التنمية الإدارية؟.

أجبت بهدوء:

- نعم أعرف.

- طيب أنت مش عارف، أنك كموظف فى الجهاز لا يجوز لك الكتابة فى الصحف، إلا بعد الحصول على إذن بالموافقة من السلطة المختصة.

أجبت وأنا أكاد أنفجر غيظًا:

لأ .. أنا لا أعرف ذلك، وكل ما أعرفه أن وجودى فى الوظيفة لا يحرمنى من كونى مواطنًا يمارس حقه العام.

استطرد الرجل:

- بص يا فاروق، دى تأشيرة الدكتور عاطف عبيد على مقالتك فى الأهالى «يحذر، وينبه عليه بعدم الكتابة أو التعليق فى الصحف»، واستكمل «د. كاظم» وأنا أقدر أتخذ إجراءات ضدك. وهنا بدأ صوته يرتفع عن المعتاد حاملًا نبرة تهديد صريحة وواضحة.

وهنا لم يكن أمامى من مناصٍ سوى الرد بكل وضوح وحزم:

- أنت يا افندم تقدر تتخذ الإجراءات التى تراها، ومنها نقلى إلى مديرية من المديريات بالمحافظات، أو غيرها من الإجراءات، ولكنى لن أتوقف عن الكتابة ضد أى وزير أو مسئول أراه يهين الشعب المصرى، ويعتبره مجموعة من الكسالى وفاقدى المهارة.

وبدأ صوتى ـ دون أن أدرى ـ يرتفع بدوره وسط دهشة قيادات الجهاز الحاضرين للقاء، والذين كانوا يرهبون الرجل ويحسبون له ألف حساب.

وهنا تراجع الرجل، وعاد صوته إلى هدوئه الأول، ثم قام إلى دولاب المكتب، الذى يمتلأ بعشرات الكتب والدراسات، وأمسك بإحدى الدراسات وقال:

- بص يا فاروق، دى دراسة هامة أعددناها فى الجهاز، ولكنى لا أستطيع نشرها، فهناك بعض الاعتبارات قد تستدعى إخفاء بعض تلك المعلومات أو الحقائق، علشان كده من الصالح عدم التحدث فى كل شىء.

واستطرد دون أن يترك لى فرصة للرد:

- أنا سعيد أنى شوفتك النهاردة يا فاروق، اتفضل روح مكتبك.

قمت من فورى ومددت يدى أصافحه، فقام من مقعده وصافحنى باحترام، واستدرت أصافح الحاضرين فى الغرفة، وانصرفت.

لم يمضِ على هذا اليوم سوى أيام قليلة، واستدعانى رئيس الجهاز (د. حسين كاظم)، وكان وحده هذه المرة، وبعد أن رحب بى، أجلسنى أمامه ثم بدأ فى الكلام:

- أنا سعيد بك يا فاروق، ولازم تعرف أن فيه أشياء كثيرة قد أوافقك عليها، ولكن الظروف لا تسمح بالبوح عنها، ولازم تعرف أنى ناصرى، ومن الذين عاصروا عبد الناصر، وعملوا معه لفترة طويلة، عمومًا أنا عاوز اسمع عنك كل خير، فإنت شاب ممتاز.

وانتهى اللقاء عند هذا الحد، وانصرفت.

ولم أكن أدرى ما سر هذا الاستدعاء، ولكنى اعتبرتها ربما رغبة فى المجاملة، أو محاولة للاحتواء، ولكنها على أية حال وجدت صدى إيجابيًّا بداخلى.

لم يكن«د. حسين رمزى كاظم» صادقًا معى تمامًا، كما ستثبت تجربة الأيام والسنوات اللاحقة، ولكن من المؤكد أن حوارًا من نوع خاص قد أصبح الآن بيننا، ينفجر أحيانًا، ثم يعاود إلى الهدوء والسكينة، فالرجل أحرص على ألا أكون مصدرًا لإثارة المشاكل له، أو تسريب أخبار إلى صحيفة هنا أو صحيفة هناك، قد تسبب له الحرج أمام قيادته، فطموحه بكرسى الوزارة ما زال جامحًا، وعمره ما زالت صغيرة نسبيًا (فى عقد الخمسينيات من عمره)، بما يضع طموحه فى خانة الممكن وليس المستحيل.

أخذت بعدها فى تحضير نفسى للنشاط الاجتماعى ـ والنقابى ـ داخل الجهاز، وبدأت فى مراجعة لائحة «جمعية النشاط الاجتماعى» العتيقة التى أنشأت منذ منتصف الستينيات، وكذلك تكوين مجلس إداراتها الخامل والخامد، والذى لم يكن نشاطها

يتعدى القيام ببعض الرحلات وتنظيم المصايف بين الفينة والأخرى، وصرف بعض المساعدات الضئيلة فى حال المرض، أو إجراء العامل أو الموظف لعملية جراحية، ولم تكن هذه المساعدات تزيد عن خمسة جنيهات أو عشرة، وكان أقصاها خمسة وعشرون جنيهًا.

وقد وجدتُ أنه تحت شعار «الانضباط الوظيفى» الذى ابتكره العسكر فى الجهاز الإدارى ـ وخاصة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى كان مرتعًا خصبًا لهم ـ قد زادت وطأته فى عهد رئيسه الجديد «د. حسين كاظم» وزادت المظالم خاصة ما يتعلق منها بالحرمان من جزء رئيسى من الدخل الوظيفى (الحوافز والأجور الإضافية)، والتى كانت قد أصبحت منذ منتصف الثمانينيات جزءًا هامًّا وحيويًّا من الدخل الشهرى للموظفين؛ حيث جرى ربط هذا الجزء من الأجر بنظام شبه عبودى للإجازات، حيث لا يجوز للموظف القيام بإجازته الاعتيادية القانونية (أكثر من يومين) إلا أثناء شهور الصيف الأربعة فقط (يونيو / سبتمبر)، وإلا حرم الموظف من كل هذه الإضافات الجوهرية فى دخله الشهرى.

وهكذا قررت أن أخوض معركة من أجل تعديل بعض قواعد علاقات العمل داخل الجهاز، وذلك عبر بوابة «جمعية النشاط الاجتماعى» فى المرحلة الأولى، ثم يعقبها تغيير هيكل مجلس إدارة «نقابة العاملين» التى كان يسيطر عليها منذ زمن بعيد عناصر على علاقة إما بأجهزة الأمن والمباحث، أو الحزب الوطنى الحاكم، من خلال شخصيات مؤثرة فى دائرة مدينة نصر من أمثال «ثريا لبنة» وغيرها من العناصر الفاسدة وذات الممارسات اللصوصية بالمعنى الحقيقى والقانونى للكلمة.

وبدأت بإصدار سلسلة بيانات ـ أو منشورات ـ تتضمن تساؤلات حول هذه الجمعية، ماذا تفعل؟ وكيف يمكن زيادة مواردها دون زيادة اشتراكات الأعضاء (التى كانت حوالى ٢٥ قرشًا شهريًّا)؟ بما ينعكس إيجابيًّا على تقديم المساعدات للعاملين، بما

يوفره قانون الجمعيات من إمكانية تنظيم حفلتين كل عام لصالح هذه الجمعية، بما يوفر حوالى عشرة آلاف جنيه إلى عشرين ألف جنيه سنويًّا (كانت كل موارد الجمعية سنويًّا لا تزيد عن ستة آلاف جنيه هى حصيلة اشتراكات أعضائها)، ولم أكن أدرى بالطبع أن فكرتى هذه سوف تلتقط من لصوص النشاط العام من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ليتربحوا من ورائها فيما بعد، فتغير إحداهن سيارتها القديمة إلى سيارة سكودا حديثة.

على أية حال، شهدت هذه الفترة حالة من الحراك السياسى والثقافى داخل الجهاز لم يسبق أن عرفها الجهاز وموظفيه فى تاريخه كله ـ على حد تعبير الكثيرين منهم ـ كما تحولت المعركة الانتخابية إلى صراع نفوذ وقوى داخل الجهاز، فتولى مدير مكتب رئيس الجهاز وهو بدرجة وكيل وزارة ويدعى «سند على سند»، الاتصال بنفسه بعدد كبير من الموظفين ـ وعددهم وقتئذٍ يقارب ألفى موظف ـ طالبًا منهم النزول إلى صناديق الانتخابات وإسقاط المرشح الشيوعى وكل من يدعمه.

كان خوف الإدارة وقياداتها ـ خاصة المعروف عنهم تعسفهم وشدتهم فى استخدام سلطاتهم الإدارية ـ بادية للجميع، من نجاحى وقدرتى على الزحف بعدها من الجمعية إلى النقابة (وثيقة رقم ٢٠).

وكان أول ما تعلمته من درس، هو لا أخلاقية الكثيرين من محترفى مثل هذا النشاط، خاصة أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، وكانت من بينهم امرأة تدعى (س.ع) صعدت على أكتافى للحصول على أصوات مؤيديَّ، ثم ظهرت على حقيقتها بعد انتهاء يوم التصويت، وأصبحت اليوم رئيس حى فى مدينة نصر، وتطمع فيما هو أبعد من ذلك، وكانت أول من التقط فكرة «الحفلات المعفاة من الضرائب» فنظمت بعضها وحققت من ورائها عمولة كبيرة مكنتها من تغيير سيارتها فى أقل من شهرين.

وكان هذا المناخ الممتلئ بالدسائس جديدًا تمامًا على طبيعتى وأخلاقى. وبرغم نجاحى فى تلك الانتخابات، ووصولى إلى عضوية مجلس إدارة جمعية النشاط تلك،

فإن المؤامرات والدسائس لم تنقطع، ولم يرتح هؤلاء إلا بعد توريطى فى مشادة كلامية حامية مع أمين الصندوق ـ وهو الرجل الذى دفعتُ به إلى تلك الانتخابات وساندته ـ فإذا به ينضم إلى جماعة المنتفعين من الجمعية ويحاول تحقيق مكاسب مالية من وجوده فيها.

كان من ضمن الأعضاء الجدد فى مجلس الإدارة من يرفع شعار «ظرفنى تعرفنى» وها هو قد أصبح اليوم مديرًا عامًّا فى الجهاز المركزى، وما زال يرفع الشعار ذاته ويحترف لعبة مساندة مرشحى انتخابات مجلس الشعب فى مدينة نصر.

وكان رئيس مجلس الإدارة ممن يطلقون لحيتهم مدعيًا التقوى، وهو لص بالمعنى الحقيقى للكلمة، وقد انتهى بعد عدة سنوات أمام محكمة الجنايات بتهم متعلقة بالنصب وتوقيع شيكات بدون رصيد، وتوقع عليه عقوبة السجن لسنوات طويلة.

وكانت التجربة الأولى مع مجلس الإدارة الجديد / القديم، هو السفر فى هيئة (لجنة) مكونة من أربعة أعضاء، إلى إحدى المصايف من أجل التجهيز لمصيف العاملين، ووقع الاختيار على مصيف «جمصة»، وإذا بى أمام نماذج من البشر لا يتورعون عن المطالبة جهارًا نهارًا بالعمولة من صاحب العقار.

كان العقار جميلًا، وعلى مقربة من شاطئ البحر، ولم يكن صاحبه ـ وهو موظف سابق أحيل إلى التقاعد بعد أن كف بصره عن الرؤية ـ قام بتأجير هذا العقار من قبل، و كان قد صار مشروعه الاستثمارى للتكسب من ورائه طوال العام، وقام الرجل بتأثيثه بصورة جميلة، وعرض الرجل سعرًا مغريًا للموسم ـ أظنه فى حدود عشرة آلاف جنيه ـ وإذا بأحدهم يطالب الرجل «بعمولة أعضاء اللجنة».

أسقط فى يدى، ولكننى تمالكت نفسى انتظارًا لما ستسفر عنه تلك المفاوضة، وقد وافق الرجل صاحب العقار على منح أعضاء اللجنة مبلغ «خمسمائة جنيه كعمولة أو

سمسرة»، وهنا ألقيت مفاجأتى فى وجه الجميع، فقدمت شكرى إلى الرجل، وطلبت منه أن يخفض الإيجار بقيمة هذا المبلغ، ونظرت إليهم قائلًا:

- أحنا يا حاج، لا نأخذ عمولات، أحنا بنخدم زملاءنا، وهذا المبلغ سيكون هو التخفيض الذى ستمنحه من قيمة إيجار العقار، بما يسمح لنا بتخفيض الأسعار للزملاء.

صمت أعضاء اللجنة الآخرون، كمدًا وغيظًا، ولم ينطق أحد منهم بكلمة، ولكنهم اختمروا أمرًا، وقرروا فيما بينهم أن يفشلوا المصيف هذا العام، وهو ما حدث بالفعل، كما أنهم قد اتفقوا على التآمر علىّ للتخلص منى تمامًا من مجلس إدارة تلك الجمعية، وقد كان.

ووسط مشاحنات وإحن وظيفية وغير وظيفية، وجدت نفسى مستيقظًا فجر الرابع من سبتمبر عام ١٩٨٨ لأكتب «الحاجة إلى هدنة سلام»، معبرًا فيها عن حالتى التى أوشكت بى إلى حافة الجنون:

يبدو لى، أننى فى حاجة ماسة إلى هدنة سلام مؤقتة مع النفس، هكذا استخلصت فى الأيام القليلة الماضية. فحياتى طوال الشهور القليلة الماضية، قد انزلقت فى دوائرها المتعددة إلى ساحات حرب حقيقية مع كل شىء .. كل شىء.

> فها هى دائرة الحرب الكبرى ضد النظام والحكم، يتداخل فى خطوطها خناقى الزاعق كل يوم مع الديون وأصحابها، ثم تنزلق قليلًا فى طورها الجديد، أو بمعنى أدق المتجدد فى تلك الدوامات من المشاكل العائلية المستعصية على الحل، وأخيرًا وليس آخرًا تلك المشكلة الناتجة عن زواج غير متكافئ فكريًا وذهنيًا.

أنا بالفعل أدور فى دائرة شيطانية من الحروب الصغيرة والكبيرة، بحيث استعصى علىّ فى أيام كثيرة وليالٍ عديدة النوم.

أحاول أن أكفكف من نبع الأرق والإرهاق والقلق الدائم دون جدوى، أحاول أن أجفف بلا هوادة من ينبوع الحزن والمرارة، ذلك دون فائدة، لعلها حظوظ القدر اللعين تود أن تقتص منى على ذنب لم أرتكبه، أو علها ترغب فى شىء لا أعلمه ؟!

أتناول قلمى وأمتطيه كرمح، لعله ينفس عنى قليلًا .. فهل ينجح؟ يبدو لى أنها لحظات هدنة مصطنعة، ويحتاج الأمر منى وقفة جادة تجاه كل دائرة من دوائر حربى، لكى أحل عقدتها ثم أنتقل لغيرها.

حرب السياسة يحتاج غمارها إلى نفس طويل، وذهن رائق، وإنجاز فكرى مرموق، يوفر لى أقصى قدر من الحماية المعنوية فى المدى الطويل، ويخيل إلىَّ أننى على وشك توفير هذا الغطاء المعنوى حينما ينشر كتابى عن«أزمة الانتماء» وكتاب «مصر وعصر المعلومات»، بعدها سيكون استكمال المعركة بشروط أفضل.

لكن ماذا عن بقية الحروب، التى تسببت فى الكثير من الأزمات والقلق والتوتر؟

الديون .. تلك الكلمة المجرمة، لا بد من حذفها من قاموس مفرداتى وبقوة، ولكن من أين؟ وكيف؟ ومتى؟

لم أتعود أن أكون شحيحًا ما دام جيبى يحمل شيئًا من هذه الأوراق اللعينة، كما أننى لم أتعود أيضًا على تجاهل بعض الواجبات الاجتماعية أو المجاملات .. لعنة الله عليهما معًا.

أستدين من هذا ومن ذاك، بحيث أصبحتُ أَمَلُّ من نفسى، أصبحت أمقت هذه العادة .. فما بال الآخرين؟ لا بد من حل، فقد ضقت ذرعًا، ولم أعد قادرًا على الاحتمال، يكاد يصيبنى لوثة جنون بسبب هذه العادة الجارحة؟

نعم .. حكمت المحكمة لى بأربعة آلاف وخمسمائة جنيه من صاحب العقار، ولكن هيهات.. أيوجد قانون فى هذا المجتمع الفاسد؟ جهاز التنفيذ (الشرطة) ينخر فيه السوس، ومعظم ضباطه مرتشون ولصوص، وهذا جزء عمومًا من المعركة الكبرى.

إذن .. كيف أتخلص من ديونى وهى تقارب ألفين من الجنيهات؟

أحد الكتابين .. فمتى ينشر؟

أعتقد أن تخلصى من كابوس المديونية هذا سيخلق منى شخصًا جديدًا .. حرًّا .. صافى الذهن، فأتخلص بذلك من مصدر هام ودائم لقلقى وتوترى.

ثم هذا الميراث العائلى العظيم ؟!

أبواى لم يتركا لى ثروة .. لا أريدها طبعًا، بل تركا لى تلالًا من المشاكل العائلية، بنات لم يستكملن تعليمهن، وتزوجن من رجال أقل ما يوصفون به، أنهم أندال وكلاب ضالة خاصة الاثنين (ك)و(ح)، والبنات أنفسهن لو كانت بناتى لسكبت عليهن بنزينًا وأشعلت فيهن النيران، وبرغم كل ذلك لا أستطيع فكاكًا أو هروبًا، قدر أحمق آخر.حتى أقربهن إلىَّ «وفاء» توشك هى الأخرى على الزواج من شاب لا أستطيع وصفه سوى بأنه أقل كثيرًا من المستوى المناسب، ولا أملك تحت إلحاح السن سوى الموافقة على اندفاعها غير الحصيف، وإن كان مفهومًا لى دوافعه وأسبابه.

وزوجتى هى الأخرى حرب ضروس، لم تفلح فى أن تخفف عنى شيئًا، بل زادت الأمور سوءًا، ودخلت هى أيضًا حربى التى لا أدرى إن كنت سأنتهى منها أم ستجهز جمعاء علىَّ؟.

نسيت أن أتحدث عن العمل والوظيفة .. لقد أصبحت شيئًا رتيبًا ومملًّا، كيف يستمر بقائى هناك وسط هؤلاء القطيع، ولا أفعل شيئًا مفيدًا ذا بال ؟!

من أجل أن أتقاضى راتبًا شهريًّا .. ثم ماذا؟

كيف أفكك كل واحدة من هذه الدوائر على حدة لأنتهى منها؟ حتى الآن لا أدرى، ولكن إذا لم يعاجلنى الموت مبكرًا، فالمؤكد أننى سأنتهى منها جميعًا، واحدة بعد الأخرى، أو منها جميعًا بضربة واحدة.

فجر الأحد ٤/ ٩/ ١٩٨٨

هكذا كان حالى وحالتى النفسية.

□ □ □

الفصل التاسع

إلى بلاد الشمس المشرقة

ما بين الجنة والنار، كان عام ١٩٨٩ هو هذا الشعور، وهذا العالم المدهش والفظيع فى آن معًا.

فى ربيع ذلك العام، أعلن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن منحة تدريبية من مؤسسة (جايكا) اليابانية JICA لأحد العاملين لديه، وكان موضوعها «إدارة الجهاز الحكومى القومى«national government administration».

ولأن اليابان نظام سياسى موحد لا يعرف النظام الفيدرالى، فقد كان المقصود هو تدريب بعض أبناء العالم الثالث، على نظام إدارة الخدمة المدنية civil service والنظام الإدارى الحكومى فى ذلك البلد الجميل.

وكالعادة تقدم عدد كبير من الباحثين والموظفين من داخل الجهاز، ومن أجهزة حكومية أخرى للحصول على تلك الفرصة النادرة، وتقدمت كغيرى من العاملين، وجرت التصفيات الأولية بين المتقدمين، عبر نظم الاختبارات الشفوية interview التى تقوم بها لجنة مكونة من ثلاثة من وكلاء الوزارة بالجهاز، وبعد فترة استقر الرأى على اختيار ثلاثة ممن تصورتهم اللجنة أفضل العناصر المتقدمة، ترسل بهم إلى الاختبار الشفوى الذى سيتولاه ممثلو هيئة (الجايكا) اليابانية فى القاهرة وكنت أنا واحدًا منهم.

وكانت الخطوة التالية هو التوجه إلى مقر هيئة «الجايكا» فى حى الدقى، من أجل استكمال تلك الاختبارات من خلال إجراء مقابلة شفوية مع أحد العاملين فى تلك الهيئة، وقد جرت المقابلة ودارت حول تعريف المرشح candidate لنفسه، ومؤهلاته العلمية، وطبيعة عمله وتخصصه فى العمل، وخبراته، وما يتصوره أو يرغبه من تلك المنحة التدريبية من الناحيتين العلمية والمهنية، وكلها بالطبع باللغة الإنجليزية.

أيام قليلة، وأرسلت هيئة (الجايكا) باسم المرشح الذى وقع عليه الاختيار، وكنت أنا المحظوظ بتلك المنحة.

كان هذا هو أجمل إحساس عايشته فى حياتى فى تلك الفترة، فها هى «رحلة العمر» إلى اليابان، أرى فيها التقدم العلمى، والازدهار الاقتصادى، والانضباط المجتمعى؛ الذى قرأت عنه منذ سنوات فى الكتب والمؤلفات الاقتصادية والسياسية.

وهذه هى المرة الأولى التى تطأ فيها أقدامى خارج مصر، نعم هذه هى المرة الأولى التى أرى فيها العالم، أو بعض أجمل بقاعه، كما أنها الفرصة التى ستتيح لى أن أرى فيها (بلادى) من خارجها، بلا رتوش شوفينية، كيف يراها العالم؟ وكيف تتعامل معها وسائل الإعلام فى العالم المتقدم؟ وما هى نظرة الإنسان اليابانى إلى هذه المنطقة العربية، وخصوصًا مصر؟.

ثم إنها الفرصة التى ستتيح لى أن أخرج من عنق الزجاجة المالى، بعد أن تزوجت وأصبحت مدينًا بأكثر من ثلاثة آلاف جنيه.

نعم .. كانت رحلة العمر.

وكانت رحلة الإنقاذ.

وكانت محطة استراحة المحارب الذى أمضى بعض أجمل سنوات شبابه ـ وأنا أقارب على الاثنتين والثلاثين عامًا ـ ما بين السجن والمطاردات الأمنية، والعمل السياسى السرى.

نعم .. كانت القشة التى تعلق بها الغريق.

وكانت النقطة الفاصلة بين مرحلة من العمر مضت، وأخرى تكاد أن تبزغ فى المستقبل.

وأخذت فى إعداد نفسى وأوراقى إلى «رحلة العمر»، وها أنا لأول مرة فى حياتى، أقوم باستخراج «جواز سفر» عاجل حصلت عليه خلال يومين، فلم يبقَ على موعد

السفر سوى أيام قليلة، تنقطع بعدها كل المصالح الحكومية المصرية عن العمل، بسبب حلول إجازة عيد الأضحى.

كان البرنامج التدريبى يبدأ فى التاسع من مايو، وينتهى فى الثالث والعشرين من يونيو عام ١٩٨٩، وكنت أسابق الزمن، ولم يبقَ سوى ثلاثة أيام من أجل إعداد أوراقى والحصول على إذن السفر للموظفين، أو ما كنا نطلق عليه «البطاقة الصفراء».

ذهبت مسرعًا إلى مكتب شركة الطيران اليابانية (JAL) فى فندق هيلتون القاهرة، ودفعت مبلغ تأمين التذكرة المقرر (وقدره حوالى مائة وعشرين جنيهًا)، وأمسكت بالتذكرة فى يدى، وفى اليوم الأخير قبل السفر، كان من الضرورى الحصول على «البطاقة الصفراء» الذى كان معمولًا به ـ وقتئذٍ ـ حيث ينبغى على كل موظف حكومى أن يبرز هذه البطاقة لسلطات المطار قبل المغادرة، حتى يسمحوا له بالسفر وركوب الطائرة.

وذهبت مسرعًا، وأنا أكاد أطير محلقًا فى السماء، إلى مكتب الأمين العام للجهاز المركزى طالبًا «البطاقة الصفراء» بعد أن صدر القرار الإدارى بالسفر إلى اليابان، ولم أكن أدرى أن مؤامرة على أعلى المستويات تحاك ضدى، وتكاد تعصف بكل آمالى وطموحى فى تلك الرحلة / الحياة.

فى ذلك المكتب، أشار أحد الموظفين بأن علىَّ أن أقوم باستيفاء نموذج إخلاء الطرف ـ ولم يكن ذلك صحيحًا قانونيًّا أو إداريًّا على الإطلاق، فقد كنت هنا فى حالة مأمورية تدريب أو منحة تدريب وليست استقالة أو إنهاء خدمة أو نقل إلى جهة إدارية أخرى ـ وبدأت فعلًا بالمرور سريعًا على الإدارات المختلفة لاستيفاء ذلك النموذج الذى يفيد بعدم وجود عهدة حكومية لدىَّ، ولم يبقَ سوى الإدارة العامة للشئون القانونية، فتوجهت إلى سكرتير تلك الإدارة، وكان من العناصر التى تدير شبكة «رشى» على مستوى الجهاز، وطلبت منه التوقيع على النموذج الذى يفيد بأنه

ليس لدىَّ متعلقات لدى الإدارة العامة للشئون القانونية. وإذ بى أجد نفسى فى أغرب موقف فى حياتى الوظيفية، ولحظة بعد أخرى كانت تتكشف لى أبعاد تلك المؤامرة!.

أخذنى «شاكر» من يدى بهدوء، أقرب إلى حركة الأفعى قبل قنص الفريسة، وأخبرنى بأن هناك موضوعًا يحتاج إلى المراجعة من مدير عام الشئون القانونية، وكان الأخير يحقد علىَّ حقدًا بلا حدود، ويكرهنى كراهية التحريم، بسبب كشفى من قبل لبعض تجاوزاته وتجاوزات إدارته فى حق كثير من العاملين بالجهاز، والتلاعب أحيانًا بأقوال الموظفين الخاضعين للتحقيق فى تلك الإدارة.

وأفهمنى «شاكر» الحاصل على دبلوم التجارة وصاحب الكلمة النافذة فى الإدارة القانونية! ـ بأن للموضوع أبعادًا قانونية، حيث إن قضية أمن الدولة التى سبق وقبض علىَّ فيها عام ١٩٨٥ (المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥) لم تغلق بعد، ولم تخطرهم نيابة أمن الدولة بالتصرف فيه سواء بالحفظ، أو بالإحالة إلى المحاكمة، ولم يكن لهذا الكلام من ظل قانونى على الإطلاق.

كنت أسارع الزمن، والدقائق، فلم يبقَ سوى ساعتين تقريبًا، وينتهى آخر يوم عمل فى الجهاز، وفى كل المصالح الحكومية، وبعدها سوف تسرى إجازة عيد الأضحى.

قلت لمدير عام الشئون القانونية، أن هذا التصرف غير قانونى، ولو كان هناك أى رغبة من أجهزة الأمن فى منعى من السفر، فإن هذا سوف يتم فى صالات المطار، وليسوا هم المعنيين بها، وطلبت عرض الأمر على رئيس الجهاز «د. حسين رمزى كاظم»، متصورًا قدرته كرجل أمن واستخبارات سابق على فهم أبعاد الموضوع ومناصرتى فى «رحلة العمر» (وثيقة رقم ٢١).

ودخلنا معًا إلى مكتب الرجل، وعرضت عليه الموقف، فطلب رأى المستشار القانونى له وهو المستشار «طنطاوى» الذى يشغل فى الوقت نفسه درجة «نائب رئيس

مجلس الدولة»، فإذا بالرجل يشير علينا الاتصال بنيابة أمن الدولة لمعرفة الموقف فى القضية المذكورة.

بدا لى من الواضح أن هناك تلاعبًا بالأمر كله، وهناك من لا يرغب فى سفرى، ومن بينهم رئيس الجهاز نفسه، الذى على ما يبدو قد فوجئ بموافقة اليابانيين على اختيارى دون بقية المرشحين، فأسقط فى يديهم، ووافقوا على إصدار قرار السفر، ولكنهم فى الجوهر لا يرغبون فى إتمامها.

وبدأت فى مكتب مدير عام الشئون القانونية، تمثيلية عجيبة، فالاتصال التليفونى بالنيابة العامة لا يتم بسهولة ويسر، والدقائق تمر، وقد بدأ الموظفون فى الجهاز، إغلاق مكاتبهم استعدادًا للمغادرة، وبعد عدة محاولات مضنية، لم يفدنا الموظف المسئول فى النيابة العامة بشىء، بل إنه اندهش على ما يبدو من السؤال ذاته.

ولم يبقَ لى سوى المناورة الأخيرة، فأعلنتهم بأن الله لم يقدر لى بهذه الرحلة، وأننى قد أسلمت أمرى إلى الله، وانتهى الأمر، فبدا عليهم الارتياح، لقد نجحوا فى إفساد رحلتى .. رحلة العمر لأى موظف مصرى إلى اليابان، وبدا واضحًا نظرة التشفى والانتقام، وفى اللحظة نفسها كنت قد اختلست اتصالًا تليفونيًّا لكى أطمأن أن «البطاقة الصفراء» قد صدرت فعلًا ووقعها الأمين العام، وأمهرت بخاتم «النسر»، فأدركت أن هؤلاء المتآمرين قد فاتهم أن يمنعوا الموظف لدى الأمين العام سرًّا من إنهاء إجراءات استخراج تلك البطاقة.

وفى لمح البصر، وبمجرد خروجى من مكتب «المؤامرة» كنت أقفز على درجات السلم من الدور العاشر، حيث مقر الإدارة العامة للشئون القانونية، إلى الدور الأول حيث مقر مكتب الأمين العام، لأتسلم «البطاقة الصفراء» وأضعها فى جيبى، وأتحرك إلى سيارات الجهاز التى بدأت للتو فى مغادرة المبنى وسط تهنئة العاملين لبعضهم البعض بحلول عيد الأضحى المبارك.

ذهبت من فورى إلى حيث السيارات التى تقلنى إلى منزلى، وأنا لا أكاد أصدق كل ما جرى من حولى فى تلك الساعات العصيبة، من مؤامرة محبوكة انخرط فيها عدد من قادة الجهاز على رأسهم رئيس الجهاز ومستشاره القانونى ـ الذى هو قاضٍ من قضاة مجلس الدولة ـ مرورًا بمدير عام الشئون القانونية وبعض المعاونين له، وقد نجحت فى اللحظات الأخيرة من المناورة، والإفلات بتلك «البطاقة الصفراء» التى يستحيل دونها عبورى حواجز مطار القاهرة.

ولعلنى ـ بعد ما رأيت وعايشت فى اليابان طوال شهرين فى «رحلة العمر» تلك ـ كنت سأندم أشد ما يكون الندم لو لم أنجح فى تجاوز تلك المؤامرة والسفر رغم أنف هؤلاء.

على أية حال، أخبرت زميلى وصديقى فى الجهاز «ناصر زكى» بكل ما جرى، وطلبت منه بعد عودته من إجازة عيد الأضحى إلى الجهاز، أن يتوجه من فوره إلى الإدارة العامة للشئون القانونية، حاملًا علبة «شيكولاته»، موزعًا إياها على العاملين فيها، ومعلنًا إياهم أنها هدية من شخصى بعد أن سافرت فعلًا إلى اليابان، ومبلغًا إياهم تحياتى التى أرسلها لهم من «طوكيو».

وقد فعلها «ناصر» كما طلبت ورغبت بالضبط.

وفى المطار سار كل شىء بصورة طبيعية، ومع كل خطوة داخل المطار، كنت أتصور أن هناك من ينتظرني من رجال الأمن، ليمنعنى من «رحلة العمر»، وبمرور كل خطوة كنت آخذ نفسًا عميقًا، استعدادًا للخطوة اللاحقة. وما كدت أصل إلى بوابة الطائرة، حتى تنفست الصعداء، وشعرت بعدها أننى أخطو إلى عالم آخر تمامًا، حيث الحرية التى حرمت منها وشعبنا فى مصر لعقود طويلة، وكأننى عصفور يطلق سراحه من قفص حديدى.

وحتى لحظة بدء دوران عجلات الطائرة، كان يتملكنى شعور بأن رجال الأمن المصريين سوف يفتحون أبواب الطائرة اليابانية، ليصطحبونى خارجها معلنين للكافة أننى ممنوع من السفر، ولم أتخلص من هذا الشعور نهائيًّا، إلا بعد دوران محركات الطائرة، وإذ بعجلاتها تتحرك على مدرج المطار، وها أنا أقلع إلى السماء، فأدركت لحظتها أننى أغادر فعلًا قفص الوطن.

كانت «الجايكا» قد حجزت لى مقعدًا فى درجة business class، أضفى هذا على الرحلة التى تستغرق إحدى وعشرين ساعة متواصلة، طابعًا من الرونق والراحة. بكل جمال ورقة طاقم الضيافة اليابانى، بلبسه المميز الجميل، الذى يجرى تغييره كل عدة ساعات (الأحمر، الأزرق، الأخضر) وكأنهم عصافير «الكناريا» تغرد لحنًا من الرقة والعذوبة.

ولم يكن لى القدرة على المقارنة إلا بعد أن قررت العودة على الطائرة المصرية من طوكيو إلى القاهرة فى الخامس والعشرين من يونيو، فعرفت أية نعمة كنت أتمتع بها مع طاقم الضيافة اليابانى.

بين السماء والأرض، كنت أقرب إلى حلم «الجنة الموعودة» الواردة فى الكتب الدينية المقدسة، تأخذنى أفكارى وتصوراتى إلى بعيد، وحالة «الوجد» هى الحافز والدافع لشعور أخاذ بالعشق للمجهول.

وفى رحلة طويلة، حطت الطائرة فى محطات انتظار متعددة للتزود باحتياجاتها، فى جدة والكويت وكراتشى وبانكوك، ثم ها هى «طوكيو» تتلألأ بأضوائها الساحرة، لتتراقص داخلى مشاعر مدهشة بالرغبة فى الاكتشاف والمعرفة واحتضان ذلك الحلم المجهول.

فى مطار «ناريتا» الذى يبعد حوالى ثلاثين ميلًا خارج العاصمة طوكيو ـ كان فى انتظارى فى لوحة الإعلانات، رسالة تتضمن قائمة كاملة بخطواتى القادمة، خرجت إلى حيث استقليت سيارة أجرة بصحبة اثنين آخرين من ضيوف (جايكا) قادمين من ألبيرو وتايلاند، واتجهنا إلى مركز الضيافة والمؤتمرات التابع لهيئة (الجايكا) فى منطقة «أتشى جايا».

كان مركز «أتشى جايا» هو الأكثر رقيًّا وجمالًا مقارنة بمركزها الثانى الموجود فى منطقة «الهاتاجايا».

ابتسامة استقبال رقيقة تميز اليابانيين عادة، شبابًا كانوا أو فتيات وقدموا لى مفتاح الغرفة رقم (٦١٠) التى عشت فيها أجمل خمسين يومًا فى حياتى كلها.

حملت حقيبتى ومفتاح غرفتى بالدور السادس، وأخذت أبحث عن الغرفة (٦١٠). المكان كله تخيم عليه سحابة من السكون والسكينة، الطرقات مغطاة بالموكيت الجميل، وفى كل طابق يوجد الخدمات الإضافية وميزان الأشخاص وغيرها من الخدمات، وبمجرد أن وضعت المفتاح فى باب الحجرة، شعرت براحة مدهشة. الغرفة صغيرة قد لا تتجاوز مساحتها ثمانية أمتار مربعة، ولكنها مؤثثة بصورة جميلة؛ سرير صغير ودولاب ملابس، ومكتب صغير ومقعد، وجهاز للتلفاز، مرفق بها حمام على أحدث طراز بقدر بساطته.

خلف كل هذا نافذة عريضة ـ تكاد تكون بعرض الحجرة كلها ـ مغطاة بستارة رقيقة، ما كدت أزيحها جانبًا حتى وجدت نفسى مأخوذًا بروعة المنظر أمامى، فمدينة «طوكيو» بأضوائها الليلية الجميلة تكاد تكون أمام ناظرى مباشرة، وأسفل النافذة ملعب رملى للتنس.

على مرمى البصر كانت هناك أربعة أبراج تتلألأ على ساريتها أضواء حمراء تحذر الطائرات وتنبهها إلى ارتفاعها، أعطتنى انطباعًا حسيًّا يدغدغ المشاعر ورغبتى فى العناق والحب.

لحظات قصيرة أمضيتها، وأنا أتأمل المكان، بمعالمه ومفاتنه، وإيحاءاته الرمزية، وفوق هذا وقبله، أدخلتنى عالمًا سحريًّا لم آلفه فى حياتى من قبل، تلك الحياة الصعبة والجافة التى طالما اختصرتها فى كلمة واحدة «الحرمان».

نعم .. لقد كانت طفولتى قصة تراجيدية فى معانى «الحرمان».

وكان شبابى مسيرة جافة للبحث عن دور ومكانة بين أقرانى وداخل نفسى.

وكانت سنواتى الأخيرة فى الجامعة، ثم بعدها، مشوارًا طويلًا من التخبط والحب المفقود ومن كلمة «الحرمان».

وكانت مسيرتى السياسية السرية والعلنية، تجسيدًا لمحاولات مقاومة الفشل والنجاح فى إنقاذ الوطن، فلم يتحقق هذا ولا ذاك.

كنت هنا ـ فى اليابان ـ أدخل عالمًا جديدًا، وحنينًا إلى قلبى ونفسى ومداركى.

وهكذا وجدت نفسى ومنذ السويعات الأولى لوجودى على أرض بلاد «الشمس المشرقة»، أمتطى قلمًا لأكتب عن اليابان، وأخط مقالتى الأولى عنها «طوكيو .. نافذة على سحر الشرق» التى أكملتها على امتداد فترة وجودى فى تلك البلاد الجميلة، وحتى رحلة عودتى إلى مصر، على متن إحدى طائرات شركة مصر للطيران، ولم يكتب لها أن تنشر إلا فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر من العام نفسه.

وإذا ما عاودت بذاكرتى لتلك الليلة الأولى فى جنة «عدن» تلك، فإننى أجدنى عاجزًا عن التذكر، هل استطعت أن أنام ليلتى، أم ظللت هكذا مستيقظًا حتى شروق

شمس اليوم التالى، وكل ما أعرفه وأشعر به حتى يومنا هذا، أننى عشت أجمل ليلة منذ سنوات بعيدة، مقبلًا على الحياة وعلى النشاط والحركة، وكأننى عدت عشر سنوات أو أكثر من عمرى شابًّا صغيرًا مندفعًا إلى اكتشاف ذلك العالم السحرى الجديد.

استيقظت باكرًا، وتوجهت من فورى إلى المطعم بالطابق الأرضى، ووجدت نفسى وسط عشرات من القادمين من بقاع الأرض كافة، لحضور برامج تدريبية متنوعة تنظمها هيئة المساعدات الفنية اليابانية (جايكا)، وكأننى فى أروقة الأمم المتحدة.

وفقًا لنظام الإفطار، لم يكن يحق لى سوى اختيار ثلاثة أنواع من الأصناف، بالإضافة بالطبع إلى فنجان من «الشاى» أو «القهوة». تجنبت بطبيعة الحال ما لا أعرفه من الأصناف، وطلبت الأقرب إلى مطبخنا العربى والمصرى؛ بيض مسلوق أو مقلى، جبن وقطعتين من الخبز (التوست)، بالإضافة إلى كوب من الشاى الهندى، وجلست على المائدة وسط آخرين، وحاولت التعرف إلى الزملاء، كانت إحداهن من الأرجنتين، تمتلك جمالًا أخاذًا، كانت من الذكاء بحيث لمحت فى نظرة عيناى شيئًا من الإعجاب بها، فلم تصدنى، وإن كانت لم تذهب معى إلى بعيد، وظل بيننا طوال فترة وجودنا فى «أتش جايا» تلك النظرة الحانية، ولو من بعيد.

وهناك وجدت شابين مصريين، أحدهما مهندسًا زراعيًّا جاء إلى اليابان منذ شهرين ماضيين وسوف يستمر برنامجه التدريبى لشهور أربعة إضافية، وكان فى الوقت نفسه شقيقًا لزميلة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، أما الثانى فكان طبيبًا جراحًا فى جامعة عين شمس، وأصبح بعدها أستاذًا جراحًا فى طب الأطفال.

تعارفنا سريعًا، وتبادلنا الزيارات، ودار الحديث بيننا حول اليابان، وقد أدهشنى أن المهندس المصرى كان راغبًا بشدة فى زيارة بيوت «بنات الجيشا» والتعرف عليهن، وممارسة شىء من اللذة، ولم يمتنع الطبيب عن قبول الدعوة والدخول إلى عالم المغامرة الحسية.

أما أنا، فقد نفرت من الفكرة منذ اللحظة الأولى ـ دون أن أُبدى استياءً ـ وكانت أسبابى فى بعض جوانبها عقائدية، تربط بين ممارسة الجنس وفتاة الليل ومفهوم استغلال الإنسان لحاجة أخيه الإنسان، وهو جوهر مفهوم الاشتراكية دون ضجيج أيديولوجى.

أما سببى الثانى، فكان رغبتى فى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من النقود والمتمثلة فى المبلغ الذى أودعته لحسابى هيئة (جايكا) التى بلغت حوالى ٢٣٥ ألف ين يابانى ـ بما يعادل ١٧٠٠ دولار حيث كان سعر صرف الين ١٣٠ ين لكل دولار ـ وكان علىَّ أن أقتصد فى مصروفاتى حتى أستطيع العودة ومعى ألف دولار لأسدد ديونى المتراكمة من أثر زواج منذ لحظته الأولى يحمل بذور فشله.

لا أدرى لماذا لم أنسجم منذ اللحظة الأولى مع ذلك المهندس المصرى، الذى بدا لى نموذجًا لمعنى «المصرى الحلنجى» بالمعنى العامى لتلك الكلمة، على عكس الطبيب المصرى الذى بدا ـ برغم انسجامه الواضح مع صديقه المهندس ـ أكثر رقيًّا ومودة وإنسانية.

على أية حال، كان لدخول «مريام» إلى حياتى فى هذه الفترة تأثير هائل فى تمتعى الحقيقى بالمدن اليابانية، وغيرت تمامًا من أسلوب تفكيرى فى التعامل مع السياحة والتجول فى المدن اليابانية التى قدر لنا زيارتها من خلال برنامج الزيارات الدراسية Study tours التى يديرها اليابانيون بكفاءة اقتباسًا من حلفائهم الأمريكيين.

فى اليوم الأول من البرنامج التدريبى حضرت منسقة الدورة Coordinator، وهى سيدة يابانية تجاوزت الخمسين عامًا من عمرها، شديدة الرقة والتواضع، تتولى أمور الترجمة من اللغة اليابانية إلى اللغة الإنجليزية وبالعكس، بالإضافة إلى تولى الأمور التنظيمية الأخرى للبرنامج مثل مواعيد المحاضرات، والزيارات الدراسية، وتتلقى

استفسارات أعضاء الفريق الذين لم يزد عددهم على ثمانية عشر عضوًا، وكذلك تتولى بعض الأمور المعيشية.

كان الاجتماع الصباحى الأول إجرائيًّا، تسلمنا فيه بطاقات البنك (فيزا كارت) وأرقام حساباتنا، واطلعنا على خط سير البرنامج التدريبى وغيرها من الأمور.

كان المشاركين فى الدورة التدريبية من إحدى عشرة دولة تبدأ من البرازيل وألبيرو فى أمريكا اللاتينية، مرورًا بنيجيريا ومصر وماليزيا والفلبين والسودان وإيران وتركيا. وتصادف أن جاء موقع جلوسى وفقًا لترتيب الحروف الأبجدية الإنجليزية بجوار السيدة«مريام شللتر روزنبرج» البرازيلية، وكانت«مريام» امرأة من أجمل وأرق الكائنات الإنسانية التى صادفتنى فى حياتى.

فى الأسبوع الأول من البرنامج، أصبت بما يشبه «الصمم»، فلم أكن أستطيع متابعة المتحدثين بصورة جيدة، وبعض العارفين والمجربين فى هذا النوع من البرامج عبر البحار Overseas أخبرنى، أنها تحدث بسبب رحلة السفر الطويلة من ناحية، وصدمة استخدام اللغة الإنجليزية فى إدارة حوار لأول مرة تقريبًا من ناحية أخرى.

ومن هنا فلم أستطع خلال الأسبوع الأول من إقامة صداقة جيدة مع بقية أعضاء الفريق، باستثناء ذلك الشاب الإيرانى «أشرفى» والزميل السودانى«عبد السلام»، كانت إنجليزية «أشرفى» معقولة يمكن التواصل معها، أما «عبد السلام» وهو المدير العام برئاسة مجلس الوزراء السودانى والمتعاطف مع «انقلاب الإنقاذ» الذى جرى توًّا فى السودان فقد كان ملاذى حينما أتعثر فى بعض الموضوعات، أو أرغب فى إدارة حوار إنسانى مفهوم.

مضى الأسبوع الأول، ووجدت نفسى منطلقًا فى الأسبوع الثانى، سواء فى التعبير عن نفسى وقضايانا المصرية والعربية بصورة جيدة، أو فى فهم أحاديث بقية أعضاء

الفريق وأفكارهم ـ فيما عدا الزميلين النيجيرى والماليزى ـ وقد ساهم وجود المنسق العام للدورة وبعض مندوبى العلاقات العامة من هيئة (جايكا) فى تذويب المسافات واقترابها بين أعضاء الفريق عبر الزيارات الدراسية التى كانت أقرب إلى الرحلات المدرسية التى كنا نقوم بها فى الكلية أو المدارس. وخلالها زرنا معالم «طوكيو» وتلك المدينة الرائعة الجمال والعاصمة السابقة لليابان، وعاصمتها الدينية حتى يومنا «كيوتو»، ثم أخيرًا مدينة العذاب الإنسانى على مر التاريخ «هيروشيما»، كما قمنا بزيارة بعض المصانع اليابانية الكبرى مثل شركة «نيسان» لصناعة السيارات، وبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وقد ساعد على سرعة التفاعل بين الحاضرين والخبراء اليابانيين، وأساتذة الجامعات فيها، أن مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية كان دون المستوى المتوقع، وفى متناول الحاضرين.

ولعبت صداقتى لـ «مريام» دورًا رائعًا فى تغيير نمط تحركى فى اليابان الذى كان مشدودًا وراء فكرة الادخار المالى وتجنب الإنفاق من أجل العودة بمبلغ مالى يمكننى من التخلص نهائيًّا من تلك الديون الكئيبة ومن عادتها أيضًا.

كانت «مريام» وكأى امرأة أوربية، من أب ألمانى ومن أم إيطالية، خليطًا جميلًا، بين خصائص الطبيب الألمانى المجد فى عمله والدقيق، وبين رقة امرأة إيطالية وحيويتها، فأخذتنى أخذًا للتعرف على معالم شوارع «طوكيو»، وكل مدينة قدر لنا زيارتها والإقامة فيها، فتجولنا فى سوق منطقة «شيكوكو» بالعاصمة الحافلة بجميع أنواع المنتجات الكهربائية وآلات التصوير من جميع الأصناف والأنواع.

ويدهشك أن اليابانيين هم ملوك المساومة فى البيع والتجارة، فليست هذه سمة مرتبطة بمصر وشعوب العالم الثالث فحسب، بل إنها امتدت إلى المتاجر اليابانية، وتستطيع أن تحصل على خصم فى حدود ربع القيمة المعلنة منذ اللحظة الأولى،

وبقدر ذكاء التاجر اليابانى ومرونته، تكون روحه المداعبة والسمحة، وابتسامته التى تجبرك على الشراء.

وبصحبة «مريام» تجولت واستمتعت بأجمل أيام حياتى روعةً وحنانًا، وما زالت بتفاصيلها محفورة فى ذاكرتى تلك الليلة الجميلة يوم السبت الثالث والعشرين من مايو ـ أى بعد مرور حوالى أسبوعين على بدء البرنامج والتعرف على هذه السيدة الرقيقة ـ عندما ذهبنا معًا بصحبة بقية أعضاء البرنامج لزيارة «ديزنى لاند طوكيو»، قضينا فيها أجمل يوم فى حياتى، وعندها أدركت كم هم أولادنا محرومون من الكثير من متع الحياة واللعب، خاصةً ذلك المسرح الرائع المسمى «ديزنى لاند» رقصنا معًا، وتسابقنا جريًا فى ساحة المكان الواسعة، وفى المساء كانت «مريام» تمضى أول ليلة فى صحبة شاب مصرى تعلقت به وتمنت أن ترتبط به بقية حياتها، وظلت تراسله لخمس سنوات متواصلة بعد تلك الليلة الحانية، ولكن القدر كان يقرر لشىء آخر تمامًا.

وأعترف .. كانت «مريام» من أجمل وقائع حياتى روعةً، ولولاها ما كنت لأستمتع فترة خمسين يومًا فى «رحلة العمر» و «جنة عدن» التى تذكرها الكتب الدينية المقدسة. كانت «مريام» وما زالت فى ذاكرتى حورية تلك الجنة التى كتب علىَّ أن أعيشها لحظة بلحظة، ويومًا بعد يوم.

وقد أضافت تلك التركيبة النفسية والوراثية الرائعة لـ «مريام» طابعًا سحريًّا غامضًا، فهى المولودة لأم إيطالية، وأب ألمانى مهاجرين إلى البرازيل، فجاءت «مريام» أوروبية الوجدان، لاتينية الروح، برازيلية القوام والجسد.

رحلة إلى العاصمة الدينية لليابان

تضمن برنامج الزيارات المقررة السفر إلى مدينة «كيوتو» Kyoto، وهى العاصمة القديمة لليابان، فى عصر أسرة «جوا» الإمبراطورية، حتى جاء الإمبراطور «ميجى»

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأنشأ عاصمةً جديدةً للدولة أطلق عليها «طوكيو»، فى إطار محاولته للتحديث الشامل للدولة والمجتمع وإصدار دستور جديد عام ١٨٦٨.

وبقدر حداثة «طوكيو» وجمالها ونظافتها، ودرجة الانضباط والنظام اللذين تتحلى بهما، وسكانها ـ البالغ عددهم حوالى اثنى عشر مليونًا ـ فإنها لا تقارب روعة كيوتو وسحرها.

إنها قطعة من الجنة .. دون زيادة أو نقصان.

وتضفى كثرة المعابد «البوذية» ذات الاتجاه الشنتونى ـ إحساسًا غريبًا وغامضًا من السكينة والهدوء.

وإذا كان اليابانيون قد تفننوا فى استغلال كل بوصة من أراضيهم، وحواف أنهارهم الصغيرة ـ التى هى أقرب إلى الترع المصرية ـ وكذلك فى زراعة جوانب الطرقات الطويلة، وإضفاء اللون الأخضر على مناطقها كافة، فإن «كيوتو» هى الخضرة ذاتها، وشلالات المياه بعينها، وينابيع الأنهار بتدفقها دون لحظة انكسار واحدة.

ولم تكن كل هذه الروعة من صنع الطبيعة وحدها، بل كانت أيدى الإنسان المبدعة واضحة وبارزة فى كل موطن جمال فى تلك المدينة، إن اليابانيين هم صناع الحياة، بقدر ما كانوا صناع الموت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، وبقدر ما باتوا ضحايا قنابل الموت والدمار فى أغسطس من عام ١٩٤٥ فى مدينتى «هيروشيما» و «نجازاكى».

ولأن اليابانيين يقدرون ويقدسون ماضيهم، فقد تركوا مئات «البيوت» والقصور والقلاع الإقطاعية، المصممة بصورة فريدة، والمقامة من خشب البلوط، والمحاطة بحدائق لا نظير لها، فقد عرضوها للزائرين، وللأجيال الجديدة من أطفال اليابان وشبابها، ليعرفوا ويكونوا شهودًا على عراقة حضارتهم التى تتجلى بأكثر ما يكون فى

طرزهم المعمارية الفريدة، وفى تلك العلاقة العميقة والساحرة بين طبيعة الجغرافيا وإبداع الإنسان اليابانى.

كانت «كيوتو» ـ وسوف تظل ـ فى وجدانى وعيونى أجمل مدينة رأيتها فى حياتى، حتى بعد أن توافرت لى فرص زيارة الكثير من المدن الأوروبية والعربية، فقد ظلت «كيوتو» هى أجملها على الإطلاق، وتمنيت أن أعود يومًا لزيارتها والبقاء فيها، ما سمحت بذلك الظروف وأنفاس العمر.

تقرير مصرى .. يكسب أصدقاء جدد

يومان فى «كيوتو»، عدت بعدها عاشقًا للمدينة ولليابان كلها، لبساطة شعبها، كان يكفيك أن تردد كلمة يابانية واحدة أمام أحد اليابانيين أو الفتيات اليابانيات، لتجدهن وهن يكاد يسقطن على الأرض من فرط السعادة والضحك، وكانت الكلمة المفتاح هى «سا ميماسان» والتى تعنى بالإنجليزية من فضلك أو إذا سمحت Excuse me أو please، وبعدها تتحدث وتسأل كما تشاء. فعلتها كثيرًا، فى صحبة«مريام»، أو عندما أجد نفسى تائهًا فى مكان ما فى المدينة.

وحل يوم تقديم التقرير الخاص بمصر Country report presentation وفقًا لنظام البرنامج التدريبى، حيث ينبغى أن يقدم كل مشارك فى البرنامج تقريرًا حول أوضاع بلاده سواء الاقتصادية أو الإدارية، وهو النظام المقتبس من البرامج الأمريكية، بما يتيح للدولة المضيفة وأجهزتها المتخصصة جمع وتخزين تلك المعلومات فى ملفات خاصة بالدول، يجرى استخدامها فيما بعد عند الضرورة، إذا كانت معدة جيدًا وتحتوى على معلومات مفيدة.

ولأنه لم يسعفنى الوقت فى القاهرة فى إعداد مثل هذا التقرير، فقد قمت على عجل بإعداده فى «طوكيو» وقررت أن أربط بين أوضاع مصر الاقتصادية والإدارية

غير الناهضة، بطبيعة الخطر والتهديدات التى تواجهنا فى المنطقة، وربطت بين هذا والانتفاضة الفلسطينية التى كانت قد اشتعلت منذ عدة شهور سابقة (ديسمبر ١٩٨٧ حتى أوسلو ١٩٩٤)، فربطت بين هذا وذاك، وقد أدهشنى التجاوب الكبير الذى حظى به تقريرى وسط زملائى فى البرنامج، باستثناء المشاركين من بيرو وتركيا، أما «مريام» فقد كانت نظرات التشجيع والتأييد بكل ملامحها الجميلة، أعز ما تلقيت من تأييد وترحيب.

هيروشيما .. مهبط الأحزان البشرية

الطريق إلى هيروشيما هو الطريق إلى الأشواك، حيث الذكريات المؤلمة لقصف الأمريكيين للمدينة بالقنابل الذرية يوم السادس من أغسطس عام ١٩٤٥، والطريق إلى هيروشيما هو المسار النفسى الداخلى العميق إلى المخاوف والهواجس والظنون، فما زال العقل يستبطن كل الأحاديث حول أثر الإشعاعات الذرية التى قدر أنها سوف تستمر لعقود وراء عقود مخلفة وراءها ظواهر الأمراض المستعصية.

وطوال الطريق الذى لم يستغرق سوى ساعتين بأسرع قطار فى العالم الذى يطلق عليه اليابانيون «شينكنسين» shenkansen أو ما يطلق عليه فى الغرب «القطار القذيفة» poll train، أخذت المشاعر المضطربة والمتناقضة إلى أغوار أعماقى الحزينة.

فالخوف حاضرًا لا شك داخلى، والشوق أيضًا حاضر فى مداركى، ورغبتى فى اغتنام فرصة، ربما لم تتح لملايين البشر لرؤية آثار الجريمة الأمريكية ضد الجنس البشرى. يفزعك ما ترى هناك، خاصة فى متحف المدينة المخصص لتلك الجريمة البشعة.

وبرغم أن المدينة كبقية مدن اليابان، تتميز بالجمال والنظام والنظافة، وانتشار الخضرة فى كل بقاعها وميادينها، فإن هناك شيئًا ما يختلف، فدرجة الحرارة هنا تشعرك

بأنك فى صيف مشابه لمناخ الشرق الأوسط، نحن هنا فى إحساس بالحر والرطوبة، وارتفاع درجة الحرارة عن بقية المدن اليابانية ملحوظ ومحسوس.

بعد عودتى من المدينة، أمسكت بالقلم، وأكملت مقالتى التى بدأتها منذ الليلة الأولى لى فى تلك البلاد الجميلة الساحرة، وجسدت إحساسى بهذه الكلمات:

«طوكيو .. نافذة على سحر الشرق»

لحظة الشفق فوق سماء طوكيو لها سحرها الخاص، هنا تتناغم حمرة الشمس الداكنة بالمروج الخضراء، فى تحدٍّ لبؤرة العين المصرية المصحوبة عادة بتلك المشاهد اليومية من سكون المقبرة.

أخذتنا الطائرة فى عباب السماء فى رحلة المغادرة، مصرنا تبدو حزينة، يكسوها اصفرار الرمال، لون الغربة. يومًا وزيادة معلقين فى السماء بين السحاب وروعة المشاهدة: جدة، الكويت، كراتشى، بنكوك، ثم أخيرًا ها هى «طوكيو» عاصمة الشرق، نعم إنه المعنى الحرفى لكلمة «طوكيو» فى اللغة اليابانية، تلك المدينة التى تحمل فى أعماقها سحر الشرق الأقصى، وطابعه الخاص الغامض، وهى فى هدوئها، واحترام وأدب أهلها الجم، تخفى بعضًا من جروحها بتلك المساحيق الغربية الطابع، والأمريكية اللكنة.

ناطحات السحاب تطاول فى الأعين الفاحصة والسكينة والانزواء، أمامى وعلى مرمى البصر من نافذتى تقف أربعة منها، وفى قمتها الفارعة تلك الإشارات الضوئية الحمراء.

لا أدرى لماذا قفز إلى مخيلتى فتيات لعوب.

غشاء الليل هنا ينطوى خجلًا فى الساعة الثالثة والنصف فجرًا تقريبًا، فتأخذ خطوط النهار فى المزاحمة شيئًا فشيئًا، فتقع عيناك على «طوكيو» الجميلة .. النظيفة، والخضراء.

أسفل نافذتى مباشرة مروج خضراء، وملعب للتنس، وبين هذا وذاك تترامى مبانٍ متوسطة الارتفاع، بيضاء وكأنها ترتدى أجمل ما لديها لزوار العاصمة. إنها لحظة من لحظات سرقة الراحة والهدوء والسكينة .. نعم لحظة النسيان من الهموم والأوجاع المصرية، ولو إلى حين.

فى طوكيو، أو كيوتو ـ عاصمة اليابان القديمة ومركزها الدينى إلى يومنا ـ لا تقع عيناك إلا على كل ما هو نظيف ومنظم، كل شىء يوحى إليك بعظمة الإنسان وجدله المبدع والخلاق مع الطبيعة ومحدودية عطائها أحيانًا. فمساحة اليابان لا تتعدى ٢٥/ ١ من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، أو قل أنها أكبر قليلًا من ثلث مساحة مصر، والثروة الطبيعية فيها تكاد تكون محدودة، ولكنها فى علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالأرض تكاد تصل إلى قمة الامتداد وعمق الاتساع.

عبر تجارب عديدة، وحشية وقاسية، حفرت اليابان تجربتها الإنسانية الخاصة، إنها محفورة فى الذاكرة، تلك الهزيمة والدمار اللا متناهى، دفعتها حقائق الجغرافيا إلى التعامل بمنطقها الخاص، فمساحة الأرض المحدودة فى بلد يبلغ تعداد سكانه مائة وعشرون مليونا من البشر، تجعل من الضرورى أن يكون الاتساع السكانى فى امتداده الرأسى، فجاءت ناطحات السحاب، صحيح أنها اقتباس أمريكى، ولكن وراء كل منها فهمًا وقيمةً، فهى فى الطراز الأمريكى رغبة فى الاستعلاء على الآخرين، بينما فى الحالة اليابانية تعامل مع الضرورة، أنه الاعتبار العملى ليس إلا.

لكن يدهشك على الجانب الآخر، ذلك التجاور غير المنطقى بين ما حققه المجتمع اليابانى وأهله من امتلاك مفاتيح أحدث تكنولوجيا فى عالمنا المعاصر من جهة وممارسة الخرافات والشعوذة الدينية من جهة أخرى.

فالزائر للمعابد البوذية فى العاصمة اليابانية «طوكيو»، أو تلك المعابد الهائلة فى العاصمة القديمة «كيوتو» يفاجأ بهذا القدر الهائل من الأحجبة .. نعم الأحجبة.

إنها عادة يابانية قديمة ممتدة فى عمق التاريخ تغرس بنصلها الحاد حقائق الحاضر وروعته. وأعياد اليابانيين ـ خاصة الشباب والفتيات دون سن الثامنة عشر ـ تصحبها عادة بعض الأمنيات والأدعية، تجد طريقها فى صورة كلمات محفورة على ألواح خشبية صغيرة، أو أوراق تعلق جميعها فى لوحات خاصة بالمعابد أو على جذوع بعض الأشجار المقدسة. إنها سخافات الماضى تتحدى كل إبداعات الحاضر وآفاق المستقبل.

فى زوايا شوارع طوكيو الشهيرة (الجينزا، شينجكو ... إلخ) تتراص صباح كل أحد عشرات الفتيات فى طوابير طويلة فى انتظار دورهن فى قراءة الطالع، أو الكف، إنها مهنة جديدة وقديمة تحمل معانى القلق والترقب وانعدام الرؤية أو اليقين لدى جيل جديد فى اليابان، كيف مع كل هذا التقدم والتحقق العلمى الهائل؟ سؤال مازلت أبحث له عن إجابة.

اليابان وتمثل الثقافات والأديان

طوال تاريخها الطويل، لم تفرض اليابان ثقافتها الخاصة، بل على العكس لقد ظلت اليابان على مر العصور هى المترقب لثقافات الآخرين والمتمثلة لها بعمق، إنه جدل اليابان وسرها الخاص، فالعقيدة البوذية التى يدين بها معظم سكان البلاد منذ عشرة قرون أو يزيد، جاءت إليها من كوريا أو خليج منشوريا كما يسمونه، والكونفوشية تلك الفلسفة الصينية الشهيرة، مارست تأثيرها على الشعب والناس هنا لعدة قرون أخرى، صحيح أن كلًّا منهما قد اختلط بالعادات والقيم اليابانية لكنهما ظلا فى سجل ثقافة الآخرين وعقائدهم، والآن العصر هو عصر السوبرمان الأمريكى، وهكذا أقبل اليابانيون ـ خاصة الأجيال الجديدة ـ دون تردد على ثقافة الوافد أو الغازى الجديد، إنه اقتحام للميدان بقوة القنبلة الذرية، وخلق مجتمع جديد غربى الطابع والطراز، ولا أجاوز إذا قلت والسلوك.

على الزائر والمراقب للحياة اليابانية، أن يلحظ التزاوج والتشابك بينهما، أحد أهم خبراء اليابان الاقتصاديين «البروفيسير هورنو» قال:

- إن اليابان والولايات المتحدة قد تزوجا.

ثم استطرد ضاحكًا:

- لكننا لا نعلم بالضبط من هو الزوج، ومن هى الزوجة فيهما.

نعم .. عليك أن تلحظ ذلك، الجيل الجديد أمريكى السلوك والملبس وطريقة الغناء، ورقص يوم الأحد فى شوارع «طوكيو»، والجيل القديم بقدر انبهاره بذلك السوبرمان الأمريكى، بقدر ما تحمله الذكريات من كراهية دفينة، وتحدٍّ ممزوج بالاستعلاء، فعليك ألا تنسى قنبلتى «هيروشيما» و «نجازاكى».

زيارة إلى «هيروشيما»

ينتاب المرء إحساس بالفزع والرجفة، كلما سمع اسم «هيروشيما»، ذلك هو إحساسى بالضبط قبل أن أتوجه إلى هناك، الغبار الذرى .. التغير المناخى .. بقايا الإشعاع الذرى ... إلخ، تلك الصور فى المخيلة الإنسانية.

تذهب بك التصورات إلى بعيد، سرت فى عروقى رعشه خفيفة عندما جاء صوت مذياع قطار «الشينكنسين»، الذى يطلق عليه فى الغرب القطار القذيفة «بولى تراين» poll train، وهو أسرع قطار فى العالم قائلًا:

- نحن الآن فى مدينة هيروشيما.

المدينة من أجمل بقاع اليابان، كل شىء فيها منظم ونظيف، واللون الأخضر يطغى بحيويته على ما عداه، الأنهار تخترق شوارع المدينة فتحيلها إلى منتجع لراحة الأعصاب، خاصة إذا كنت قادمًا مثلى من إحدى دول العالم الثالث.

قلعة «هيروشيما» التى دمرتها القنبلة الإجرامية، أعيد بنائها على الطراز القديم نفسه، وهى بشكلها ومحتوياتها وموقعها الحصين فى أحضان النهر، والربوة العالية نموذج لتاريخ إقطاعى عتيد.

وجاء موعدنا مع مهبط الأحزان الأبدى «متحف القنبلة الذرية»، إنها البشاعة والهمجية مجسدة فى تاريخ البشر ضد البشر، ومهما امتلك القلم من قدرة على الوصف والعرض، فسوف يعجز عن تجسيد حالة الفزع والهلع التى أصابتنا من هول ما شاهدنا ورأينا، بقايا بشر .. أظفار استطالت .. لحم بشرى تمدد من درجة الحرارة الهائلة (٥٠٠٠ درجة فهرنهيت)، وآخر انكمش من هول الفجيعة .. ظل إنسان اختفى وذاب جسده بسرعة تفوق وتتجاوز سرعة اختفاء ظله، فبقى الظل واختفى الإنسان!.

فى سجل الذكريات كتبت «سوف أناضل من أجل ألا تتكرر تلك المجزرة البشرية البشعة، وسأشارك كل الداعين فى عصرنا من أجل نزع السلاح الذرى فى كل مكان، وعلى العالم أن يتذكر أننا فى الشرق الأوسط مهددون بالسلاح النووى للعنصرية الإسرائيلية».

تحية وعتاب

فى رحلة العودة خيرتنى هيئة التعاون الدولى اليابانية (جايكا) وهى الجهة المضيفة، بين أن أعود على الطائرة اليابانية حتى العاصمة التايلاندية (بانكوك)، ومنها استقل الطائرة السويسرية إلى أبو ظبى، وأنتقل بعدها إلى الطائرة المصرية إلى القاهرة، أو أن انتظر يومًا آخر فى طوكيو، ثم أستقل الطائرة المصرية من «طوكيو» إلى القاهرة مباشرة ودون انتظار فى أى مطار آخر.

وأعترف بأنه لفترة طويلة من الزمن أخذتنى عوامل الحيرة والتردد، ذلك أن الاختيار الأول بقدر مشاقه ومتاعبه، إلا أنه يتيح لى فرصة ربما لن تتكرر فى حياتى كثيرًا، وهى

فرصة رؤية ومعايشة ومقارنة ثلاث مستويات من الخدمة والضيافة الجوية، صحيح أننى قد سافرت فى رحلة المغادرة على الطائرة اليابانية (JAL)، وأدهشنى ذلك التنظيم الراقى والخدمة الممتازة، وابتسامات طاقم الضيافة التى لم تنقطع، ولكنها هذه المرة سوف تتيح لى ما هو أكثر من الشركة اليابانية.

وبعد فترة تردد، حزمت أمرى وقررت العودة مباشرة على الطائرة المصرية، وهالنى ما حدث.

ففى طابور طويل انتظرنا وقوفًا أمام بوابة الطائرة المصرية، فحاجز الأمن المصرى هنا يأتى بعد تفتيش السلطات المحلية، تفتيش الحقائب يتم بصورة دقيقة ومملة، وعلى الوجوه اختفت الابتسامات، ورجال الأمن المصريون مرهقون من طول الرحلة وعناء المسئولية، ولم يكلف مدير الفرع المصرى للشركة فى «طوكيو» نفسه عناء تكليف إحدى المضيفات المصريات بتولى امتصاص غضب الركاب، عبر اصطناع ابتسامة رقيقة تعتذر بها أو تخفف عن الركاب قسوة وخشونة التفتيش وصعوبة الانتظار.

احتكاك بسيط بينى وبين القائمين على هذه المهمة الصعبة، نظرًا لما لاحظته من قلق الركاب الأجانب وضيقهم وتبرمهم من الإجراءات، وبعد صعودنا أخيرًا إلى الطائرة، استقبلنى مضيف شاب، بابتسامة رقيقة ووردة جميلة، والحق فقد كان هذا هو الوحيد الذى لم يدخر جهدًا لخدمة الركاب، واستمر هكذا حتى استبدل الطاقم فى العاصمة التايلاندية (بانكوك)، لعنت الأرض بعدها ومن عليها، طاقم آخر ـ لاحظ أننى من ركاب الدرجة الأولى ـ يقدم إليك الطعام بفظاظة، ويختفى بعدها لمدة ساعة أو يزيد، ولا يظهر إلا حين يأتى إليك بالمقرر من المشروبات أو الطعام، سيدة تجاوزت الأربعين من عمرها، وشاب تجاوز العقد الرابع أيضًا، استعلاء غير مبرر، اختفت الابتسامات تمامًا، وحل محلها الجهامة من (بانكوك) إلى القاهرة، ها قد عرفت الآن سر هروب

الكثيرين من ركوب الطائرة المصرية. ولمن يعنيه الأمر فرقم الرحلة (٨٦٥) من طوكيو إلى القاهرة.

نعود إلى رجال الأمن والتحية الواجبة، فبعد أن أبديت استيائى من قسوة الإجراءات الأمنية وانعكاساتها السلبية على التسويق التجارى لشركة مصر للطيران، جاءنى مسئول أمن الطائرة وحدثنى عن المشاكل والمتاعب التى تواجهها الطائرات المصرية، وأن هذا الإجراء ضرورى نظرًا لمهارة قراصنة الجو فى تمرير أسلحة من نطاقات الأمن المحلية بالمطارات، ولفترة لم أقتنع بكل هذه المبررات والحجج، وظل كل منا على موقفه حتى وصلنا إلى مطار (بانكوك).

هناك نزلنا ترانزيت لمدة ساعة، ثم عاودنا، وبالطبع ينبغى أن تمر على نطاق الأمن المحلى (تايلاندى)، ويجرى التفتيش ذاتيًّا للأشخاص والحقائب عن طريق الأجهزة الإلكترونية، وبعدها يأتى نطاق التفتيش المصرى، وبعد أن صعدت إلى الطائرة، وإذا بى أفاجأ برجل الأمن المصرى يأتى إلىَّ مهرولًا، طالبًا منى الذهاب معه، أنتابنى إحساس بالقلق والارتياب:

- ماذا جرى؟

هل سيمارسون معى أساليبهم المعروفة من أجل تأخيرى أو تفتيشى وإزعاجى؟

هكذا قفزت التساؤلات داخلى.

وما هى إلا لحظات حتى وجدت نفسى أمام مشهد أغرب من الخيال.. قال محدثى المصرى الأسمر:

- كانت تزعجك إجراءاتنا الأمنية؟

- أجبت دون تردد:

- نعم.

- فاستطرد محدثى قائلًا:

- انظر ماذا ترى فى هذا الوعاء الصغير؟

- نظرت فانتابنى ذعر وتراجعت صائحًا:

- ما هذا؟

- أجاب الرجل بهدوء:

- ثعبان من نوع «كوبرا السام» وضعه راكب فى هذا الوعاء، وتجاوز به حاجز التفتيش التايلاندى، واستكمل حديثه:

- ماذا تتوقع لو وجدت هذا على الطائرة بجانبك؟

- لم ينتظر بالطبع إجابتى:

- سوف تقفز من شباك الطائرة.

- ابتسمت.. وابتسم معى .. ربت على كتفيه وتمنيت له التوفيق.

□ □ □

الفصل العاشر

من الجنة .. إلى سجن أبو زعبل

عدت إلى القاهرة فى الخامس والعشرين من شهر يونيو الحار، وبعد مرور حوالى خمسين يومًا فى «جنة عدن»، محملًا بذكريات ومختزنا لمشاعر وتجربة إنسانية وشعورية جديدة وحنونة فى القلب والوجدان.

وعدت أيضًا محملًا بصدمة حضارية Civilized shock عادةً ما يتعايش معها لفترة من الزمن ذلك المواطن العادى أو المثقف من العالم الثالث، الذى تصادف أن عايش مجتمعًا أكثر حداثة، وأفضل تنظيمًا، وأعمق إنسانيةً واحترامًا للبشر ولمواطنيه.

واختزنت داخلى ذلك الشعور المقارن القاسى بين كل ما شاهدت وعايشت، وكل ما كنت أعيشه فى مجتمعى، أو أعاود معايشته من جديد فى ذلك المجتمع المصرى الراكد والجامد والمتخلف.

قال بعض الأصدقاء أن هذا الشعور عادة ما يصاب به كل المسافرين إلى الخارج، قد يستمر لفترة من الزمن، تطول أو تقصر، بعدها يذهب هذا الشعور ويتوارى فى ظلال النسيان، ولكنه أبدًا لم يفارقنى منذ تلك اللحظة حتى يومنا.

عشرون عامًا أو يكاد، وما زال يعذبنى، ويجرح كبريائى الوطنى، ويزيد من غضبى وسخطى على تلك «العصابة» التى تحكم وتدير هذا البلد الكبير (مصر)، منذ ثلاثين عامًا أو يزيد، دون أن تُحدث فيه تطويرًا حقيقيًّا، ودون أن ترتقى بالناس وطريقة معاملاتهم إلى مصاف احترام آدميتهم وإنسانيتهم، فنحن نعامل ـ دون أدنى مبالغة ـ من قِبَل هؤلاء وكأننا حيوانات شاردة.

نعم هذه هى الحقيقة دون تجميل أو تبديل.

وقد زاد من قناعاتى، وعمق إحساسى بهذا الظلم الاجتماعى والسياسى والثقافى، زيارتى لتلك المدينة الجميلة «جنيف»، وبعض المدن والقرى السويسرية فى العام ٢٠٠٣، حتى العاصمة الأردنية (عمان) الحديثة النشأة والتكوين.

على أية حال، عدت من اليابان مصدومًا، وعادت معى معاركى ومشاغباتى الوظيفية والسياسية، التى هى فى معظمها مفروضة علىَّ، أو شاءت المقادير أن تكون نتيجة لاختياراتى الصعبة، بل والمستحيلة.

كان فى انتظارى بمطار القاهرة زوجتى وأمها، مصحوبتين بزميلى «ناصر زكى» وصديقه «عماد»، وفى صحبة زوجتى حقيبة أطفال صغيرة، محمولًا فيها ابنى الأول «حسام».

تأملته مليًّا، ثم قبلته، وهنا لاحظت أنه أسمر اللون بصورة غير مريحة، وما زالت ملامحه غير جميلة، علقت ضاحكًا:

- إذا استمر على هذه الحال بعد ثلاثة أشهر من الآن، فسوف أتركه على رصيف الشارع وأمضى.

ضحك الجميع، ومضينا إلى حيث الحياة المصرية، والشقاء المصرى من جديد.

كان أولى مهامى التى باشرتها بعد العودة، هو استكمال إجراءات مصيف العاملين وأبنائهم فى شاطئ «مرسى مطروح» الذى انتزعته انتزاعًا من المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وسط تآمر ودسائس غير متصورة من بقية أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط الاجتماعى وفى مقدمتهم السيدة (س.ع) ومن ورائها أستاذتها وقدوتها عضو مجلس الشعب «ثريا لبنة».

وكنت قد كلفت الزميل «ناصر زكى» والسيدة «سعاد الإسناوى» بأن يتوليا أثناء سفرى جمع الأقساط الشهرية المقررة على الحاجزين فى هذا المصيف (بواقع خمسة عشر جنيهًا لكل مشترك شهريًّا)، حتى يكتمل قيمة اشتراك الفرد وقدرها خمسة وسبعون جنيهًا شاملة الإقامة وثلاث وجبات يوميًّا، والتنقلات داخل مدينة «مرسى مطروح»،

وكذلك التنقل بين القاهرة ومرسى مطروح. هذا بالإضافة إلى مصاريف إقامة حفلات السمر أثناء الإقامة هناك.

وكان بقية أعضاء مجلس إدارة الجمعية ـ وعددهم عشرة أفراد ـ قد تركونى وحدى أتولى هذا الموضوع بكل تعقيداته المالية والتنظيمية على أمل أن «أغرق» فيه، فيبدو فشلى واضحًا للجميع وتكون نهاية دورى النقابى والاجتماعى فى الجهاز، ولم يكن قد بقى على الرحلة سوى أقل من شهرين عندما عدت من اليابان. وكانت العجلة تدور حتى الآن بصورة منتظمة وجيدة، وساهم العداء المعلن من جانب بقية أعضاء مجلس الإدارة لى وللرحلة، وحملة التخويف والترهيب التى شنوها، فى زيادة إقبال العاملين عليها، وترقب الآخرون ما ستسفر عنه تلك التجربة الفريدة فى تاريخ الجهاز.

كما لعب إلغاء تنظيم مصيف «جمصة» بسبب عدم حصول أعضاء اللجنة على العمولة المتصورة، فى زيادة الإقبال كذلك على مشروع مصيف «مرسى مطروح».

وأمكننى التعاقد مع مورد شاب للأغذية من هؤلاء المتعاقدين مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ويبدو أن الشاب قد اندهش أننى والشباب الذين اخترتهم لمعاونتى فى تنظيم هذا المصيف (ناصر ـ عادل ـ سعاد الإسناوى)، لم نطلب لأنفسنا شيئًا، مثل العمولة والسمسرة، التى يبدو أنها من التقاليد المعتمدة فى مثل هذا النوع من النشاط.

فالتزم الشاب بالمواصفات المعتمدة والأوزان المقررة للوجبات الثلاثة على مدار الأسبوع.

وحان موعد الرحلة، وفى صباح يوم السفر، فوجئنا برئيس مجلس إدارة شركة أتوبيس غرب الدلتا، يرسل إلينا أحدث سياراته بعد أن قام رئيس الجهاز «د. حسين رمزى كاظم» بالاتصال به، يطلب منه و يوصيه برعايته الشخصية لتلك الرحلة، وكان رد الفعل التلقائى والعفوى من جانب العاملين هو التصفيق والصياح فرحًا بتلك المفاجئة الرقيقة.

إذن .. بدا اليوم مصحوبًا بالمفاجآت السعيدة، وأدى التنظيم الجيد أثناء الرحلة الطويلة (٧ ساعات)، وإقامة المسابقات الثقافية، وصرف جوائز للمتسابقين فى سيادة إحساس عميق بالراحة والسعادة لدى الجميع.

وهناك حاولت ـ وبقية الشباب المعاون لى ـ تقديم المثال والقدوة، فقمنا بإسكان جميع العاملين وأبنائهم فى الموقع المخصص للخيام، أما نحن فقد قمنا بنصب خيمة على رمال المعسكر بعيدًا عنهم، وحظرنا اقتراب أحد من غير الأسر من الخيام المخصصة لهم، وهكذا أثبتنا بالممارسة مفهوم أن الخدمة العامة تكليف وليست تشريفًا.

مضى الأسبوع كأحسن ما يكون، وعاد العاملون سعداء، بل إنهم فاجأونى بأن قاموا بإعداد مذكرة رفعوها إلى رئيس الجهاز، شاكرين له جهوده، ومعبرين عن سعادتهم بالجهود التى قمت بها وبعض الشباب المعاون لى من أجل نجاح هذه التجربة الفريدة، فوقع الأمر وقع الصاعقة على بقية أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط دون استثناء.

ولم تكد تمضِ على هذا المصيف عدة أيام، إلا وتفجرت أزمة مصنع الحديد والصلب فى حلوان، وقامت قوات وزارة الداخلية بأوامر من وزيرها السليط اللواء «زكى بدر» باقتحام المصنع بالمدرعات والرصاص، فسقط على الفور العامل «عبد الحى» صريع الرصاص العشوائى، كما جرح العشرات من العمال، وقبض على المئات منهم، ووجدت نفسى مرة أخرى فى عين العاصفة.

الوزير يتحول إلى مخبر...!

حرك اعتصام عمال مجمع الحديد والصلب فى حلوان، قوى اليسار من أجل النهوض بعيدًا عن عباءة النظام التى نجح فى احتوائهم فيها باتفاق مشبوه تم بين مستشار الرئيس الجديد «د. أسامة الباز» وبين ورئاسة تحرير جريدة «الأهالى»، وحزب التجمع القابع خلفها فى شتاء عام ١٩٨٣.

أصبح حزب «التجمع» بمثابة الباب الخلفى للنظام فى صفوف اليسار، ولعب (ر.س) دور العين الفاحصة لتحركات فصائل اليسار الخارجة عن طوق «حزب التجمع» ليبلغ عنها أولًا بأول، وتمادى فى أن يصبح قلم النظام وسياساته فيما يسمى الحرب على «الإرهاب» فى التسعينيات، وكان يفاخر بتمنطقه «المسدس» الذى منحته إياه وزارة الداخلية، وعينت له بعض أفرادها كحراس شخصيين من خطر محاولة اغتياله من قبل الجماعات الدينية الإسلامية.

ووسط هذا الحراك الجديد، خاصة بعد اقتحام قوات الأمن للمصنع، والقبض على العشرات منهم، نشط عدد من اليساريين من أجل توفير الدعم المالى لأسر هؤلاء العمال البسطاء، وكذلك توفير الغطاء القانونى للمعتقلين منهم، من خلال تشكيل مجموعات من المحامين لحضور جلسات التحقيق، وتنظيم الزيارات المقررة لهم فى السجون وغيرها من الإجراءات المعتادة.

وكان من ضمن مهامى التطوعية فى هذا السياق، جمع تبرعات مالية من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، أو من غيرهم المتعاطفين مع العمال، فأخذت أجوب مكاتب الموظفين فى طوابق الجهاز العشرة، مستفيدًا من سمعتى الطيبة، والزخم الذى حصلت عليه بنجاح مصيف «مرسى مطروح» وغيرها من الخدمات التى قدمتها إليهم.

وقد سعدت بالروح البادية من الموظفين والتعاون والمساندة، حيث تبرع الكثيرون منهم، وعلى ما يبدو لقد نجحت جولتى الأولى فى ذلك النهار من جمع ما يقارب مائة وعشرين جنيهًا.

بدا أن الأمور تسير بشكل طبيعى، ولكن لم يمضِ على جولتى تلك سوى ساعة زمن، إلا ووجدت استدعاءً من رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) إلىَّ، فتوجهت إلى مكتبه دون أن أدرى عن أى شىء يطلبنى. استأذنت ودخلت إليه، كان الرجل هادئًا، قام من مقعده مرحبًا بى، مادًّا يديه بالسلام، وما أن جلست أمامه حتى بادرنى بالسؤال:

- هو أنت يا فاروق جمعت فلوس وتبرعات من الموظفين النهارده؟
- أيوه يا افندم
- أجبت

فاستطرد:

- ليه؟
- عشان التبرع لأسر وعائلات عمال الحديد والصلب الذين قبض عليهم.

فاعتدل فى مقعده، وقال:

- أنت عارف أن ده ممنوع، وأنا شخصيًّا لو رغبت فى جمع أموال لا بد من الحصول على إذن رئيس الوزراء.

صمت قليلًا، ولم أجب انتظارًا لما بعد، واستكمل الرجل:

- أنت جمعت كام يا فاروق؟
- حوالى خمسين جنيهًا يا افندم.

لم أشأ بالطبع أن أذكر الرقم الحقيقى.

- فرد قائلًا:
- طيب عشان خاطرى .. رد الفلوس للناس، أو خدهم منى أنا ووقَّف هذا الموضوع.
- حاضر يا افندم، ثم انصرفت.

لم أكن أنوى بالطبع رد التبرعات للموظفين، لما لذلك من أثر سلبى على صورتى من ناحية، وفى ربط مشاعر الموظفين بالحدث والعمال من ناحية أخرى، ويبدو أن رئيس الجهاز لم يكن يستطيع تحمل أن يبلغ أحد غيره أجهزة الأمن بما جرى منى فى

الجهاز ذلك اليوم، وإلا تعرض هو للتأنيب أو المساءلة، فآثر أن يقوم بنفسه بالاتصال بوزير الداخلية «اللواء زكى بدر» وإبلاغه بما جرى منى، وعلى الفور تولت مباحث أمن الدولة وضع مراقبة مكثفة لشخصى، تتولاها مجموعة من ثمانية أفراد يتناوبون على مراقبتى، فى كل تحركاتى وسكناتى، بعضهم كانوا مترجلين، وبعضهم الآخر كان يستقل سيارة، وآخرون كانوا يستقلون دراجات بخارية.

وهنا أدركت أننى قد وضعت على قائمة أقرب حملة اعتقالات قادمة، وأعددت نفسى للموقف تمامًا.

ولم تمضِ سوى أيام قليلة، وفى فجر الخامس والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٩، كنت أحل ضيفًا على سجون النظام والحكم من جديد فى أسوأ تجربة سجن مررت بها منذ بدأت أشارك فى العمل العام والنشاط السياسى.

□ □ □

الفصل الحادى عشر

جهاز التنظيم والإدارة.. يحتاج إلى تنظيم وإدارة!

كان من المعتاد فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، أن يتولى المبعوث فى دورة تدريبية خارج الجمهورية، إعداد تقرير شامل عن تلك الدورة، وأوجه الاستفادة منها فى أعمال الجهاز، يرفعه إلى رئيس الجهاز، أو إدارة العلاقات الخارجية، وعادة ما كان يحفظ هذا التقرير فى «أضابير» الإدارة المختصة دون تحقيق أية استفادة منه، وقد ساعد على استمرار هذا الحال تواضع المستوى العلمى والثقافى للمبعوثين من العاملين بالجهاز، وصعوبة إعدادهم تقارير جديرة بالثناء والتقدير، فيما عدا حالات نادرة بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وفى بعض الأحيان كان النابهون من رؤساء الإدارات المركزية أو رؤساء القطاعات يقومون بتنظيم ما يشبه ورشة العمل، أو ندوة مصغرة للعائدين من الخارج لقراءة تقريرهم، أو عرض تجربتهم على بقية زملائهم، ولكنها على أية حال كانت بمثابة الحالات الاستثنائية، إن لم تكن النادرة.

فى حالتى كان تقريرى هو مزج متماسك بين رؤية استراتيجية لأحد أبناء العالم الثالث، لمنظور اليابانيين لدور برامجهم التدريبية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وامتداد النفوذ السياسى والثقافى والاقتصادى، والطبيعة الفنية أو المهنية للبرامج التدريبية المقدمة من الجانب اليابانى.

أطلع رئيس الجهاز على التقرير، ويبدو أنه فوجئ بمستواه ومضمونه، فأشر عليه بعبارة «يطلع ويوزع على رؤساء الإدارات المركزية بالجهاز».

كانت التأشيرة فى حد ذاتها مرضية للكثيرين من الموظفين، إن لم تكن مصدرًا لسعادتهم وغبطتهم، ولكنها بالنسبة لى لم تكن أبدًا كافية، فقد كان مضمون التقرير يوصى بمجموعة من السياسات المطلوب تطبيقها فى النماذج الإدارية المصرية داخل الجهاز المركزى ذاته، حتى نتمكن من تحقيق أداء جاد متميز.

على أية حال، عندما لم تبدِ قيادة الجهاز ورئيسه (د. حسين رمزى كاظم)، ما يفيد بأنها قادرة على استيعاب حقائق النموذج الإدارى فى اليابان، ولا أبدت القدرة أو الرغبة على تنفيذ بعض السياسات والتوصيات الواردة فى التقرير، قمت عند أول فرصة متاحة فى أواسط عام ١٩٩٢ بنشره فى سلسلة مقالات فى صحيفة «الوفد» التى فتحت صفحاتها لكتاباتى منذ أواخر عام ١٩٩١ من خلال بوابة «أيمن نور».

وحتى يتبين مقدار حيوية هذا التقرير أعرضه هنا كنموذج لحالة من التناقض الفج داخل جهاز حكومى عتيق وبليد وكسول، سواء بين أفراده والعاملين فيه، أو بين قياداته ومسئوليه:

اليابان وتدريب كوادر العالم الثالث

لعل من أسوأ الكلمات تعبيرًا عن ذلك التطور الاقتصادى والاجتماعى والإدارى فى اليابان، التى سادت فى مفردات قاموسنا العربى فى العقدين الماضيين كلمة «المعجزة اليابانية Japanese Marcel».

ذلك أنه برغم تقديرنا لتلك الجهود الرائعة التى بذلها الشعب اليابانى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، للخروج من كارثة الهزيمة والدمار اللذين لحقا بالبنية الاقتصادية والنفسية لمختلف القوى والطبقات الاجتماعية هناك، فإن الكلمة بحد ذاتها تقذف بالعقل العربى ـ والمصرى ـ إلى غياهب الغيبية والمجرد، فتغلق أمام هذا العقل القدرة أو الرغبة على التحليل العلمى والمنهجى لحقائق هذا التطور وتجعل من الصعب فهم حقيقة القوى الاجتماعية الفاعلة، ونمط وآلية التفاعل بينها، من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه اليابان، ومن ثم يصبح من المستحيل الاستفادة من تلك التجربة الإنسانية التاريخية.

ومن هنا فإن استخلاص الدروس والعبر على صعيد إدارى يستدعى بالضرورة رصد مختلف التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، وقبل كل ذلك وبعده منظومة القيم الأخلاقية والثقافية التى تحكم حركة الأفراد والجماعات فى اليابان.

إن أى محلل مدقق، وكل متابع عن كثب للإدارة اليابانية سوف يكتشف بوضوح موقع ومركز النظام الإدارى هناك، كجزء من النسق العام system للمجتمع بكل مكوناته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية(*).

وعلى هذا فإننا هنا سوف نتعرض بالتحليل إلى نقاط ثلاث:

- **الأولى**: فلسفة وأهداف البرامج التدريبية فى اليابان.
- **الثانية**: عناصر نجاح النظام الإدارى فى اليابان.
- **الثالثة**: المتاح والاستفادة منه من التجربة اليابانية.

فلسفة وأهداف البرامج التدريبية فى اليابان

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ركز الشعب اليابانى طاقته فى اتجاه تحقيق ثلاثة أهداف:

الأول: إعادة بناء وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية فى اليابان.

الثانى: إعادة رسم صورة اليابان كمجتمع ديمقراطى حديث أمام كافة دول العالم وإنهاء تلك الذكريات المؤلمة للممارسات الوحشية للعسكرية اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية و أثناءها.

---

* هذا الجزء فى صورته الأولى تقريرًا أعده المؤلف عن زيارته لليابان فى منحة تدريبية ورفعه إلى الوزير المسئول فى يوليو ١٩٨٩. ثم جرى نشره فى جريدة الوفد المصرية بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٢

الثالث: الوصول عبر هذه الصيغة الجديدة إلى مستوى يسمح باستعادة النفوذ الاقتصادى لليابان ومن ثم توسيع نطاق السوق اليابانى دون الحاجة إلى آلة حرب عسكرية تؤمن هذا التوسع الاقتصادى.

كيف يمكن الوصول إلى هذه الأهداف الكبرى، فى وقت يعانى فيه المجتمع اليابانى من ندرة نسبية كبيرة فى الموارد الاقتصادية الاستراتيجية (البترول ـ الفحم ـ الحديد ـ النحاس ... إلخ) ولا تسمح له مساحته المحدودة (١/٣ مساحة مصر ونحو ١/٢١ من مساحة الأرض فى الولايات المتحدة)؟.

هنا جاءت عبقرية الشعب والمجتمع اليابانى سواء فى صياغة علاقاته الدولية أو فى تدعيم مركز ونفوذ اليابان على صعيد عالمى.

سوف أتوقف عند تحليل علاقات اليابان الدولية ودور التدريب الخارجى كعنصر مساعد فى تدعيم مركز و نفوذ اليابان على الصعيد الدولى.

فمنذ عام ١٩٤٨ بدأ النشاط التدريبى اليابانى فيما وراء البحار فانشئت هيئة التعاون الفنى فيما وراء البحار Overseas technical Cooperation Agency وهيئة خدمات الهجرة اليابانية (Japan Emigration Service (JEMIS.

ثم فى أول أغسطس عام ١٩٧٤ أنشئت هيئة التعاون الدولى اليابانى (JICA) لتتولى القيام بهذا الدور بدلًا من الهيئتين السابقتين وأسندت تبعيتها الفعلية إلى وزارة الشئون الخارجية اليابانية.

ويكفى حتى نتعرف على ثقل هذه الهيئة و أهميتها ودورها المتميز أن نشير إلى أن ميزانيتها للعام المالى ١٩٨٨ قد بلغت ١٠٨ بليون ين يابانى (ما يعادل ٨٥٠ مليون دولار أمريكى).

وتتخصص هذه الهيئة فى تقديم برامج التعاون الفنى والتدريب وخدمات التنمية بالقطع فى ضوء الخبرة اليابانية والمعونة اليابانية والمنتجات اليابانية.

ويهمنا أن نركز الضوء على علاقة التدريب الخارجى اليابانى بتسويق المنتجات اليابانية وبزيادة التأثير الأدبى والحضارى لليابان على النخب الإدارية والتنقية فى دول العالم الثالث.

فوفقًا لما هو متاح من بيانات فإن عدد من تلقى تدريبًا فى اليابان من دول العالم الثالث خلال الفترة من ١٩٥٤ حتى مارس ١٩٨٨ قد بلغ ٦٧٠٩٨ ويذكر أحد المراجع اليابانية حرفيًّا حول هؤلاء المتدربين:

All of them are leaders in their respective fields of development activities

«إنهم نخب إدارية تنفيذية وتقنية سوف يمارسون دورًا هامًّا فى المستقبل»، وفقًا للتصور اليابانى... وهو تصور صحيح على أية حال.

نعود على توزيع هؤلاء على مناطق العالم المختلفة، فنجد أن معظمهم من دول جنوب شرق أسيا (٦٣,٦ ٪) ثم أمريكا اللاتينية (١٦,٣ ٪) ثم الشرق الأوسط (١١,٧٪) ثم أفريقيا (٦,٨٪) ودول أخرى (١,٦ ٪) وبمقارنة ذلك بحجم التركيز الاستثمارى اليابانى على مستوى العالم نجد أن ثمة علاقة طردية حيث يتركز الاستثمار الصناعى وغير الصناعى اليابانى خارج حدود اليابان فى دول جنوب شرق أسيا (كوريا ـ تايلاند ـ ماليزيا ـ سنغافورة ـ تايوان).

إن اليابان تحرص قبل أن تضع قدميها فى منطقة أن تؤمن درجة عالية من النفوذ ومن المعلومات الكافية عن أحوال هذه المنطقة.

فماذا عن توزيع المتدربين وفقًا لنوعية البرامج المقدمة؟

يعطينا البيان التالى صورة مناسبة عن التركيز التدريبى والاهتمام اليابانى:

توزيع المتدربين فى اليابان من دول العالم الثالث وفقًا لنوع البرنامج

خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٨

نوع البرنامج	عدد المتدربين	٪
أعمال المنفعة العامة والنقل والاتصالات البينية الأساسية	١٧٧٠٣	٢٦,٤٪
الزراعة والصيد والغابات	١٣٣٣٣	١٩,٩٪
المناجم والصناعة	٩٧٦٣	١٤,٥٪
التخطيط والإدارة	٨٧٠٤	١٣,٠٪
الصحة العامة والطب	٦٥٠٤	٩,٧٪
تنمية الموارد البشرية	٤٤٠٦	٦,٦٪
التجارة والسياحة	٢٦٣٣	٣,٩٪
الطاقة	٢٠٤٧	٣٪
الرفاهية الاجتماعية	١٠٤٤	١,٦٪
أخرى	٩٦١	١,٤٪
المجموع	٦٧٠٨٩	١٠٠٪

هذه البرامج تتيح لليابانيين الاطلاع المستمر على أحوال هذه المجتمعات وقراءة ما لا تذكره الأرقام الإحصائية التى ترد فى المصادر الإحصائية الدولية (تقارير الأمم المتحدة ـ البنك الدولى ... إلخ) وهو ما تضمنه بوضوح أحد نشراتهم حيث يقولون بالحرف:

" In the meantime the Japanese can also learn many lessons from the overseas participants through this training program "

وبالفعل هذا صحيح من خلال تجربتى المباشرة اثناء البرنامج التدريبى الذى شاركت فيه (٨ مايو ـ ٢٣ يونيو)؛ فدائمًا ما يطلب من المتدرب إعداد عدد من التقارير

(من ثلاثة تقارير إلى خمسة)؛ عن بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأنظمة الحكومية لدولة المتدرب، ومن خلال المناقشات الموسعة بين المتدربين جميعًا وبقيادة المحاضر اليابانى ـ الذى هو غالبًا أستاذ متمكن فى أحدى الجامعات اليابانية ـ يمكن الاطلاع أكثر فأكثر على الروح الحية والاتجاهات الحقيقة للمجتمع محل الدراسة والعرض.

ويمارس اليابانيون بفعل درجة تنظيمهم العالية، والنموذج الحضارى المتميز دورًا مبهرًا للمتدربين من دول العالم الثالث بما يتيح لهم نفوذًا أدبيًّا وثقافيًّا على النخب الشابة وهو ما يضمن مستقبلًا ذا نطاق أوسع لتسويق المنتجات اليابانية والاحتفاظ بمركز متميز فى المنافسة الدولية بين الشركات اليابانية من جهة والشركات الغربية من جهة أخرى.

وما يؤكد بالنسبة لنا هذه الاستنتاجات هو طابع البرنامج التدريبى ذاته الذى تلقيناه؛ حيث إن معظم المواد الاقتصادية المطروحة للنقاش تكاد تكون معروفة ومعروضة فى الأدبيات الاقتصادية، وكذا فإن العرض الخاص بتجربة التنمية والتحديث فى اليابان اتسم بطابع مدرسى، ولكن جوهر الخبرة التاريخية لليابان وتجربتها فى التحديث والتنمية هو اكتشاف طابع علاقات البشر مع الطبيعة، من ناحية وعلاقات البشر بالبشر من ناحية أخرى.

عن سر هذا التقدم يكمن هنا تحديدًا فى الانتماء بمعناه الشامل والحقيقى؛ الانتماء للأهداف الوطنية والقومية العامة، الانتماء لمؤسسات العمل، الانتماء لعلاقات العمل.

سوف أعود لتناول هذه الحقيقة الكامنة فى أعماق النجاح اليابانى تفصيلًا، ولكن ما أود التأكيد عليه هو أنه من المستحيل فهم حقيقة هذا التطور، حقيقة هذا الرقم أو ذلك دون رصد هذه الممارسة الاجتماعية للإنسان اليابانى.

عناصر نجاح النظام الإدارى فى اليابان

يتفق جميع خبراء الإدارة وعلم الاجتماع على حقيقة مؤداها، أن النظام الإدارى لدولة أو لشعب من الشعوب هو انعكاس لمجمل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى توصل إليها هذا المجتمع أو ذاك.

فلا يمكن فهم نجاح ـ أو فشل ـ نظام إدارى ما دون النظر لطابع ومستوى التفاعلات التى ينتجها هذا المجتمع والتعاملات التى يخدمها هذا النظام الإدارى؛ باختصار فإن نجاح النظام الإدارى فى اليابان يكمن فى كلمة هى «الانتماء».

هذه الكلمة الشعور ليست من السهولة إنها نتاج تفاعل عناصر أربعة فى المجتمع اليابانى رسخت لدى الفرد وأكدت عند الجماعات أهمية وضرورة الإنتاج والتفوق، وهذه العناصر هى:

١) نظام سياسى ديمقراطى بصورة كاملة، تحترم فيه قواعد اللعبة وتطبق قواعدها على الجميع بحيث يتصدر القانون مركز الصدارة فى المجتمع ويسرى مفعوله دون تردد على أعلى القمم (تاكشيتا ـ ناكسونى ـ تاناكا ـ أنيو ... إلخ)وعلى أقل مواطن فى أدنى المواقع.

٢) نظام تعليمى صارم فى اخلاقياته ومثله، صحيح أنه باهظ التكلفة بعد المدرسة الثانوية، ولكن عبر الممارسة اليومية للطفل والمعلم منذ البداية يزرع لدى الجميع روح التعاون والنظام والنظافة والاندماج فى أهداف المجتمع العامة. نظام تعليمى لا يشاهد حالة فساد كما نراه فى نظم تعليمية عديدة. حيث تنهار قيم الطفل بفعل مشاهداته اليومية لسلوك أستاذه الابتزازية وناظر المدرسة... إلخ، إن النظام التعليمى فى اليابان حتى المرحلة الثانوية نظام كفء وعادل وبناء.

٣) نظام اقتصادى يحقق نجاحات مطردة منذ أربعين عامًا حتى الآن (معدل النمو السنوى منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٣ بلغ ١٠٪ فى المتوسط) وهو فى نموه يحقق ما يسمى اقتصاديًّا Tircel Down Effects.

بحيث يجنى الثمار جميع الطبقات الاجتماعية، صحيح هناك ثراء فاحش لبعض الطبقات الاجتماعية، ولكن على الجانب الآخر هناك توازن دخول وأسعار للفئات الوسطى (تعادل ٥٠ إلى ٦٠٪ من المجتمع اليابانى) وكذلك للطبقات محدودة الدخل ثم توسيع شبكة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لأفراد المجتمع.

١) هدف قومى عام، مقبول ومتفق عليه، يتمثل فى الخروج من ذكريات الهزيمة القاسية وتحويل اليابان إلى أكبر قوة اقتصادية فى عالمنا المعاصر، هدف مقبول ومتفق عليه. ويتحقق كل يوم مما يعزز ثقة اليابانيين بأنفسهم وبنظامهم ويحد من درجة التشاحن والصراع الداخلى.

هذه العناصر الأربعة ـ فى تقديرى ـ وعبر أربعين عامًا من التفاعل والتناغم حققت وعززت ورسخت قيم وسلوك الانتماء لدى الأفراد داخل وخارج مؤسسات العمل.

لقد أصبح من المستقر فى وجدان الأفراد أن نجاحهم الشخصى مرتبط بنجاح مؤسساتهم (وزارة ـ هيئة ـ شركة... إلخ) فى تحقيق أهدافها.

كما بات من الثابت لديهم أن رقى مؤسساتهم يؤدى إلى رقى وضعهم ومركزهم الاجتماعى والوظيفى.

عبر هذه العلاقة المتبادلة من المصالح والغايات تتناغم مصالح الطرفين، وتسعى مؤسسات عديدة إلى توسيع هامش الخدمات والمزايا الاجتماعية والترفيهية لأفرادها.

وإلى جانب هذه المنظومة العامة نجد ممارسات على مستوى أقل ولكنها تلعب دورًا فى صياغة علاقات عمل أفضل، منها:

أ) احترام متبادل إلى أقصى مدى بين الموظفين وبعضهم البعض بغض النظر عن المستوى الوظيفى، وقد شاهدت لأكثر من مرة تحية متبادلة بين مديرى عموم وما يعادل وكلاء وزارة وبين موظفين صغار تعكس هذه الروح البناءة.

ب) إن الثقة والاحترام المتبادل إلى جانب ديقراطية المجتمع ككل يعكس نفسه فى مقرطة العملية الإدارية من حيث:

١) أن النمط الغالب فى العملية الإدارية هى مجموعات العمل Team work.

٢) أن القرار يتخذ من المستوى الأدنى وعبر مناقشات تفصيلية عميقة للظروف المحيطة ثم يصعد للمستوى الأعلى الذى يناقش بعض تأثيراته، وغالبًا ما يتم اعتماد قرار المستوى الأدنى.

٣) هذا النمط يرتب جرأه لدى القيادات الصغرى (رئيس قسم ومساعد مدير ...إلخ) بل وحتى الباحثين فى اتخاذ القرار أو على الأقل لعرض وجهة نظرهم بصورة كاملة دون خوف من المستوى الأعلى.

٤) وفقًا لملاحظاتى وملاحظات بعض الأصدقاء الذين أمضوا فترة أطول فى اليابان لا يشاهد ذلك الطابع الروتينى القاتل لكل إبداع كما رأيته فى بعض الإدارات المصرية.

٥) كما أن الوساطة والمحسوبية ليس لها وجود مؤثر فى النظام الإدارى اليابانى.

ج) كم تابعت دور هيئة الأفراد القومية National personal Authority (N.P.A) يقابل سلطات ودور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فلاحظت الآتى:

١) إن N.P.A من القوة فيما يتعلق بالسلطات والصلاحيات المخولة له وفقًا لقانون الخدمة المدنية لعام ١٩٤٧ بحيث يستطيع تحقيق توازن فى المصالح بين الموظفين

ومؤسسات العمل الحكومية فى حال نشوء أى نزاع (التعويضات ـ مدة الخدمة ـ المعاشات... إلخ).

٢) وتساهم طريقة تعيين رئيس N.P.A فى هذه الاستقلالية والنفوذ؛ حيث يعين واثنين من كبار مساعديه عن طريق مجلس البرلمان (الدايت) مباشرة، وبهذا تمنحه درجة من الحصانة الوظيفية.

٣) إن N.P.A يستطيع اقتراح زيادات فى الأجور لموظفى الحكومة فى حال زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار فى المجتمع، وتمر هذه المشروعات عن طريق مجلس الوزراء، (حيث التبعية التنظيمية). ومن الملاحظ وجود إدارات وأقسام للأبحاث الاقتصادية والمالية بجانب وجود إدارات للأبحاث فى شئون الخدمة المدنية.

٤) ونظرًا لأن البيروقراطية اليابانية من القوى الأساسية فى المجتمع اليابانى (رجال الأعمال ـ الأحزاب السياسية والنقابات ـ البيروقراطية) فإن N.P.A يستمد فاعليته من تحقيق توازن فى مصالح هذه الفئة الاجتماعية الهامة والخبيرة.

٥) كما يعزز من قوة N.P.A مشاركته فى كل مسابقات التعيين بالوظائف الجديدة فى كل من الوزارات والمصالح الحكومية من خلال مندوبين فى لجنة الاختبار ونظرًا لأن التعيين فى اليابان يجرى عن طريق المسابقات فى إطار صارم من العدالة وعدم المحسوبية أو الوساطة فإن N.P.A يحظى باحترام الجميع.

المتاح الاستفادة منه من التجربة اليابانية

لا شك أن نجاح الإدارة اليابانية يرتبط بنجاحات بارزة فى مجالات أخرى (الاقتصاد السياسة ـ التعليم... إلخ).

لذا، فإن إجراء إصلاح إدارى شامل فى مصر يحتاج إلى تضافر العديد من الإجراءات والسياسات الطويلة الأجل:

- فى مجال التعليم وإصلاح علاقة القيم والسلوك بين الطالب وأساتذته.
- فى الاقتصاد لسد الفجوة الهائلة بين الأجور والأسعار بما يغلق بابًا إجباريًّا للفساد الإدارى Curraption
- فى صياغة واضحة ودقيقة للعلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة، بين الأفراد والقانون، بين القادة والقدوة. إنها علاقة تنعكس سلبًا وإيجابًّا فى علاقات وتفاعلات الأفراد بالوطن ومدى الإحساس به وبمشكلاته.
- ثم أخيرًا، إنها رغبة مخلصة فى تحرير الإنسان ـ والموظف ـ من خوفه ومن سجنه النفسى والمعنوى ـ كيف تنشأ الطاعة وليدة الاحترام والمحبة بين الرئيس والمرءوس وليس فى علاقة قهر فظة وقاسية.

هذا فى تقديرى المتواضع هو جوهر وسر تطور الإدارة اليابانية واستجاباتها لمقتضيات وشروط العصر.

ولكن ليس هذا هو كل شىء بالقطع، فهناك ما نستطيع ـ ولو فى حدود ـ إنجازه؛ واعتقد مخلصًا أنها مناط الإصلاح الإدارى فى مصر.

فإذا كانت علاقات وتوازنات القوى فى المجتمع لا تسمح فى الوقت الراهن بإجراء تعديلات شاملة فى النسق العام (اقتصاديًّا لتخفيف حدة البطالة ومن ثم تخفيف حدة الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظيفة الحكومية، وكذا فى سد الفجوة بين الأجور والأسعار مما يؤدى إلى سد ثغرة الفساد الإدارى، وكذا النظام التعليمى... إلخ). فعلى الأقل يمكن إحداث بعض التعديلات الملموسة فى علاقات العمل وممارسة العملية الإدارية.

ونشير إلى محورين فى هذا المجال:

الأول: فى علاقات العمل والممارسة داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

الثانى: فى علاقات العمل والممارسة على المستوى الوطنى.

أولًا: فى علاقات العمل والممارسة الإدارية داخل الجهاز:

يمثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة واجهة النظام الإدارى المصرى، ويعد بحكم واقعه هذا النموذج الذى يحتذيه الجميع.

ومن هنا فإن الاهتمام بالجهاز وتحسين مستوى الأداء وتدعيم مشاعر الانتماء الوظيفى فى حدها الأدنى وانعكاس ذلك على الممارسة الإدارية للعاملين فيه، سيكون عامل جذب ومثالًا يحتذى لقيادات إدارية فى مواقع عديدة.

وقبل أن أتعرض لمقترحاتى أو تصوراتى ينبغى أن أحدد فى ضوء الخبرة المقارنة التى أتيحت لى الآن نقاط الضعف البارزة فى أدائنا الإدارى بالجهاز، التى تتمثل فى:

١) أن عملية صنع القرار داخل الإدارات المختلفة وعلى جميع المستويات تتم فى اتجاه واحد، وغالبًا من أعلى لأسفل.

قد يكون ذلك صحيحًا ومناسبًا إذا تحلت جميع القيادات الإدارية بخبرات فوق مستوى المناقشة، ولكن أعتقد من واقع مشاهداتى لخمسة عشر عامًا بالجهاز أن ذلك ليس صحيحًا، باستثناء حالات قليلة ومعروفة فى الجهاز كقيادات مرموقة من الناحيتين الثقافية والإدارية.

٢) يؤدى ذلك غالبًا إلى سيادة روح سلبية وتنفيذ ميكانيكى من جانب القيادات الأقل والباحثين الشباب؛ مما يؤثر فى مدى إحساسهم بأهمية العمل ودرجة إتقانه.

وعلى المدى الطويل يطبع هؤلاء الشباب بطابع تلقينى ينفى أية رغبة لديهم فى الإبداع، ثم أخيرًا يصل بهم إلى الممارسة نفسها عندما يصبحون قيادات إدارية.

٣) تهتز صورة الجهاز لدى الرأى العام ـ الموظفون يشكلون ٥ , ٤ مليون مواطن ـ عندما تتضارب تعليمات الجهاز وقراراته وأحيانًا كتبه الدورية التى تصدر فى أقل من شهر، فالأمر يحتاج إلى إعادة نظر ونظام مختلف.

٤) التقارير السنوية (السرية) تفتقر فى أحيان كثيرة إلى الدقة والموضوعية ويغلب عليها التقييم الشخصى والعلاقات الشخصية، وربما يستدعى الأمر إعادة نظر تشريعى فى مستويات التقدير (ممتاز ـ جيد جدًا ـ جيد ـ ضعيف)(*)؛ بحيث يمكن التمييز بين من يجيد عمله بصورة حقيقية ومن هم دون ذلك، على أن يكون الترقى للدرجات الأعلى من بين الحاصلين على تقدير ممتاز لسنتين متتاليتين أو ثلاث سنوات متتالية للحاصل على جيد جدًا.

٥) أن العلاقات الإنسانية والخدمات الترفيهية داخل الجهاز تكاد تكون معدومة؛ مما يضعف الروابط الإنسانية بين العاملين وبعضهم البعض من جهة أو بينهم وبين الإدارة العليا من جهة أخرى، وأعتقد أن هذه مسئولية ثلاث جهات، هى: الإدارة ممثلة فى إدارتى العلاقات العامة ورعاية العاملين، ونقابة العاملين، وجمعية النشاط الاجتماعى.

هذه هى بعض نقاط الضعف فى أدائنا الإدارى بالجهاز؛ من هنا أتصور أن الحاجة تستدعى:

أ) مقرطة العملية الإدارية.

* جرى تعديل فعلى فى درجات ومستويات تقارير الكفاءة للعاملين، وأدخل فيها مرتبة جيد جدًا بعد هذا التقرير بعدة سنوات، وإن لم يتم بالصورة التى تسمح بخلق مناخ إيجابى بين العاملين.

ب) نظرة تنموية للتدريب والتعليم.

ج) الخدمات الاجتماعية الترفيهية.

فمقرطة العملية الإدارية هى النفى العلمى الواعى لجمود العلاقات والممارسات الإدارية، إنها أداة حفز الإبداع والتمايز وهو ما يميز الإدارة اليابانية. فكيف يتحقق ذلك؟ وكيف نضمن ألا تتحول ديمقراطية الإدارة إلى فوضى شاملة؟.

إن الأداة الأساسية لإحداث التوازن بين اعتبارات الانضباط الإدارى وممارسة الديمقراطية فى العمل الإدارى هى ما أسميه «تمثل الحد الأدنى للانتماء»، وفى شكله الإدارى يعنى الرضا الوظيفى الذى هو فى التحليل العلمى:

١) الرضا بمؤسسة العمل.

٢) الرضا بسياسات العمل.

٣) الرضا بعلاقات العمل.

إن الرضا بمؤسسة العمل لا يمكن أن يتأتى إلا عبر إدراك مسئول من جانب جميع العاملين بأهمية هذه المؤسسة (الجهاز) ودورها على المستوى القومى، إدراك يتأتى من خلال عمل دءوب لفترة قد تطول من الزمن حتى يستقر هذا الشعور وهذا الوعى بأهمية دور الموظف والباحث البسيط فى رفعة هذه المؤسسة ورقيها.

أما الرضا بسياسات العمل فإنها تتوفر متى أصبح الهدف والدور واضحين ومتى كانت مشاركة أكبر قطاع ممكن من القيادات الإدارية الوسطى متحققًا، وعبر المؤتمرات الدورية بين رئاسة الجهاز وبين الباحثين والقيادات الوسطى يمكن التعرف بوضوح على مشكلات العمل وكيفية حلها.

وأخيرًا فإن الرضا بعلاقات العمل، تستدعى درجة عالية من التوازن بين متطلبات الانضباط الإدارى وبين الاقتناع الواعى بخط سير العملية الإدارية؛ ذلك أن طغيان مفهوم الانضباط الإدارى على ما عداه يدفع بالعملية الإدارية إلى مسار شديد الخطورة ويجعل الاتصال الإدارى وعملية صنع القرار يسيران فى أتجاه واحد (من أعلى لأسفل) وهى عملية غير مضمونة النتائج إن لم تكن محفوفة بالمخاطر.

ويتميز النشاط التدريبى فى اليابان، بمجموعة من السمات التى تجعل نتائجه إيجابية بصورة تامة على النظام الإدارى ككل، فعلاوة على كون هذا النشاط مستمرًّا منذ لحظة انضمام الموظف بطابع شمولى فى مداخله العلمية حيث يتم الربط بين مداخل ثلاثة:

- مدخل عام لفهم النظام الإدارى ككل.
- مدخل لفهم دور المؤسسة المعنية داخل هذا النظام.
- مدخل تخصصى لفهم دور الموظف داخل هذه المؤسسة.

ويتسم الشعب اليابانى عمومًا، والإداريون بوجه خاص، باحترام وتقدير كامل لدور التدريب فى العمل الإدارى، وكلما زادت ساعات تدريب العامل أو الموظف كلما كانت فرصته للترقى وشغل الوظائف العليا مواتية.

وبعكس هذه الحال، فإننا نلاحظ فى نماذجنا الإدارية، درجة من عدم الجدية وغلبة الاعتبارات الذاتية فى اختيار شخص المتدرب (رضاءً من الرئيس أو تخلصًا من عامل)، كما أن قيادات إدارية عديدة داخل الجهاز تنظر إلى التدريب ـ خاصة خارج الجمهورية ـ كما لو كان هذا المتدرب فى رحلة سياحية خارج الجمهورية.

وأخيرًا، فإن الخدمات والمزايا الاجتماعية التى تقدم للعاملين، فى المصالح والأجهزة الحكومية المختلفة، تشكل إحدى الوسائل الناجحة فى تعميق مشاعر

الرضا الوظيفى ودرجة انتماء العاملين لمؤسساتهم، وهى بهذا المعنى لا تمثل ترفًا بقدر ما تشكل ضرورة إدارية واجتماعية.

ثانيًا: فى علاقات العمل والممارسة الإدارية على المستوى الوطنى:

فى يقينى أن من شأن اعتماد منهج ديمقراطية الإدارة وإعادة صياغة العلاقات الوظيفية على هذا الأساس فى تزامن مع إعادة تعميم برامجنا وأساليبنا التدريبية سوف يترتب عليه ـ على المدى الطويل ـ بناء نموذج إدارى أكثر كفاءة وفاعلية.

كما أن قضية التعليم ومشكلاته فى الوقت الراهن من الأهمية بحيث نستطيع أن نضعها فى سلم أولويات «الأمن القومى» المصرى، ولا أبالغ إذا قلت أنها قضية أمن قومى من الدرجة الأولى(*).

□ □ □

عمومًا، بدأت مشاغبات الإدارة معى، أو مشاغباتى مع تلك الإدارة العتيقة والغبية، وكان يتولى مسئولية الأمانة العامة رجل حقود غيور ومنافق لقيادته إلى أقصى مدى يدعى «سعد كشك» وهو الشقيق الأصغر للكاتب «جلال كشك» الذى تقلب فى مواقفه السياسية والفكرية من أحضان اليسار إلى أحضان العائلة المالكة السعودية خلال ثلاثين عامًا من تاريخه، وتحول كذلك من مؤيد لحكم جمال عبد الناصر أثناء حياته إلى ألد أعدائه بعد وفاته ـ وقد فوجئت بعد عودتى من التدريب فى اليابان بحرمانى من مستحقاتى المالية (الحوافز والإضافى والمكافآت)، بما يكاد يعادل ضعف مرتبى الأساسى تمامًا، وقد تم ذلك وفقًا لاجتهادات غامضة وجاهلة وحقوده من السيد «سعد كشك» رئيس الإدارة المركزية لشئون الأمانة العامة، وبهذا وجدت نفسى فى معركة

* تبنت الدولة عام ١٩٩٢ هذا المفهوم وأعلنت على لسان وزير تعليمها الجديد د. حسين كامل بهاء الدين أن التعليم قد أصبح قضية أمن قومى.

جديدة وكتابات تذهب وخطابات تروح، واستنزاف للجهد والطاقة، وحالة تدعو إلى الإحباط واليأس من الإصلاح (وثيقة رقم ٢٢).

والمدهش الذى كشفت عنه هذه المعركة هو مقدار التخبط والمعايير المزدوجة التى يمارسها القادة الإداريون بالجهاز، بل وتورط المستشار القانونى لرئيس الجهاز (المستشار طنطاوى محمد طنطاوى)، الذى لعب أدوارًا غريبة لا تتسق مع كونه قاضيًا سابقًا فى مجلس الدولة. وربما سيأتى الوقت التى سنروى تفاصيل نوادره، ومقدار الإفساد الذى تمارسه عمليات «ندب» القضاة والمستشارين لدى أجهزة ومصالح السلطة التنفيذية كالوزارات والهيئات والمصالح والأجهزة المركزية وغيرها.

فالمستشار القانونى ـ وهو بدرجة نائب رئيس مجلس الدولة ـ يقر بأن من جرى تدريبه فى دورة تدريبية داخل مصر يستحق كل المزايا والمستحقات المالية وفقًا لنص المادة (٦١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، وفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ـ التى كانت تفصل تفصيلًا فى حالات كثيرة ـ أما المتدربون خارج الجمهورية فهم لا يخضعون لهذا الإفتاء (وثيقة رقم ٢٣).

إنها المعايير المزدوجة والاصطفائية الشخصية والجهل بروح القانون والحقد الشخصى الذى يحرك الأفراد، وليس الموضوعية أو روح الإنصاف.

لقد استدعى الأمر أن أقوم بمتابعة الفتاوى والأحكام التى تنشر فى الصحف لأعاود عرضها على رئيس الجهاز، وهكذا وجدت نفسى مستغرقًا فى معركة إدارية وقانونية ضد مفاهيم عتيقة وغبية لقيادات مؤثرة داخل الجهاز لأكثر من عام كامل، فخلقت بهذا دوائر أخرى من المعادين لإصرارى وعنادى فى الحصول على حقوقى، وما يستحقه بقية العاملين الذين تتطابق معهم حالتى، ولم أكد أفق من هذه المعركة حتى وجدت نفسى فى واحدة أخرى.

اعتقال.. وإيقاف جديد عن العمل

فجر يوم الخامس والعشرين من أغسطس، جرى اعتقالى فى عملية استعراض للقوى غير مسبوقة، وقد عرضت ما جرى من وقائع ذلك اليوم، وما جرى بعده من أيام، والذى أطلقت عليه «أبو زعبل ١٩٨٩»، وأوردته فى الجزء الثانى من هذه الذكريات.

وعلى الفور دارت عجلة الأذى الإدارى المعتادة من قيادات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فصدر القرار الإدارى رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٨٩، بإيقافى عن العمل بنصف مرتب اعتبارًا من ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩، وقد استمرت محنة الاعتقال الجديدة تلك أقل قليلًا من شهر (٢٤/ ٨ ـ ١٩/ ٩/ ١٩٨٩)، وهى التى قدر لها وزير الداخلية ومعاونوه أن تستمر لمدة سنة كاملة؛ تأديبًا لنا وتصفيةً للحسابات المختزنة بين الأجهزة الأمنية والوزير السليط من جهة، وقوائم الأشخاص الذين كان من الضرورى الثأر منهم من جهة أخرى.

وكان من الطبيعى أن تستكمل الإدارة الغشيمة إجراءاتها بوقف بقية المستحقات الأجرية المتغيرة مثل المكافآت والحوافز والأجور عن الوقت الإضافى وغيرها.

وبالنظر إلى أن هذا الإجراء قد تكرر أكثر من مرة بسبب اعتقالى أثناء الخدمة بالجهاز (القضية رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥، والقضية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصر أمن دولة عليا)، فقد كان من الضرورى إدارة معركة قانونية داخل الجهاز حول الأبعاد الدستورية والقانونية لهذه الإجراءات، خاصة وأن مضامين ونصوص المواد (٦٧) و (٧٠) من الدستور المصرى وكذا نص المادة (٨٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، تعطى للسلطة المختصة (أى جهة الإدارة ورئيس المصلحة أو الوزير المختص) سلطة تقديرية فى صرف بقية المستحقات، خاصة ما يتعلق منها بنصف الأجر الموقوف الصرف.

وقد كانت السياسة الأمنية ـ وما زالت ـ تقوم منذ عام ١٩٧٧ على ما يسمى «الضربات الاستباقية»، أو «الضربات الوقائية»، والتى كانت تعنى فى الممارسة العملية القبض على عشرات ومئات النشطاء ـ اليساريين فى عقدى السبعينيات والثمانينيات أو من الإخوان المسلمين منذ التسعينيات ـ وإيداعهم السجون لفترات متفاوتة؛ وفقًا لمحاضر تحريات ملفقة أو مشكوك فى جديتها من جانب جهاز مباحث أمن الدولة، وعرضهم على نيابة أمن الدولة، فى ظل اتفاق غير مكتوب بين الجهتين على إبقاء هؤلاء الأبرياء فى السجون تحت بند «الحبس الاحتياطى» لفترات طويلة؛ وفقًا لمقتضيات الحالة الأمنية وطبقًا لما تقدره الجهات الأمنية.

ومن ثم فقد كان الإجراء بعد التحقيق الشكلى ـ من جانب النيابة ـ هو إيداعنا السجن، ثم يفرج عنا تباعًا، ودون أن يتم التصرف القانونى فى تلك القضايا ـ أو المحاضر بمعنى أدق ـ سواء بالحفظ، أو بإعداد تقارير إحالة إلى المحاكم المختصة، فيظل وضعنا القانونى معلقًا لسنوات وسنوات.

وهكذا جرت المعركة الجديدة، وكان موقف الإدارة القانونية المشكوك فى كفاءتها من ناحية، وفى حياديتها من ناحية أخرى، كما هو معتاد، حيث إبقاء الوضع على حاله دون تصرف، وهو ما كان يمثل أضرارًا مالية بأوضاعى المعيشية والأسرية. (وثيقة رقم ٢٤).

وكان هذا موقف المستشار القانونى لرئيس الجهاز. ولم تمضِ شهور على هذه الوقائع والمعارك، إلا وكان هناك ما ينتظرنى، مرحلة جديدة فى حياتى الفكرية والصحفية، فانفتح باب لم أكن أطرقه، وإن كنت أتمناه وأرغبه.

□ □ □

الفصل الثانى عشر

أيمن نور .. يفتح صفحات جريدة الوفد لليسار

مضى عام ١٩٩٠ فى مناكفات وظيفية، ومؤامرات صغيرة، يديرها وينظمها معظم أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط الاجتماعى، وكان رأس المؤامرات السيدة (س. ع)، التى تنحدر من أسرة تبين أن شقيقتها الكبرى ـ كانت تعمل عميدة لأحد المعاهد التعليمية ـ قد أزيحت من موقعها بسبب اتهامات ضدها باختلاسات مالية، علاوة على سلوكها التى اعتادت عليه بإبلاغ جهاز مباحث أمن الدولة عن طلاب معهدها النشطاء فى مجال المطالب المهنية أو السياسية.

وحدث أن علمتُ أثناء تنظيم إجراءات مصيف عام ١٩٩٠، أن السيد أمين الصندوق قد اعتاد الحصول على مبالغ مالية شخصية فى كل مرة يذهب فيها بفوج من أفواج العاملين إلى المصيف. وعندما واجهته بأن ذلك تربح من الخدمة العامة، فوجئت به وقد كان متحاملًا علىَّ بصورة غير مفهومة، يتعدى علىَّ بألفاظ جارحة، هى تمامًا ما يمارسه فى سلوكه منذ سنوات؛ مثل سطوه على حقوق زملائه فى الإدارة من سلع استهلاكية، فيحصل عليها لنفسه، أو لمنحها إلى رئيسه فى العمل تزلفًا ونفاقًا، فلم أتمالك نفسى وهاجمته بقسوة وكدت أن أضربه. ولم أكن أدرك أننى بهذا قد وقعت فى المصيدة التى أعدتها المدعوة (س.ع) وبقية أعضاء مجلس الإدارة بجمعية النشاط من أجل التخلص منى نهائيًّا.

وعلى الفور دارت ماكينة المؤامرة، فأُعِدَّتْ على عجل مذكرة لرفعها إلى رئيس الجهاز، ثم جرى التحقيق فى إدارة الشئون القانونية التى تتربص بى منذ فترة، وإذا المهزلة تكتمل؛ فيصدر القرار بتوقيع جزاء الخصم علىّ بخمسة عشر يومًا، وعلى الثانى بخصم خمسة أيام، ومن فورهم يصدر مجلس إدارة الجمعية قرارًا بفصلنا نحن الاثنين من مجلس الإدارة، وبعد فترة يُطلب من الرجل تقديم استعطاف، فيجرى إعادته إلى مجلس الإدارة.

صحيح أن هذا الجزاء القاسى قد جرى تعديله من جانب رئيس الجهاز، أثناء اجتماع ثنائى بيننا، مما أكد لى مدى تفاهة الإدارة العامة للشئون القانونية وعدم استقلاليتها مطلقًا، فكل الخيوط ممسوكة بالكامل من رئيس الجهاز شخصيًّا.

ومن ناحيتى وجدت أن البقاء وسط هذا المجلس، وهذا النوع من البشر، هو بمثابة خديعة للنفس، فتركتهم بعد أن حصلت على أول درس فى العمل فى أوساط جماعات الموظفين.

وانشغلت بقية الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠، وحتى منتصف عام ١٩٩١ بمسألتين:

الأولى: كانت تعديل أوضاع عملى داخل الجهاز؛ فلم تكن الإدارة التى نقلت إليها ـ خلسة ـ بالاتفاق بين لص «مشروع بنك المعلومات الإدارية» وبعض قيادات الجهاز، وهى الإدارة المركزية لوحدات التنظيم والإدارة تضيف إلى خبراتى المهنية والعلمية شيئًا جديدًا، بقدر ما كان العمل فى مركز المعلومات فى فترة تولى الأستاذ «أحمد كمال الدين فهمى». كما أن تجربة السفر إلى اليابان، قد ألزمتنى بضرورة تحسين أدائى ومهاراتى فى مجال الترجمة واللغة الإنجليزية.

ومن هنا كتبت إلى رئيس الجهاز وقابلته طالبًا إليه الموافقة على نقلى إلى الإدارة العامة للترجمة، وسألنى الرجل مندهشًا:

- اشمعنى الترجمة يا فاروق؟

أجبت:

- علشان تحسين مستوى اللغة يا افندم.

فأشر الرجل بالموافقة، ولم أكن أدرى أن هناك سأكون مع إحدى حكايات القدر الكبرى فى حياتى.

أما **المسألة الثانية** التى شغلتنى طوال هذه الشهور فقد كانت الكارثة الجديدة التى حلت على شعوب المنطقة العربية، سواء بضم وغزو «صدام حسين» للكويت فى الثانى من أغسطس، أو فى عمليات التدمير الممنهج التى قامت به القوات الأمريكية والغربية والعربية المتحالفة معها ضد العراق، والتى أودت به إلى حصار خانق استمر ثلاثة عشر عامًا، لم ينتهِ إلا بعد الغزو (الأمريكى ـ البريطانى) لهذا البلد فى التاسع عشر من مارس عام ٢٠٠٣.

وكان نشاطى ـ كغيرى من الوطنيين المصريين ـ يتمثل فى المشاركة فى بعض التظاهرات ـ كلما تمكننا من اختراق القيود الأمنية المشددة ـ أو بعقد بعض الندوات والمؤتمرات داخل مقرات بعض الأحزاب المعارضة، أو بالكتابة فى بعض الدوريات التى كانت تسمح بنشر بعض دراساتى هنا أو هناك.

وكان من ضمن تلك الدوريات المصرية مجلة «منبر الشرق» التى يتولى رئاسة تحريرها زميل الدراسة «د. رفعت سيد أحمد» وتصدر عن حزب العمل الذى يترأسه المهندس «إبراهيم شكرى» ويتولى أمانته العامة المفكر المرموق «عادل حسين».

فى أواخر عام ١٩٩١، وعلى وقع مؤتمر «مدريد» الذى نظمته الإدارة الأمريكية برئاسة «جورج بوش الأب» فى أكتوبر من ذلك العام، وكمحاولة للاستفادة من قوة الدفع التى صاحبت عملية تشكيل الكتلة العربية المتعاونة ـ إلى حد العمالة ـ مع السياسات الأمريكية سواء فى تدمير العراق وصدام حسين، أو فى إجراء تسوية سياسية للصراع العربى ـ الصهيونى، وفقًا للمنظور الأمريكى والإسرائيلى القائم على التفاوض المباشر، ووفقًا لمبدأ «الأرض مقابل السلام» دون أن يتحدد إطار لهذه الأرض فى ظل شرعية دولية نحيت جانبًا من مرجعية هذا المؤتمر.

طلب الصحفى الشاب «أيمن نور» و النجم الصاعد فى حزب «الوفد» والقريب الصلة بالرئيس التاريخى لحزب الوفد «فؤاد باشا سراج الدين»، من الدكتور رفعت

سيد أحمد، ومن غيره أن يعاونوه بالكتابة فى صفحتين من صفحات جريدة «الوفد» خصصتا لإشرافه إحداهما الصفحة السابعة تحت عنوان «مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية»، تعالج قضايا الشئون الدولية والإقليمية من منظور تحليلى، والأخرى هى الصفحة السادسة تحت عنوان «قضايا فى دائرة الضوء» تتناول فيها بالدراسة والبحث مشكلات الوضع الداخلى فى مصر.

كانت الصفحتان السادسة والسابعة فى بدايتهما عام ١٩٩١ تتحسس أفقًا للتطور والانطلاق، اتصل الصديق «د. رفعت سيد أحمد» بالصديق «أيمن نور» وتبادلا الرأى بشأن انضمامى إلى صفحتى «أيمن نور» فى جريدة الوفد، ولم يكن هناك معرفة سابقة بينى وبين «أيمن نور» وكانت هذه هى بداية تعارف وعمل مشترك فى أكثر من حالة.

كان طموح «أيمن نور» بلا حدود، يكاد يكون أشبه «بالجنوح»، فالشاب يمتلك «كاريزما» خاصة به، ودماثة فى الخلق، وإنسانية تفتح له الكثير من مغاليق قلوب الناس، فذهب بطموحه داخل حزب الوفد إلى بعيد، مستندًا فى جزء منه على علاقته الوطيدة «بالباشا». وقد كان هذا بلا شك سلاحًا ذا حدين، قد يرفع صاحبه إلى القمة، وقد ينقلب الحال إلى أدنى القاع، وهذا ما حدث مع «أيمن نور»، تحديدًا فى حزب الوفد، حيث لم يتحمل بعض الطامعين والطامحين صعوده المستمر، فأخذوا فى الدس على الشاب لدى الباشا، حتى إذا وافته المنية عصفوا به إلى خارج ساحة الوفد تمامًا.

على أية حال، بدأت أولى مقالاتى فى جريدة الوفد فى شهر فبراير عام ١٩٩٢، وكنت أنتهج فيها أسلوب المزج بين أبحاثى ودراساتى ذات الطابع العلمى والأكاديمى، وبين أسلوب وطريقة العرض الصحفى، فصادفت نجاحًا لم أكن أتوقعه فى أحلى أحلامى وخيالاتى.

بدأت بسلسلة مقالات بعنوان «ماذا جرى لمصر .. والمصريين.. أزمة اقتصاد وأزمة انتماء» واستمرت زهاء شهرين متواصلين، كل مقالة تأخذ قرائى إلى ما بعدها، حتى

إن المفكر المرموق «د. جلال أمين» قد اقتبس عنوان مقالاتى تلك فى كتاب لاحق له صدر بعد ذلك بعدة سنوات.

وانتقلت بكتاباتى على الصفحة السابعة حيث الدراسات السياسية والاستراتيجية، ومسيرة التسوية الجارية فى«مدريد»، وكانت سلسلة مقالات جديدة بعنوان «محاذير استراتيجية حول مؤتمرات التسوية»، ثم سلسلة تالية بعنوان «مجال التنازلات العربية وحدود المساومات الإسرائيلية».

وكانت مقالاتى تستحوذ على الصفحة كاملة تقريبًا، سواء فى الصفحة السادسة أو السابعة، وهكذا شملت كافة القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، واستمرت حوالى ٦٨ مقالة لمدة عام كامل، حتى إن رئيس تحرير جريدة الوفد «جمال بدوى» قد صرخ يومًا فى وجه الشاب «مصطفى» المعاون لأيمن نور، قائلًا:

- دا عبد الخالق فاروق أصبح أكثر شهرة من جمال بدوى!.

وكانت نذر الشر تستجمع خيوطها داخل جريدة «الوفد» من أجل اقتناص الفرصة للإطاحة «بأيمن نور» وبشلة اليساريين الذين جاء بهم إلى صفحات جريدة «الوفد» الليبرالية، وأضافت إلى الصحيفة حيوية غير مسبوقة منذ أن توفى مؤسسها الصحفى المرموق «مصطفى شردى».

وجاءت الفرصة لهؤلاء حينما صودرت جريدة الوفد مرتين فى المملكة السعودية ـ وهى إحدى الأسواق الهامة للجريدة ـ بسبب مقالات كنت قد كتبتها، إحداها عن خطيئة المشاركة فى حصار وتدمير العراق، والأخرى وردت ضمن سلسلة مقالاتى الأخيرة فى الجريدة، وكانت بعنوان «مصر تبحث عن بطل .. الوعى والأسطورة فى الضمير المصرى المأزوم»، وكانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقولون.

والحق أعترف بأن تجربتى مع «أيمن نور» كانت أكثر من رائعة، فمن ناحية لم يتدخل يومًا، أو أحد مساعديه فى مضمون مقالاتى، سواء بالحذف أو الإضافة، ولو بحرف واحد.

وبرغم النغمة العالية لصوت مقالاتى، ومجموعة الشباب الذين أتيت بهم ودفعتهم داخل الصفحتين للكتابة (على سعيد، محمد شكرى وغيرهما)، فقد كان لجودة المقالات وأفق تحليلاتها الاستراتيجية العميقة تأثير ملحوظ على مكانة «أيمن نور» باعتباره المشرف العام على هاتين الصفحتين، كما أنهما استحوذا على عقول وقلوب عشرات الآلاف ـ دون مبالغة ـ من القراء العاديين والمتخصصين على حد سواء، بل وحتى بعض الأجهزة الحساسة فى الدولة، كما سوف أروى بعد قليل.

وبقدر ما كانت كتاباتى فى جريدة «الوفد» إضافة ملموسة وجادة لتلك الصحيفة، كانت أيضًا إضافة هائلة لوجودى وكيانى ومسارى المهنى ككاتب صحفى وباحث فى القضايا الاقتصادية والاستراتيجية، ينظر إليه باحترام وجدية فى كثير من الأوساط البحثية والصحفية المصرية والعربية.

أما على مستوى وجودى الوظيفى داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فقد كان لتأثيرها طابع خاص ومميز، فمنذ تلك اللحظة أحاطتنى بهالة من الرهبة لدى القيادات الإدارية جميعًا دون استثناء، ولدى الموظفين أحاطتنى بمشاعر غريبة ومتناقضة؛ فقد نظر إلىَّ البعض منهم باحترام وحب، بينما تعامل البعض الآخر بانتهازية الموظف المعهودة، حيث فكرة المنفعة والإتيان بكل صغيرة وكبيرة من أجل إيجاد حل لها لدى «عبد الخالق فاروق»، حتى لو كان ذلك فوق طاقتى أو خارج إطار قدرتى، المهم أن يأتى صاحب الشكوى أو المظلمة إلىَّ يقذفها فى وجهى، ويتركنى لأعارك وأتشاجر من أجله سواء مع الوزير أو غيره من القيادات الإدارية.

لقد تعامل معى هؤلاء وكأننى «ركوبة» بالمعنى الريفى للكلمة، أو حمار يحمل متاع الناس، أو حتى أوساخهم وبقاياهم، لأضعها حيثما يريدون، وعندما تنتهى مهمتى بعدها فلأذهب إلى الجحيم!.

تكرر هذا مرات وراء مرات، وأحيانًا كانت تصل الصفاقة بهؤلاء، إلى أنهم بعد أن أبدأ الدخول فى معركتهم، بما قد يصل بى إلى حد إحالتى إلى التحقيق لدى إدارة الشئون القانونية، أو حتى لدى النيابة الإدارية، كانوا يتوارون تمامًا عن الأنظار، وإذا تصادف أن قابلونى فى مكان ما فى الجهاز، تجنبوا إلقاء تحية الصباح علىَّ خوفًا من أن يعرف الوزير!.

هل تتصوروا سلوكًا كهذا؟

هل تتخيلون مقدار الأذى النفسى الذى أحدثه داخلى؟

والأسوأ من كل هذا، أن بعض أصحاب الحاجات والمطالب هؤلاء، كانوا يتبرأون منى، ومن مطالبهم حينما يجدون أنفسهم أمام «الوزير» أو مدير مكتبه، فيعلنون أمامهما أنهم لم يطلبوا منى شيئًا.

على أية حال، كانت فترة الكتابة فى جريدة «الوفد» هى أجمل وأفضل ما حدث فى حياتى طوال السبعة والثلاثين عامًا من عمرى، وقد كانت نهايتها فى التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٩٣، حينما نشرت المقالة الثانية من سلسلة المقالات الشهيرة «مصر تبحث عن بطل» فإذا «بالباشا سراج الدين» يثور على عبارة وردت فى صلب المقال تتحدث عن ظاهرة البطل «الكاريزمى» فى علم الاجتماع السياسى أو البونابرتى فى المفهوم الماركسى - وتقدم نماذج وأمثلة لهؤلاء القادة فى التاريخ المصرى والعالمى مثل «سعد زغلول»و «جمال عبد الناصر»و «مصطفى النحاس»و «ماوتسى تونغ» وغيرهم.

فإذا بالباشا يصرخ فى وجه محدثيه قائلًا:

- كيف يشبه هذا الولد سعد زغلول باشا بذلك الكولونيل ناصر.

وتزامن مع هذا أن المقالة الثانية التى نشرت قد أثارت بعض اللغط فى بعض دول الخليج التى نظر بعض قادة الطائفة الشيعية فيها إلى أن هناك تناولًا غير مقبول لفكرة «المهدى المنتظر»، وهكذا بدأت الثعابين فى جريدة الوفد تخرج من جحورها، فزميل مثل «وجدى زين الدين» محرر مساحة بريد القراء، يصرخ وسط زملائه فى صالة الديسك:

- دول جماعة شيوعيين.

وإذا بالشاب «سعيد عكاشة» يتبرع بالتوجه إلى مكتب مدير التحرير «عباس الطرابيلى» ليخبره بأنه ليس من ضمن تلك المجموعة الشيوعية التى اخترقت الجريدة بواسطة «عبد الخالق فاروق» ومجموعة من أعوانه.

وعلى الفور تحرك مدير التحرير إلى صالة الديسك، ليسحب المقالة الثالثة التى كانت تعد للنشر ويقف وسط الجميع ليردد:

- هو مين عبد الخالق فاروق ده؟

وإذا بالعاصفة تهب مقتلعة صفحتى «أيمن نور» ذاتهما، ويبدأ «جمال بدوى» فى نشر سلسلة مقالات ـ مجهولة المصدر ـ حول تاريخ حزب الوفد مكانهما.

وتنتهى بهذا تجربة حيوية، أعطت لجريدة الوفد، بقدر ما أعطتنا المساحات والقراء والتعبير الحر عن وجهات نظرنا وتحليلاتنا السياسية، والغريب أن «أيمن نور» وسط هذه العاصفة قد صمت، ولم يستطع أن يتولى الدفاع، أو حتى صد الهجمة، وفضل أن يحنى رأسه أمام العاصفة، ولكنه لم يدرك وقتها، أنها لن تمر قبل إن تطيح برأسه من الحزب بعد عدة سنوات قليلة، ليبدأ الشاب فى البحث عن حزب جديد له، وأبحث أنا عن مساحة نشر فى مكان آخر.

□ □ □

الفصل الثالث عشر

أنا .. والمخابرات العامة؟

كان صيف أغسطس الحار عام ١٩٩٢ على وشك أن يطوى صفحته، وتبدأ أولى رياح الخريف حاملة معها شيئًا جديدًا إلى حياتى وتجربتى السياسية والإنسانية، فى وقت كان الحزن يخيم على أنفسنا جميعًا لما كان يجرى للعراق وشعبه منذ مطلع هذا العام وتحديدًا فى شهر فبراير.

كانت مقالاتى فى صحيفة الوفد اليومية قد بدأت فى الظهور متواترة، وجريئة، تحمل مضامين موضوعات لم تكن الصحافة المصرية والحزبية على عهد سابق بها.

فجريدة الوفد التى شهدت مرحلة من الصعود لافتة فى عهد مؤسسها ورئيس تحريرها الأول (الأستاذ مصطفى شردى)، قد تعرضت بعد وفاته إلى مظاهر من الهبوط النسبى، ومن هنا فتحت صفحاتها للكتابات الشابة من خارج خنادق «الوفد» كحزب وكجريدة.

وهكذا جاء طلب الصديق «أيمن نور» لى للكتابة فى أهم صفحتين كان يتولى الإشراف عليهما، وهما الصفحة السادسة ـ التى كانت تحت عنوان قضايا فى دائرة الضوء ـ والصفحة السابعة ـ التى كانت تتناول القضايا الخارجية والمفاوضات ـ والتى كان يحلم فيها أن يؤسس كتابة من نوع تحليلى جديد فى تلك الصحيفة، لذا فقد اختار لها عنوانًا مختلفًا (مركز الوفد للدراسات الاستراتيجية).

وبهذا تصادف أن كنت أحد هؤلاء الكتاب الجدد، محاطًا ببعض شباب الصحفيين الذين ارتبط بعضهم بى فى مرحلة ما من حياتهم السياسية والفكرية.

كانت مقالاتى تنتظم فى سلسلة عناوين، بدأت المجموعة الأولى منها تحت عنوان «ماذا جرى لمصر والمصريين .. أزمة اقتصاد وأزمة انتماء؟»، وهو العنوان نفسه الذى استخدمه أستاذنا الدكتور «جلال أمين» فى كتابه بعد هذا التاريخ بثمانى سنوات تقريبًا.

واستمرت كتاباتى فى تلك الصفحتين بالجريدة طوال شهور هذا العام، لافتة النظر إلى أن هناك شيئًا جديدًا وكتابةً جديدةً فى الوفد تستحق من المهتمين المتابعة والتدقيق.

وفى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر، بدأت سلسلة جديدة من المقالات تحت عنوان «مشكلات أمام الأمن الوطنى المصرى»، استمرت زهاء ثلاث عشرة مقالة انتهت فى أواخر شهر نوفمبر من عام ١٩٩٢. بعدها بدت فى الأفق علامات اهتمام واسع النطاق بهذه المقالات، بدأت بتناول جريدة الشرق الأوسط التى تصدر فى العاصمة البريطانية «لندن» عرضًا موسعًا عن دراستى تلك على أربعة أعمدة، قرنت فيها اسمى بوظيفتى كباحث اقتصادى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، تبعها اتصال تليفونى - بدا ملهوفًا - من رجل المخابرات العامة المصرية السابق «المهندس حلمى السعيد» الذى شغل وظيفة أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤، ثم وزيرًا للكهرباء عام ١٩٧١، وكان واحدًا من ثلاثة أجروا التحقيق مع رئيس جهاز المخابرات المصرية القوى «صلاح نصر» بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، طالبًا فى هذا الاتصال نسخةً من هذه الدراسة المنشورة فى جريدة الشرق الأوسط، متصورًا أنها قد أعدت داخل هذا الجهاز.

مضت عدة أيام، شرعت خلالها فى جمع هذه المقالات المنشورة فى كتاب لدى إحدى دور النشر الخاصة، وتصادف أثناءها أن طلبت مقابلة الدكتور حسين رمزى كاظم - رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ذلك الحين - لمناقشته فى بعض المطالب التى تهم العاملين فى ذلك الجهاز، والذين كنت أتولى - وقتئذٍ - الدفاع عن مصالحهم، فبادرنى قائلًا:

- كان فيه واحد عميد من الأمن القومى يطلب الاتصال بك.

فاجأنى الموضوع، فبدت دهشتى، ثم أجبت:

- ليه؟

فرد الرجل مندفعًا، محاولًا التبرؤ من الحكاية برمتها، أو تجنب الخوض أكثر:

- أنا قلت لهم، أنا مليش دعوة .. اتصلوا أنتم به.

فأجبت باقتضاب:

- طيب مفيش مانع أعرف أيه المطلوب.

انتهى الموضوع عند هذا الحد، وانتقلنا للحديث حول القضايا الأخرى التى طلبت مقابلته من أجلها، وكان الرجل ودودًا ومستجيبًا. مضت حوالى عشرين دقيقة، واستأذنت فى الانصراف.

وما كدت أجلس على المقعد خلف مكتبى، إلا ورن جرس الهاتف القابع بجوارى مباشرة... رفعت السماعة، فإذا بالمتحدث يبادرنى:

- الأستاذ عبد الخالق فاروق؟

- نعم (أجبت).

- أنا العميد «أحمد عبد الحليم» من هيئة الأمن القومى.

- أهلًا .. خير.

- لا أبدًا .. خير إن شاء الله، هل يمكن أن تمر علينا بكرة.

- فين يا افندم؟

- فى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة.

- بس أنا ما أعرفش أروح المكان ده الحقيقة.

- طيب نبعت لك سيارة من عندنا.

- أمتى؟

- غدًا الساعة عشرة .. كويس؟

- طيب.

وانتهت المكالمة .. ولا أدرى الآن، ما هى المشاعر والأحاسيس التى سيطرت على عقلى وتفكيرى ووجدانى فى ذلك الوقت. هل هو القلق؟ هل هو الخوف من المجهول؟ هل هو الفضول لمعرفة شىء جديد عما يدور فى تلك الأجهزة الغامضة؟.

ثم بدأت سلسلة جديدة من التساؤلات:

- هل هذا استدعاء أم دعوة؟

- هل هذا بداية كمين أمنى للقبض على؟

- ماذا سيطلبون منى بالضبط؟

- هل سأتعرض لتعذيب أو إهانة؟

تزاحمت الأسئلة والاحتمالات، ودار جدل عنيف داخلى، وبعد فترة تأمل هادئ، توصلت إلى نتيجة واضحة لا غبار عليها، هى أنها دعوة وليست استدعاء، وأنها لن يصحبها عملية قبض أو تعذيب، فلو كانوا يرغبون فى ذلك لكان هناك طرق أخرى لاستدعائى .. إذن فليكن.

طلبت من أحد أصدقائى وزملائى فى الجهاز، أن يتولى من بعيد تسجيل رقم لوحات السيارة التى ستأخذنى إليهم غدًا، وأوصاف سائقها، وأكدت عليه أن يتابعنى، فإذا لم أعد لمبنى الجهاز المركزى حتى نهاية ساعات عمل اليوم، فليعاود الاتصال بى فى المنزل حتى الليل، فإذا لم يجدنى، فعليه الاتصال ببعض الأصدقاء من المحامين وفى طليعتهم الأستاذ نبيل الهلالى.

مضى الليل طويلًا حالكًا، يغلف القلق بالغموض، ويحيط الشك بالخوف، ويضع ألف علامة استفهام لنهار الغد، النوم قلق، والفكر مضطرب، تتراءى المشاهد والخيالات، وأنا أقاوم مشاعر القلق، بالرغبة فى نيل قسط من الراحة والنوم حتى أستطيع مواجهة الموقف غدًا بذهن صافٍ.

مع خيوط النهار الأولى، دب فى أوصالى شيء من النشاط، واجتاحتنى موجة من التحدى والكبرياء، وإن ظل هناك مساحة ما من الفكر يتنابها بعض المخاوف والظنون.

أستقليت سيارة الجهاز المركزى فى موعدها، متوجهًا إلى عملى، ووصلت إلى مكتبى فى الثامنة والنصف تمامًا، راجعت مع «ناصر زكى» الإجراءات التأمينية المطلوبة، وقبل أقل من ساعتين دخلت إلى مبنى الجهاز المركزى سيارة «هونداى» زرقاء، رحب بى سائقها، رجل فى منتصف العمر، أصلع الرأس، يرتدى بذلة أنيقة، عرفنى بنفسه أنه العقيد (فلان). تبادلنا التحية ببرود، ثم جلست فى المقعد المجاور له، وانطلقنا.

مضت الدقائق ثقيلة وباردة، والمسافة التى تمتد من ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر، حتى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة، عادة لا تستغرق عدة دقائق، فإذا بها تزحف ببطء وتبدو وكأنها دهر.

كان الرجل هادئًا، صامتًا، ولكنه حينما يتكلم، يشى بدرجة كبيرة من تواضع المستوى الثقافى والفكرى، ويتحول بحديثه دون أن يدرى إلى نمط أقرب إلى الاستجواب منه إلى حديث الطريق:

- أنت حصلت على المعلومات ديه منين؟

أجبت:

- معلومات أيه؟

- عن إسرائيل وتجارة المخدرات وزراعة المخدرات فى سيناء؟

أجبت:

- من مصادر متعددة بعضها من متابعات القضايا المنشورة فى الصحف وبعضها الآخر من المتابعات السياسية.

حديث قصير عابر، كان أشبه بالاستجواب، مما حرك هواجس القلق. ومشاعر الارتياب، بيد أن اليقين الذى استقر فى ذهنى تجاه هذا الشاب، أنه متواضع الإمكانيات، وأن انتقاله للعمل فى هذا الجهاز الأمنى الحساس كان بسبب وساطة أو محسوبية من أحد أقربائه الذى يشغل موقعًا ما فى الدولة، وليس بسبب كفاءة متميزة أو ذكاء ملحوظ.

اقتربنا من مبنى المخابرات العامة، قام الحرس بتسجيل اسمى ووجهتى.

زحفت السيارة ببطء داخل المبنى العتيد، وصعدت على ربوة مرتفعة قليلًا، وتوقفنا أمام بوابة داخلية، ونزلنا، ثم مشينا معًا داخل المبنى فى ممر طويل، ليس به أحد من العاملين، بدا وكأنه مكان مهجور.

أجلسنى الرجل فى غرفة تكاد تكون خالية، سوى من مقعدين ومكتب معدنى (إيديال)، ثم أخذ فى طرح عدة أسئلة، بدت أيضًا وكأنها استجواب، مضت الدقائق شاحبة، هم بعدها مستأذنًا فى الانصراف لبعض الوقت، ثم عاد واصطحبنى إلى الدور العلوى، إلى مكتب العميد أحمد عبد الحليم (الاسم طبعًا مستعار) ـ كان المكتب بسيط، والرجل يقف فى منتصفة، طويل القامة، أصلع الرأس، يرتدى نظارة شمسية تخفى بعض ملامح وجهه.

رحب بى العميد أحمد ببشاشة وود، وبعد كلمات ترحيب عادية، توجهنا ثلاثتنا إلى مكتب آخر فى نهاية الردهة.

طرقة خفيفة على الباب.. ثم دخلنا إلى غرفة فسيحة، مؤثثة بشكل فخم، يتوسطها مكتب ضخم، يجلس خلفه رجل قصير القامة، بشوش الوجه، تبدو من نظرات عينيه ملامح ذكاء فطرى، أضافت إليه التجربة والخبرة الطويلة فى هذا الجهاز الأمنى الحساس عمقًا متراكمًا، قام الرجل محييًا ومبتسمًا، وبادرنى بصورة مفاجئة بالقول:

– لا ..لا .. أنت تيجى تشتغل معانا.

ضحكت.. وبصورة تلقائية وبدون تردد أجبت:

– لأ .. شكرًا، أنا مستريح فى وظيفتى.

لم يكررها الرجل، وبذكائه وخبرته يعرف أن الصيد يأبى من غمزة واحدة فى الصنارة، وصنارته على ما يبدو لم تغمز هذه المرة ـ ألمح إلى العميد أحمد بعدها، أن كثيرين من الصحفيين والأشخاص يتمنون هذا العرض، بل إن بعضهم سعى إليه سعيًا دءوبًا، وقدموا فى سبيله خدمات جليلة ـ وصلت بهم أحيانًا كثيرة إلى مستنقع الرذيلة وكتابة التقارير فى زملائهم، فالمغريات هنا كثيرة أيضًا، وطريق المناصب لمن يحلم بها ويتمناها يمر من هنا بالتأكيد.

– أنا اللواء محمد عبد الله.

– أهلًا.

(أجبت بهدوء)

عرفت منه أنه يعمل فى جهاز الأمن القومى منذ ربع قرن تقريبًا، وأنه يشغل وظيفة نائب رئيس الهيئة، ثم بادرنى بالسؤال:

– أنت تقصد أيه من عنوان دراستك واستخدامك لتعبير «رؤية سيسيولوجية»؟

بدا السؤال وكأنه محاولة لاختبار معلوماتى فى علم الاجتماع، منه إلى جوهر الدراسة ومضامينها، ويبدو أنه أراد مفتتحًا للحوار والنقاش بيننا، أقرب إلى نفسى وأبعد عن معنى الاستجواب.

بعدها دخلنا مباشرة فى الموضوعات التى أرادها، من أجل استكشاف أفكارى ومعرفتى بقضايا الأمن القومى، فدار الحوار حول العراق وما جرى فيه من دمار أخل بتوازنات القوى الإقليمية تمامًا.

شرحت من وجهة نظرى ـ والتى أثبتت السنوات اللاحقة دقتها ـ مخاطر ما جرى فى العراق على أمننا القومى، وأن له من التداعيات المستقبلية ما لا نقدره الآن، بسبب رغبة النظام والحكم فى تقاضى الثمن الاقتصادى من موقفه من تدمير العراق تحت حجة «تحرير الكويت».

من جانبه شرح الرجل موقفه وموقف جهازه، وأشار إلى أننا قد أرسلنا للإخوة العراقيين رسائل متعددة منذ بداية الأزمة، نحذرهم فيها من مخاطر الموقف، وما تعده الولايات المتحدة لتدمير العراق، لكنهم لم يستمعوا إلينا، وظنوا أننا «نهوشهم».

ووافقنى الرأى على أن ما جرى فى العراق قد أحدث بالفعل خللًا خطيرًا فى توازنات القوى الإقليمية.

ثم انتقلنا بالحديث عن موضوعات داخلية عديدة، بيد أنه قد لفت نظرى اهتمامه وتركيزه على ما كتبته فى مقالاتى حول هيئة تدريب أوروبية تعمل فى مصر منذ سنوات، ويتحصن مديرها بوضع دبيلوماسى، وهى تتولى إدارة نشاطها التدريبى الواسع النطاق والمتخصص فى مجال القيادات الإدارية، بعيدًا عن أعين الشريك المصرى، ضاربة عرض الحائط بالاتفاقيات المعمول بها بين الجانبين، وهنا تدخل العميد أحمد عبد الحليم قائلًا:

- أيوه يا أفندم، هذه الهيئة لها مكتبان أحدهما فى نيويورك والآخر فى مدينة زيورخ، ترسل أوراقها وتقاريرها بالحقيبة الدبيلوماسية، دون أن تطلع الجانب المصرى على نشاطها الواسع والحساس.

التفت إلىَّ اللواء محمد عبد الله سائلًا:

- أنت معاك يا أستاذ عبد الخالق الوثائق الخاصة بهذا الموضوع؟

أجبت بحماس:

- نعم.

- هل من الممكن أن تعطينا صورة منها؟

- نعم بالطبع .. سأرسلها لكم غدًا إذا ما أرسلتم إلىَّ مندوبًا من طرفكم فى مكتبى.

كانوا قد طلبوا نسخة من الدراسة التى نشرتها على حلقات فى جريدة الوفد، وذكرت لهم أنها ستطبع فى كتاب خلال عدة أسابيع، وسألت: هل ستصادرونه؟

ضحك اللواء محمد عبد الله، وقال:

- لأ .. ما تخافش .. بس عاوزين نسخة منها.

ووافقت.

كان قد مضى على حديثنا حوالى الخمسين دقيقة، تبادلنا بعدها عبارات التحية المعهودة، ثم وقف الرجل وشد على يدى محييًا، وكذلك فعل العميد أحمد عبد الحليم، واصطحبنى العقيد (فلان) إلى خارج المكتب، ومنه إلى الردهة الطويلة، ثم إلى مكان السيارة، وعاد بى إلى مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى مدينة نصر.

كان قد مضى على هذا الحديث واللقاء عدة أسابيع، وأدهشنى واستنتجت مدى افتراق قرارات رئيس الجمهورية وبعض معاونيه عن متطلبات الأمن القومى المصرى، حينما قرأت فى الصحف، أنه أثناء زيارة رئيس الجمهورية لبعض الدول الأوربية قام وزير الدولة للتنمية الإدارية ووزير شئون مجلس الوزراء ـ وطباخ السم كله فى مصر فى ذلك الحين ـ الدكتور عاطف عبيد بتوقيع اتفاقية جديدة مع هذه الهيئة التدريبية تمنحها سلطات أوسع وصلاحيات أكبر للعمل فى مصر، برغم القلق الذى كانت تبديه هيئة الأمن القومى المصرى من نشاطها.

عدة أيام بعد هذا اللقاء، وفوجئت بالعميد أحمد عبد الحليم يزورنى فى مكتبى دون سابق ميعاد، رحبت بالرجل، الذى طلب منى أن ننتحى جانبًا فى مكتب مستقل لا يقاطعنا فيه أحد من الموظفين، فتوجهت به إلى مكتب المدير العام، وجلسنا متجاورين، حاول أن يبحث عن بداية لحديثه، فلم يفلح، فدخل إلى الموضوع مباشرة:

– أيه رأيك .. عاوزين نعرف رأيك فى أخبار الحركة الشيوعية المصرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى؟ أيه اللى حاصل فيها دلوقت؟

فاجأنى السؤال .. وأغاظنى، فأجبت بحسم وبحدة يبدو أنها كانت زائدة:

– شوف .. أنا آسف، أى حديث عن الحركة الشيوعية المصرية، أو أى شىء داخلى لن أشارك فى هذا، كل ما أستطيع قوله لكم هو أننى ضد إسرائيل وأمريكا، وأى حاجة فى الطريق ده .. أنا رقبتى على كفى.

يبدو أن إجاباتى صدمت الرجل .. صمت قليلًا .. ثم اعتذر، وقام محييًا وانسحب فى هدوء.

ملحوظة: خلال هذه الفترة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية، كان رئيس أحد الأحزاب المصرية قد انكشفت علاقته بأجهزة الاستخبارات فى هاتين

الدولتين وتقاضيه عمولات مقابل خدماته، ونشر الخبر فى بعض الصحف المصرية دون ذكر اسمه كاملًا، ثم جرى التعتيم على الموضوع، وتحول بعد ذلك إلى التعاون مع السلطات المصرية والأجهزة الأمنية من خلال موقعه السياسى، وذلك بتدمير أية محاولة من جانب قوى المعارضة لبناء جبهة موحدة ضد النظام الحاكم.

مضت عدة أسابيع على هذا اللقاء القاطع والحاسم، لم أسمع عن الرجل شيئًا، وفى أحد الأيام، رن جرس الهاتف المجاور لمكتبى، وكان المتحدث على الجانب الآخر السيد «شريف شوكت» مدير إدارة الأمن فى الجهاز المركزى، طالبًا منى النزول إلى مكتبه، لأن هناك أحد الأصدقاء ـ على حد تعبيره ـ يريد السلام والتحية.

ذهب ظنى فى البداية إلى بعيد، ولم أكن أتصور أنه العميد أحمد عبد الحليم، وفى صحبته أحد رجال الأمن القومى، جاءا لتحيتى.. وبادرنى العميد أحمد قائلًا:

- أنا جاى للسلام ووداعك، لأننى سأقوم بمأمورية خارجية، وأعرفك بالعميد (فلان) الذى سيتولى مسئولية الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ثم استطرد مقدمًا أيايَّ إلى زميله:

- الأستاذ عبد الخالق فاروق من المعارضين الوطنيين.

لا أدرى لماذا أغاظنى هذا التعريف فبادرت بالقول:

- كل المعارضين وطنيين يا سيادة العميد.

ابتسم الرجل، ابتسامة فيها من السخرية بقدر ما فيها من التحدى، ولم يعلق على ملاحظتى.

سلم كل منا على الآخر، وذهبنا كل فى طريقه، لم أعد أراه، ولم أقابل زميله مرة أخرى، ولكننى عرفت كيف يجندون العملاء فى أجهزة الأمن، وبعض هؤلاء العملاء

لا يكلفهم كثيرًا، فمنهم من يكتفى بالحصانة والمساندة المتصورة وغير المرئية التى يمنحها الجهاز لعملائه، ومنهم من يطمح فى منصب يراه يمر عبر هذه البوابة، وبعضهم الآخر مغامر تستهويه مغامرات جيمس بوند؛ وفى كل الأحوال، وفى ظل نظام يبيع كل شىء، تبقى هذه الأجهزة بلا دور حقيقى إلا خدمة الحاكم لشخصه، حتى لو كان هذا الحاكم نفسه مواليًا أو عميلًا لجهات أجنبية(*).

□ □ □

* لمدة أكثر من عام تحفظت معظم الصحف التى أتعامل معها بما فيها ما يسمى الصحف الوطنية والتقدمية على نشر هذا المقال خوفًا من بطش أجهزة المؤسسة العسكرية المصرية، بما فيها جهاز المخابرات العامة.

الفصل الرابع عشر

بين الحب .. والترحال

لا أدرى إذا ما كان الوزير (د. حسين كاظم) قد عرف أن محاولة تجنيدى فى جهاز «الأمن القومى» قد فشلت أم لا.

ولكنه على أية حال ظل يتعامل معى بصورة ممتازة فيما بعد ذلك، وكان عملى فى الإدارة العامة للترجمة ـ المحشوة حشوًا بالنساء العاملات ـ يسير بصورة جيدة، وكان حذرهم منى فى البداية ـ وفى مقدمتهم المدير العام السيدة نبيلة مشهور ـ واضحًا وجليًّا، على خلفية مشهد «الشخص المشاغب» أو على الأقل «بتاع المشاكل».

لم يمضِ سوى أسبوعين على وجودى فى تلك الإدارة، إلا واقترحت عليهم إصدار نشرة «اتجاهات دولية»، نتولى فيها ترجمة أهم الاتجاهات الدولية فى مجالى الاقتصاد والإدارة العامة الواردة فى المقالات المتضمنة فى أهم الدوريات الإنجليزية والفرنسية التى يشترك فيها الجهاز، بهدف تثقيف القيادات الإدارية داخل الجهاز وخارجه، وإطلاعهم على أهم المتغيرات والاتجاهات العالمية فى هذين المجالين.

لقد ظل عمل الإدارة العامة للترجمة منذ إنشائها قبل ربع قرن ينحصر فى مجرد ترجمة الموضوعات التى ترد إليها من رئيس الجهاز، أو من بعض الإدارات التى تحتاج إلى بعض الترجمات، وبصفة خاصة الإدارة المركزية للبحوث، وشيئًا فشيئًا تحولت الإدارة العامة للترجمة إلى مجرد أداة متواضعة الفاعلية والإنتاجية. كما أدى اعتماد الباحثين فى مجموعات البحوث على ترجمات الإدارة العامة للترجمة، إلى ضعف مستواهم كباحثين فى متابعة الأدبيات الأجنبية فى مجال الإدارة أو غيرها من المجالات.

طلبت منى مديرة الإدارة، إعداد مذكرة تتضمن هذا الاقتراح لعرضه على رئيس الجهاز، تتضمن شرحًا وافيًا للفكرة، ودرجة جدواها وأهميتها، وكذا الموضوعات التى ستحظى باهتمام تلك المجلة ونطاق توزيعها.

وكانت «نبيلة مشهور» تتميز ببعض الخصال الجيدة، وأبرزها قدرتها على التفاعل مع الأفكار الجديدة، ومن ثم كان لتحمسها للفكرة دور أساسى فى الدفع بها إلى الأمام.

كتبت المذكرة، وحصلنا على موافقة رئيس الجهاز، وفى يناير من عام ١٩٩٢ كنا قد أصدرنا العدد الأول متضمنًا موضوعات تكشف عن اتجاهات حركة العمالة فى اليابان فى العقد القادم، وعن زيادة إنتاج الإنسان الآلى فى ذلك البلد، وعن إعادة نظر الحكومة اليابانية فى برامج المساعدات الخارجية والدولية الذى تقدمه، وغيرها من الموضوعات التى غلب عليها رصد اتجاهات جديدة داخل النظام الإدارى والاقتصادى اليابانى، وصاحب كل موضوع من تلك الموضوعات ـ التى لا تتجاوز صفحتين ـ رأى الإدارة العامة للترجمة فى كيفية الاستفادة من بعض تلك الاتجاهات فى مجال السياسة العامة المصرية، وكنت أنا بالطبع من يكتب هذا الرأى.

لقد صدر العدد الأول فيما لا يزيد عن اثنتى عشرة صفحة من القطع الصغير، وبدون تلوين لصفحاتها، ولكنه وجد صدى ممتازًا لدى رئيس الجهاز، ولدى كثير من القيادات الإدارية داخل الجهاز. ثم توالى إصدار الأعداد اللاحقة كل ثلاثة أشهر، ومع كل عدد جديد كانت صفحاته تزيد (حتى قاربت الستين صفحة)، وتنوعت موضوعاتها لتشمل ترجمات إنجليزية وفرنسية، وتلونت صفحاتها، بحيث بدت المجلة تعبيرًا عن «فكر جديد» خلاق داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، مما حدا برئيس الجهاز إلى منح إدارة الترجمة عدة مكافآت مالية على هذا العمل، الذى استمر فى الانتظام حتى العدد الثامن فى عام ١٩٩٨ حينما غادرت هذه الإدارة فتوقفت بعدها.

ولأن القلب ما زال مجروحًا بمشاعرى تجاه «أميمة»، ولم تفلح زيجة متسرعة من دفعى إلى النسيان، ومداواة مشاعرى الكسيرة، فقد ظل القلب هائمًا باحثًا عن حب فى مكان ما، ليداوى الجرح، ويحفظ الكبرياء، ووقع ما لم أكن أظنه أو أرغبه، أو قادرًا

على رفضه. ووسط أكثر من عشر زميلات، وجدت نفسى منجذبًا لإحداهن، كانت جميلة بقدر ما هى أنيقة، وكانت ودودة وعطوفة بقدر ما هى بسيطة وصادقة.

لم تكن تنم الأخريات، مثلما كان يفعل جميع العاملين والعاملات فى تلك الإدارة، لكنها متزوجة .. ثم إنها كانت على غير عقيدتى الدينية، وكانت أمًّا لطفلين، مثلما أنا أبًا لطفلين. ويبدو أن داخلى كان يتصورها نزوة، أو مجرد تجربة فى المشاعر تأخذ وقتها ثم تنزوى فى ركام الذكريات وفى فضاء النسيان، هكذا تصورت، وتركت نفسى واهمًا أو متوهمًا أننى قادر على الخروج والهروب وقتما أرغب وأشاء.

كانت هى قارئتى الأولى، طوال فترة كتابتى فى جريدة «الوفد»، حتى إنها كانت تقرأ المقال فى منزلها قبل أن تأتى إلى العمل، وكانت هى قارئة أسرارى حينما دفعت إليها بمذكراتى فى «سجن أبو زعبل ١٩٨٩» قبل أن يقرأها أى إنسان، فجاءت إلىَّ ودموعها تكاد تنهمر من عينيها الجميلتين، فأدركت وقتها أن ما كتبته يستحق النشر على الناس، وهو ما تحقق حينما نشرت هذا الكتاب بعنوان «أبو زعبل ١٩٨٩» بعد أحد عشر عامًا من وقائعه.

وكانت هى ملاذى من شقاء حياة زوجية فاشلة، منهكة للأعصاب وفاترة للهمة، وبقدرها كنت أنا ملاذها من شجنها العميق منذ وفاة شقيقها الوحيد، وهو من كان ملاذًا لها ولشقيقتيها.

وكنت ملاذها من تآمر ونميمة زميلاتها ـ بل وحتى مديرة الإدارة ـ لا لسبب إلا كونها جميلة ومسيحية.

وكنت ملاذها كذلك وكاتم أسرارها من زوج يكاد لا يفيق من أثر الخمور ومن سوء التصرف وغياب النخوة والحرص عليها، مما جعلها مطمعًا لأصدقائه، أو من تصورهم أصدقاءه فأدخلهم فى صلب مشاكلهما الزوجية والأسرية.

كنت نقيض زوجها .. وكانت نقيض زوجتى.

ومنذ الحادى عشر من شهر إبريل عام ١٩٩٢، نجحت (ل) من إخراج وانتزاع كل ظل لذكرى «أميمة» من جسدى ومن روحى ومن مشاعرى، وطاردتها حتى توارت شبحًا باهتًا فى فضاء نسيانى.

صحيح أنه بقدر متعتى بتلك العلاقة العاطفية الرومانسية الرقيقة، بقدر عذابى وقلقى، فقد كانت (ل) بطيبتها وبساطتها ورقة تعاملها مع زملائها مناط أطماع، وكانت أناقتها الزائدة وملابسها التى قد لا تكون مناسبة لوسط وظيفى شعبى وتقليدى تجعلها محلًّا للأقاويل، وكل هذا كان يستلزم جهدًا شاقًّا من أجل تغيير قناعتها وزيها وملابسها؛ فكانت معركة من أصعب المعارك التى خضتها حتى إننى وجدت نفسى فى بعض الأوقات أكاد أوشك على الهلاك كمدًا وحزنًا وارتيابًا، حتى نجحت أخيرًا بعد عدة سنوات أضنانى فيها الجهد والعراك أحيانًا، وفى بعض الأوقات كنت أجد نفسى ملتاعًا بين قلمى والسطور، أبث فيها لوعتى وحيرتى وحزنى، مثلما فعلت فجر التاسع من أكتوبر عام ١٩٩٢ تحت عنوان «لحظة فراق»:

> لحظة فراق أخرى، وكأننى على موعد مع أحزان لا تنتهى، وآلام لا تفرغ، ومشوار للحزن طويل بطول العمر طال أو قصر.
>
> أحببتها .. وكأننى لم أعرف الحب يومًا فى حياتى، وعشقتها وكأننى أرتشف من نبعها ترياق الحياة ليمتد بى الدهر ما طال بى وبها.
>
> تمنيت فيها ما حرمتنى منه ظروفى وأقدارى، وشبعت فيها من جوع الزمان وقسوة التجربة. حلمت بها مرفأ أمان لملاح سفينة تعبت براكبها، وتعب بها، وتمنيت فيها حنان أم مفتقد، ووفاء صديق لم يصادفنى، وإخلاص حبيب لم يتحقق يومًا فى حياتى.

تمنيت فيها كل المعانى والرموز الجميلة .. والنبيلة، الأم .. الحبيبة .. الصديقة .. الأخت، وقبل كل ذلك وبعده العاشقة، حيث تاه العشق فى زحام الناس ولهفة المادة.

لم أصادف مثلها .. هكذا تمنيت، أو تخيلت، أو أسقطت من عشق اللحظة وفورة الملامسة، على واقع لم يكن كذلك.

مراوغة هى كزبد البحر، كذوبة حينما يصبح الصدق هو طوق النجاة لمشاعر من كان مثلى.

يا ليتنى ما عرفتها؟

بل ليتنى عرفتها.

يضنينى الشك، ويعذبنى حب جاءنى على غير موعد، أو فلنقل كنت أتنسمه وأنتظره، منذ نعومة أظافرى وحتى اليوم، إنه حب العمر، كل العمر، حب الماضى فى الطفولة البعيدة، حب الأمس القريب فى الشباب الذابل، وحب الحاضر الذى عذبنى بزواج لم يكن لى، ولم أكن له، وحب مستقبل أطمح إليه وأتمنى أن أعيشه.

إنه حب يبدأ من حورية، صعودًا فى المشاعر والأحاسيس ليتجاوز ويجتاز «أميمة»، ليستقر هنا مجسدًا لكل اللواتى لم يكن عند (ل).

يا ليته لم يكن، لأستمرئ فراغ القلب، تتقاذفه امرأة هنا، وامرأة هناك، تشبعه غريزة للحظة، رعشة الملامسة، ودفء الشفاه على الشفاه، ثم ينفض السامر، فلا يترك هناك جرحًا ولا غرزًا فى الجسد أو ندبة فى الوجه تعيش مع الزمن، وتستقر فى موطن الألم.

ويلى من رومانسيتى التائهة.. الجارفة .. وويلى من نفسى على نفسى.

أحيانًا، حينما أتوقف برهة لأستعيد شريط الذكريات، ولوحة التجربة، يخيل إلىَّ أننى أعانى من بعض المظاهر «المازوكية». نعم عشق تعذيب الذات، فاختياراتى كلها حادة، غريبة، وغير مألوفة.

حتى اختياراتى فى الحب تبدو غير مألوفة، صعبة، بينى وبينها مشاقًّا وصعوبات، وها هى (ل) نهاية اختيارات المشاعر المتوهجة، والمندفعة، زوجة .. وأم .. وقبطية. ثم ها هى بقدر ما فيها من رقة وحنان، بقدر ما فيها من كذب يثير المخاوف، ويزيد الشكوك، ويطلق عنان القلق حتى الجنون.

وبعد كل اندفاع المشاعر، وبعد كل توطن الصورة فى القلب، أجد نفسى فى مفترق طرق، أو لحظة فراق.

ينخلع القلب، وكأن ابنًا لى قد أصابه مكروه كلما دق وتر الرحيل، وتنساب دمعة قهرًا ـ على غير رغبة منى ـ حينما أتصور افتراق الطريق؛ شعور بالضياع، وإحساس بالعدم، وكأن الميلاد قد صار موتًا، والموت قد صار أنشودة البداية والنهاية فى آن معًا.

ليتنى ما عرفتها،

بل ليتنى عرفتها!.

فجر الجمعة

٩ أكتوبر ١٩٩٢

وزاد الأمر سوءًا فى حياتى، أن «زوجتى» كانت تتسم بصفات غريبة، جعلت الحياة بيننا شبه مستحيلة؛ فبالإضافة إلى كونها «نكدية» وكذوبة، فقد كانت تتولى أثناء غيابى

البحث والتفتيش فى أوراقى، ومذكراتى، وأجندة اتصالاتى الهاتفية، وكانت تسجل وتراقب، ولم تكتفِ بهذا، بل إنها ذهبت إلى ما هو أبعد وأخطر، فلم يكفها التجسس علىَّ، بل إنها ـ وبمساندة من أمها ـ أخذت فى الاتصال بابنة (ل) التى لم تتجاوز العاشرة من عمرها وزوجها لتطلب منهما «لمّ أمها أو زوجته .. اللى سايبة على حل شعرها»، هكذا باتصال مجهول المصدر.

ولم تكتفِ بذلك، بل إنها داومت على الاتصال برئيستى فى العمل لتروى لها قصص الحب المتبادل بين زوجها (أنا) وبين زميلته (ل)، راجية منها التدخل وسط بكاء مصطنع لزوجة مكلومة فى زوجها الغدار!

ثم بدأتْ فيما هو أبعد فكتبت رسالة إلى رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) تروى له أن زوجها (أنا) على علاقة عاطفية بزميلته، راجية منه التدخل.

وهكذا خلقت من حولى جوًّا رهيبًا، وأساءت إلى سمعتى بقدر ما أساءت إلى سمعة امرأة، أقل ما توصف به أنها ودودة ومحترمة.

ولم تكن تكتفِ بهذا، بل إنه بمواجهتها بتلك التصرفات، كانت تمسك «بالمصحف الشريف» وتقسم أغلظ الأيمان بأنها لم تفعل، ولم تتصل بأحد، مما جعلنى أعيش الحيرة القاتلة لشهور طويلة، حتى تبين بالوقائع أنها كانت وأمها وراء كل ما جرى خلف ظهرى من إساءة لسمعتى وشرف امرأة محترمة.

وعندها .. لم أكن لأستطيع الاستمرار فى حياتى مع زوجة من هذا النوع، خاصة بعد أن تيقنت من أنها وجميع أفراد عائلتها تتبنى ما يشبه مبدأ «التقية» حينما يقسمون أغلظ الأيمان على شىء، ويكون ضميرهم فى شىء آخر تمامًا، كما صرح لى والدها فى إحدى المرات بعد إيقاع الطلاق.

لم أستطع تحمل حياة مزدوجة، بين زوجة لم أعد أطيقها، وامرأة أحبها وأعشقها، فقررت وحزمت أمرى على الطلاق مهما كلفنى من مشاق وأضرار مالية ونفسية، واعتبرت أن هذا الانفصال، أفضل لأطفالى من أن ينشأوا بين والدين لا يطيق أحدهما الآخر، خاصة بعد أن تحول السلوك المخادع للزوجة إلى سلوك استفزازى دفعنى دفعًا فى إحدى المرات إلى التعدى عليها جسديًّا، وكدت أن أصيبها فى إحدى عينيها. فلم يكن بد من الانفصال، وبعد مرواغة منها ومن أهلها، وجدوا أن تصميمى على الطلاق ليس منه خلاص، فوقع الطلاق فى يوم عيد الميلاد الرابع لنجلى «حسام» فى التاسع من يونيو عام ١٩٩٣، وطويت بهذا صفحة من أسوأ صفحات حياتى، كنت أراها رؤية العين فى لحظة عقد قرانى منذ خمس سنوات.

وفى ليلتى تلك، انفردت بنفسى، لأكتب لأطفالى ما تصورته رسالة اعتذار لهما وشرحًا لبعض أسبابى فى الطلاق:

إليكما.. وحدكما

معذرة لكما.. فلم أحسن الاختيار

معذرة حسام ..

فهذا اليوم هو عيد مولدك الرابع، فمعذرة لن أكون هناك بين المحتفين بك .. والملتفين حولك.. والعاطفين عليك.

معذرة حبيبى..

وأنا أكثر الناس حبًّا إليك، ولهفة عليك، وشوقًا إلى ضمك إلى صدرى، وأن ألفك بين ذراعى، فأحتضن بك ما حرمت منه حياتى، وتمنيت فى صغرى وشبابى.

صفحًا حبيبى ..

فقد أخطأت فى حقك وأخيك مرتين، مرة عندما أسأت اختيار الأم، ومرة ثانية حينما لم يتحمل صبرى ومساحة مشاعرى أن أستمر معها مشوار العذاب.

كم أتوق إليك، فكيف أنت الآن، من يصحو ليلًا ليحفظ دفئك فى فراشك، ويقبل وجنتيك الوادعتين وشفتيك الباسمتين؟

مَن مِن هؤلاء الصغار يمكن أن يظللك بظله؟ فتفخر بمظلته، وتتباهى بقدرته وحصانته؟

حبيبى طارق ..

كيف أنت الآن بنظرة عينيك الجذابتين القاتلتين؟

آه من بنات عمرك .. من عينيك هاتين، آه من أقرانك لخفة ظلك وقوة حضورك، كم أنا مشتاق إليك، أشتاق لحملك على ظهرى (جمل يا بابا) .. أتلهف لحملك على كتفى (حصان يا بابا) .. أتوق إلى قبلتك الساحرة.

اليوم عيد ميلاد حسام يا طارق .. ستقولها وترددها، «هابى بيرز داى تو يو» حسام، اسمعك بصوتك العذب وكأنها سيمفونية «لشوبان» أو«بتهوفن»، صوتك رقيق كجندول ماء، ومخارج ألفاظك واضحة حانية، يا ليتنى كنت هناك أسمعك، وأقبلك وأخيك، وأضمكما إلى صدرى، فأستنشق من عبيركما عطر الزهور وسط حياة أشبه بوحشة الصحراء وجفاف اليابسة.

فجر الخميس ١٠ يونيو ١٩٩٣

وفى مارس من العام التالى (١٩٩٤) تلقيت دعوة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح فى ليبيا، لحضور ندوة دولية حول «رؤية مستقبلية للوطن العربى»، تعقد فى الأيام الثلاثة (١٦-١٨ إبريل)، وكانت فرصة بالنسبة لى لرؤية بلد عربى أثار الزوابع والمشكلات فى الساحتين العربية والدولية، بأكثر مما أضافه، وبأكثر من قدرته وطاقته، ففُرِضَ عليه حصار دولى ـ انساقت إليه الأنظمة العربية جميعها ـ وبدأ العد التنازلى لاستسلامه وتسليمه.

كما وجدتها فرصة للابتعاد عن مشاعر حب شكلت طوفانًا فى حياتى، فغيرت كل الحسابات حتى إننى تنازلت طواعية عن فرصة عمل مميزة فى صحيفة (عكاظ) السعودية، وبأجر يكاد يتمناه مئات الآلاف من المصريين الراغبين فى السفر والعمل هناك.

واصطحبت معى أربعة كتب هى كل مؤلفاتى حتى ذلك الحين، ترتبط بأوضاع المنطقة العربية مثل كتاب «مصر وعصر المعلومات» وكتاب «اختراق الأمن الوطنى المصرى .. رؤية سيسيولوجية» والثالث «أوهام السلام .. رؤية استراتيجية»، أما الرابع فكان بعنوان «التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر».

وكان من الضرورى الحصول على موافقة رئيس الجهاز (د. حسين كاظم) للحصول على تلك البطاقة الصفراء اللعينة، فوافق الرجل، (وثيقة رقم ٢٥) ولا أدرى حتى الآن، إذا كان الرجل قد تصور أنها جزء من مهامى المتصورة فى جهاز الأمن القومى، الذى سبق ورشحنى إليه، كما سبق وأشرت، أو أنه كان يعلم أن عملية تجنيدى قد باءت بفشل ذريع.

وفى «مالطا» محطة الوصول الأولى إلى ليبيا والعودة منها، وجدتنى مشدودًا إلى القاهرة، حيث تسكن مشاعرى، ويلامس القلب الهدوء والحنان، فامتطيت القلب والقلم لأكتب حتى مالطا ثم نشرتها فى صحيفة (الأحرار) المصرية المعارضة التى كان يتولى رئاسة تحريرها فى ذلك الحين مصطفى بكرى:

حتى مالطا

عودتنى تجربة الترحال والسفر أن عيون المحبين قلقة، وأن مشاعرهم دائمًا ساخنة و عفية، وأن أفكارهم وخواطرهم تتوهج بين طول المسافات ولحظة التلاقى.

وعلمتنى تكرارات السفر وزيارات الموانى والمطارات، أن شوق المحبين واشتياق العاشقين أعمق برغم بعد المسافات وأقرب من جوار العابرين والمراقبين.

فمنذ تلقيت دعوة رسمية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجماهيرية الليبية، للمشاركة فى ندوة نظمتها الكلية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية فى إبريل عام ١٩٩٤ حول «الوطن العربى .. رؤية مستقبلية»، والخواطر تتزاحم فى فكرى، والصور والخيالات تترى فى مخيلتى حول هذا البلد الصغير المحاصر بلا جريمة، والمشتبك أحيانًا فى معارك بلا هدف، والطامح إلىَّ دور يتجاوز حدود المكان وثقل المكانة. وبرغم ظروف الحصار ومشقة السفر؛ حيث من المقدر أن تقلنا إحدى الطائرات إلى روما، ومنها تقلنا طائرة أخرى إلى مالطا، ثم ننتظر يومًا أو بعض يوم تحملنا بعدها سفينة من هناك إلى طرابلس. فقد كان شوقى للاقتراب من التجربة الليبية بكل ما أثير حولها من صخب، وكل ما كتب بشأنها يدفعنى دفعًا إلى القبول بالمخاطرة والذهاب إلى هناك.

والمخاطرة هنا تحمل معنيين، فالدعوة جاءت متأخرة، وتذاكر الطائرة وصلت قبل موعد افتتاح الندوة بيومين ـ كما هى عادة الليبيين ـ فالوقت إذن فى غير متسع، وخوفى من مغادرة قاهرتى يكمن فى رهبتى من قسوة المقارنة بين ما أراه هنا وهناك وبين ما نعيشه على أرضنا، وقد كان.

فى مطار القاهرة كانت الإجراءات سهلة وسريعة، وفى موعدها تمامًا بدأت محركات الطائرة الإيطالية (أليتاليا) تدور، وبدأت رحلة جديدة من رحلات العمر المثقل بالأحزان والهموم.

بمجرد أن تحلق بك الطائرة فى السماء، وتدور فى محيط مطار القاهرة، يقفز إلى ذهنك سؤال حائر وتطوف بعينيك مقارنة مفروضة بين قبح وجمال، وكل من تجول بين مطارات العالم يتحسر على افتقاد القائمين على مطارنا للذوق والحس الجمالى السليم؛ فاللون الأصفر، يطغى على كل بقعة فيه، فيضفى على المكان رهبة الموت والقتامة والحزن؛ فيصاب الزائر بالكآبة ويشعره بالانقباض، فى بلد يجرى بين أراضيها ووديانها أطول أنهار العالم وأعمقها.

فى جميع مطارات العالم، ترتاح العين بالنظر من نافذة الطائرة وتأمل لون الخضرة وبهجة الحياة، فى مانيلا وطوكيو وروما وبانكوك، بل أيضًا فى مالطا.

والخضرة هنا لا تعكس جهد الإنسان فحسب بقدر ما تعطى انطباعًا عن التفاؤل والرغبة فى الحياة ومقاومة رهبة السكون القاتل والقاتم.

إننا إزاء نمطين من الحياة قبل أن نكون بصدد مجالين للتذوق والتجمل: نمط يعشق الحياة ويتفاعل معها أخذًا وعطاءً، ونمط آخر يتعايش مع الجغرافيا دون إضافة أو تجديد.

المصريون القدماء كانوا أكثر من أحفادهم ذكاءً، فقد طبعوا الطبيعة بطابعهم وشكلوا الجغرافيا بعلمهم وذوقهم، فجاءت الأهرامات والمعابد تؤكد مهارتهم، وتترك للزمن والتاريخ برهانًا على كفاءتهم والحكم على إبداعاتهم.

ماذا جرى لنا؟

هل تكلفكم كثيرًا زراعة الخضرة ورسم البسمة على وجوه زائرى مطار القاهرة؟ سؤال مطروح بإلحاح على المسئولين عن مطار العاصمة المصرية العريقة.

ثلاث ساعات بين أفق السماء الممتد،وأمواج البحر المتوسط وتقترب الطائرة من الحافة الجنوبية الشرقية لجزيرة «صقلية» بجبالها وسهولها الخضراء المنبسطة، ترتاح العين لرؤية اللون ويستقر الوجدان لمشاهدة الأكواخ والقصور بين أحضان الطبيعة الخلابة، وتتأكد العين أن ما تراه من علٍ هو انعكاس لمدى تنظيم الإنسان المتحضر لحياته وتعامله المبدع مع عطاء الجغرافيا، ضيقًا كانت أو وفرةً.

بعد قليل تهبط بنا الطائرة فى مطار روما.. الإجراءات بسيطة وسهلة، ساعات فى الانتظار وتقلنا طائرة أخرى إلى مالطا، والرحلة بين روما ومالطا تستغرق حوالى ساعة.

تبدو مالطا للناظرين إليها بين السماء كما لو كانت قلعة حصينة، بنيت على جرف قارى صخرى برز من قاع البحر الأبيض، ليتوسط طرق القوافل وطموحات الغزاة والفاتحين، وتتكون مالطا من ثلاث جزر، أكبرها جزيرة مالطا أما الأخريان فهما جزيرتى «جوزو» و «كومينو».

ومساحة مالطا لا تزيد على تسعة عشر ميلًا طولًا، وأحد عشر ميلًا عرضًا، أى ما يساوى حى شبرا فى قلب القاهرة تقريبًا، والسيارة تكاد تقطعها فيما لا يزيد على ساعة زمن.

تقلب على الجزيرة الغزاة والفاتحون منهم الفرنسيس والإنجليز والإيطاليون وجنود الحملة الصليبية، كما اتخذها العرب مركزًا من مراكز تجارتهم ونقطة وثوب الى أوروبا وترك كل من هؤلاء بصمة على أرضها وحرفًا من حروفهم على ألسنة أهلها.

فلغة أهل البلاد «الماليتسية» تتكون فى معظمها من مفردات عربية وإيطالية، ويدهشك عند التجوال فى شوارع الجزيرة الصغيرة وعاصمتها «فاليتا» التى بناها القائد الدينى «لافاليت» منذ القرن السادس عشر، ذلك التشابه الكبير بينها وبين ثغرنا المقدونى الجميل «الإسكندرية» فالشوارع الطويلة المرتفعة المتجهة فى انحدار

محسوب ناحية البحر، وطرزها المعمارية الإيطالية الطابع والمتوسطية الروح، والشوارع هناك وعلى عكس الإسكندرية، نظيفة تكاد تخلو من كل ما يعكر صفو البال ويبدد الإحساس بالجمال وروعة الوجود الإنسانى.

هنا ترتاح الأعصاب قليلًا من هوس الضوضاء فى مدننا العربية والمصرية، فلا يكاد يسمع صوت نفير سيارة، وتبدو على الجزيرة ملامح عز وانتعاش اقتصادى، زاد منه ظروف الحصار المضروب على ليبيا؛ حيث تحولت مالطا إلى محطة انتظار للذاهبين إلى الجماهيرية أو العائدين منها.

ويتميز الشعب المالطى بخفة ظل ومرح حاضر دومًا، كما يحرص الجميع على نظافة مدينتهم. وأثناء تجوالى فى شوارع المدينة شاهدت أحد أصحاب المحلات يقوم بإصلاحات فى محله، ويقوم بالحفر لمد شبكة صرف صحى به، وأمام المحل استأجر الرجل سيارة نصف نقل طوال النهار ليلقى فيها العمال الأتربة ومخلفات الحفر، حتى لا يلوث رصيفًا أو يسبب ارتباكًا فى الطريق العام، فما بالنا ونحن نلقى بالأتربة ومخلفات بناء العمارات والأبراج الشاهقة فى الشوارع وعلى الأرصفة لأسابيع وشهور حتى تزيلها رياح عاتية!.

وعندما تتحدث ـ وأنت العربى ـ عن مالطا فلا يفوتك الحديث عن «عبد العزيز جربوع»، ذلك المواطن الفلسطينى الأصل، المصرى الروح، صاحب أحد المطاعم الشرقية القليلة فى الجزيرة، فهو محطة لكل الزائرين العرب، يقابلك بابتسامة، ويرحب بك فى كرم عربى لا ينسى، وتسمع لديه أجمل ما شذت به سيدة الغناء العربى «أم كلثوم».

ثلاثة عشر عامًا وعبد العزيز يقيم فى مالطا، سمع ورأى وتعلم الكثير، وظل الحنين إلى شبرا التى أقام فيها سنوات الصبا والشباب، وإلى غزة حلم الوطن الضائع والمسلوب.

داعب اتفاق غزة ـ أريحا أحلامه، وأنعش لبعض الوقت آماله فى العودة إلى فلسطين، طالب القنصلية المصرية فى مالطا بتجديد وثيقة سفره المصرية المفقودة، وأرسل القنصل المصرى هناك طلب عبد العزيز إلى مصلحة الوثائق والجوازات فى القاهرة، فرفض طلبه. فهل أناشد السيد اللواء وزير الداخلية بالنظر فى هذا الطلب وشمول صاحبه بالرعاية والعطف؟.

وجاء موعدنا مع «غرناطة طرابلس»، وهى السفينة الليبية التى ستبحر بنا إلى طرابلس، يفاجئك جو الانتقال من هدوء الأعصاب إلى التعامل مع مئات الديكتاتوريين الصغار، فعلى ظهر السفينة الفخمة، تجد الوجوه قد كظمت غيظًا لا نعرفه، واكتست الملامح بقسوة لا نفهمها، وتعالت الأصوات بأوامر وتحذيرات لا نطيقها. فى لحظة تنتقل من عالم إلى عالم، ومن مناخ إلى مناخ، ومن معاملة إلى معاملة، وبرغم أننا ضيوف على إحدى المؤسسات الأكاديمية فى الجماهيرية، فإن هذا لا يهم، فإنت هنا والآن تحت حكم الجماهير، والجماهير أفراد تتفاوت بينهم الخبرات والثقافات، وتصطدم مع أشخاص انطبع لديهم مفهوم مغلوط بأن حكم اللجان الشعبية وتفكك جهاز الدولة، يعنى أن كلًّا منهم قد أصبح دولة فى ذاته، يمارس كل صنوف القهر على الآخرين. إنه فى داخله إنسان مقهور.. ولهذا حديث آخر، وكل عام وأنتم بخير.

◻ ◻ ◻

وفى ليبيا وجدت نفسى فى خضم معركة مزدوجة لم أردها، ولم أسعَ إليها، كانت الأولى ضد زميلين مصريين، جاءا مع المدعوين، أحدهما أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والثانى أستاذ فى أحد المراكز التربوية. وكان أولهما زميل دراسة وزميل دفعة، وكان الثانى قد تردد علىَّ أكثر من مرة أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه للحصول

على إصدارات النشرة الإحصائية التى كنت أشرف عليها فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة طوال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧، وهنا وجدت شخصين مختلفين تمامًا.

أحدهما جاء للاسترزاق ـ بكل ما تحمله الكلمة من معنى ـ حتى إنه لم يتردد بفجاجته فى مطالبة الليبيين أثناء الاجتماع بهم وعلى رأسهم الرجل الثالث فى القيادة الليبية فى ذلك الحين، وأمين الاتحاد الاشتراكى الليبى (إبراهيم الحمودى) بدعم اللجان الشعبية التى أقامها فى القاهرة، وكان هذا أكبر كذبة سياسية وعملية احتيال مكشوفة. بل يكاد يبتزهم ابتزازًا، عازفًا على الأوتار التى تعجبهم من قبيل:

– احنا عاملين لجان شعبية فى مصر، وأنتم لا تدعمونها.

هكذا دون خجل ولا وجل، وكان من الممكن أن تأخذ عليه مثل هذه الأقوال والتصرفات لدى الأمن المصرى عند عودته، لولا أنه قد عرف عن هذا الشخص أنه معتوه أو «خفيف» وبكلمة «غير موزون».

أما الثانى فبرغم صمته، وعدم تعبيره بوضوح عن مطالبه ومواقفه، لكنه وجد ضالته فى (أ. ث) فوقف خلفه يدعمه فى تصرفاته الشاذة دون أن ينطق بكلمة.

لقد كاد الأمر يصل بينى وبين (أ. ث) إلى حد التشابك بالأيدى فى أحد المطاعم فى «مالطا»، فأمسكت بنفسى حتى تمر هذه الرحلة الكبيسة، وكل ما قمت به بعد عودتى إلى القاهرة، هو الإمساك «بأجندة» الهاتف، ومزقت منها اسم وعناوين وأرقام تليفونات هذا الشخص حتى يومنا، ولم أقابله، ولم أتصل به أبدًا، برغم إلحاحه المتكرر ومطالبته مشاركتى فى أنشطة مركزه «البحثى الممول من الخارج» باعتباره دكانًا من دكاكين التمويل الأجنبى، على الرغم من صياحه العالى الصوت فى صحف المعارضة المصرية حول العدو الأمريكى وغيرها من الشعارات التى لا يطابق بينها وبين سلوكه.

فلم يكن يومًا اسمى قابلًا بأن يغسل فيه الآخرين أموالهم المشبوهة.

أما المعركة الثانية، فقد كانت فى مواجهة الرجل الثالث فى ليبيا مباشرة، وأمين التنظيم السياسى، وكلفنى الأمر وضع اسمى فى القوائم السوداء وعدم توجيه الدعوة لزيارة هذا البلد مرة أخرى. فأثناء اجتماع الرجل بممثلى الوفود جميعًا (مصر ـ العراق ـ تونس ـ السودان وغيرهم)، أخذ الرجل فى الحديث حول أهمية النضال الديمقراطى فى بلادنا العربية.

واستمر فى هذا الحديث حوالى ثلاثين دقيقة، والآخرون من الوفود يؤكدون كلامه، والزميل المصرى (أ. ث) يطالبهم بدعم اللجان الشعبية التى أقامها فى مصر كذبًا.

واستفزنى الموقف كله، هل أنت من يتحدث عن الديمقراطية والحريات العامة، وكل تصرفاتكم وشعاراتكم المقتبسة من ذلك الكتاب الفوضى الهجين «الكتاب الأخضر»، والمكتوبة فى كل زوايا وممرات السفينة التى أبحرت بنا، وكذلك فى الطرقات والشوارع، وفى الفنادق الليبية كلها تقول «من تحزب خان» وتهاجم المفاهيم المستقرة للحرية والديمقراطية التى عرفها المجتمع الإنسانى الحديث. فلم أملك من نفسى سوى مطالبتى بالحديث، ثم أخذت ألقنه درسًا قاسيًا:

- كلنا نتحدث عن النضال من أجل الديمقراطية والحريات العامة فى بلداننا العربية، وهذا كلام طيب، وقد أشار السيد «المحمدى» إلى النضال الديمقراطى فى مصر، وأنا من مصر، وقد اعتقلت فى عهد الرئيس السادات عام ١٩٧٧، وفى عهد الرئيس مبارك عام ١٩٨٥ و١٩٨٩، أى أننى لست على رأسى «بطحة». واستطردت:
- لكننى أؤكد لكم أننى معارض للرئيس الحالى، وأهاجم سياساته فى مصر وخارج مصر، أما فى بقية البلدان العربية فنحن نرى تقديس الحاكم، فنجد «الأخ القائد المفكر» وكنت ألمح للعقيد القذافى ـ والقائد المهيب الركن ـ وكنت ألمح إلى صدام حسين ـ وهكذا إذن عليكم أولًا أن تتحدثوا عن الحريات العامة والديمقراطية فى بلادكم.

وسكت.

وصمت الجميع .. لم يرد أحد .. ولم ينطق أحد.

وأظن بعدها أننى قد وضعت على القوائم السوداء، فلم توجه إلىَّ دعوة بعدها أبدًا لزيارة ليبيا، منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا.

□ □ □

الفصل الخامس عشر

أنا والمجنون .. ونقابة الصحفيين

منذ ربيع عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٩، وجدت نفسى متورطًا فى معارك من نوع غريب وسيريالى، بدأت أولى تلك المعارك مع موظف من حملة المؤهلات المتوسطة مصاب بمرض نفسى (فصام ذهان مزمن)، وشكلت تحديًا من نوع فريد تمامًا فى حياتى.

ويبدو أن رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) قد أجج من نارها قاصدًا بذلك إشغالى بعيدًا عن قضايا الدفاع عن مشكلات الموظفين التى كنت قد انخرطت فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة بصورة مكثفة، وبهذا ينصرف تفكيرى فى الدفاع عن النفس فى معركة قدر لها أن تستمر لأكثر من عامين متواصلين.

ففى صباح أحد أيام شهر إبريل عام ١٩٩٥ قام المدعو (محمود نبيل) المعروف بعدوانيته وإضراره بالكثير من زملائه، دون أن يجرأ أحد من العاملين فى الجهاز أو قياداته عن ردعه بالتهجم على أحد زملائه فى سيارة نقل العاملين التى كنت مشرفًا عليها، ووصل التهجم إلى حد السباب المقذع، بل ومحاولة التعدى عليه بالضرب، وكل ذلك فى حضور عشرات الموظفين والموظفات المشتركين فى السيارة وعلى مرأى منهم.

ولم أكن بالطبع مستعدًّا بأن يمر الأمر هكذا مرور الكرام، فقمت أولًا بردع هذا الموظف المشاكس، وهددته بتحويل مسار السيارة إلى أقرب نقطة شرطة (قسم الخليفة)، وتحرير محضر بالواقعة ضده وبشهادة جميع الحاضرين من الموظفين، فوقع تهديدى عليه وقع الصدمة فصمت ولم ينطق.

ثم قمت فى صباح اليوم التالى، بعرض الأمر على رئيس الجهاز، وطلبت منه إلغاء اشتراك هذا الموظف من سيارة نقل العاملين (خط المعادى) أو اتخاذ قرار بشأنه يجنب الموظفين مخاطر تكرار مثل هذا التصرف من شخص معروف بعدوانيته الشديدة، إلا أن رئيس الجهاز فاجأنى بأن طلب منى توصيل رسالة لهذا الشخص على مرأى من

العاملين المشتركين فى تلك السيارة مقتضاها، أنه فى حال تكرار مثل هذه التصرفات فسوف يقوم رئيس الجهاز باتخاذ إجراءات صارمة إزاءه؛ ولم يكن هذا التهديد سوى مجرد فخ نصبه لى رئيس الجهاز (وثيقة رقم ٢٦).

فما كدت أبلغ هذا الشخص بمضمون تلك الرسالة أمام جميع المشتركين فى السيارة، حتى رد علىَّ متوعدًا ومهددًا قائلًا:

- حاضر .. حاضر، حتشوف الأيام الجاية.

وقد كان .. فى اليوم التالى (٢٧/ ٥/ ١٩٩٥) ودون أن يعلم أحد اتجه هذا الشخص إلى قسم شرطة مصر القديمة، وقام بتحرير محضر ضرب وتعدٍّ ضدى وزميله الذى حاول التعدى عليه فى السيارة من قبل، مدعيًا فيه إصابته بجروح قطعية ـ أحدثها فى نفسه ـ ووفقًا للإجراءات المتبعة، قام قسم الشرطة بإحالته إلى أحد المستشفيات لتوقيع الكشف الطبى عليه، وبهذا أصبحت دون أن أدرى متهمًا فى جنحة ضرب قيدت برقم (٨٠٧٩) جنح مصر القديمة. ولم يكتفِ بذلك، بل إنه فى اليوم الذى بعده (٢٨/ ٥/ ١٩٩٥) توجه إلى قسم شرطة مدينة نصر، وكرر الأمر نفسه، وتحررت جنحة جديدة برقم (٩٩٨٨) جنح مدينة نصر.

ثم توجه بعدها بيومين (٣٠/ ٥/ ١٩٩٥) إلى قسم شرطة السيدة زينب وقام بتحرير جنحة جديدة ضدى تحت رقم (١٩٩٠١) جنح السيدة زينب، وبعدها بعدة شهور فى (١١/ ٦/ ١٩٩٦) كرر الموقف ذاته فى قسم شرطة السيدة زينب وحرر الجنحة رقم (٧٧٣٤). ثم انتظر قليلًا، وفى (٢/ ١٢/ ١٩٩٦) عاود الأمر مرة أخرى فى قسم الخليفة وحرر محضرًا ضدى تحت رقم (١٠٢٢١) جنح الخليفة.

وهكذا وجدت نفسى محكومًا علىَّ غيابيًّا بالحبس فى أكثر من قضية، بمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة شهور فى أقسام شرطة متعددة.

ويومًا بعد يوم كان هذا الشخص يأتى بحكم غيابى بحبسى، ويقدمه إلى الإدارة العامة للشئون القانونية، ووجدت نفسى فى موقف لا أحسد عليه، فمن ناحية ليس فى قدرتى المالية مجاراة هذه المعركة من خلال توكيل المحامين والتفرغ لهذا الوضع، ولم أجد سوى اللجوء إلى المناضل «أحمد نبيل الهلالى» المحامى شارحًا له الموقف، ولم يتردد الرجل لحظة فى الوقوف بجوارى، والذهاب بنفسه إلى المحاكم الجزئية للدفاع عنى، بكل قامته القانونية والسياسية، فأشفقت على الرجل، خاصة بعد أن تعددت بلاغات وقضايا هذا (المجنون) ضدى، فتوجهت إلى الزميل القديم «هشام مبارك» الذى كان قد أنشأ «جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان» وعرضت عليه الأمر، فوافق فورًا على تبنى تلك القضايا جميعها، وتخففت قليلًا من أعبائها المالية، وبقى علىَّ أن أتخلص من أعبائها النفسية.

وخلال عامين كاملين نجحنا فى التخلص من كل تلك القضايا، وقدمنا ما يثبت كذب هذا الشخص من ناحية، وطبيعة مرضه النفسى من ناحية أخرى. ومن تلك المعركة عرفت كيف تطبخ البلاغات الكاذبة، والفارق بين البلاغات التى تتحول إلى جنح (وجود تقرير طبى)، وتلك التى تتحول إلى مجرد بلاغ إدارى تحفظ دون إجراء قانونى. ولأول مرة ألجأ بدورى إلى الأسلوب نفسه، فقمت بتحرير عدة محاضر وبلاغات ضرب ـ مصحوبة بتقارير طبية ـ مما أجبر هذا الشخص إلى اتخاذ مواقف دفاعية، ونجحت أيضًا فى وقف ترقيته لأكثر من عامين كاملين.

وقد كشفت هذه المعركة الشاذة التى استمرت لأكثر من عامين، عن الموقف المتواطئ من رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) والقائمين على إدارة الشئون القانونية، حيث تعاملوا وكأنهم محايدون تمامًا فى خصومة بدأت خيوطها فى مكتب رئيس الجهاز نفسه، برغم علم الجميع بالسيرة الذاتية لهذا الشخص وشذوذه المرضى، وسوابقه المتعددة فى التعدى على زملائه بالقول والفعل.

وهكذا وجدت نفسى وكأننى أتساوى بكل قيمتى الفكرية والعلمية والسياسية مع شخص كهذا!.

كان الموقف حزينًا ومخزيًا للجهاز والقائمين عليه، لم أنسه يومًا لرئيس الجهاز، ولا عصابة الشئون القانونية كما كان يطلق عليهم من موظفى الجهاز.

صحيح أننى قد نجحت فى الحصول على البراءة من كل تلك الجنح والقضايا، وعطلت ترقية هذا الشخص لمدة عامين، وأجبرت رئيس الجهاز على الموافقة على إحالة هذا الشخص إلى القومسيون الطبى، تمهيدًا لمنحه إجازة مرضية مفتوحة، ولكن الأخطر أنها قد كشفت عن حجم التواطؤ والعداء الذى تكنه «عصابة الشئون القانونية» ضدى، والموقف المائع الذى اتخذه رئيس الجهاز فى بعض مراحل هذه المحنة، والتى حرمتنى لفترة من الحصول على المكافآت والمستحقات المالية التى كان يحصل عليها بقية الموظفين بالجهاز، بصرف النظر عن مدى كفاءتهم فى العمل.

وبرغم هذه المحنة، وحرق الأعصاب الذى تعرضت له على مدى عامين، فإننى قد ظفرت بوضع جديد ونقله نوعية فى مسيرة حياتى المهنية (وثيقة رقم ٢٧) .

فقد حدث أن قام هذا الشخص (م. ن) فى سبيل الكيد لى بتقديم بلاغ ضدى لدى اللواء «رؤوف المناوى» مساعد وزير الداخلية للعلاقات العامة ـ برقم مسجل ١٦ بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٩٦ ـ يخطره فيها بأننى (أنتحل صفة صحفى)، وقدم على سبيل التأكيد بطاقة التعريف بى التى كانت ملصقة بصندوق البريد الموجود فى مدخل العقار الذى أقيم فيه بالمعادى، بعد أن قام ليلًا بكسر زجاجه للحصول على تلك البطاقة.

ونظرًا لخطورة الاتهام، فى وقت كانت كتاباتى فى جريدة «الوفد» وفى جريدة «الأهرام» وغيرهما منشورة وتكاد تكون معروفة لدى بعض قيادات وزارة الداخلية كما القراء، فقد تعامل الرجل مع البلاغ بدرجة من الحصافة والتعقل، فأحاله إلى رئيس

فرقة جنوب القاهرة الموجود بقسم مصر القديمة «العميد عادل كامل» برقم (٤٩٤) بتاريخ ٢٧/ ١/ ١٩٩٧.

وقام «العميد عادل كامل» وفقًا لتقديره لحساسية الموضوع وخطورته، بتكليف ضابط برتبة الملازم، بالتوجه مباشرة إلى منزلى، طالبًا منى أن أقوم بزيارة سيادة العميد غدًا، أو فى الوقت المناسب ـ مع تأكيد أهمية الموضوع وعدم التأخير ـ ولم يكن الضابط الشاب يعلم طبيعة الموضوع، وإن بدا ذا أهمية خاصة.

وفى مساء اليوم التالى، ودون أن أتصور ما ذهب إليه هذا الشخص من كيد وعدوانية، توجهت مساءً إلى قسم مصر القديمة، وصعدت إلى مكتب «العميد عادل كامل»، وبصحبتى صديق محامٍ، وتصادف أن كنت أحمل حقيبة بها بعض أوراقى، ولحسن الحظ كان بها بعض الصحف التى كانت تتضمن بعض مقالاتى بما فى ذلك جريدة الأهرام، وأحد كتبى المنشورة والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

قابلنا الرجل ببشاشة غير معهودة لدى ضباط الشرطة، ثم أجلسنا، وعرض علىَّ الشكوى المقدمة ضدى من هذا الشخص (المجنون)، واتهامه أياىّ «بانتحال صفة صحفى» وتأشيرة مساعد وزير الداخلية بالتحقيق فيما ورد فيها من معلومات.

وتنفست الصعداء، أن حقيبتى ـ للمصادفة ـ تحتوى على بعض تلك المقالات والكتب التى تثبت عملى بالصحافة، فأطلعت الرجل عليها، وقام بتفحصها، وقراءتها، ثم أشر عليها بالاطلاع، وحرر محضرًا بالواقعة، وذيلها برأيه بأن لا صحة لما ورد فى تلك الشكوى الكيدية، ثم طلب منى تصوير تلك المقالات، ليضمنها المحضر الذى حرره ليرفع إلى مساعد الوزير، وهنا انتهى الأمر، وقام الرجل مصافحا إياى وانصرفت.

إلى هنا انتهى أمر هذه الشكوى، بيد أنه ومنذ تلك اللحظة لم يفارقنى شبحها وخطرها، لذا لم يكن من الممكن أن تمر مرور الكرام، لقد لفتت نظرى إلى أهمية تحصين موقفى القانونى، من مثل تلك الاتهامات الكيدية.

فتوجهت فى اليوم التالى إلى إحدى المكتبات الخاصة لشراء قانون نقابة الصحفيين (رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠) لمعرفة أحكام هذا القانون، وإذا بى أفاجأ مفاجأة عمرى، فقد نصت المادتين الرابعة والثانية عشر من هذا القانون، على حقى فى عضوية النقابة فى أحد جداولها الأربعة وهو جدول «المنتسبين»، وعلى الفور اتخذت الإجراءات القانونية للقيد فى النقابة، وتقدمت بقضية أمام القضاء الإدارى للقيد فى جدول «المنتسبين» بنقابة الصحفيين. وأثناء نظر الدعوى تقدمت بأرشيف المقالات المنشورة لى فى الصحافة المصرية والعربية، والذى كان يتضمن أكثر من مائة مقال على مدار عدة سنوات متواصلة، كما قدمت عدة كتب من مؤلفاتى، وعلى الفور، نظر القضاة، إلى هذا الأرشيف، وسأل رئيس المحكمة محامى النقابة (الأستاذ سيد أبو زيد):

– هو فيه فى قانون النقابة جدول المنتسبين يا أستاذ؟

أجاب محامى النقابة :

– نعم سيدى الرئيس، وأحنا عارفين أن الأستاذ عبد الخالق فاروق من الكتَّاب البارزين فى الصحافة ومؤلفاته كثيرة، ولكن الجدول أصبح غير معمول به حاليًّا برغم وجوده فى القانون.

نظر رئيس الجلسة إلى محامى النقابة، ثم نظر إلىَّ وسألنى:

– وأنت القيد فى النقابة سيفيدك فى أيه؟

أجبت:

- توفر لى الحصانة والحماية القانونية، نظرًا لطبيعة الموضوعات السياسية والاقتصادية التى أتناولها.

ورفعت الجلسة، وبعد عامين حكمت المحكمة بإلزام النقابة بقيدى فى جداولها، وقيدت فعلًا فى عام ٢٠٠٠، وهكذا حولت فترة مليئة بالصراع وتوتر الأعصاب والأكاذيب فى معركة تافهة من موظف مريض نفسيًّا، إلى انتصار فى مسيرة حياتى الشاقة والقاسية.

ولم يكن عام ١٩٩٦، يرغب فى أن يمر علىَّ دون مزيد من الصراعات والمشاجرات الوظيفية، بعضها تورطت فيه بحسن نية وقلة خبرة، وحماس للحق ربما زاد عن حدوده، فى وسط وظيفى يتسم بالنفاق والكذب، وبعضها الآخر كانت مفروضة علىَّ، مجبرًا على خوضها إما دفاعًا عن النفس، أو دفاعًا عن حقوق بعض الموظفين.

ففى أغسطس من عام ١٩٩٤، تولى رئاسة الإدارة المركزية للبحوث عن طريق الترقية بالأقدمية رجل يدعى (ف. ح)، وبرغم أن الرجل كان يشغل وظيفة مدير عام فى الإدارة ذاتها منذ فترة طويلة، وكان قد نجح أثناء مرافقته لزوجته فى بعثة علمية بالمجر، من الحصول على بعض البيانات والدراسات التى أعدتها بعض الإدارات المتخصصة فى الجهاز (وأهمها إدارة تخطيط القوى العاملة ومركز المعلومات)، وقدمها إلى إحدى الكليات بالمجر وحصل منها على درجة «الدكتوراه».

وقد اعتاد الرجل طوال فترة خدمته، على اقتباس الدراسات والأبحاث التى تعدها مجموعات العمل بالإدارة المركزية للبحوث، ونشرها باسمه وحده فى مجلتى «الإدارة» و«التنمية الإدارية»، ودون ذكر لأسماء مجموعة العمل التى قامت بتلك الأبحاث، ولم يتوقف عن تلك العادة ـ التى هى أقرب إلى السرقة العلمية ـ إلا بعد أن أشرت إلى ذلك فى إحدى الصحف المعارضة، فتراجع قليلًا، وبات ينشر أسماء مجموعة العمل

التى أعدت البحث، مع ذكر اسمه فى المقدمة، فبدا كأنه صاحب الجهد الرئيسى، ولم يكن ذلك صحيحًا على الإطلاق.

كما اعتاد هذا الرجل، التصرف بطريقة غير لائقة مع بعض الزميلات اللاتى يجد فيهن جمالًا أو أنوثة، حتى إن إحداهن وصفت لىّ ولزميلاتها فى إحدى المرات نظرات عينيه إليها قائلة:

- كأن عينيه تقوم بتجريدى من ملابسى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هذا الشخص المتواضع المستوى العلمى، قد تملكه شعور قاتل من الغيرة والحسد العلمى من وجودى ونجاحى فى أكثر من محفل علمى، حيث أصبحت الأكثر إنتاجًا وشهرة فى الأوساط الصحفية والأكاديمية، والأكثر قبولًا بين معظم الموظفين والباحثين عمومًا، وهو ما مكننى من النجاح فى انتخابات الدورة النقابية (١٩٩٧ - ٢٠٠١)، برغم الحرب الضروس التى شنتها عناصر وعملاء الحزب الوطنى الحاكم (س. ع) وأجهزة الأمن فى الجهاز ومدينة نصر.

ويبدو أن الرجل قد ظنها الفرصة المواتية للتنكيل بى، فها هو يصبح الآن رئيسًا للإدارة؛ ومن ثم رئيسًا لرئيسى فى العمل، ولم أكن قد جاوزت بعد الدرجة الثانية فى سلم الهيكل الوظيفى.

هكذا السيد (ف. ح)، وبدأ تحرشاته مباشرة، بعد توليه منصبه بثلاثة أيام، فقام باستدعائى متحدثًا عن موضوعات غير ذات قيمة، ومحاولًا أن يذكرنى بصورة غير مباشرة، أنه قد أصبح الآن رئيسًا أعلى لىَّ، قادرًا على إيذائى.

ولم أجد بدًّا من الكتابة إلى رئيس الجهاز منبهًا إلى أن نذر حرب سوف تحدث فى تلك الإدارة وكان ذلك فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٤.

ولأن قرار ترقية السيد (ف. ح) وآخرين قد شابه الكثير من اللغط، حول وجود تلاعب فى سجل أقدميات العاملين، حيث كانت إدارة شئون العاملين تعمها الفوضى والتسيب فى مطلع عقد الثمانينيات، وكان يتولى أمرها رجل ليس فوق مستوى الشبهات، فقد وجدت نفسى مدفوعًا إلى تقديم بلاغ إلى جهاز الرقابة الإدارية ضمنته شكوكى وشكوك العاملين فى الجهاز بشأن أخطاء مقصودة فى سجل أقدميات الموظفين بالجهاز، وكان ذلك فى العشرين من سبتمبر عام ١٩٩٤.

وبالطبع أحال جهاز الرقابة الإدارية بلاغى إلى رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم)، وعرف جميع من ترقى حديثًا بهذا، وعلى الفور أصدر رئيس الجهاز قرارًا بتشكيل لجنة متخصصة لمراجعة سجل الأقدميات، وتصحيح الأخطاء التى قد يظهرها الفحص والمراجعة، ولكن البلاغ كان أيضًا مثار حنق وسخط من جانب السيد (ف. ح) وأمثاله ضدى.

وفى أغسطس من عام ١٩٩٥ نشرت جريدة «الأهالى» خبرًا حول جهاز التنظيم والإدارة، وإهدار المال العام فيه، من خلال تكرار دهان حوائطه لثلاث مرات خلال عام واحد، وكان ذلك بالطبع صحيحًا، ففوجئت برئيس الجهاز يؤشر على الخبر «السيد عبد الخالق فاروق»، ويقوم مدير مكتبه بإحالته إلىَّ، بما يفيد بأن رئيس الجهاز يعلم أننى وراء هذا النشر، وأنه مستاء من هذا التصرف (وثيقة رقم ٢٨). هكذا كانت الأجواء معبئة ضدى على أعلى مستوى قيادى فى الجهاز.

ولم تمر فترة طويلة، وبدأت نيران حرب ضروس بينى وبين الرجل، بدأها بتحرشات قام بها ضد بعض الزملاء والزميلات الذين تصورهم من أنصارى وأصدقائى، وزاد عليها أن تجاهل حقى وأحد الزملاء فى مكافآت مخصصة للأكثر كفاءة، مما اضطرنى وزميلًا آخر إلى الكتابة إلى رئيس الجهاز عن أخطائه وتجاوزاته (وثيقة رقم ٢٩) ووضعناه بهذا فى موقف دفاعى.

وفى هذه الفترة كان الدكتور حسين رمزى كاظم يوشك على المغادرة بعد أن صدر له قرار بتعيينه محافظًا للشرقية، نظرًا لتصدى (د. عاطف عبيد) لقرار تعيينه وزيرًا للتنمية الإدارية، وفى الوقت نفسه جرى تعيين الدكتور «محمد زكى أبو عامر» وزيرًا للتنمية الإدارية، ونقله من منصب وزير شئون مجلس الشورى الذى شغله منذ عدة سنوات ماضية.

وبعدها دخلت الحرب بينى ورئيس الإدارة المركزية للبحوث (ف. ح) ساحة مكشوفة على المستويات كافة، هو يبحث عن خطأ لىَّ من أجل إحالتى للتحقيق لدى «عصابة الشئون القانونية»، وأنا بدورى أمسك أخطاءه وتزويره فى الأوراق الرسمية فى سجلات الحضور بالإدارة، وأقوم بعرضها فى مذكرات رسمية على الوزير الجديد.

وغالى الرجل فى تجاوزاته، وانتهز سرقة جهازى هاتف ـ وكانت تلك الظواهر منتشرة فى الجهاز منذ عدة سنوات ـ فقام بسب ثلاثة من العمال وأحالهم إلى التحقيق، وأوصى إدارة الشئون القانونية التى ظلت تعمل بعيدًا عن الأصول المهنية القانونية المحايدة، بتوقيع جزاء صارم ضدهم، برغم معرفة الجميع ببراءتهم وحسن أخلاقهم، وعدم منطقية أن يسرق أحدهم ما فى عهدته المباشرة من معدات وأجهزة.

وجاء قرار الإدارة القانونية بجزاء العمال الثلاثة متجاوزًا كل الحدود، حيث تم خصم مرتب نصف شهر من راتب اثنين منهم، وتحميلهما مبلغ ١٢٤٣ جنيهًا قيمة أجهزة الهاتف المفقودة (وثيقة رقم ٣٠)، وهو ما اضطرنى بصفتى النقابية إلى التصدى إلى هذا القرار، وإلى رئيس الإدارة المتعسف (ف. ح)، ودفعت الأمر مرة أخرى إلى الوزير المختص.

ولم أجد من مناصٍ سوى مواجهة الرجل مواجهة مباشرة حتى يرتدع عما يتصوره سلطة يمتلكها، فذهبت إليه فى مكتبه، وكنا منفردين، وأعطيته درسًا قاسيًا فى أصول

القيادة الإدارية ومعناها، وتركته دون أن ينطق بكلمة، لقد انكمش الرجل فى مكتبه، كان جبانًا وأصغر من فأر.

جرى بعدها زاحفًا إلى الدكتور «محمد زكى أبو عامر» شاكيًا ويكاد يكون باكيًا، فلم يملك الوزير سوى إحالة الموضوع إلى الإدارة العامة للشئون القانونية للتحقيق.

ونظرًا لتاريخ طويل غير إيجابى بينى وتلك الإدارة القانونية، فقد كتبتُ إلى الوزير طالبًا منه إحالة الأمر إلى النيابة الإدارية، متصورًا ـ وهمًا ـ أنها أكثر حيادية ونزاهة، فإذا بالحقيقة المرّة تكشف عن التأثير الفادح لعلاقات المحسوبية والعلاقات العائلية على نزاهة سير التحقيقات فى تلك الهيئة «القضائية»، فيحرف المحقق الشاب «شريف» التحقيق عن مساره الطبيعى، ويمارس الضغط والابتزاز على شهود النفى الذين استعنت بهم، ويتطرق إلى موضوعات ليست محلًّا للتحقيق، وهو ما دعانى إلى الكتابة إلى المستشار «هند طنطاوى» رئيس هيئة النيابة الإدارية رسالة مطولة تكشف مخاطر ما يجرى على سمعة النيابة الإدارية، وهو ما اعتبر وثيقة إدانة لسلوك هذا المحقق وتصرفات بعض شباب المحققين فى تلك الهيئة، وهو ما دفعها دفعًا إلى إجراء تحقيق داخل النيابة الإدارية وتعديل مسار توصيات هيئة النيابة الإدارية. كتبت إليها:

السيدة المستشار / هند طنطاوى

رئيس هيئة النيابة الإدارية

تحية واحترام، وبعد

بعد فترة تفكير وتأمل، وجدت من المناسب الكتابة إليكم عارضًا حالة، وإن كانت تبدو شخصية إلا أننى لا أشك فى أنها تعكس معانى سلبية تمس فى الصميم جوهر قيم العدالة وتصيب فى مقتل مفهوم الحياد والموضوعية؛ وهما قواعد وأصول سلطات التحقيق وملجأ وملاذ كل صاحب شكوى وكل قاصد حق.

وأنا سيدتى، قبل أن أكون موظفًا حكوميًّا؛ واحد من جيل من المثقفين والكتَّاب المصريين؛ ناضلنا منذ تفتحت مداركنا على العمل العام وهموم الوطن وقضاياه؛ من أجل أن تكون لسلطات التحقيق بفروعها (النيابة العامة والإدارية) الحصانات القضائية التى تحمى أعضاءها من تغول وتوغل السلطة التنفيذية ومن ثم تلوح فى الأفق بيتًا وملاذًا لأصحاب الشكوى وطالبي الحقوق.

وكنت ـ وما زلت ـ أرى فى هذه الحصانة ما يتجاوز حصانات أفراد النيابة لذوات أشخاصهم؛ لتمثيل وتجسيد حصانة لقرارات ترد بها الحقوق وتدفع عن الأفراد والمواطنين والموظفين تعسف أو تجاوز السلطة التنفيذية أو الإدارية فى استخدام الصلاحيات المقررة لها قانونًا، بما يحفظ للمواطنين مراكزهم القانونية ومصالحهم الحياتية.

بيد أننى أعترف لك .. بكل إخلاص .. أن قناعتى وبعد ثلاث تجارب مع هيئة النيابة الإدارية قد اهتزت .. وأن شعورًا بعدم الاطمئنان قد تملكنى .. وأن إحساسًا بالقلق من المستقبل هو السائد.

ويبدو سيدتى أن تحصن أعمال وقرارات أعضاء النيابة الإدارية من المساءلة وغياب نص فى القانون يسمح بالمساءلة المدنية (التعويض) عن الأضرار التى تسببها الأخطاء المهنية الفادحة، التى تقع من أعضاء النيابة أثناء سير وإجراءات التحقيق أو القرارات المتعلقة بالإحالة إلى المحاكم المختصة أو التوصيات المتصلة بتوقيع الجزاءات على المواطنين، والتى تسبب أضرارًا مادية وأدبية ومعنوية لا شك فيها بالموظفين وطريقة تعاملاتهم الفظة مع من ترمى بهم أقدارهم شهودًا كانوا أو مدعين أو مدعي عليهم، كل هذا قد أضاف إلى الضباب حالة من العتمة؛ فزادت على حالات عدم التروى والحرص والدقة فى إجراءات التحقيق حالة من التحيزات وعدم الحياد فى بعض الحالات، كما جرى فى القضايا التى سأعرضها على سيادتكم.

صحيح أن القضاء الإدارى كان هو الملاذ والملجأ الأخير من تجاوزات السلطة الإدارية وعدم تروى بعض أعضاء النيابة الإدارية، بيد أنه يبقى ويظل للأبد ذلك الجرح الكامن فى أعماق مواطنين اضطروا للمثول أمام القضاء دون جريمة وتحملوا عبء الانتظار والترقب لكلمة العدالة دون خطأ أو خطيئة.

وحتى لا أطيل عليكم؛ سأعرض ثلاث حالات شاءت الظروف والصراعات الوظيفية والنقابية ـ بل وأحيانًا الشخصية ـ أن أكون طرفًا فيها؛ مثلت فيهم أمام النيابة الإدارية (رئاسة الهيئة ـ قطاع الرئاسة والعدل) فشاهدت عن قرب كيف يمارس بعض المحققين فى النيابة الإدارية إجراءات (كشف العدالة):

١ـ القضية رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق

وهى الدعوة التى أقامتها النيابة الإدارية ضدى وثلاثة آخرين من أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز وبإلحاح وطلب من رئيس الجهاز المركزى بالإنابة السابق، لمجرد أننا مارسنا حقنا الدستورى الذى توفره المادة ٦٣ من الدستور ومخاطبة السلطات العامة متمثلة فى السيد رئيس مجلس الوزراء نخطره فيها بوجود أخطار

على حياة العاملين لوجود شروخ فى مبنى الجهاز وفقًا لما ورد فى مذكرة رسمية من الأمين العام للجهاز وتهربًا منهم لإعادة افتتاح دار حضانة لأبناء العاملات بالجهاز، وكوسيلة لإرهابنا من جانب رئيس القطاع المشرف على جهاز التنظيم والإدارة وقتئذٍ أُحلنا للنيابة الإدارية التى بدلًا من بذل مجهود قانونى من جانب المحقق لقراءة حقنا الدستورى وفى محاولة لإرضاء رئيس الجهاز بالإنابة أُحلنا إلى المحكمة التأديبية العليا التى حكمت فى النهاية ببراءتنا وأثبتت حقنا الدستورى فى مخاطبة السلطات العامة (مرفق صورة الحكم وثيقة رقم ٣١).

٢ـ القضية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٨

وهى حالة تحتاج وحدها لصفحات مطولة؛ لكشف مدى الأخطار الجسيمة والتحيزات المسبقة والضغط على شهودى وإبداء آراء وتعليقات من جانب المحقق التى تثبت التحيز المسبق ضدى، وتتلخص وقائعها فى ادعاء غير صحيح قدمه رئيسى فى العمل وهو يشغل درجة وكل وزارة اعتاد على التعسف فى استخدام سلطته ضد العاملين بالإدارة، والتنكيل بالعمال والسعاة إلى حد قوله لأحدهم: «أنا حاسففك تراب السجادة ديه». فى الوقت نفسه لم يتردد عن التزوير فى سجل اليومية الخاص بالإدارة بإثبات حضوره، بينما يكون فى أماكن أخرى لإلقاء محاضرات فى مديريات التنظيم والإدارة وغيرها من المصالح الحكومية، وهو ما تصديت له بحكم موقعى النقابى وعرضت الأمر بمذكرات رسمية على السيد الدكتور وزير التنمية الإدارية للتحقيق فى هذه الوقائع والتأكد من صحتها، فما كان من السيد وكيل الوزارة إلا أن ادعى علىَّ بأننى قد وجهت إليه ألفاظًا غير لائقة فى مكتبه؛ وأحيل الأمر بطلب منى إلى النيابة الإدارية فإذا بى أمام العجب العجاب؛ فالمحقق يخرج عن حدود موضوع التحقيق ليأتى بموضوعات ليست محلًّا للتحقيق، مثل إشارتى فى بعض المذكرات للسيد الوزير بأننى لا أثق فى حياد السيدة مدير عام الشئون القانونية فى الجهاز، أو أن

إدارة التفتيش المالى و الإدارى بالجهاز تتواطأ لإخفاء مخالفات السيد وكيل الوزارة، وبدلًا من التحقيق فى مدى صدق ما ذكرته من وقائع تزوير من السيد الوكيل ومخالفته تعليمات الوزير وتعسفه فى استخدام سلطاته ضد العاملين بالإدارة إذ بالمحقق يدير التحقيق بطريقة تنم عن رغبة أكيدة وظاهرة فى الإساءة إلىَّ ويتجاهل أقوال شهود النفى الخمسة الذين أتيت بهم، و يتجاهل كذلك إثبات وقائع المخالفات التى ارتكبها وكيل الوزارة الذى عجز عن إثبات واقعة التعدى عليه؛ وإذ بى أجد لائحة اتهام وتوصية من النيابة الإدارية بإحالتى إلى النيابة العامة ونقلى من الإدارة وتوقيع جزاء صارم ضدى.

وبعد تقدمى بشكوى إلى رئاسة النيابة الإدارية؛ أعيد النظر فى هذه القضية وتم سحب هذه التوصيات واكتفت رئاسة الهيئة التى تبين لها مدى الأخطاء المهنية الجسيمة التى ارتكبها عضو النيابة الإدارية؛ إلى التوصية بترك الأمر إلى السلطة المختصة لاتخاذ ما تراه مناسبًا، والذى اقتصر على جزاء الخصم ثلاثة أيام من مرتبى وهو ما ألغته المحكمة التأديبية للرئاسة وملحقاتها فى الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق .

وبرغم انتهاء الأثر المادى لمخالفات عضو النيابة الإدارية فى هذه القضية والمتمثلة فى الخصم والحرمان من مكافأة الشهر (أى ما يعادل ٥٠٠ جنيهًا)، فإن هناك بقية من كبرياء مجروح؛ وبعض من أعصاب وفكر أجهد فى معركة لم يكن لها ضرورة لو مارس المحقق عمله بقدر من الحياد و الموضوعية.

٣-**القضية رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٩**

وبتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٩٨ و أثناء تنظيمى لنظام الجلوس فى سيارة المشتركين بالجهاز، وبصفتي مكلفًا بالإشراف على هذه السيارة اندفع أحد العاملين وزوجته فى وصلة سباب وقذف لشخصى وسط دهشة واستغراب جميع العاملين؛ مما اضطرنى إلى رفع الأمر للمسئولين فى الجهاز وطالبت بإحالة الموضوع للتحقيق بالإدارة العامة للشئون القانونية (تحقيق رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٨)، والتى انتهت فعلًا بالتوصية بمجازاة

هذا الموظف بخصم خمسة أيام، إلا اننى نظرًا لعدم ثقتى فى حياد مدير عام الشئون القانونية بالجهاز لوقائع سابقة طالبت بإحالة الموضوع للنيابة الإدارية ووافق السيد وزير التنمية الإدارية على طلبى؛ مما أوغر صدر السيدة مدير عام الشئون القانونية التى اعتبرت أن هذه الموافقة تعنى أنها ليست محل ثقه السيد الوزير، وهى التى تربطها صلة شخصية بمحقق النيابة الإدارية الذى سبق وتولى التحقيق فى القضية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٨. وهكذا وبعد سماع أقوالى وأقوال شهود الإثبات وأقوال المشكو فى حقه الذى استدعى مرة أخرى بما يؤكد عدم توجيه أى خطأ إلىَّ فوجئت بمذكرة النيابة الإدارية توصى فيها بتوقيع جزاء على الشاكى والمشكو فى حقه وهكذا تساوى الجانى والمجنى عليه؛ بما ينفى ويبدد أمام العاملين جميعًا فكرة الردع أو الحق ويصب فى خانة واحدة هى أن يلجأ كل شخص إلى اقتصاص حقه بنفسه وبالطريقة التى يراها مناسبة؛ فتتحول منظماتنا الإدارية من مؤسسات محترمة لها قواعدها ونظمها إلى غابة أو سرك، فى مسلسل من الانهيارات المؤسسية و القيمية فى المجتمع والدولة.

وصحيح أننى سألجأ وأثق ثقة مطلقة فى عدالة القضاء وحيدته، ولكن ماذا يبقى للمرء للعمل والابتكار فى هذا الوسط الوظيفى غير الصحى؛ وماذا يبقى للموظف من ثقه فى حياد ونزاهة جهة التحقيق المناط بها رد الحقوق والابتعاد عن الثأر الشخصى والتربص والمجاملة.

إننى إذ أتقدم لسيادتكم فما زلت آمل فى بصيص من عدل بين أيديكم .. وإعادة فتح ملف هذه القضايا وخاصة القضية رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٨ و ٥٩ لسنة ١٩٩٩ لرد اعتبارى الأدبى والمعنوى ومحاسبة المخطئين.

وتفضلوا بقبول تحياتى واحترامى ..

مقدمه / عبد الخالق فاروق

باحث أول بالجهاز المركزي للتنظيم الإدارة

وكاتب متخصص فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

ولم أتوقف عند هذا الحد، فكتبت بمضمون تلك الأخطاء التى شابت التحقيق إلى وزير التنمية الإدارية (وثيقة رقم ٣٢).

وقد اضطرت السيدة المستشار رئيس النيابة الإدارية إلى إحالة الموضوع إلى نائب رئيس الهيئة، ومدير المكتب الفنى لهيئة النيابة الإدارية «المستشار مدحت قنديل» لفحص ومراجعة ملف القضية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨، واستقبلنى الرجل فى مكتبه بصورة ودية ومجاملة، وتحادثنا لدرجة أنه قد فتح قلبه وعقله لمن اعتبره أحد مثقفى مصر، وليس مجرد موظف، فأفصح الرجل عن تصرفات الشباب أعضاء النيابة الإدارية، ورغبتهم فى التسلط واستغلال سلطتهم بصورة سيئة، وكان مما قاله ولا أستطيع نسيانه:

- فى برامج التدريب التى ننظمها لمعاونى النيابة الإدارية الجدد، فوجئت بالكثير منهم يرددون قول «أحنا مش نيابة بحق وحقيقى» فسألهم المستشار «مدحت قنديل»:

- لماذا تقولون ذلك؟

فجاءت الإجابة منهم صاعقة وصادمة، كما يقول الرجل، لقد قالوا:

- لأننا لا نملك سلطة إصدار قرارات الحبس أو الضبط والإحضار.

واستطرد المستشار «مدحت قنديل» قائلًا:

لقد شرحت لهم مرارًا وتكرارًا، أن النيابة الإدارية هى سلطة تحقيق وادعاء فيما يستحق الادعاء، وعليكم دائمًا النظر والتعامل مع الموظفين محل التحقيق بصورة محترمة، فهم ليسوا لصوصًا، وإنما قد يكون بعضهم مخالفًا، والكثيرين منهم شرفاء.

واستكمل قائلًا بأسى:

- ولكن يبدو أن كلامى هذا كان يدخل من إحدى الأذنين ويخرج من الأخرى.

وهكذا هى معظم سلوكيات المحققين فى النيابة الإدارية، يتعاملون بتعالٍ، وهم محملون نفسيًّا «بعقدة نقص» بمقارنة أنفسهم بسلطات زملائهم فى سلك النيابة العامة، فيتصرفون بعصبية زائدة، وبتعالٍ غير مفهوم وغير مبرر فى مواجهة الموظفين محل التحقيق، الذين قد يكون الكثير منهم أكثر علمًا وخبرةً وثقافةً من المحققين أنفسهم، وهو ما يؤدى إلى زيادة عنجهية وتعالى المحقق.

وقد أدت شكواى إلى تعديل توصيات المحقق الشاب قليل الخبرة والملوث بداء المجاملة والتحيز ضدى، حيث تضمن توصياته:

- التوصية بنقلى من الإدارة المركزية للبحوث.
- إحالة الموضوع إلى النيابة العامة.
- توقيع جزاء صارم فى حقى.

فإذا بتوصيات النيابة الإدارية بعد الفحص الذى تولاه المستشار «مدحت قنديل» ومكتبه الفنى، تحذف كل تلك التوصيات الشاذة، وتوصى بترك الأمر إلى السلطة المختصة دون تحديد لأية عقوبة، بل وزاد الأمر أن جرى التحقيق وتأنيب المحقق المتحيز (شريف)، فكان درسًا قاسيًا له ليتعلم أصول وقواعد الحياد القانونى والعدالة.

وأسقط الأمر فى أيدى عصابة «الشئون القانونية» بالجهاز، فرفعت المذكرة للوزير مع توصية بتوقيع جزاء إدارى، فصدر القرار رقم (٣٤١) لسنة ١٩٩٨ بتوقيع جزاء الخصم ثلاثة أيام من مرتبى، وهو ما اضطرنى إلى التظلم إلى الوزير (وثيقة رقم ٣٣)، استتبعها رفع دعوى قضائية أمام القضاء الإدارى، التى قضت فى شهر مارس من العام التالى (١٩٩٩) بإلغاء هذا القرار، وما ترتب عليه من آثار.

واستمرت الحرب سجالًا بين هذا الشخص (ف. ح) وبينى، وإذا بى أتسلم فى شهر أغسطس من عام ١٩٩٨ تقرير الكفاية السنوية الخاص بى، وقد قام بالتلاعب به، بحيث أحصل على تقدير أقل من (٨٠ درجة) ـ أقل من ممتاز ـ مما يحول دون

ترقيتى إلى الدرجة الأولى التى كنت قد أوشكت على الاقتراب منها خلال الشهور القادمة، ونظرًا لتواضع ذكائه فقد كانت الأسباب التى أوردها لتخفيض تقرير كفاءتى تثير الضحك (وثيقة رقم ٣٤)، ولا تصمد أمام البحث الموضوعى البسيط.

وبمجرد عرض هذا التقرير على لجنة التظلمات المسئولة عن فحص تقارير الكفاية محل التظلم، عدل التقرير رغم أنف الرجل، فأصيب كمدًا وبحث عن وسيلة أخرى للحرب.

بحث الرجل عن شخص ما أو محسوبية ما فى النيابة العامة بدائرة مدينة نصر، وتقدم ببلاغ يطالب فيه بإعادة فتح التحقيق وضمنها التوصيات الأولى التى أقترحها محقق النيابة الإدارية المشكوك فى صلاحيته القانونية، وتحت ضغط المجاملة، وبالمخالفة لقانون المرافعات وقانون الإجراءات ـ قام أحد المحققين فى نيابة مدينة نصر، بإصدار قرار استدعاء لشخصى على عنوان العمل، وعندما ذهبت إليه، كان أول سؤال وجهته إلى المحقق:

– هل معنى هذا الاستدعاء هو ضبط وإحضار؟

فإنتفض الشاب، رافضًا المعنى، واعتذر عن طريقة الاستدعاء، وأكتشف أن المجاملة قد توقعه فى خانة المساءلة، فهو الآن أمام شخص يبدو أنه قادر على الحرب حتى النهاية، فطوى صفحات التحقيق الوهمى، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

كشفت هذه المعركة الإدارية والقانونية الطويلة عن خواء بعض أجهزة التحقيق القضائية، واختراقها عبر علاقات القرابة والمجاملة والوساطة والمحسوبية، وأن اعتبارات القانون وسيادته وضوابطه، تتوارى خجلًا أمام تلك العلاقات الشخصية وشبكات المصالح غير القانونية.

والغريب، أننى لم أتعلم الدرس جيدًا، وفى حالة أخرى، ذهبت بقدمى مرة أخرى إلى النيابة الإدارية مستجيرًا من الرمضاء بالنار كما يقولون، ولهذا قصة أخرى.

□ □ □

الفصل السادس عشر

أنا والتنظيم النقابى .. وعائلة أبو سديرة

حكاية النقابة تكشف بحد ذاتها عن فساد دولة، تغلغلت داخلها شبكات الفساد والمصالح غير القانونية، ونجحت فى اختراق جميع المؤسسات التشريعية والقضائية والنقابية، والأخطر نجاحها فى اختراق أجهزة الرقابة الحساسة (الرقابة الإدارية ـ مباحث الأموال العامة)، أو الأجهزة الأمنية السياسية (كمباحث أمن الدولة ـ وهيئة الأمن القومى).

ولا أدرى لماذا قررت أو أُجبَرت على النزول مرة أخرى إلى ساحة التمثيل النقابى للموظفين فى الجهاز، خاصة بعد تجربتى المُرَّة مع هؤلاء الأشخاص أنفسهم فى «جمعية النشاط الاجتماعى» عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩، والتآمر الذى جرى لفصلى من مجلس إدارتها، وصمت الناس أصحاب المصلحة الذين قدمت إليهم ما لم يقدمه أحد من بقية أعضاء مجلس إدارتها منذ سنوات طويلة، مثل استخراج أكثر من أربعمائة بطاقة لدخول مسارح القطاع العام بتخفيض، وتنظيم مصيف «مرسى مطروح» بأسعار غير مسبوقة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وغيرها من الخدمات، برغم الطعنات الجارحة والمؤلمة التى كنت أتلقاها من بقية أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعية، حتى وصل التدنى الأخلاقى بالسيدة عضو مجلس الإدارة (س. ع) ربيبة عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى بمدينة نصر «السيدة ثريا لبنة» بنشر الشائعات بشأن أستغلالى لصور السيدات بالجهاز لأغراض شخصية بدلًا من استخدامها فى استخراج كارنيهات المسارح.

لدى الموظفين يكاد يتساوى المتفانى من أجلهم مع النصابين والمحتالين عليهم، والمتسلقين على أكتافهم، والمتكسبين من وراء تمثيلهم، والنماذج فى هذا كثيرة لعل أبرزها السيدة (س. ع) ومن على شاكلتها، وأنا ومن يناصرنى من جهة أخرى.

لقد أصبحت فى نظر كثير من الموظفين مجرد الموظف المشاغب، أو المشاكس، وليس المدافع عن مصالحهم وحقوقهم، فكانوا يأتون إلىَّ فى مشاكلهم ومصائبهم،

يقذفون بها فى وجهى، ويتركوننى ثم يذهبون، ويتفرجون، فإذا جد الجد، وتحولت المعركة بينى وبين الوزير أو غيره من القيادات الإدارية المتعسفة، إلى نار وتحقيقات، ونيابة إدارية، يتوارون فورًا عن الأنظار، كأن الأرض ابتلعتهم، ويصل الأمر إلى حد تجنب إلقاء تحية الصباح أو المساء، إذا ما التقينا مصادفةً، خوفًا من أن تصل هذه التحية إلى الوزير.

تصوروا إلى أى حد هذا المستوى الأخلاقى للموظفين ..؟

لقد بدأت الدورة النقابية الجديدة (١٩٩٧ - ٢٠٠١)، بانتخابات على مستوى اللجان النقابية التى تزيد عن أربعين ألف لجنة قاعدية فى نوفمبر عام ١٩٩٦.

وأثناءها رأيت كيف تشترى أصوات الموظفين ـ خاصة السعاة والحرفيين وحملة المؤهلات المتوسطة ـ عبر الأموال والهدايا، وبعض الخدمات الشخصية المحدودة و بعض الوعود الكاذبة.

وبرغم الحرب الضروس التى دارت رحاها ضدى، حيث تكتلت جماعات الفساد والحزب الوطنى، وعناصر الأمن وعملاء الإدارة، فى محاولة مستميتة من أجل إسقاطى، فقد نجحت بنسبة أصوات مرتفعة، لم يقلل منها سوى التلاعب الذى جرى فى صندوق العاملين فى فرع الجهاز بالإسكندرية وعددها مائة صوت، حيث حصلت منها على أربعة وثلاثين صوتًا فقط، وهكذا جاء ترتيبى الثالث فى أصوات الناجحين فى تلك الانتخابات.

ومن لم يدرك طبيعة التنظيم النقابى فى أوساط الموظفين، فإن غالبية المرشحين لهذا التنظيم تتقدم إلى هذا المعترك، ليس من زاوية الدفاع عن مصالح الموظفين زملائهم، وإنما من أجل تحقيق أهداف مختلفة تمامًا، فبعضهم يتقدم على أمل تحقيق منفعة مالية مباشرة من خلال تنظيم الرحلات (مصايف ـ رحلات حج ـ رحلات عمرة

ـ وغيرها)، والحصول من ورائها على العمولة المقررة من جانب شركات الرحلات والسياحة إلى المنظمين لها، وبعضهم يحترف تنظيم معارض لبيع السلع المعمرة، والحصول أيضًا على العمولات الخفية من الشركات سواء كمبلغ لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، أو كنسبة من المبيعات أو غيرها، وبعضهم الثالث يهدف إلى تحصين وضعه الوظيفى، حيث يضمن القانون للعضو النقابى الحصول على تقرير كفاية سنوية (ممتاز) طوال فترة عضويته النقابية، حتى لو كان غير كفء. وبعضهم الأخير يهتم بفكرة «الوجاهة» أو «البريستيج» berestage، وإمكانية الترقى الوظيفى، أو على المستويات الأعلى فى العمل الحزبى أو الإدارى.

لقد تضمن برنامجى الانتخابى وعدًا بمحاولة حل مشكلتين أساسيتين، يعانى منها العاملون بالجهاز، إلى جانب مشكلات فرعية أخرى عديدة.

كانت المشكلة الأساسية الأولى هو استعادة «دار الحضانة» لأبناء العاملين والعاملات بالجهاز، التى ظلت موجودة منذ منتصف الستينيات، حتى حدث زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢، وقام رئيس الجهاز السابق (د. حسين كاظم)، بعد أن جرى شحنه من جانب القيادات الإدارية الوسطى والعليا ضد وجود «دار الحضانة» عبر عدة سنوات، فى إطار التحول الرجعى الذى كان جاريًا فى البلاد كلها ضد عمل المرأة، ومزاياها التى حصلت عليها منذ سنوات طويلة.

كانت العبارات التى يكررها قيادات الجهاز الإدارية على مسامع رئيس الجهاز من قبيل:

- أن العاملات يتركن مكاتبهن باستمرار من أجل إرضاع أطفالهن.
- وأن مطالب الآباء والأمهات تتجاوز إمكانيات الجهاز المالية (وكأنهم يدفعون ذلك من جيوبهم الخاصة)!.

- أو أن الحضانة تسبب مشكلات كثيرة بين القائمين عليها من ناحية والآباء والأمهات من ناحية أخرى، مما يصدع قيادات الجهاز والأمانة العامة.

وقد تفنن فى هذا الدس المستمر أناس من قبيل «عبد الظاهر خفاجى» و«مدحت حسنين» و«سعد كشك» وغيرهم كثير.

وقد حققت عمليات الدس والشحن نتائجها المرجوة، حينما حدث زلزال عام ١٩٩٢، فاستغلها رئيس الجهاز، ليغلق «دار الحضانة» بحجة عدم ضمان سلامة الأطفال. (وثيقة رقم ٣٥)

وكانت المشكلة الثانية الأساسية، هو رغبة العاملين فى استعادة إجازة يوم السبت التى ألغاها رئيس الوزراء «د. عاطف صدقى» عام ١٩٩٥، تحت تأثير مقالة صحفية كتبها الأستاذ «أحمد بهاء الدين»، دون أن يسبقها دراسة أو تحليل.

وكان الجهاز بعد مغادرة الدكتور «حسين رمزى كاظم» ـ لشغل منصب محافظ الشرقية ـ قد مر بمرحلة من عدم التوازن؛ حيث أناب وزير التنمية الإدارية وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد)، أقدم رؤساء القطاعات بالجهاز وهو السيد (ع. ن) فى إدارة شئون الجهاز، واستمر الحال هكذا لمدة أحد عشر شهرًا، كانت من أسوأ الفترات التى مرت بهذه المؤسسة الحيوية.

فقد كان الرجل يتسم بكل الصفات السيئة، بما فيها الاستغلال المكثف لوظيفته فى تحقيق مصالحه الخاصة، من حصول على مزايا من بعض المصالح الحكومية مقابل موافقته على مشروعات الموازنة، واستحداث الوظائف (هيئة الأوقاف، هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها)، وزاد الأمر أن تحول الرجل إلى محاضر فى كل جداول ساعات التدريب التى ينظمها الجهاز، بحيث تمكن خلال فترة الأحد عشر شهرًا التى قضاها فى وظيفته من الحصول على حوالى ٩٥ ألف جنيه كمكافآت تدريب.

ذهب هذا الرجل بكل ظله الكئيب وتفاهة مسلكه فى أواخر عام ١٩٩٦، وانتظر الجميع حابسين أنفاسهم لمعرفة من سيكون الوزير الجديد.

لم يمضِ سوى ثلاثة أسابيع على إحالة (ع. ن) إلى التقاعد، إلا وجاء رجل النظام القوى وطباخ السم كله، الذى يشغل مقاعد ثلاث وزارات (التنمية الإدارية ـ قطاع الأعمال العام ـ وزير شئون مجلس الوزراء) وفى صحبته رجل أسمر طويل القامة، يرتدى نظارة طبية، تلمح فى نظرات عينيه قدرًا من السذاجة، بقدر ما تحمل درجة من الخبث والمكر، واجتمع «د. عاطف عبيد» برؤساء القطاعات ووكلاء الوزارة بالجهاز، وقدم إليهم الرجل قائلًا:

- أقدم لكم اللواء الدكتور محمود أبو سديرة، الذى سيتولى من الآن مسئولية أعمال رئيس الجهاز بالإنابة لحين صدور القرار (وثيقة رقم ٣٦).

وكان هذا أحد أخطاء الرجل الكبرى.

وبالطبع لم ينطق أحد من الحاضرين للاجتماع بكلمة تعبر عن اعتراض، أو قبول، ولم يسأل أحد منهم عن حقيقة الوضع الوظيفى للرجل القادم فى صحبة «عاطف عبيد».

لم يكن «د. محمود أبو سديرة» سوى موظف فى مكتب وزير التنمية الإدارية، ومركز معلومات مجلس الوزراء، مستفيدًا من نص المادة (١٥) من الدستور التى تمنح مزايا وأفضلية التعيين لمن يسمون «بالمحاربين القدامى»، ولم يكن على دراية أو خبرة سابقة فى مجالات عمل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولا نظم الخدمة المدنية عمومًا، ويعزز من نفوذه لدى «د. عاطف عبيد» كونه الشقيق الأصغر لعضو مجلس الشعب، ووكيل الاتحاد العام لنقابات العمال وعضو قيادى فى الحزب الوطنى الحاكم عن دائرة «طهطا» بسوهاج، السيد «محمد أبو سديرة».

ومن ثم فإن «محمود أبو سديرة» كان فى الترتيب الوظيفى أحدث من كل قيادات الجهاز المركزى، فكيف يتسنى له أن يترأس من هم أقدم منه فى السلك الوظيفى؟

ومن ناحية أخرى، فإن قرار تعيين رئيس للجهاز ـ وهو بدرجة وزير ـ هى من صميم الاختصاصات الدستورية لرئيس الجمهورية وحده دون سواه، ومن ثم فإن تصرف «د. عاطف عبيد» هو بمثابة افتئات على صلاحيات رئيس الجمهورية.

وكان على الرجل ـ محمود أبو سديرة ـ أن يجلس فى مكتب رئيس الجهاز، ليتعرف على طبيعة عمل الجهاز، لحين صدور قرار بترقيته إلى رئيس قطاع أولًا، أو صدور قرار جمهورى بتعيينه رئيسًا للجهاز، فأصبح فريسة سهله لعدد من المحيطين به من قيادات الجهاز القدامى، يلقنوه ليس فقط وظائف الجهاز واختصاصاته، بل أيضًا عداواتهم، ويدسوا عليه خصوماتهم، فسيطروا على عقله ومشاعره، وبهذا سقط فى المحذور.

وكان أكثر القيادات دهاءً وخبثًا فى هذا المجال ثلاثة هم «شهير» و «حسن عبد السلام» و سارق مشروع بنك المعلومات الإدارية الشهير (ح. م. ح)، وجميعهم أصبحوا بوابة أذن الرجل، الذى خلع عليه الموظفون بالجهاز لفظ «الوزير».

والحقيقة، أنه لم يكن لى موقف مسبق، أو عدائى ضد الرجل، وإن كنت قد تحسست عقلى من طريقة الإتيان بالرجل، وإجلاسه قهرًا وغصبًا على كرسى، دون اتباع الإجراءات الدستورية الصحيحة، علاوة على تصريحات الرجل الصحفية التى كانت تذهب إلى هدف «خصخصة» الخدمات الحكومية.

على أية حال، صعدت كغيرى، للتعرف على الرجل، متمنيًا له النجاح، وكان وديًا ومشجعًا، فلم تكن أذنه قد تركت العنان بعدُ لمن يستطيع ركوبها.

عدة أيام قليلة، وصدر قرار من وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد) بتعيين الرجل رئيسًا لقطاع الجهاز بالإسكندرية ـ بدرجة وكيل أول وزارة ـ فى خطوة تمهيدية على

ما يبدو لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه رئيسًا للجهاز (بدرجة وزير)، وبعدها بدأت آلة الإعلام الحكومية فى تلميع الرجل وتقديمه إلى الرأى العام (مجلة المصور العدد ٣٧٨١ بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٧).

ومرة أخرى صعدت إلى مكتبه أهنئه على الترقية الجديدة، وفى الأثناء طالبته بتحديد موعد لاجتماع منفرد به، أو فى حضور اللجنة النقابية من أجل مناقشة المشكلات والقضايا التى تهم الموظفين بالجهاز، خاصة ما تعلق منها بموضوع دار الحضانة.

ويبدو أن الرجل قد فوجئ بالأمر، وتساءل بين نفسه، من هذا الشاب الذى يتحدث معه بمثل هذه الثقة، وقد تبرعت سيدة كانت قد حملت علبة كبيرة من أفخم أنواع الشيكولاته، وصعدت للتهنئة، معبأة المكان برائحة «البرفان» الأنثوى النفاذ الذى اشتهرت به، وبشعرها الأصفر المسدل على كتفيها، وكانت قد سبقتنى بالجلوس إلى الرجل، ويبدو أنها كانت قد مكثت منذ مدة طويلة، فبادرتنا بالقول:

- حضانة أيه يا عبد الخالق !

وكان من الطبيعى أن يميل بأذنيه ليسأل بعض معلميه الجدد، من قدامى العاملين فى الجهاز، فقالوا له:

- ده شاب شيوعى، ويكتب فى الصحف المعارضة وفى الأهرام، وكان رئيس الجهاز السابق يعمله حساب، وقد قبض عليه عدة مرات.

هكذا أعدوا الرجل منذ اللحظة الأولى للصدام والتحدى.

تجنب الرجل اللقاء لعدة أيام، ولكن مع تكرار الطلب بعقد اجتماع، اضطر إلى تحديد موعد لاجتماع بينه و أعضاء اللجنة النقابية الأحد عشر كافة فى مكتبه.

فى صباح ذلك اليوم، ذهبنا جميعًا، نكاد نكون فريقين واضحين داخل اللجنة النقابية (أربعة مقابل سبعة) وبينما كان الأربعة المتضامنون معى، راغبين فى طرح المشكلات، كان السبعة المرتبطين بالإدارة والحزب الوطنى والأمن، يرغبون فى جلسة تعارف ومزايا لأعضاء اللجنة النقابية، مع تأجيل المشكلات إلى وقت آخر.

ومنذ اللحظة الأولى فى الاجتماع ،كان من الواضح أن الرجل قد اتخذ موقفًا معاديًا تمامًا لى شخصيًّا، وتجنب الحديث معى، ثم زاد فبدأ فى التعرض لى بشكل غير مباشر، كأن يتحدث عن العناصر الشيوعية، والقادمين من الدرب الأحمر، وذلك دون مقتضى من سياق الحديث.

ولكنه بعد أقل من عشر دقائق على هذا النهج فى الاجتماع، اكتشف أن من يدير الحوار فعلًا هو أنا، وأن من يطرح القضايا التى تستحق النقاش هو أنا ومن يملك مفاتيح الحلول هو أنا، فاعتدل فى جلسته، واضطر إلى أن يبادلنى الحوار والرأى، وأن يكون أكثر تأدبًا واحترامًا.

كان من الحاضرين لذلك الاجتماع معلموه الجدد، وملقناه السيدان «شهير» و«حسن عبد السلام»، خرج الأعضاء السبعة متصورين أنهم قد كسبوا الرجل لصالحهم، وليس لمصالح العاملين، ولم يتجرأ أحد منهم على عرض مشكلات الموظفين، بينما خرجت أنا وزملائى الثلاثة، ونحن مدركون تمامًا، أننا بصدد معركة كبرى مع هذا الرجل «الودنى» بالمعنى السيئ للكلمة.

عدة أيام أخرى، وبدأت أخطاء الرجل فى الظهور، بدأها أثناء اجتماع عقده مع الموظفين فى بعض إدارات الجهاز بالقاعة الكبرى، فأكد فيه أنه لن يقوم بتعيين أبناء العاملين، فهو يحتاج إلى دم جديد ـ كما يقول ـ ينساب فى شرايين الجهاز، وإذا بهذا الدم الجديد يظهر بعد عدة أيام أخرى، باستقدام عدد من الضباط المتقاعدين، الحاصلين على دورة أو دورتين فى مجال الحاسبات الإلكترونية، فحرر لهم عقودًا

بمكافآت تتراوح بين ثمانية آلاف جنيه، إلى عشرة آلاف جنيه شهريًّا، فى وقت كان متوسط ما يحصل عليه الموظفون بالجهاز لا يزيد عن أربعمائة جنيه.

وزاد على ذلك أن هذا التعيين المؤقت كان تمهيدًا لشغلهم الوظائف القيادية بالجهاز بمجرد خلوها (مديرو عموم، ووكلاء وزارة، ووكلاء أول). ومن ثم تعاظمت ظاهرة الرسوب الوظيفى بين العاملين فى الجهاز لصالح العسكريين.

وزاد الأمر سوءًا، أن السيد «أبو سديرة» بدأ عملية مشبوهة تحت زعم تجميل مبنى الجهاز ـ الذى ظل لسنوات طويلة ومنذ تولى (حسين كاظم) رئاسته من أجمل الأبنية الحكومية وأنظفها ـ وذلك بهدم درجات عشرين دورًا مزدوجًا، والحمامات من أجل استبدالها بالرخام والسيراميك، بما كلف ميزانية الدولة أكثر من خمسة ملايين جنيه، فى ظل دولة تعانى من مديونية داخلية وخارجية تكاد توصلها إلى حافة الإفلاس. ثم يزيد بالتعاقد مع موظفين جدد لطاقم مكتبه، بمبالغ تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه شهريًّا، فى ظل تدنى المرتبات والأجور للعاملين فى الجهاز.

بدأت ملامح سلوك «العزبة» تسود فى الجهاز، وفى أداء الرجل، وتورط أكثر إلى حد الجلوس مباشرة مع المقاول (وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة) المسند إليه مسئولية أعمال الهدم والبناء، ليتفاوض معه حول تكاليف أعمال البناء، وهو ما يخالف كل القوانين والأعراف المنظمة لمثل هذا النوع من الأعمال.

وفى الوقت نفسه، كنت قد بدأت حملة توقيعات من جانب العاملات المطالبات بعودة دار الحضانة، وإرسالها إلى الصحف المختلفة (الجمهورية، الأهالى، الوفد)، وكذا إلى مكتب السيدة حرم رئيس الجمهورية باعتبارها المناط بها عمليًّا مسئولية المجلس القومى للأمومة والطفولة، وإلى مكتب رئيس الوزراء المصرى.

قابل «محمود أبو سديرة» كل هذه النداءات الصحفية المتكررة بتجاهل وعدم اهتمام. وفى الوقت نفسه، صدرت تعليمات جديدة بشأن نظام جديد لمنح الحوافز والمكافآت يشدد ويضيق أكثر على العاملين، دون الرجوع إلى اللجنة النقابية أو مناقشة أعضائها؛ مما اضطرنى إلى كتابة بيان، وقع من ستة أعضاء من اللجنة النقابية ـ بينما رفض الخمسة الآخرون ـ وطبعت منه خمسمائة نسخة ووزعتها على جميع العاملين بالجهاز، واتخذ شكل رسالة مفتوحة إلى الرجل (وثيقة رقم ٣٧).

وأدى ذلك إلى اتساع المسافات بيننا، فلجأ الرجل إلى السياسة الاستعمارية التقليدية (فرق تسد)، مستعينًا برئيس اللجنة النقابية الذى كان يوشك على الإحالة إلى التقاعد لبلوغ السن القانونية، مما جعله ضعيفًا إزاء الإدارة، ورغبته فى الحصول على عقد عمل بعد سن التقاعد، حتى يستمر فى ترأس اللجنة النقابية، كما كان الشخص بطبيعته وتاريخه الوظيفى كسكرتير فى مكاتب السادة وكلاء الوزارة، صاحب تركيبة نفسية، تجعل من صاحبها أقرب إلى سلوك الخدم منه إلى صاحب «قرار».

وبالإضافة إلى عناصر الحزب الوطنى وعملاء الإدارة من بين أعضاء اللجنة النقابية، حاز الرجل أغلبية المجلس وضمن صمتهم فى مواجهتنا.

واستمر ضغطى وزملائى الثلاثة على الرجل من أجل استعادة دار الحضانة لأبناء العاملين بالجهاز، فقمنا بتحرير مذكرة موقع عليها من مائتين وخمسين موظفة، وتم رفعها إلى حرم رئيس الجمهورية المسئولة عما يسمى المجلس القومى للطفولة والأمومة، وسط حالة من الحراك داخل الجهاز، ووفود لم تنقطع أبدًا عن زيارتى فى مكتبى من النساء العاملات.

وكان الرد العقيم الذى قامت به الإدارة، أن أعدت مذكرة لتقديمها إلى مكتب حرم رئيس الجمهورية، وإلى الصحف التى نشرت عن الموضوع، تتضمن أكاذيب الإدارة التى استندت إليها فى إلغاء دار الحضانة على إثر زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢، ويتحدد

فى نقطة واحدة: أن الزلزال قد أظهر شقوقًا وشروخًا فى مبنى الجهاز، ومن ثم فإن دار الحضانة لم تعد آمنة للأطفال.

فكيف يتسنى لإدارة لها من الحصافة والعقل، أن يكون هذا ردها؟

وإذا كان مبنى الجهاز غير آمن، فكيف تأمن على أرواح أكثر من ألفى موظف وموظفة يعملون يوميًّا فى المبنى ذاته؟

وعلى الفور، عقدنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية المتحملون لتلك المسئولية اجتماعًا موسعًا مع العاملين والعاملات أصحاب المصلحة فى الموضوع، وأبلغناهم بحقيقة الموقف، ورد الإدارة التى يترأسها الآن «محمود أبو سديرة»، وأعلناهم أننا سنقوم برفع الأمر إلى رئيس الوزراء فى صورة برقية من أشخاصنا الأربعة، تخطره فيها بالمخاطر المحيطة بالعاملين من جراء التواجد فى مبنى غير آمن، وأنهم بعد فترة قصيرة سيتولون إرسال برقيات مماثلة، حتى يكون فى هذا ورقة الضغط الكبرى على تلك الإدارة المتعسفة، والحمقاء فى الوقت ذاته، وبارك الحاضرون جميعًا خطواتنا، وخطة عملنا وذهبنا من فورنا إلى مكتب البريد المجاور لمبنى الجهاز بمدينة نصر، وأرسلنا نحن الأربعة تلك البرقية إلى رئيس الوزراء (د. كمال الجنزورى)، طالبين منه التدخل وتشكيل لجان تحقيق، وأشرنا إلى أن معنا المستندات الدالة على ذلك. وهنا بدأت عجلة الحركة تدور فى كل الاتجاهات، فمن ناحية أرسل مكتب حرم رئيس الجمهورية نص الرسالة الموقعة من مائتين وخمسين موظفة فى الجهاز إلى «محمود أبو سديرة» مصحوبة بطلب الرد والتفسير، ومن ناحية أخرى أرسل مكتب رئيس الوزراء إخطارًا إلى حى مدينة نصر مطالبًا إياه بالتحرك فورًا لإرسال لجنة هندسية إلى مبنى الجهاز للتعرف على حقيقة الأمر، وتقدير المخاطر الحقيقية المحيطة بالمبنى والعاملين فيه. (وثيقة رقم ٣٨)

وبدلًا من قيام الرجل «محمود أبو سديرة» بمراجعة الموقف، ولملمة الموضوع، قام على العكس، بالتصعيد فى مواجهتنا فى عناد ملحوظ وأحمق، ومخالفًا مرة أخرى القانون؛ حيث أحالنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية إلى التحقيق لدى عصابة الشئون القانونية بالجهاز، وكانت التهمة هذه المرة هى إرسال برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء.

بل وزاد عليها، أن قام بتسريب خبر إلى صحيفة «المساء» تفيد بإحالة أربعة من أعضاء اللجنة النقابية بالجهاز إلى التحقيق بتهمة إرسالهم برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء.

وبهذا أصبحت الحرب مفتوحة على كل الجبهات، حتى الساحة الصحفية التى أمتلك فيها القسط الأعظم دون منازع (وثيقة رقم ٣٩).

وعلى الفور شرعت فى كتابة عدة مقالات إلى بعض الصحف المقروءة، إحداها نشرتها فى جريدة الدستور بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٩٧ بعنوان «عاطف عبيد يغتصب سلطات الرئيس»، شرحت فيها كيف أن قرار تعيين الوزراء ـ بمن فيهم رئيس الجهاز المركزى ـ هى من السلطات الممنوحة حصريًّا إلى رئيس الجمهورية، وهى من السلطات التى لا يجوز التفويض فيها طبقًا للمادة (١٤١) من الدستور، ومن ثم فإن تحايل د. عاطف عبيد المتعدد المسئوليات على هذا النص الدستورى، من خلال تعيينه «محمود أبو سديرة» فى وظيفة رئيس قطاع بالجهاز (قرار رئيس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٧) متخطيًا بذلك الأقدميات الموجودة بالجهاز، ثم قراره رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧، بإنابة «د. محمود أبو سديرة» فى سلطات وصلاحيات رئيس الجهاز هو بمثابة التفاف على النص الدستورى، وافتئاتًا على سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء معًا.

ولم أتوقف عند هذا الحد، فنشرت مقالة أخرى تتضمن الفكرة نفسها تقريبًا بصيغ مختلفة، فى جريدة «الأسبوع» بتاريخ ٢٨/ ٤/ ١٩٩٧ تحت عنوان «هل يجوز أن يعين

وزير وزيرًا؟»، وبعدها قامت الدنيا ولم تقعد، إلا بعد طرد «محمود أبو سديرة «من الجهاز نفسه، ولكن كيف؟.

كان الدكتور «كمال الجنزورى» رئيس الوزراء، من الشخصيات التقليدية التى لا تقبل أن يتلاعب بسلطاته وصلاحياته أحد من الوزراء، ويبدو أنه من ناحية أخرى كان يتصارع سرًّا ضد السلطات الواسعة التى استحوذ عليها «د. عاطف عبيد» طوال السنوات الماضية، بتأثير العلاقات الخفية بين الرجل ورجال المال والأعمال، وبعض أبناء رئيس الجمهورية؛ مما حولهما خلال سنوات قليلة إلى مليارديرات فى عالم المال والأعمال، ومن هنا جاء استياؤه من الموقف، وعرض الأمر على رئيس الجمهورية، وبدأ التحضير من جانبه لشىء ما يقلص صلاحيات هذا الأخطبوط من ناحية، ويقلل من تأثير رجاله فى الإدارة الحكومية من ناحية أخرى (وثيقة رقم ٤٠).

وكانت بلاغاتى ضد تصرفات «محمود أبو سديرة» قد وصلت إلى جهاز الرقابة الإدارية، التى بدأت التحقيق فعلًا، بطلب رئيس الوزراء من رئيس الرقابة الإدارية «اللواء هتلر طنطاوى» إرسال عناصر من الرقابة الإدارية للتعرف على ما يجرى فى الجهاز من عمليات هدم وبناء ومدى الضرورة إلى ذلك.ثم توقفت فجأة بسبب وجود شقيقه «مصطفى أبو سديرة» ـ الذى يشغل منصب وكيل وزارة داخل الرقابة الإدارية فى الهيكل القيادى داخل هذا الجهاز الرقابى الحساس ـ وبالمقابل تحرك «محمود أبو سديرة» بمعاونة ثلاثى الشر المسيطر على «آذنيه»، وتسببوا فى توريطه فى تلك المعركة البائسة، فقاموا بالتحرك على جبهتين، الأولى: هى مخاطبة الاتحاد العام للعمال ـ وشقيقه محمد أبو سديرة وكيل الاتحاد ـ من أجل فصلنا من التنظيم النقابى (وثيقة رقم ٤١)، وهو ما أصبح أكثر سهولة بعد التعديل الفاشى الذى جرى على قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ ـ وجرى الدعوة إلى اجتماع على عجل من جانب عصابة السبعة فى اللجنة النقابية يوم ٢/ ٤/ ١٩٩٧،

لمناقشة ما نشر فى جريدة الدستور، وليس لمناقشة مشاكل الموظفين، والموقف المتعسف من جانب قيادة الجهاز الجديدة، وفى الوقت نفسه اتصل «محمود أبو سديرة» بشقيقه فى الاتحاد العام لنقابات العمال، لترتيب إجراءات فصلنا بواسطة النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية التى لا يسمع عنها أحد شيئًا، وقد حوكم رئيس تلك النقابة بعد ذلك بسنوات بتهم التربح والفساد أثناء رئاسته لتلك النقابة العامة، والاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى كان يترأسه الشخص نفسه المسمى «أحمد عبد الظاهر».

وفى الوقت ذاته، قامت عصابة السبعة، بنشر بيان باسم اللجنة النقابية، دون توقيع، يدين مقالاتى ويهاجمنى شخصيًّا دون ذكر اسمى، وقاموا بتوزيعه على الموظفين، وبحثوا عن وسيلة لنشره فى بعض الصحف دون جدوى. (وثيقة رقم ٤٢).

ولم يكتفِ «محمود أبو سديرة» بذلك، بل إنه ـ وتحت نصيحة بعض معاونيه وموجهيه الجدد فى الجهاز، أو ثلاثى الشر ـ قام بإحالتنا نحن الأربعة (نائب رئيس اللجنة النقابية، وناصر زكى، وعمر، وأنا) إلى النيابة الإدارية التى كان يرأسها ـ المستشار صبرى البيلى ـ الذى كان ضيفًا دائمًا على جداول الدورات التدريبية التى يشرف عليها وينظمها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فقام بالاتصال بالرجل، وقدم له رؤيته فى هذا النزاع، وصورنا لديه بأننا مجموعة من الشيوعيين يسببون إرباكًا وإزعاجًا لرئيس الجهاز.

ومنذ ذلك الوقت أدركت بشكل قاطع طبيعة هيئة النيابة الإدارية تلك.

يومها جرت وقائع أغرب تحقيق قانونى. كان الاتهام الذى وجه إلينا هو إرسال برقية إلى رئيس الوزراء، تتضمن معلومات كاذبة.

ولم يكن ذلك صحيحًا على الإطلاق، فحق مخاطبة السلطات العامة، حق منصوص عليه دستوريًّا فى المادة (٦٣) من الدستور، ومن ناحية أخرى، فإن من أرسل البرقية

هم أربعة أفراد ذوو حيثية تمثيلية باعتبارهم أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز، وأخيرًا فإن المعلومات التى استندنا إليها كانت من واقع مذكرة رسمية صادرة عن الأمانة العامة للجهاز تتضمن كل ما يتعلق بوجود شروخ فى مبنى الجهاز وخطورته على الأطفال فى دار الحضانة.

كانت القضية برمتها مفبركة، قصد بها إرهابنا وجعلنا بمثابة رأس الذئب الطائر. وتحت توصية «محمود أبو سديرة» واستجابة «المستشار صبرى البيلى» جرت وقائعها بصورة مضحكة، وهو ما اكتشفته المحكمة التأديبية العليا التى أحلنا إليها، وكان يترأسها المستشار «سيد نوفل» الذى حكم بعد نظر الدعوى بالبراءة، بل وجاءت حيثيات الحكم بمثابة تأنيب وتوبيخ للجهاز وقياداته. (وثيقة رقم ٤٣).

ومن ناحيتى وزملائى، بدأنا فى وضع ما يشبه عريضة «اتهام» ضد السيد «محمود أبو سديرة» تضمنت جميع مخالفاته وتجاوزاته القانونية والإدارية، وجرى رفعها إلى المحامى العام لنيابات شرق القاهرة، ورئيس النيابة الإدارية لقطاع التعليم (لوجود هيئة الأبنية التعليمية كوسيط مقاولات) وإلى الرقابة الإدارية، وإلى نيابة الأموال العامة، وإلى الصحف ووسائل الإعلام.

وفجأة دخل على الخط، قائد الحرس الشخصى للدكتور «محمد زكى أبو عامر» وزير التنمية الإدارية الجديد، فقد جاء موفدًا من الوزير للتعرف على ما يجرى فى الجهاز، وكان مدخله هو الأستاذ «جلال فضل» نائب رئيس اللجنة النقابية، والمناصر لى، فقدمنا إليه نسخة من المذكرة، تتضمن مخالفات السيد «محمود أبو سديرة» كافة وموجهة إلى السيد الوزير، وكان ذلك فى أوائل صيف عام ١٩٩٧.

كان كل منا ـ أبو سديرة وأنا ـ يسابق الزمن للتخلص من الآخر، فلم يعد هناك مجال للحلول الوسط، وقد تملكت الرجل حالة من العناد الأحمق، وبالمقابل تملكتنى قوة هائلة على الصمود، خاصة بعد أن لجأ بعض معاونيه إلى الأساليب القذرة، من

قبيل استدعاء بعض السيدات الواردة أسمائهن فى الشكوى المرفوعة إلى حرم رئيس الجمهورية، والضغط عليهن، لكى يتبرأن من الموضوع برمته، وربما منى شخصيًّا.

وسرت همسات وشائعات بين الموظفين بتجنب «عبد الخالق فاروق» لأنه «واقع» مع الوزير.

ولم يعد الموقف هو الدفاع عن مصالح موظفين باعوا مصالحهم، وباعونى عند أقرب منحنى.

وفى الوقت الذى كانت النقابة العامة بتشكيلها الشاذ والمشبوه (حيث أحيل رئيس تلك النقابة العامة «أحمد عبد الظاهر» إلى محكمة الجنايات فى تهم اختلاسات بالاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى كان يتولى رئاسته منذ سنوات إلى جانب عمله النقابى) تقرر فصلى وبقية زملائى الثلاثة من عضوية اللجنة النقابية بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٩٨، بتواطؤ من وكيل الاتحاد العام لنقابات العمال «محمد أبو سديرة».

كان هناك قرار جمهورى يجرى إعداده على مهل بإسناد اختصاصات رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلى وزير التنمية الإدارية الجديد «د. محمد زكى أبو عامر» بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٧ (قرار جمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٧) فأسقط فى يدى «محمود أبو سديرة»، وأدرك أنه ليس له مكان فى الجهاز، ولكن كيف له الآن، وقد تصرف طوال العام المنصرم كرئيس للجهاز، أن يعامل كمجرد وكيل أول وزارة، تحت رئاسة وزير التنمية الإدارية؟ (وثيقة رقم ٤٤).

أما النيابة الإدارية ـ المشكوك فى أمانة بعض العاملين فيها ـ فقد أحالتنى وزملائى الثلاثة إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برئاسة المستشار «سيد نوفل» (فى الدعوى رقم (٥٢) لسنة ٣٩ ق) وحضرها الأستاذ «نبيل الهلالى» مدافعًا عنى وزملائى، وانتهت بالحكم بالبراءة.

وكان من الطبيعى بعد فصلى من اللجنة النقابية، وتجميد زملائى الثلاثة الآخرين، أن أخاطب العاملين بالجهاز باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية، وأصحاب المصلحة الحقيقية فى تلك القضية، فشرحت فيها ما جرى، وعاهدتهم على الاستمرار فى الدفاع عن مصالحهم.

ولكن شيئًا داخلى كان قد تغير، وكانت قناعاتى بجدارة الموظفين بهذا الدفاع قد تبدلت.

كانت تجربتى على مدى خمسة عشر عامًا فى أوساطهم قد أوصلتنى لمعانٍ جديدة ومختلفة عن تلك النظرة الرومانسية الثورية.

كنت أوشك على الإقلاع بسفينتى إلى حيث عالمى الفكرى، الذى برعت فيه فى السنوات اللاحقة، حينما اختليت بنفسى وبقلمى، فقدمت إضافات لا شك أعمق وأكثر بقاءً ورسوخًا، من تلك الصرخات فى التيه الوظيفى.

نعم .. كنت أستعد لمرحلة جديدة تمامًا من حياتى، أنتجت فيها خلال عشر سنوات ما يزيد عن ثلاثين كتابًا جديدًا.

وهو ما يستحق التأمل والتفكير.

□ □ □

الفصل السابع عشر

دعوة احتفال فى رئاسة الجمهورية !

صباح أحد أيام شهر يوليو من العام الماضى (٢٠٠٤)، استيقظت على رنين الهاتف الرابض دائمًا إلى جوار الفراش، كان المتحدث على الجانب الآخر، معد برامج التليفزيون الصديق «أيمن عواد»، سألنى فى لهفة:

- أنت صاحب كتاب «النفط والأموال العربية فى الخارج»؟

- أجبت باقتضاب .. نعم.

- إذن مبروك .. لقد حصلت على جائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد هذا العام، أنا أحدثك من مكتب الدكتور جابر عصفور .. ستعلن النتائج فى وسائل الإعلام بعد قليل.

قالها «أيمن» بسرعة الرصاص .. ثم أغلق الخط.

وما بين الغفوة والاستيقاظ، أخذت فى الانتباه قليلًا، وقد انتابنى حالة من الدهشة، ولا أدرى لماذا لم أشعر بالفرح!.

كيف لى بالفرح، والقلب والعقل مفعم بالأحزان والشجن، فها هى العراق تحتل وتدمر، وها هى فلسطين تواجه مصيرها وحدها، وشعبها يذبح وبيوتها تهدم على مرأى ومسمع من العالم كله، ولم يتحرك أحد، ولم ينبس بكلمة حاكم عربى واحد، ولا مسئول واحد فى مصر؟!

ليس للقلب مكان للفرح .. !

ولكنى أعترف بكل الصدق، بأننى قد شعرت بالارتياح .. فقط الارتياح، فها أنا ذا أخيرًا أفرض نفسى، بأبحاثى واجتهاداتى العلمية التى استمرت لأكثر من عشرين عامًا على المؤسسة الثقافية الرسمية، برغم الطابع الانتقادى الواضح والحاد أحيانًا

لكتاباتى ومؤلفاتى جميعًا، وبرغم كونى من خارج المؤسسات الأكاديمية أو الصحفية التى توزع على بعض أعضائها الجوائز من باب المجاملات الاجتماعية أو السياسية.

وأعترف كذلك بأن ارتياحى كان يمتد إلى أعمق أعماقى بسبب ما تعرضت له من حرب ضروس وغير أخلاقية من جانب أحد مديرى مراكز الأبحاث الاستراتيجية وبعض بطانته من أنصاف الباحثين، حتى لا أعود مرة أخرى إلى هذا المركز الذى تركته بمحض إراداتى حينما لاحت فى الأفق عام ١٩٨١ بوادر التطبيع الثقافى مع إسرائيل وكانت معركة استضافة «عبد الوهاب الدراوشة» وبقية أعضاء الكنيست العرب.

المهم .. كان الارتياح النفسى لحصولى على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية له ما يبرره، ولكنى عانيت من صراع نفسى مزدوج من نوع آخر، فقد كان الموقف البطولى والشجاع الذى اتخذه الأديب الكبير «صنع الله إبراهيم» منذ شهور قليلة ورفض فيها تلقى جائزة مماثلة، وأكبر كثيرًا فى القيمة النقدية (١٠٠ ألف جنيه) ما زالت ترن فى الساحة الثقافية المصرية والعربية، وهنا دار الصراع هل أقبل هذه الجائزة (وقدرها عشرة آلاف جنيه ضاعفها رئيس الجمهورية إلى عشرين ألفًا) أم أرفضها؟.

وأعترف لكم .. كان عقلى يرفضها .. وكان قلبى مع القبول!.

وأتذكر حينما مرض طفلى منذ عدة سنوات قليلة واشتبه الأطباء بمرض السرطان، وطالبونى بنحو ٢٥ ألف جنيه لبدايات العلاج، مما استدعى فى النهاية استئصال «الطحال» لابنى، لم أكن أملك من علاجه قرشًا واحدًا، ولولا مساندة الزميل الفقيد «رضا هلال» والزميل الكاتب الصحفى «محمود معوض»، وكذا مساندة فقيد الصحافة «عبد الوهاب مطاوع» بجريدة الأهرام وصداقاتهم لوزير الصحة السابق الدكتور «إسماعيل سلام» وإصدار الأخير لقرارات علاج «لطارق» على نفقة الدولة تجاوزت خلال عامين الخمسين ألف جنيه، لكان ابنى اليوم يرقد مع الأموات.

إذن .. بعد فترة تأمل صعبة وقاسية ارتضت نفسى قبول الجائزة، وحاولت إقناع نفسى ببعض أفكار الأصدقاء الذين تشاورت معهم وهم قلة قليلة جدًّا، بأن هذه الجائزة هى لدولة، وليست أشخاص، ثم إن من منحها لك هم لجنة متخصصة من الخبراء عاملت ضميرها المهنى واعترفت بجدارتك البحثية ولم تنظر إلى موقفك السياسى وهذا يحسب لأعضائها (د. مصطفى السعيد، د. يمنى الحماقى، د. محمد عاطف صدقى، د.رشاد موسى) ولا يضيف إليك.

وشجعنى على ذلك اتصالات هاتفية تلقيتها من بعض الزملاء الباحثين والكتاب، من هنا وهناك تشع كلها بالفرح والشعور الصادق الذى عبرت عنه كلماتهم التى دارت حول معنى واحد:

- أن الجائزة تشرفت بك بأكثر من تشرفك بها، وأن هناك أملًا الآن بأن يعمل المرء منا وقد يحصل عليها دون أن تدخل حسابات المجاملة التى أساءت إلى سمعة هذه الجوائز.

نعم .. كان شعورًا صادقًا، شجعنى على قبول الجائزة التى كنت فى مسيس الحاجة إلى قيمتها النقدية.

وفى الموعد المحدد ذهبت إلى المجلس الأعلى للثقافة وتسلمت «شيك» الجائزة، وتصورت أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد، ولكن ما تصورته لم يكن صحيحًا أو دقيقًا.

فما هى إلا أيام قليلة، وأثناء إحدى المناسبات، التى حضرها رئيس الجمهورية، إذ به يفاجأ الجميع بالتصريح بأن قيمة جوائز الدولة لم تعد مناسبة، لذا فقد قرر من جانبه مضاعفتها جميعًا، وأنه سيتولى تسليم شهاداتها بنفسه!.

ومرة أخرى أسقط فى يدى .. فقد تلقيت الدعوة من وزير الثقافة لحضور حفل تسليم الشهادات فى مقر رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء الموافق ١٢ يناير الماضى

(٢٠٠٥) .. فكيف سأسلم على هذا الرجل الذى حكم مصر ربع قرن أو يزيد وأوصلها إلى حافة الانهيار السياسى والأخلاقى، وحولها إلى مجرد عزبة يتولاها أقرباؤه وأبناؤه وجماعات المصالح التى نهبت البلد دون رحمة أو واعز من ضمير؟.

ولكن دفعنى فضول الصحفى هذه المرة إلى الذهاب إلى هذا المكان والتعرف على ذلك «المعتقل» الرهيب الذى يسجن فيه الرئيس فيحرم من متع الدنيا والاختلاط مع الناس من أجل عيون مصر.

وبعد إجراءات الأمن المشددة المعتادة، انتظرت وغيرى من الحضور فى قاعة أو صالة كبيرة من قاعات القصر المنيف الذى يسجن فيه الرجل، فتحسرت على حالنا نحن الفقراء الذين تعرضنا لسجون النظام منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ (وهى آخر حبسة تعرضت لها وعذبت فيها كما سجلت أحكام القضاء).

ثم أدخلونا قاعة أكبر، وأجلسونا فى مقاعدنا المخصصة بالأسماء، وجاءت جلستى إلى جوار الصديق الصحفى الشاب «صلاح سالم» والأكاديمية الدكتورة «سلوى شعراوى جمعة»، وبعد حوالى نصف الساعة، دخل بعض الوزراء والمسئولين، وفى طليعتهم السيد «أحمد نظيف» رئيس الوزراء الجديد، ووزير الثقافة «فاروق حسنى».

ورأيت مشهد لم أره فى حياتى .. وأظن صادقًا أننى لن أره فى العالم المتحضر، والنظم المحترمة.

تقدم السيدان رئيس الوزراء ووزير الثقافة إلى الطاولة التى سيجلسان عليها هما ورئيس الجمهورية، وتصورت لبرهة أنهما سيجلسان على مقعديهما، أو إلى أى من المقاعد حتى لحظة دخول السيد رئيس الجمهورية، فيقومان ليقفا فى استقباله، كما يحدث فى كل الدنيا المتحضرة، ولكننا شهدت شيئًا مختلفًا تمامًا، لقد وقف كليهما خلف مقعديهما لمدة سبعة دقائق كاملة فى انتظار دخول السيد حسنى مبارك.

نظرت إلى زميلىَّ «صلاح سالم» والدكتورة «سلوى جمعة» وعلى وجهى ملامح حالة من الاندهاش والعجب، ولم أتمالك نفسى من الضحك المكتوم والمسموع أيضًا إلى أفراد الحراسة، الذين سارعوا بدورهم إلى لفت نظرى إلى ضرورة الهدؤ والصمت.

نظرا إلىَّ كلاهما والابتسامة الخجولة تكاد لا تفارق وجهيهما والمغزى واضح لنا جميعًا، وعاودنا المشهد الهزلى .. نعم مشهد هزلى يعبر بذاته عن مأساة العبودية التى يعيشها عبدة الوظيفة والمناصب فى هذا البلد المبتلى بحكامه ومحكوميه معًا وتذكرت وقتها مقولة سيدنا على أبن أبى طالب؛ حينما قال:

«الغنى فى الاستغناء»

أليست فعلًا حكمة جديرة بالتأمل.

الملاحق





نجلىَّ حسام وطارق





زيارة اليابان





زيارة هيروشيما باليابان





جلسة مناقشة باليابان





جلسة مناقشة باليابان



صحبة وجمال الطبيعة



احتفال شاى تقليدى باليابان



أسرع قطار فى العالم متجهًا إلى هيروشيما



صحبة برازيلية



زيارة إلى كلية الاقتصاد بليبيا عام ١٩٩٤

الوثـــائـق

وثيقة رقم (١)

خطاب ترشيح من جهاز الأمن القومى لخريجيى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٩

بســـم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدفاع الوطنى ١٩/٥

شــــئون العــاملين

القيــد : ٢٠٣/١

التاريخ : ٢٥/١٠/٧٩

- شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى .
- المـــؤهل الـــدراسى .
- شـــهادة المعـــاملة .
- عـدد ٦ صـور مقاس ٤ × ٦ .

السـيد / عبد الخالق فاروق حسن

الحلمية / سكة الكوم - زقاق العروس رقم ٥

المرجو التكرم بالحضـور يوم ١١/١١

فى تمام الساعة ٩ صباحا الى مبنى مجلس الدفاع الوطنى شارع المطرية - خلف سراى القبة - بالقاهرة ومعك مسوغات التعيين الموضحة بعاليه .

حيث أنك مرشـــح لشغل وظيفـة مدنية طبقا لمؤهلك ومواصـــفات الوظيفـة بمجلس الـدفاع الوطنى ، وسـوف تمر ببعض الاختبـارات نامل أن تجتازها بنجـاح .

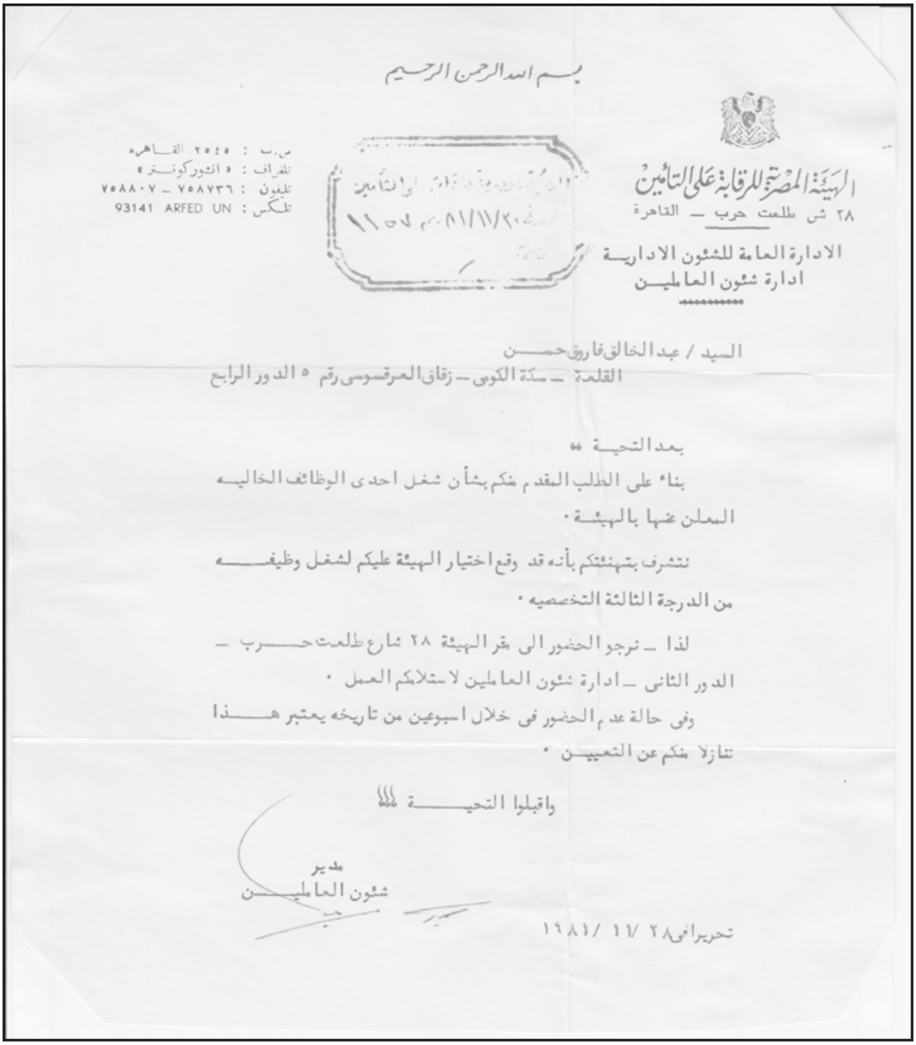
واقبـلوا التحيـه ؟

رئيس
شـــئون العــاملين

الحضـور بوسائلك الخاصـة وعلى نفقتك .

وثيقة رقم (٢)

إخطار تعيينى باحثًا اقتصاديًا بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
٢٨ ش طلعت حرب – القاهرة

ص.ب : ٢٥٤٥ القاهرة
تلغراف : «انشوركونتر»
تليفون : ٧٥٨٧٣٦ – ٧٥٨٨٠٧
تلكس : 93141 ARFED UN

الادارة العامة للشئون الادارية
ادارة شئون العاملين

٢٠/١١/٨١ ٩٩٦٥٧

السيد / عبد الخالق فاروق حسن
القلعة – سكة الكوى – زقاق العرقسوسى رقم ٥ الدور الرابع

بعد التحية ،،

بناء على الطلب المقدم منكم بشأن شغل احدى الوظائف الخاليه المعلن عنها بالهيئة .

نتشرف بتهنئتكم بأنه قد وقع اختيار الهيئة عليكم لشغل وظيفه من الدرجة الثالثة التخصصيه .

لذا – نرجو الحضور الى مقر الهيئة ٢٨ شارع طلعت حرب – الدور الثانى – ادارة شئون العاملين لاستلامكم العمل .

وفى حالة عدم الحضور فى خلال اسبوعين من تاريخه يعتبر هذا تنازلا منكم عن التعيين .

واقبلوا التحية ،،،

مدير
شئون العاملين

تحريرا فى ٢٨/ ١١/ ١٩٨١

وثيقة رقم (٣)

استطلاع رأى مباحث أمن الدولة بشأن تعيينى بهيئة التأمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
٢٨ ش طلعت حرب ــ القاهرة
مكتب الامن

ص.ب : ٢٥٤٥ القاهرة
تلغراف : ٥ الشوركونت م ٥
تليفون : ٧٥٨٧٣٦ ــ ٧٥٨٨٠٧
تلكس : 93141 ARFED UN

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
مكتب الأمن
١٥ / ٩ / ٨٢ ١٩
واردة رقم ٤١
مرفقات : ١

السيد / الاستاذ مديــر عام

الشئون المالية والاداريــــــــــــــة

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى خطاب شئون العاملين المؤرخ ١٩٨١/١١/٧ والمرفـــق به طلب استطلاع الرأى الخاص بالسيد / عبد الخالق فاروق حسن محمد توفيق .

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا صورة خطاب مباحث أمن الدولة رقـــم ٣٧٤٣ (١٩٨١/١٤/٥٨) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٥ والمتضمن " بألا مانـــع لدينا من تعيين المذكور بوظيفة بعيدة عن الاتصال بالجمهور " .

برجاء التكرم بالاحاطة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

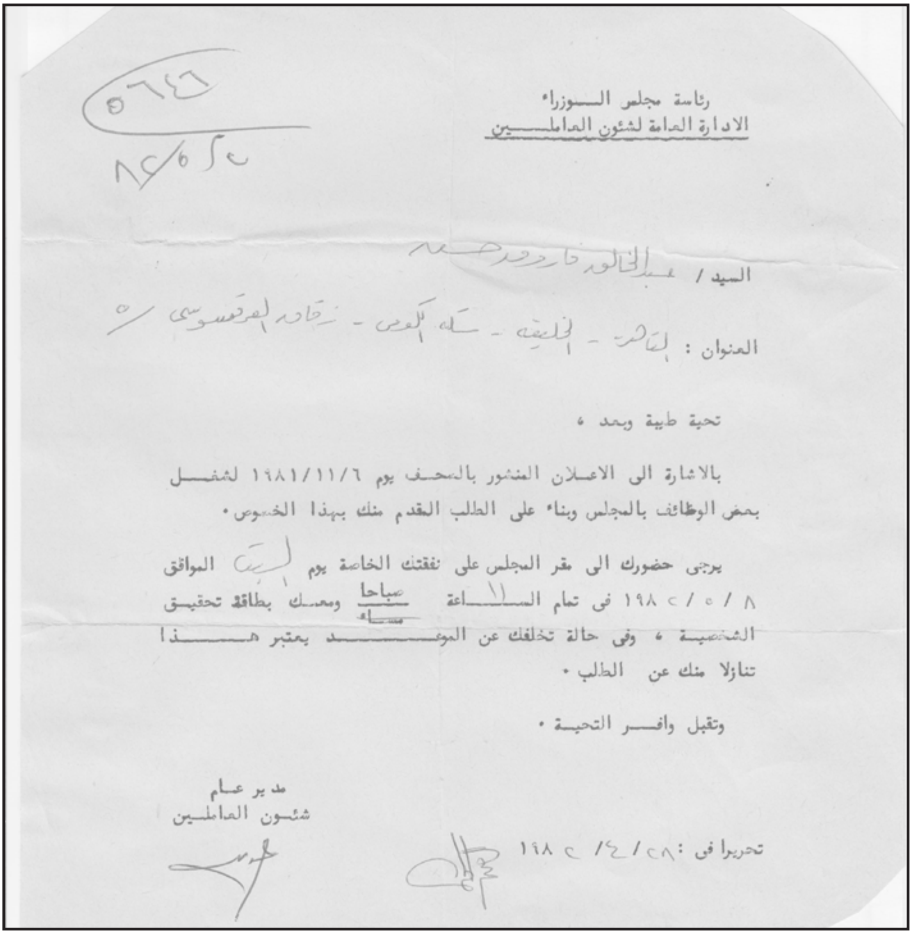
تحريرا فى ١٩٨٢/٩/١٥

المدير العام
المشرف على مكتب الامـــن
(حسن الدرسى عبـــده)

شئون العاملين
٨٢/٩/١٥

وثيقة رقم (٤)

إخطار لحضور اختبار التعيين برئاسة مجلس الوزراء المصرى



٥٦٤٦

٢٠/٥/٨٢

رئاسة مجلس الــــوزراء
الادارة العامة لشئون العاملـــين

السيد / عبد الخالق فاروق حسن

العنوان : القاهرة - الخليفة - [illegible]

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى الاعــلان المنشور بالصحــف يوم ١٩٨١/١١/٦ لشغـــل بعض الوظائف بالمجلس وبناء على الطلب المقدم منك بهذا الخصوص •

يرجى حضورك الى مقر المجلس على نفقتك الخاصة يوم السبت الموافق ٨ / ٥ / ١٩٨٢ فى تمام الســـــاعة ١١ صباحا/مساء ومعـك بطاقة تحقيـق الشخصيـة ، وفى حالة تخلفك عن الموعــــــد يعتبر هـــــذا تنازلا منك عن الطلب •

وتقبل وافـــر التحيـة •

مدير عـام
شئـون العاملـين

تحريرا فى : ٢٨/٤/١٩٨٢

وثيقة رقم (٥)

إخطار للحضور إلى مقر الجهاز المركزى للمحاسبات لإجراء اختبارات التعيين

الجهاز المركزي للمحاسبات
مراقبة شئون العاملين

٢٩ - ١ / ٢١٧

السيد / [illegible] — [illegible] زقاق العرقسوس [illegible] القاهرة

أيماء الى طلب الاستخدام المقدم منكم للتعيين بوظيفة [illegible] بالجهاز
أحيطكم علما بأنه قد تحدد الساعة ٩ص يوم الخميس الموافق : ٢٨ / ٢ / ١٩٨٢
كموعد لاختباركم.

والرجاء الحضور ومعكم البطاقة الشخصية الى مقر الجهاز ـ شارع العروبة بمدينة نصر القاهرة بمصاريف على حسابكم الخاص في الموعد المحدد ـ علما بأنه في حالة تخلفكم عن الحضور في الموعد المشار اليه فسوف يصرف النظر نهائيا عن ترشيحكم للتعيين بالجهاز.

وأقبلوا التحية...

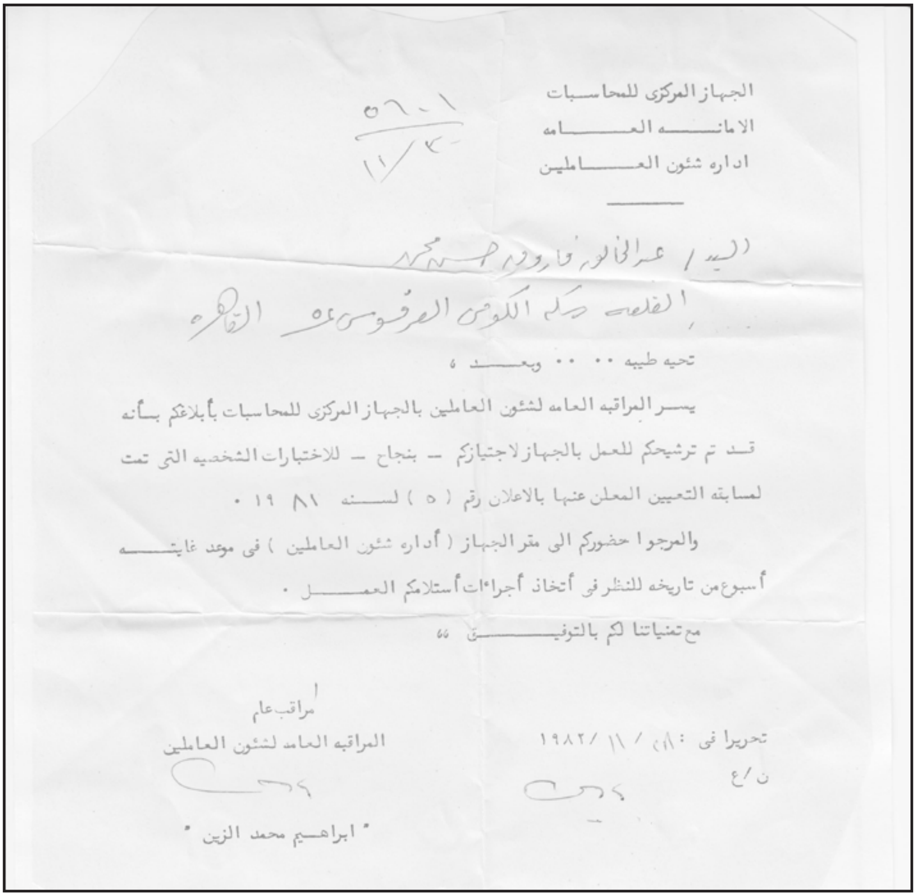
مراقب عام
المراقب العام لشئون العاملين
" أبراهيم محمد سعد الزيني "

تحريرا في : ٢٩ / ٢ / ١٩٨٣

م/م

وثيقة رقم (٦)

إخطار بالتعيين فى الجهاز المركزى للمحاسبات



الجهاز المركزى للمحاسبات
الامانـــــه العـــــامه
اداره شئون العـــــاملين

٥٦٠١
١١/٢

السيد/ عبدالخالق فاروق حسن محمد
[illegible] القاهرة

تحيه طيبه .. .. وبعـــد ،

يســر المراقبه العامه لشئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات بأبلاغكم بـأنه قـد تم ترشيحكم للعمل بالجهاز لاجتيازكم - بنجاح - للاختبارات الشخصيه التى تمت لمسابقه التعيين المعلن عنها بالاعلان رقم (٥) لســنه ١٩٨١ .

والمرجوا حضوركم الى مقر الجهاز (أداره شئون العاملين) فى موعد غايتـــه أسبوع من تاريخه للنظر فى أتخاذ أجراءات أستلامكم العمـــل .

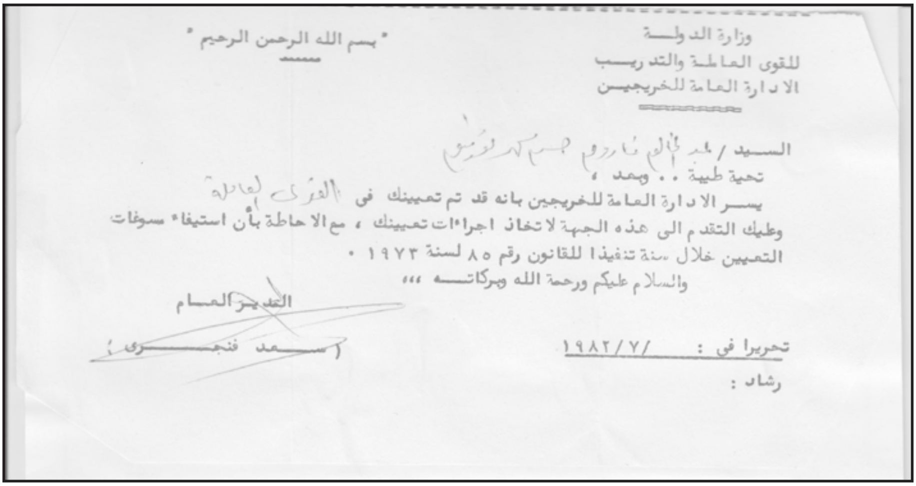
مع تمنياتنا لكم بالتوفيـــق "

تحريرا فى : ١٠/ ١١/ ١٩٨٢
ن/ع

مراقب عام
المراقبه العامه لشئون العاملين
" ابراهـيم محمد الزين "

وثيقة رقم (٧)

إخطار من وزارة القوى العاملة بالتعيين فى الوزارة



وزارة الدولة
للقوى العاملة والتدريب
الادارة العامة للخريجين

"بسم الله الرحمن الرحيم"

السيد / عبد الخالق فاروق حسين محمد توفيق

تحية طيبة .. وبعد ،

يسر الادارة العامة للخريجين بانه قد تم تعيينك فى القوى العاملة

وعليك التقدم الى هذه الجهة لاتخاذ اجراءات تعيينك ، مع الاحاطة بأن استيفاء مسوغات

التعيين خلال سنة تنفيذا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ .

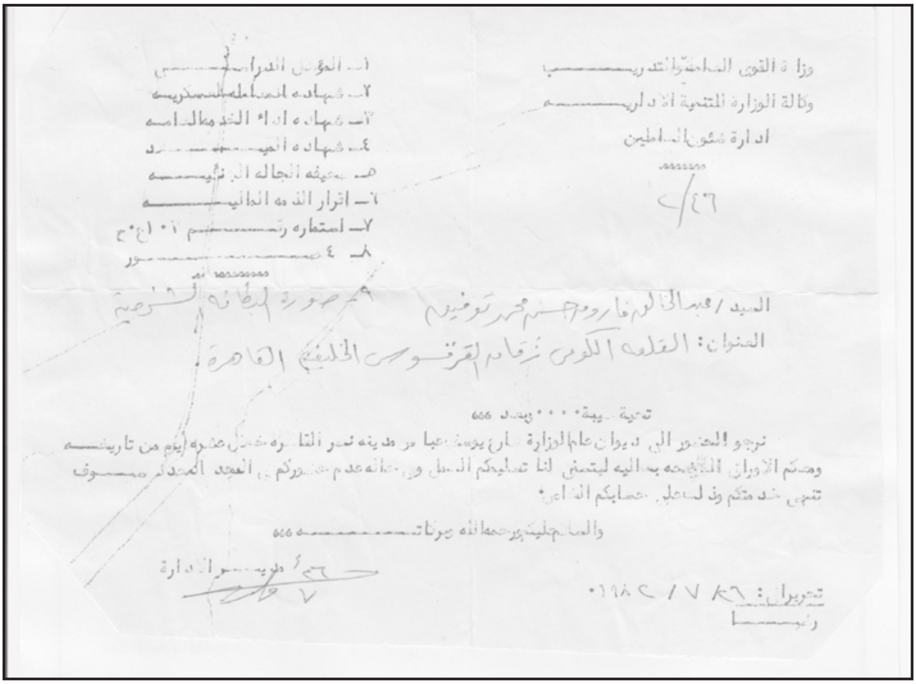
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

المدير العام

(سعد فنجرى)

تحريرا فى : / ٧ / ١٩٨٢

رشاد :



وزارة القوى العاملة والتدريب
وكالة الوزارة المتنمية الادارية
ادارة شئون العاملين

٤٦ / ح

١- المؤهل الدراسى
٢- شهادة المعاملة العسكرية
٣- شهادة اداء الخدمة العامة
٤- شهادة الميلاد
٥- صحيفة الحالة الجنائية
٦- اقرار الذمة المالية
٧- استمارة رقم ١٠٢ ع ح
٨- ٤ صور
٩- صورة البطاقة الشخصية

السيد / عبد الخالق فاروق حسين محمد توفيق

العنوان: القلعة الكوم ٢ قايتباى القرافة الخليفة القاهرة

تحية طيبة ... وبعد ،،،

نرجو الحضور الى ديوان عام الوزارة شارع يوسف عباس مدينة نصر القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخه

ومعكم الاوراق الموضحة بعاليه ليتسنى لنا تسليمكم العمل وفى حالة عدم حضوركم فى الميعاد المحدد سوف

تنتهى خدمتكم وذلك على مسئوليتكم الخاصة.

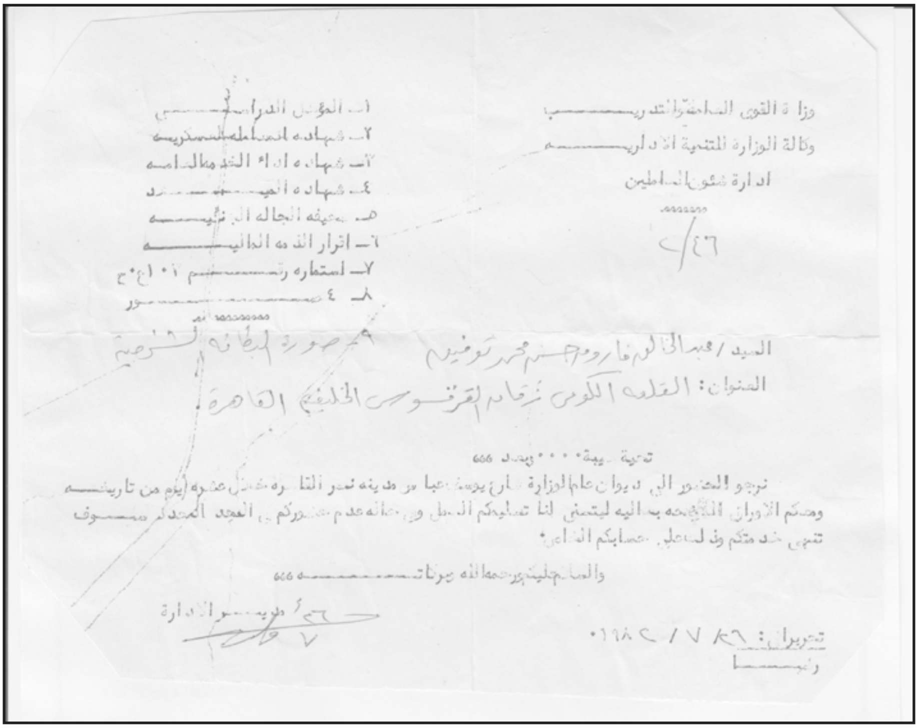
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

مدير عام الادارة

تحريرا: ٢٦ / ٧ / ١٩٨٢

تابع وثيقة رقم (٧)

إخطار ثان من وزارة القوى العاملة لاستلام العمل



وزارة القوى العاملة والتدريب
وكالة الوزارة للتنمية الادارية
ادارة شئون العاملين

٤٦/ح

١- المؤهل الدراسي
٢- شهادة المعاملة العسكرية
٣- شهادة اداء الخدمة العامة
٤- شهادة الميلاد
٥- صحيفة الحالة الجنائية
٦- اقرار الذمة المالية
٧- استمارة رقم ١٠١ ع ح
٨- ٤ صور
٩- صورة البطاقة الشخصية

السيد / عبد الخالق فاروق حسن محمد توفيق
العنوان: القلعة الكوم ش تمام القرقوس الخليفة القاهرة.

تحية طيبة ... وبعد

نرجو الحضور الى ديوان عام الوزارة شارع يوسف عباس بمدينة نصر القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخه ومعكم الاوراق الموضحة بعاليه ليتسنى لنا تسليمكم العمل وفي حالة عدم حضوركم في الموعد المحدد سوف تنهى خدمتكم وفقا للعمل بحسابكم القانوني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مدير عام الادارة

تحريرا: ٢٦ / ٧ / ١٩٨٢

وثيقة رقم (٨)

إخطار ثان بالتعيين بالجهاز المركزى للمحاسبات

الجهاز المركزى للمحاسبات
المراقبه العامه لشئون العاملين
فرع (١)

[illegible]

السيد / [illegible]
القلعة حارة الكومى زقاق العرقسوس [illegible] القاهرة

تحيه طيبه .... وبعد

الحاقا لكتابنا المتضمن الابلاغ بتعينكم بالجهاز بناء على النجاح فى مسابقه الجهاز رقم (٥) لسنة ١٩٨١

ونظرا لانه وحتى تاريخه لم تحضروا لاستلام عملكم بالجهاز.

لذا نوجه نظركم الى أنه سيتم العدول عن تعينكم بالجهاز فى حاله عدم حضوركم لمقر الجهاز بمدينه نصر (اداره شئون العاملين) فى موعد أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخه لاستلام العمل .

واقبلوا التحيه ....

مراقب عام
المراقبه العامه لشئون العاملين

تحريرا فى : ٤ / ١ / ١٩٨٢

" ابراهيم محمد الزين "

وثيقة رقم (٩)

التظلم لرئيس هيئة الرقابة على التأمين من حرمانى من دورات اللغة الفرنسية

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

٢٨ شارع طلعت حرب — القاهرة

س.ب : ٢٠٤٥ القاهرة
تلغراف : « إنشور كونتر »
تليفون : ٧٥٨٧٣٦ ـ ٧٥٨٨٠٧
تلكس : 93141 ARFED UN

"مذكرة"

مرفوعه للسيد الاستاذ رئيس مجلس الادارة

وجدت من المناسب ان اضع الصورة بين ايدى سيادتكم خاصة وان خلفية الموضوع ما زالت ماثلة امام سيادتكم ، فقد سبق ان تقدمت الى ادارة التنظيم والتدريب للالتحاق بالمركز الثقافى الفرنسى لتعلم اللغة الفرنسيه ووافقت اللجنة ، وانتظمت فى دورة اللغة الفرنسيه بالمركز الثقافى الفرنسى بالمنيرة خلال الفترة ٥مايو ١٩٨٣ حتى ١٠ يونيو ١٩٨٣ واجتزت الدورة بنجاح .

الا اننى فوجئت بعد ان تقدمت لسيادتكم بمذكرة تظلمى من قرار لجنة التنسيق بتاريخ ١٥ اغسطس ١٩٨٣ ان اجتماع لجنة التدريب التاليه لهذا التاريخ قد الغت اشتراكى فى المركز الثقافى الفرنسى

ولذا ارفع الامر لسيادتكم برجاء التفضل بالنظر واتخاذ ماترونه مناسبا .

مقدمه / عبد الخالق فاروق حسن
باحث اقتصادى
بادارة البحوث والتراخيص

٢٩/٨/٨٣

وثيقة رقم (١٠)

التلاعب فى تقرير الكفاية السنوى للكاتب

رئاسة مجلس الوزراء (نموذج رقم ١)

الأمانة العامة

شئون العاملين

تقدير كفاية العاملين

شاغلى وظائف الدرجة الأولى فما دونها ما عدا وظائف الخدمات المعاونة

بيانات تملأ بمعرفة شئون العاملين

فترة التقرير من ١ / ١ / ٨٢ ١٩ الى ٣١ / ١٢ / ٨٢ ١٩

الاسم: سيد عبد الخالق [illegible]

المؤهل وتاريخ الحصول عليه ____________

الدورات التدريبية :

(تاريخ الحصول عليها / مدتها / مجالها) ____________

الوظيفة: باحث معلومات ودراسات ثالث

الدرجة المالية: ثالثة تخصصية ادارية

جهة العمل: مكتب الوكيل [illegible]

بيان الجزاءات الموقعة عليه خلال فترة التقرير ——

(رقم وتاريخ القرار / الجزاء / أسبابه) ____________

ملاحظة

ونقل من الأمانة العامة رئاسة مجلس الوزراء الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ (قرار ١ بالتفويض فى ١٩٨٤/١/٢)

تابع وثيقة رقم (١٠)

التلاعب فى تقرير الكفاية السنوى للكاتب

عناصر التقدير	النهاية العظمى	الفترة الأولى يوليو/أكتوبر	الفترة الثانية نوفمبر/فبراير	الفترة الثالثة مارس/يونيو	التقدير النهائى
(أ) أداء واجبات العمل:					
ــ كمية الانتاج	١٥				١١
ــ جودة الإنتاج	١٥				١٤
ــ انجاز العمل بالسرعة الواجبة وفى التوقيت المناسب	١٠				٦
ــ استخدام وقت العمل	١٠				٧
المجموع	٥٠				٢٨
(ب) الاستعداد الذاتى والقدرات:					
ــ تحمل المسئولية	١٠				٩
ــ القدرة على التصرف أو القدرة الاشرافية ..	١٠				٨
ــ امكانية التقدم	١٠				٨
المجموع	٣٠				٢٥
(ج) الصفات الشخصية والأخلاق:					
ــ التعاون والعلاقات مع الرؤساء والزملاء ..	١٠				٦
ــ تقبل النقد	٥				٢
ــ استعمال الحق فى الأجازات	٥				٢
المجموع	٢٠				١٢
المجموع الكلى بالأرقام	١٠٠				٧٥
المجموع الكلى بالحروف	مائة				خمسة وسبعون
مرتبة الكفاية					

ــ رأى الرئيس المباشر

ــ رأى مدير الإدارة

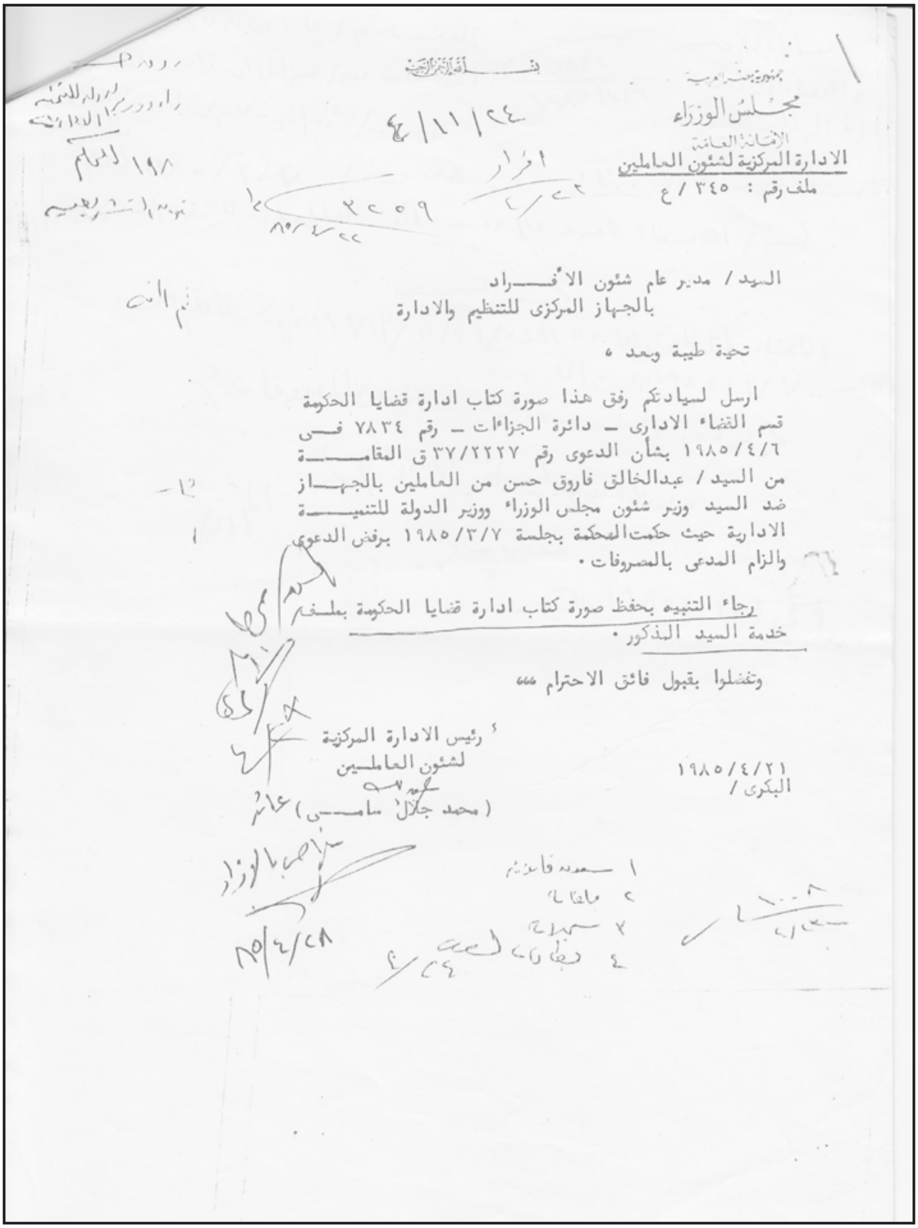
ــ رأى المدير العام

ــ رأى وكيل الوزارة

ــ رأى الأمين العام المساعد

تابع وثيقة رقم (١٠)

التلاعب فى تقرير الكفاية السنوى للكاتب



جمهورية مصر العربية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة
الادارة المركزية لشئون العاملين
ملف رقم : ٣٤٥ / ع

السيد / مدير عام شئون الأفـــراد
بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة

تحية طيبة وبعد ،

ارسل لسيادتكم رفق هذا صورة كتاب ادارة قضايا الحكومة قسم القضاء الادارى ـ دائرة الجزاءات ـ رقم ٧٨٣٤ فى ١٩٨٥/٤/٦ بشأن الدعوى رقم ٣٧/٢٢٢٧ ق المقامة من السيد / عبدالخالق فاروق حسن من العاملين بالجهاز ضد السيد وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية حيث حكمت المحكمة بجلسة ١٩٨٥/٣/٧ برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

رجاء التنبيه بحفظ صورة كتاب ادارة قضايا الحكومة بملف خدمة السيد المذكور .

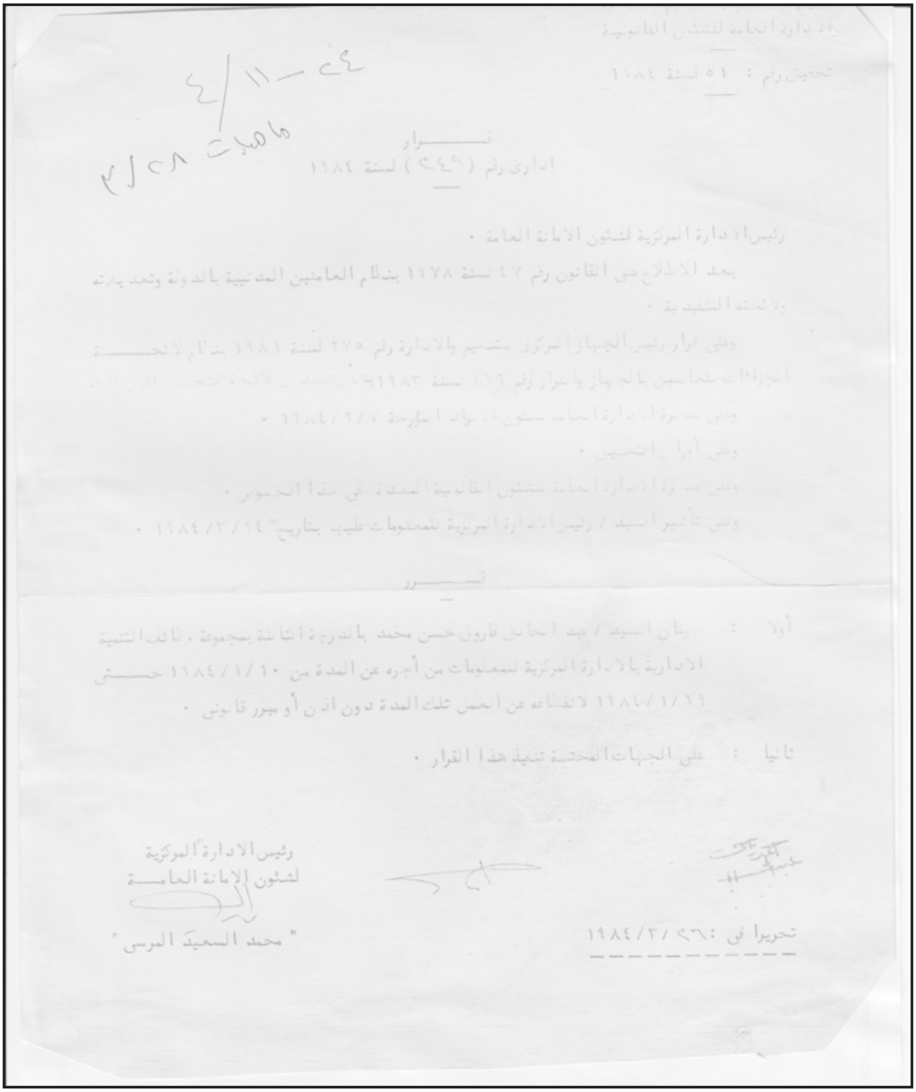
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الادارة المركزية
لشئون العاملين
(محمد جلال سامى)

١٩٨٥/٤/٢١
البكرى /

وثيقة رقم (١١)

قرار الجزاء بالخصم من المرتب لسبب التغيب عن العمل



الادارة العامة للشئون القانونية

تحقيق رقم : ٥١ لسنة ١٩٨٤

قـــــرار
ادارى رقم (٢٤٩) لسنة ١٩٨٤

رئيس الادارة المركزية لشئون الامانة العامة .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨١ بنظام لائحة الجزاءات للعاملين بالجهاز وقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٣ [illegible]

وعلى مذكرة الادارة العامة لشئون الافراد المؤرخة ١٩٨٤/٢/٧ .

وعلى أوراق التحقيق .

وعلى مذكرة الادارة العامة للشئون القانونية المعدة فى هذا الخصوص .

وعلى تأشيرة السيد / رئيس الادارة المركزية للمعلومات عليها بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤ .

تـــــقرر

أولا : حرمان السيد / عبد الخالق فاروق حسن محمد بالدرجة الثالثة بمجموعة وظائف التنمية الادارية بالادارة المركزية للمعلومات من أجره عن المدة من ١٩٨٤/١/١٠ حتى ١٩٨٤/١/٢١ لانقطاعه عن العمل تلك المدة دون اذن أو مبرر قانونى .

ثانيا : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

رئيس الادارة المركزية
لشئون الامانة العامة

" محمد السعيد المرسى "

تحريرا فى : ١٩٨٤/٣/٢٦

وثيقة رقم (١٢)

مشروع الخطة الاستراتيجية لإنشاء بنك للمعلومات الإدارية التى اعدها الكاتب

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
الادارة المركزية للمعلومات

٨٥٢
١٢/٢٠

مذكرة
مرفوعة للسيد الدكتور الوزير رئيس الجهاز
بشأن
المشروع المقترح لانشاء بنك المعلومات الادارية بالجهاز

يعانى الباحثون والمهتمون بقضايا التطور الادارى فى مصر من النقص الواضح للبيانات والمعلومات الادارية مما أدى الى أن بعض الدراسات والأبحاث التى تجريها الوحدات المختلفة بالدولة تفتقر الى العمق والشمول ٠

وحتى تكون هذه الأبحاث والدراسات مرتكزة على معلومات محددة وواضحة وموثوق بها فان الادارة المركزية للمعلومات تقترح انشاء بنك للمعلومات الادارية يخدم كافة الباحثين والعاملين فى المجال الادارى فى كافة قطاعات الجهاز الادارى للدولة ٠

– تنقسم مراحل العمل التنفيذى للمشروع المقترح الى خمس مراحل وهى :

١ – تناول التقسيمات الادارية للجهاز الادارى للدولة فى سنة أساس معينة ولتكن فى ١٩٦٤/٧/١ أى منذ انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سواء على المستوى التجميعى أو على المستوى القطاعى والتفصيلى أى على مستوى الاجماليات والقطاعات ثم على مستوى الوحدات ٠

٢ – تسجيل تطور الفكر الادارى فى مصر بعمل مستخلصات مناسبة لكل محتويات الببلوجرافيات والنشرات الشارحة والمجلات والدوريات المتخصصة المتاحة ٠

٢٥٠

تابع وثيقة رقم (١٢)

مشروع الخطة الاستراتيجية لإنشاء بنك للمعلومات الإدارية التى اعدها الكاتب

فى هذا المجال .

ثالثا : عمل مستخلصات وصفية للأفكار والبحوث والسياسات التى تم تنفيذها بالقطاعات الادارية المختلفه وتطورها التاريخى مع الاهتمام بالدراسات الادارية المقارنة فى أحدى الدول الرأسمالية واحدى الدول الاشتراكية واحدى دول العالم الثالث مع التركيز فى الدراسة المقارنة على الدول العربية .

رابعا : أستكمال دائرة التخزين والاسترجاع وذلك بتسجيل المستخلصات على مرحلتين متتاليتين :

أ ـ التسجيل الميكروفيلمى وفقا لنظام الفهرسة الموضوعية والأبجدية .

ب ـ التخزين بواسطة الكمبيوتر لتحقيق درجة أعلى فى انسياب المعلومات بالسرعة المناسبة للباحثين ومتخذى القرار .

خامسا : اعداد سجلات خاصة لبطاقات الاستخلاص وذلك بهدف السيطرة على حركة المعلومات ونظام تدفقها الدورى .

ويستهدف النظام المقترح تحقيق أعلى درجة من التفاعل الايجابى بين الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وكافة أجهزة الدولة عن طريق مراكز المعلومات المنشأة بها .

<u>الامكانيات المطلوب توافرها لانجاز مشروع بنك المعلومات الادارية :</u>

ـ يعد المشروع المقترح بمثابة مرحلة جديدة من مراحل تطور خدمات المعلومات بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ولذا فان الاطار العام للعملية يستند على ضرورة توفر قوى بشرية ذات استعداد ذهنى خاص مع وجود نظام مستمر للتدريب ومستلزمات اتمام المراحل المتقدمة من المشروع ، ويمكن ايجاز هذه الامكانيات فيما يلى :

١) توافر قوى بشرية فى بداية تنفيذ المشروع من ذوى التخصصات المتنوعة ومن المقترح

٢٥١

تابع وثيقة رقم (١٢)

مشروع الخطة الاستراتيجية لإنشاء بنك للمعلومات الإدارية التى اعدها الكاتب

فى حالة تفضل سيادتكم بالموافقه على تنفيذ هذا المشروع تكوين مجموعة عمل من الباحثين يرأسها مدير مكتب التخطيط والتابعه بالاداره المركزيه للمعلومات للقيام بعملية التنفيذ .

٢) توفير كمية مناسبة من بطاقات الاستخلاص مقاس ١٨ × ١٢ سم .

٣) توفير أدراج خاصه لحفظ البطاقات بنفس المقاس .

٤) تعاون الادارات المركزية بالجهاز مع مجموعة عمل بنك المعلومات الادارية المقترح وضمان تدفق البيانات والمعلومات الخاصه بالتنظيم ونظم الخدمة المدنية وترتيب الوظائف ... الخ .

واذ نعرض على سيادتكم هذا الاقتراح نرجو أن ينال موافقتكم حتى نبدأ العمل على تنفيذه فورا .

تحريرا فى ٢٤/ ١٢/ ١٩٨٤

رئيس الاداره المركزيه للمعلومات

(أحمد كمال الدين فهمى)

١٢/٢٤

٢٥٢

وثيقة رقم (١٣)

رسالة شكر من احد أبرز اساتذة الاقتصاد فى مصر عن النشرة الإحصائية

جامعة القاهره
كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه

السيد الاستاذ الدكتور / حسين رمزى كاظم
رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والاداره

تحيه طيبه ... وبعـــد ،

يطيب لى أن اتوجه اليكم بالشكر على ذلك الجهد المتميز الذى يقوم به الجهـــاز فى اصدار " نشرته الاحصائيه " التى تعد اداه جيده للتعرف على الهيكل الادارى — والوظيفى فى مصر والتطورات التى تطرأ عليـــه .

وان كنت قد لاحظت ان النشره قد توقفت عن الوصول الىّ منذ اوائل هذا العام .

اتمنى ان لايكون هناك مايحول دون توقف هذا العمل العلمى الجيد وان ينتظـم صدورها لاهميتها فى عملنا الاكاديمـــى .

مع خالص مودتى واحـــــترامى ،

استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصـــاد
والعلوم السياسيـــه

د . محمود عبد الفضيـــــل

تابع وثيقة رقم (١٣)

رسالة شكر وتقدير من أحد أبرز المفكرين المصريين عن النشرة الإحصائية

السيد الأستاذ أحمد كمال فهمي
رئيس تحرير النشرة الإحصائية
ورئيس الإدارة المركزية للمعلومات
بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

تحية طيبة وبعد

أود أولاً أن أهنئ سيادتكم جميل التهنئة على إصداركم للنشرة الإحصائية. لقد اطلعت على العدد الأول الصادر في أكتوبر ١٩٨٥ والعدد الثاني الصادر في يناير ١٩٨٦. ويلمس المرء بسهولة الاتجاه نحو التجويد في عرض وتحليل المادة الفنية المقدمة. أعتقد أنه جهد رائد وعظيم دون أدنى شك. وربما كان ذلك هو الجهد الأول من نوعه الذي يسعى إلى تقديم معلومات إحصائية موثقة وذات فائدة بالغة لكافة العناصر العاملة في حقل البحث العلمي في بلادنا. وأعتقد أن هذا الجهد سيكون مفيداً بصورة خاصة للعناصر الإدارية التي تضطلع باتخاذ قرارات تفصيلية في الحكومة والقطاع العام. وهي عناصر مركزية الدور في إدارة التنمية في مصر. لاحظت أيضاً الجهد الكبير في تقديم الإحصاءات المقارنة بصورة تحاول تجاوز الاغتراب التقليدي بين الناس - بما فيهم المديرين في القطاع العام والحكومة من ناحية والمادة الإحصائية الضرورية لترشيد اتخاذ القرارات من ناحية أخرى.

إن اختياركم لعدد من الموضوعات الجوهرية وذات الصلة القوية والمباشرة بإدارة التنمية في مصر مثل الموازنة العامة، والهيكل التنظيمي للدولة، والمرأة العاملة في إطار سوق العمل، والبنية الأساسية للعمل الإداري قد ساهم كثيراً على تحديد التوجه العمومي للنشرة بدقة بالغة.

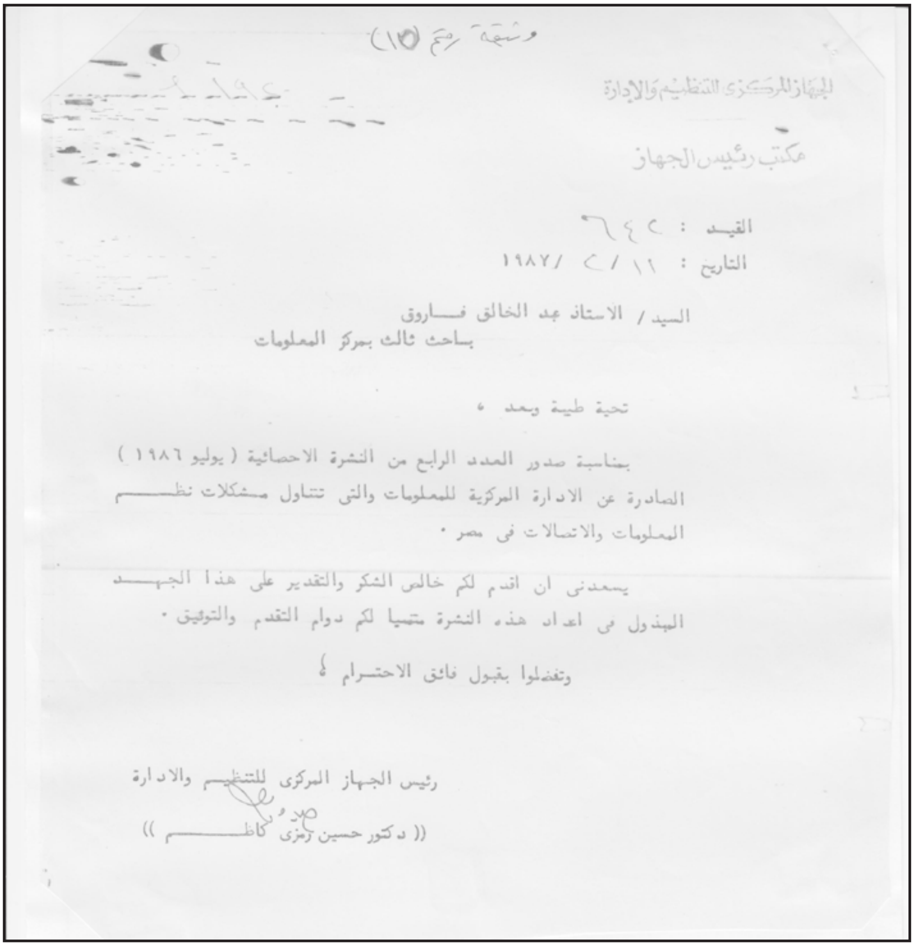
وأود ثانياً أن أشكر سيادتكم على تفضلكم بإرسال النشرة لي ولعدد من زملائي الخبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. والواقع أن هذه هي أول مبادرة - في حدود معلوماتي - يسعى من خلالها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أن يقيم علاقات علمية مع مراكز البحوث العلمية في مصر. وأود أن أقترح التوسع في إرسال النشرة بالذات للكادر الأوسط من المديرين الإداريين في الحكومة والقطاع العام. فرغم أن النشرة تخاطب بنفس الدرجة جميع المهتمين بترشيد اتخاذ القرار في مصر فإنها مفيدة على نحو خاص لهذه الفئة.

وأخيراً تفضلوا بقبول فائق الاحترام والشكر.

د. محمد السيد سعيد
خبير بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - بجريدة الأهرام
الأول من ابريل ١٩٨٦

وثيقة رقم (١٥)

خطاب شكر من رئيس جهاز التنظيم والإدارة للكاتب عن إصدار النشرة الإحصائية



وثيقة رقم (١٥)

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

مكتب رئيس الجهاز

القيد : ٢٤٦

التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٨٧

السيد / الاستاذ عبد الخالق فاروق
باحث ثالث بمركز المعلومات

تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة صدور العدد الرابع من النشرة الاحصائية (يوليو ١٩٨٦) الصادرة عن الادارة المركزية للمعلومات والتى تتناول مشكلات نظم المعلومات والاتصالات فى مصر .

يسعدنى ان اقدم لكم خالص الشكر والتقدير على هذا الجهد المبذول فى اعداد هذه النشرة متمنيا لكم دوام التقدم والتوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

((دكتور حسين رمزى كاظم))

وثيقة رقم (١٦)

مذكرة من الكاتب إلى رئيس الأمانة العامة لوقف الخصم من المرتب لسداد ديون مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ / رئيس الادارة المركزيه لشئون الامانه العامه

تحيه طيبه ... وبعد ،

مقدمه لسيادتكم عبد الخالق فاروق حسن الباحث بالادارة المركزيه للمعلومات

حيث انني لم اكن مسئولا ولا متسببا فى المديونيه الخارجيه للاقتصاد المصرى ، وكذا لم أكن منتفعا بأى شكل من الاشكال من هذه الديون طوال العشر سنوات الاخيره .

وحيث ان هناك فئات اجتماعيه اعفيت من الضرائب والجمارك حتى بلغت هذه الاعفاءات طبقا للبيان المالى للسنه ٨٤/ ١٩٨٥ نحو ثلاثة الاف مليون جنيه .

وحيث اننى لم يأخذ رأى - كبقية افراد الشعب - تجاه هذه المأساه التى نعيشها نحن الفقراء وحدنا .

لذا ارجو من سيادتكم وقف الخصم من مرتبى تحت هذا البند للشهر القادم (يناير) وكذا استرداد ما تم خصمه من مرتب شهر ديسمبر ١٩٨٥ .

هذا وتفضلوا بقبول فائق المودة والاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريرا فى : ١٩٨٦/١/٨ .

وثيقة رقم (١٧)

الأمر الإدارى الإنتقامى بنقل مجموعة النشرة الإحصائية إلى إدارة فرعية

وثيقة رقم (١٥)

الجهاز المركزى للتنظيم والاداره
الادارة المركزية للمعلومات

أمر ادارى
رقم (٢) لسنة ١٩٨٧

رئيس الاداره المركزية للمعلومات

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء الجهار المركزى للتنظيم والاداره .
- وعلى قرار رئيس الجهاز رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن اعادة تنظيم الجهاز وتحديد اختصاصاته ووحداته الرئيسيه .
- وعلى قرار رئيس الجهاز رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٧ باصدار قواعد التنقلات الداخلية للعاملين بالجهاز .

ولصالح العمل .

قرر

ماده ١ : تنقل مجموعة النشرة الاحصائية التالية اسماؤهم الى الادارة العامه للاحصاء الوظيفى :-

١ - عبد الخالق فاروق محمد
٢ - كريمه ملك جرجس
٣ - زينب محمد على
٤ - ناديه محمد احمد
٥ - اشرف سليمان ربيع
٦ - محمد شحاته الجمل

زينب
نادية

ماده ٢ : تلتزم الادارة العامة للاحصاء الوظيفى باصدار نشرة احصائية " ربع سنوية " .

ماده ٣ : تعرض علينا كافة الأمور المتعلقة بهذه النشره وبما يضمن تطورها وصدورها طبقا للبرامج الزمنية المحدده .

ماده ٤ : يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .

رئيس الاداره المركزية للمعلومات
"عبد العزيز الطحاوى"

تحريرا فى : ١٨/ ١ / ١٩٨٨

وثيقة رقم (٢٠)

منشور للعاملين بالجهاز المركزى بشأن فصلى من التنظيم النقابى

قسم وعهد

الزملاء اعضاء الجمعية العمومية بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

لكل هؤلاء، الذين طوقونى بانتخابى فى الانتخابات النقابية فى نوفمبر عام ١٩٩٦.

لكل هؤلاء، الذين طوقونى بثقتهم .. وحبهم .. ومنحونى أعلى الأصوات برغم الحرب الشرسة وغير الشريفة التى مورست ضدى.

لكل هؤلاء، الذين اعتبرونى صوت من لاصوت لهم .. والمدافع عن حقوقهم ومتحديا بهم عسف بعض القيادات وتعسفهم فى استخدام السلطة .

أعاهدكم .. بأن أظل مدافعا عنكم .. من داخل التنظيم النقابى المهترئ ومن خارج هذا التنظيم النقابى.

وأقسم لكم .. بأن هذا التنظيم النقابى سيجرى حله وإعادة انتخابه خلال عام أو عامين على الأكثر ليتطهر من عناصر فاسدة وحفنة تسلقت فى غفلة من الزمن وبقوانين غير دستورية على صدر وقلب العمل النقابى فى مصر.

وأبشركم بأن المحكمة الدستورية العليا - الحصن الأكبر للحريات العامة والنقابية - تنظر الآن فى ٦ طعون خاصة بقانون النقابات العمالية الحالى (رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديله بالقانون ١٢ لسنة ١٩٩٥) وقد حكمت المحكمة الدستورية فعلاً فى الشهر الماضى فى حكم مجيد لها بعدم دستورية أحد مواد قانون النقابات العمالية ويجرى تداول الحوار التشريعى فى مواد أخرى مما سيؤدى خلال العامين القادمين إلى حل التنظيم النقابى الراهن واصدار قانون جديد للنقابات يتفادى فيه كل العيوب الموجودة فى القانون الحالى والتى سمحت لشخصيات باهتة فى النقابات العامة بالتدخل بالفصل أو سحب الثقة من الأعضاء الشرفاء والنقابيين المخلصين لقواعدهم العمالية مخالفة بذلك المادة(٥٦) من الدستور . ومستغلة أموال النقابات العامة والبالغة ٨٠ مليون جنيه سنويا لأغراضها الخاصة دون حسيب أو رقيب.

أن جوهر العمل النقابى أيها الزملاء، هو حق الجمعية العمومية القاعدية - أى أنتم - فى محاسبة العضو النقابى فأنتم مصدر قوته وأنتم أساس مشروعيته .

ومن هنا فان نهاية هؤلاء، قريبة فمازال فى مصر قضاء، شامخ يصحح المعوج ويوقف المتعسف.

أما المشاركون فى مؤامرات الظلام والباحثون عن المكاسب الشخصية والأنانية الضيقة فهم كأوراق الخريف تسقط مع رياح الحرية والعدالة وهى قريبة بأكثر مما يتصورون.

عبد الخالق فاروق

عضو اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز

تحريرا فى ١٩٩٨/٣/٢٨

تابع وثيقة رقم (٢٠)

منشور للعاملين بالجهاز المركزى بشأن فصلى من التنظيم النقابى

حقائق فى مواجهة الأباطيل

الأخوة الزملاء، أعضاء الجمعية العمومية
بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

شهد الجهاز خلال الفترة الأخيرة حملة شرسة من الاشاعات والافتراءات من جانب بعض أعضاء اللجنة النقابية ضد زملائهم الذين احترموا ثقة العاملين فيهم وتحملوا بشرف مسئولية التمثيل النقابى، فتصدوا للتعسف فى استخدام السلطة من جانب بعض القيادات الادارية، ورفعوا مطالب العاملين والعاملات دون خوف أو رغبة فى مجاراة التيار، وأوقفوا بكل جسارة موجة عاتية من أحد القيادات الوافدة على الجهاز والذى خطط من خلالها باستقدام عشرات العناصر من خارج الجهاز ليشغلوا مراكز قيادية فيه مما كان يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل العاملين شاغلى الوظائف الاشرافية والمتوقع شغلهم لهذه الدرجات.

كما كان لهم شرف التصدى لسياسة اهدار المال العام - تحت دعوى التطوير - ومخالفة قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بسفور وهو ما أصبح الآن بين يدى النيابة العامة صاحبة الولاية والاختصاص فى النظر فى أمر هذه المخالفات والتجاوزات القانونية والمالية.

وفى الوقت الذى كنا نتحمل فيه أربعتنا - عبء هذه المواجهة من أجل العاملين والعاملات (الحضانة - أجازة يوم السبت - نظام الأجازات الظالم - تعيين أبناء العاملين .. إلخ) كان بقية أعضاء اللجنة النقابية قد انشغلوا بمصالحهم الخاصة.

١ - فرئيس اللجنة النقابية انشغل بالبكاء لكل قيادات الجهاز من أجل عقد عمل بعد بلوغه سن الستين حتى لو أدى ذلك إلى تحوله إلى مجرد بوق دعاية لرئيس القطاع المشرف السابق على أعمال الجهاز.

٢ - ولم يكتف بذلك بل ذهب إلى حد الكيد لزملائه أعضاء اللجنة النقابية الأربعة فشهد على غير الحقيقة أمام النيابة الادارية خدمة للإدارة ولرئيس القطاع السابق الذى سبق وحرر له عقد عمل موقت.

٣ - بل وذهب إلى حد الطعن فى زميلاته العاملات بالجهاز والمطالبات بعودة دار الحضانة حيث قال بالحرف الواحد فى أقواله أمام النيابة الادارية (ص ٣٥) (أن الحضانة كانت تؤدى إلى تعطيل العاملات حيث أن كل منهن كانت تقوم بترك العمل وتنزل إلى الحضانة أثناء العمل)

فهل هذه أقوال وأخلاق رئيس لجنة نقابية مهمته الدفاع عن مصالح العاملين والعاملات.

تابع وثيقة رقم (٢٠)

منشور للعاملين بالجهاز المركزى بشأن فصلى من التنظيم النقابى

٤- ولم يتوقف المستوى الأخلاقى عن هذا الحد بل ذهب ومعه أمين اللجنة النقابية للكيد فى زملاءه وإساءة سمعة الجهاز لدى المجلس الأعلى للشباب والرياضة لإفساد مصيف مرسى مطروح الذى وافق عليه المجلس للعاملات وأبناءهن وتقديم شكاوى فى المجلس يتهم فيها زملائه المنظمين لهذا المصيف بأنهم يبيعون هذا المصيف خارج الجهاز وأن الوزير لايدرى عنه شئ؟! مما أدى لالغاء المجلس الأعلى للشباب لهذا المصيف.

٥- ولم تتوقف سلسلة الأخطاء - بل الجرائم - عند هذا الحد بل لقد ذهب أمين عام اللجنة وبقيّة حلفاءهم داخل اللجنة إلى حد تحرير محاضر لاجتماعات وهمية للجنة النقابية بلغت إحدى عشر اجتماعاً خلال العام الماضى وكلنا نعلم أن اللجنة لم تجتمع سوى أربعة اجتماعات اثنان منها خصصا لتشكيل اللجان والانتخابات الداخلية لرئيس وبقية أعضاء هيئة المكتب

٦- وامعانا فى الكيد قامت إحدى عضوات اللجنة بتقديم صورة كاذبة لدى مجلس إدارة النقابة العامة وكلهم شخصيات باهتة لم يعرف لهم دور فى الدفاع عن حقوق أعضاء اللجان النقابية طوال خمسة عشر عاماً بل أن رئيس النقابة العامة (أحمد عبد الظاهر) يكاد يكون متفرغا للاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى يحقق من ورائه مكاسب كبيرة ولايتواجد على الاطلاق فى مقر النقابة العامة وذلك كله بهدف التخلص من الأعضاء الأربعة الذين تحملوا بشرف عبء مشاكل العاملين فكشفوا كيف يكون العمل النقابى تكليفا وليس تشريفا أو بحثا عن محاضرات أو تقدير امتياز بقوة القانون أو وسيلة للزوغان يوميا أو مصدرا " للبرستيج".

٧- وقد نجحت مساعى هؤلاء فى قرار خائب غير قانونى من النقابة العامة(٢١عضوا) بتجميد عضويتنا

ونحن وإن كنا على ثقة فى انتصار الحق والخير فى النهاية فاننا نعاهدكم بأننا سنظل أوفياء فى الدفاع عن مصالح العاملين كما أننا سوف نتخذ الإجراءات القانونية ليس ضد النقابة العامة فقط والطعن فى عدم دستورية القانون الذى أتى بهؤلاء فى غفلة من الزمن (كلهم استمروا فى مناصبهم دون انتخابات أى بالتزكية لأكثر من خمسة عشر عاما) بل أيضا فى مقاضاة كل من تسول له نفسه الإساءة إلى مواقفنا الشريفة والصلبة.

كما أننا نؤكد أن العمل النقابى لم يكن أبدا وسيلة للتسلق وتحقيق المطامع إلا لضعاف الموهبة وفاقدى العطاء للأخرين ونحن على ثقة أنه فى النهاية لن يصح إلا الصحيح.

عبد الخالق فاروق

عضو اللجنة النقابية

وثيقة رقم (٢١)

قرار سفر الكاتب إلى اليابان

مكتب رئيس الجهاز

قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٩

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بانشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٧٧ بشأن تفويض رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى الترخيص بالسفر للخارج ،

وعلى مذكرة الادارة العامة للعلاقات الخارجية رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٩ بشأن موافقة هيئة التعاون الدولى اليابانية (جايكا) على ترشيح السيد / عبد الخالق فاروق حسن للاستفادة من المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية فى مجال ادارة الجهاز الحكومى والتى ستعقد فى اليابان فى الفترة من ١٩٨٩/٥/٨ وحتى ١٩٨٩/٦/٢٣ وموافقتنا على ذلك بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ .

قـرر

مادة ١ : يصرح بالسفر للسيد / عبد الخالق فاروق حسن - باحث ثالث بالمجموعة النوعية لوظائف التنمية الادارية بالجهاز للاستفادة من المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية فى مجال ادارة الجهاز الحكومى والتى ستعقد فى اليابان فى الفترة من ١٩٨٩/٥/٨ الى ١٩٨٩/٦/٢٣ .

مادة ٢ : تتحمل الحكومة اليابانية مصاريف السفر ذهابا وعودة وكذا نفقات الاعاشة والاقامة ، ويتحمل الجهاز مرتب سيادته .

مادة ٣ : على المختصين تنفيذ هذا القرار .

صدر فى : ١٩٨٩/٥/٤ ((دكتور حسين رمزى كاظم))

وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب

١٠٩ سري
١١/٧/٨٩

"مذكـــرة"

مرفوعة للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز

بشـــأن

معاملة الامانة العامة للمتدربين خـــارج الجمهوريـــة

ترددت كثيرا فى الكتابة الى سيادتكم حول هذا الموضوع ، ربما بدافع تجنب حساسيات تنتج عادة عن المطالبات المالية أو ربما بدافع الحرص على وقتكم الذى أعلم انه قد ازدحـــم بمشاكل للعاملين.كان من المفترض أن تجد حلها لدى قيادات ادارية أقل مســـتوى. ولكنى بعد مراجعة وتمحيص فى طابع المشكلة وحدودها ، ادركت أن القضية هنا تتجـــاوز حدود شخصى البسيط ، لتمس فى الصميم جوهر فهم وسلوك القيادات الادارية بالجهـــاز المركزى للتنظيم والادارة ، للتدريب والمتدربين خارج الجمهوريـــة ..

فالجهاز ، المناط اليه ممارسة اقصى درجة من درجات الوعى بأهمية التدريب فى العمل الادارى والتنمية الادارية وهو ماتعلمناه من سيادتكم وجل خبراء الادارة يمارس فيه وفـــى مواجهة ابنـــائه عكس ماتعلمنـــاه ..

فلتسمح لى سيادتكم أن أعرض الوقائع تفصيلا :-

صدر قرار سيادتكم رقم (١٨٧) بتاريخ ١٩٨٩/٥/٤ بالسماح لى بالسفر فى منحـــة تدريبية على نفقة الحكومة اليابانية خلال الفترة من ١٩٨٩/٥/٨ حتى ١٩٨٩/٦/٢٢ علـــى أن يتحمل الجهاز مرتبى ... وعلى هذا الاساس رتبت لاســـرتى كل مايتعلـــق بمستحقاتـــى المالية فى الجهاز ثم فوجئت بعد عودتى يوم ١٩٨٩/٦/٢٥ بالاتـــى :-

١- حرمانى من مكافأة الشهر التى تفضلتم باعتمادها للعاملين بالجهاز يوم ١٩٨٩/٥/٩ بحجة أن سيادتكم اعتمدتم هذه المكافأة بعد سفرى بيوم واحد مما يسقط حقى فيها .. علما بأن هذه المكافأة قد تم صرفها عن مدة سابقة .

تابع وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب

– ٢ –

٢– حرمانى من الحوافز والاضافى لشهرى مايو ويونيه بخطاب موجه من السيد الامين العام الى رئيس الادارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والادارة (مرفق صورة) استنطاقا لنصوص غير واضحة وغير حاسمة لقرار اللجنة العليا للبحثات رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٨.. وأسمح لى سيادتكم فقد راجعت بدقة نصوص هذا القرار ولم أجد مايشير الى هذا الحرمان .

٣– حرمانى من مكافأة الـ ٢٥ يوما التى تفضلتم سيادتكم باعتمادها يوم ١٩٨٩/٦/٢٥ وهو يوم عودتى الى القاهرة .

٤– استقطاع العلاوة الاجتماعية (١٥٪ + ٢٠٪) من مرتبى لشهرى مايو ويونيه وكذا بدل الانتقال .

٥– فى نفس الوقت ولمزيد من الدقة تم استقطاع اشتراك سيارة الجهاز لشهرى مايو ويونيه التى لم استخدمها خلال هذه الفترة .

سيدى رئيس الجهاز ...

ان مايؤلمنى ليس حرمان اسرتى من ثلاثمائة وخمسين جنيها من دخلى الوظيفى بقدر مايفزعنى طريقة معالجة أحد القيادات الادارية للنصوص واللوائح من خلال استنطاقها بما هو ليس بها . كما يقلقنى نظرة هذه القيادة الادارية أو غيرها للتدريب الخارجى ، كما لوكنا فى نزهة أو سياحة دولية ولسنا بصدد تمثيل بلدنا فى أهم المحافل العلمية والدولية بما يقتضى بذل جهود مضاعفة .

وأصارح سيادتكم ..

فقد شاهدت متدربين مصريين من الدرجة الثالثة التخصصية (وزارة الكهرباء / وزارة الزراعة) فى دورات تدريبية باليابان تمتعوا بأكثر مما يتمتع به زملائهم فى مصر (بعضهم حصل على بدلات سفر ومصروف جيب) وذلك بقرار وزارى (جارى العمل للحصول على نسخة من القرار)

وأعتقد سيدى الوزير .. أنه حتى فى حالة وجود مثل هذا التمييز بين المتدرب داخل الجمهورية والمتدرب خارج الجمهورية فان الامر يستدعى وقفه حاسمة من سيادتكم تصحح تلك النظرة وتضع الامور فى نصابها الصحيح ..

والامر معروض للاحاطة واتخاذ ماترونه مناسبا ،،،

مقدمه

عبد الخالق فاروق

تابع وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
الادارة المركزية لشئون الامانه العامة
الادارة العامة لشئون الافراد

٧٩٠

السيد / رئيس الادارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والادارة

تحية طيبه .. وبعد ،

بالاشارة لكتابكم رقم ٢١ المؤرخ ١٦/٥/٨٩ بشأن طلب الافاده عما اذا كان السيد / عبد الخالق فاروق حسن بالدرجه الثالثه بمجموعه وظائف التنميه الاداريه بالجهاز يستحق الحوافز والجهود الغير عاديه عن الفترة من ٨/٥/٨٩ الى ٢٣/٦/٨٩ أثناء سفره للخارج للاستفاده من المنحه المقدمه من الحكومة اليابانيه فى مجال ادارة الجهاز الحكومى .

ونظرا لأن قرار السيد الدكتور / رئيس الجهاز رقم ١٨٧ لسنه ٨٩ قد تضمن أن تتحمل الحكومه اليابانيه مصاريف السفر ذهابا وعوده وكذا نفقات الاعاشه والاقامه ــ ويتحمل الجهاز مرتب سيادته طوال تلك الفترة .

نرجو التفضل بالاحاطه أن السيد المذكور لا يستحق صرف الحافز وتعويض الجهود الغير عاديه عن تلك الفترة ، اعمالا لأحكام اللائحة الماليه لاعضاء البعثات والاجازات الدراسيه والمنح الصادرة ــ بقرار اللجنه العليا للبعثات رقم ٤١٥ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٧٨م .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

" رئيس "
الادارة المركزية لشئون الامانه العامة

(سعد محمد كشك)

تحريرا فى : ٢١/٥/١٩٨٩م .

١٩٨٩/٥/٢١

تابع وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب

الجهاز المركزى للتنظيم والاداره
الاداره المركزيه لشئون وحـدات
التنظيم والاداره

السيد الاستاذ / رئيس الاداره المركزيه لشئون وحدات التنظيم والاداره

تحيه طيبه .. وبعد

أتشرف بأحاطه سيادتكم :

انه قد صدر قرار السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجهاز رقم (١٨٧) بتاريخ ٨٩/٥/٤ بالسماح لى بالسفر فى منحه تدريبيه على نفقه الحكومه اليابانيه خلال الفتره من ٨٩/٥/٨ حتى ١٩٨٩/٦/٢٣ على أن يتحمل الجهاز مرتبى .

ثم فوجئت بعد عودتى بحرمانى مـــن :ـ

١) الحوافز وأجر الجهود غير العاديه خلال شهرى مايو ويونيه وذلك بناء على كتـــاب ورد من السيد رئيس الاداره المركزيه لشئون الامانه العامه بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ يتضمـــن عدم أستحقاقى لصرف الحوافز والجهود غير العاديه عن تلك الفتره استنادا الى قـــرار اللجنه العليا للبعثات رقم (٤١٥) لسنه ١٩٧٨ ـ واسمح لى سيادتكم فقد راجعـــت القرار المشار اليه ولم يتبين وجود نص واضح بهذا الشأن .

٢) وكذلك فقد صدر قرار السيد الدكتور رئيس الجهاز بتاريخ ١٩٨٩/٥/٩ بمنح مكافـــــآه تشجيعيه تعادل مرتب شهر للعاملين بالجهاز وكذا صدر قرار سيادته يوم ٨٩/٦/٢٥ بصرف مكافآه تشجيعيه لجميع العاملين تعادل مرتب ٢٥ يوما . ووفقا لقواعد الصرف التى وضعتها الامانه العامه فقد حرمت من هاتين المكافآتين .

واسمح لى سيادتكم فأن من سلطات وصلاحيات السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهـاز اعتماد هذه القواعد أو استثناء بعض العاملين منها . و(...)

٣) كما تم استقطاع العلاوه الاجتماعيه (١٥٪ + ٢٠٪) من مرتبى خلال شهرى مايو ويونيه .

واذ اتقدم لسيادتكم بطلبى هذا ... ارجو التفضل بالموافقه على رفع الامر الى السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز لاتخاذ مايراه مناسبا فى هذا الشأن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحتـــرام ...

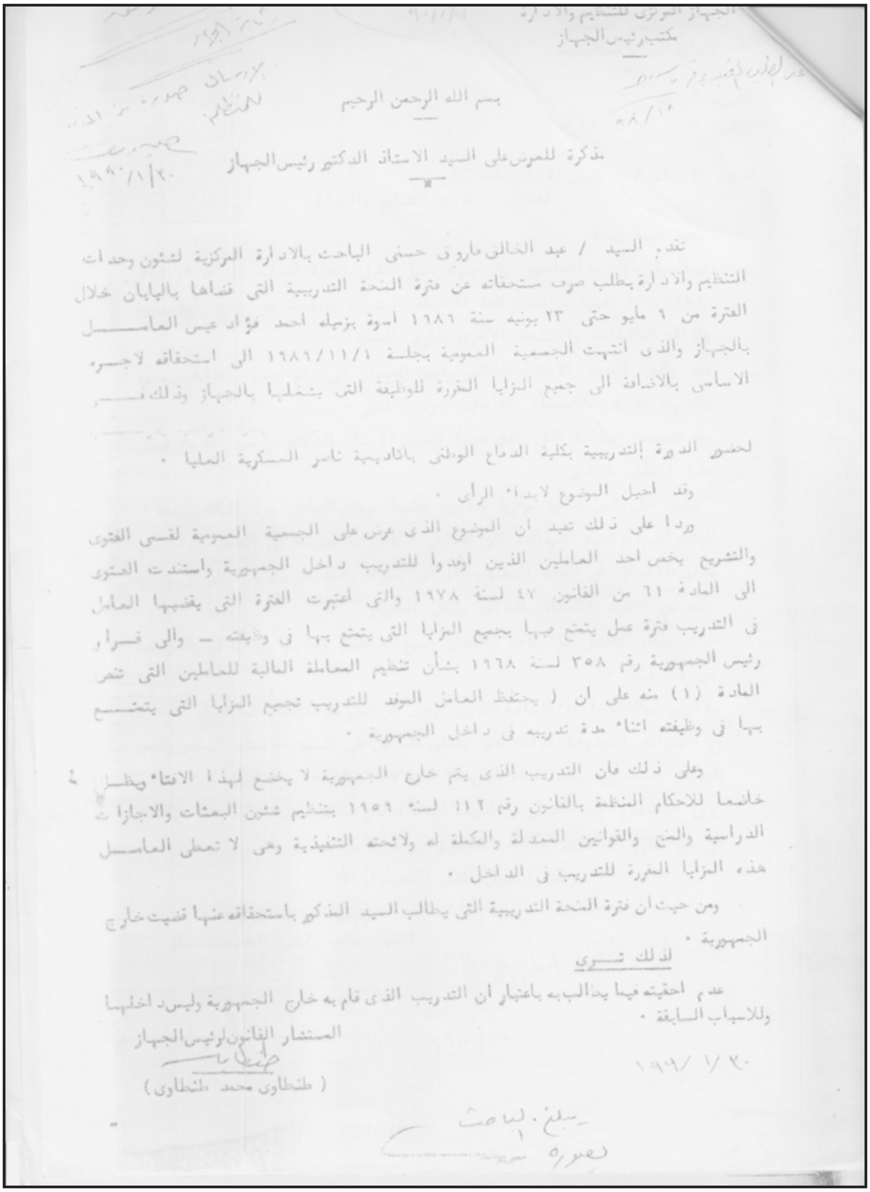
مقدمه

عبدالخالق فاروق
(توقيع)
٧/١٨

للعرض على السيد الدكتور رئيس الجهاز
برجاء التفضل بالنظر وتقرير ما تراه سيادتكم
فى هذا الشأن
(توقيع)
٨٩/٧/١٨

تابع وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب



الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
مكتب رئيس الجهاز

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز

تقدم السيد / عبد الخالق فاروق حسنى الباحث بالادارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والادارة بطلب صرف مستحقاته عن فترة المنحة التدريبية التى قضاها باليابان خلال الفترة من ٩ مايو حتى ٢٣ يونيه سنة ١٩٨٦ اسوة بزميله احمد فؤاد عيس العامل بالجهاز والذى انتهت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٩/١١/١ الى استحقاقه لاجره الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المقررة للوظيفة التى يشغلها بالجهاز وذلك فى

لحضور الدورة التدريبية بكلية الدفاع الوطنى باكاديمية ناصر العسكرية العليا .

وقد احيل الموضوع لابداء الرأى .

وردا على ذلك نفيد ان الموضوع الذى عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع يخص احد العاملين الذين اوفدوا للتدريب داخل الجمهورية واستندت الفتوى الى المادة ٦١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتى اعتبرت الفترة التى يقضيها العامل فى التدريب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته — والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين التى تنص المادة (١) منه على ان (يحتفظ العامل الموفد للتدريب بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته اثناء مدة تدريبه فى داخل الجمهورية .

وعلى ذلك فان التدريب الذى يتم خارج الجمهورية لا يخضع لهذا الافتاء ويظل خاضعا للاحكام المنظمة بالقانون رقم ١١٢ لسنه ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له ولائحته التنفيذية وهى لا تعطى العامل هذه المزايا المقررة للتدريب فى الداخل .

ومن حيث ان فترة المنحة التدريبية التى يطالب السيد المذكور باستحقاقه عنها قضيت خارج الجمهورية .

لذلك نرى

عدم احقيته فيما يطالب به باعتبار ان التدريب الذى قام به خارج الجمهورية وليس داخلها وللاسباب السابقة .

١٩٩٠/١/٢٠

المستشار القانونى لرئيس الجهاز
(طنطاوى محمد طنطاوى)

تابع وثيقة رقم (٢٢)

تلاعب الشئون القانونية والمستشار القانونى بالفتاوى للإيذاء بالكاتب

الادارة العامة للمتابعة

٥/١٦

القيد : ١١٧١

التاريخ : ١٥/ ٥ /١٩٨٩

السيد الاستاذ / رئيس الادارة المركزية
لشئون وحدات التنظيم والادارة

تحية طيبة وبعد

- فبمناسبة ماقام به العاملون من جهد متميز خلال الفترة السابقة من العام المالى ١٩٨٩/٨٨ حيث تم انجاز كافة الانشطة المدرجة بالخطة عن هذه الفترة وكذلك التكليفات والانشطة الاخرى خارج الخطة ٠
- فقد وافق السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز على منح جميع العاملين بالجهاز وفروعه مكافأة تعادل مرتب شهر ٠
- وقد تضمنت المذكرة التى وافق عليها السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز فى هذا الشأن ماياتى :

" يجوز لكل رئيس ادارة مركزية وما فى حكمها حرمان العامل من المكافأة المشار اليها او نسبه منها اذا كان العامل لايلتزم بالانضباط فى العمل او لم يحقق الانجاز على الوجه المطلوب او كان سلوكه وعمله غير مرضيين على ان يعتمد ذلك من السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز " ٠

- لذلك نرجو التفضل بالاحاطة واخطار جميع العاملين وحثهم على بذل المزيد من العطاء ٠
- كما نرجو موافاتنا باسماء السادة الذين ترون حرمانهم من المكافأة المذكورة او خفضها مع المبررات الموضوعية لذلك حتى يتسنى العرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز وذلك فى موعد اقصاه الاربعاء ١٩٨٩/٥/١٧ ٠

وفى حالة عدم ورود البيان فى الموعد المحدد فان ذلك يعتبر موافقة من سيادتكم على منح جميع العاملين المكافأة المذكورة ٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس الادارة المركزية
لشئون مكتب رئيس الجهاز

((سعد على سند))

٥/١٦

وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجهاز ٠

تحية واحترام وبعد ،

اتشرف باحاطة سيادتكم :

انه قد سبق و تقدمت عقب عودتى من منحة تدريبية باليابان خلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٢ يونية ١٩٨٦ ، بطلب لصرف مستحقاتى المالية التى لم تصرف لى خلال هذه الفترة ٠ وهى :

- الحوافز والاجور غير العادية لشهرى مايو و يونية المشار اليهما ٠
- العلاوة الاجتماعية التى استقطعت (١٥٪ + ٢٠٪) من مرتبى الشهرين المشار اليهما وكذا بدلات الانتقال ٠
- المكافأة التشجيعية التى تفضلتم باعتمادها للعاملين بالجهاز خلال شهر مايو و حرمت منها ٠
- المكافأة التشجيعية التى تفضلتم باعتمادها للعاملين وقدرها ٢٥ يوما و ذلك خلال شهر يونية ١٩٨٦ ٠

ولما كان الرأى القانونى والادارى السائد وقتئذ بالجهاز يعتبر ان التدريب خارج الجمهورية مندرجا فى مفهوم البعثة وتسرى عليه احكامها واعتبر بناء على ذلك انه لا حق لى فى المستحقات ، مع موافقة سيادتكم على عرض الامر على ادارة الفتوى بمجلس الدولة ٠

وبعرض الامر على مجلس الدولة فى حالة الزميل / احمد فؤاد عيسى العامل بالجهاز استخلصت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١١/١ ما يفيد حق العامل لاجره الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المقررة للوظيفة ٠

لذا اتشرف بالتقدم الى سيادتكم راجيا ان يحظى طلبى هذا بموافقة سيادتكم فى صرف مستحقاتى المالية عن هذه الفترة المشار اليها ٠

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،

مقدمة / عبد الخالق فاروق حسن

تحريرا فى ١٩٩٠/١/١٨

باحث بالادارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والادارة ٠

تابع وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم: ٨٦/٤/١١٣٠

السيد الدكتور/ رئيس الجهاز المركزى

للتنظيم والادارة

تحيه طيبه وبعـــد ،،

اطلعنا على كتاب رئيس الادارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة الى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات بشأن تحديد المستحقات المالية للسيد / أحمد فؤاد عيسى العامل بالجهاز خلال الفترة من ١٩٨٧/٨/٢٢ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ .

وحاصل وقائع الموضوع ـ حسبما يبين من الاوراق ـ أن السيد رئيس الجهاز قد أصدر القرار رقم ٤٠٩ لسنه ١٩٨٧ بمنح العامل المذكور أجازة دراسية بمرتب لحضور الدورة التدريبية السادسة عشر بكلية الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية العليا فى الفترة من ١٩٨٧/٨/٢٢ حتى ١٩٨٨/٦/٣٠ . فثار خلاف حول تحديد مستحقاته المالية خلال الفترة المذكورة ، اذ اتجه رأى الى أن المذكور لا يستحق سوى أجره الاساسى دون أيه مزايا مالية ، استنادا الى أن قرار منحه الاجازة الدراسية وان كان قد نص فيه على استحقاق الاجر أثناء مدة الاجازة ، الا أن لفظ الاجر اذا أطلق فيقصد به الاجر الاساسى ، وذلك لا يشمل المزايا المادية الاخرى ـ فى حين ذهب رأى ثان الى استحقاق المذكور للبدلات المقررة لوظيفته مادام قانون البعثات لم ينص على الحرمان منها خلال مدة الاجازة الدراسية بمرتب .

تابع وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

(٢)

وقد قامت إدارة الفتوى المشار اليها بعرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التى قررت بجلسة ٨/٥/١٩٨٨ احالته الى الجمعية العمومية للاهمية والعمومية ٠

ونفيد أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١/١١/١٩٨٩ فاستعرضت المادة (٦٠) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ التى تنص على أنه ((يجوز ايفاد العاملين فى بعثات أو منح للدراسة أو اجازات دراسية بأجر أو بدون بالشروط والاوضاع المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٢ لسنه ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والقوانين المعدلة والمكملة له ٠٠)) ٠

والمادة (٦١) من ذات القانون - المعدلة بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنه ١٩٨٣ التى تنص على أن „ ينشأ بكل وزارة أو محافظة أو هيئة عامه مركز للتدريب يتبع السلطة المختصة ٠٠٠٠٠

وتعتبر الفترة التى يقضيها العامل فى التدريب فترة عمل يتمتع فيها بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته ٠ ويعتبر التخلف عن التدريب اخلالا بواجبات الوظيفة ٠ وتحدد المعاملة المالية للموفدين للتدريب وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن)) ٠

كما استعرضت المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين التى تنص على أن „ يحتفظ العامل الموفد للتدريب بجميع المزايا التى يتمتع بها فى وظيفته أثناء مدة تدريبه فى داخل الجمهورية)) ٠

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ أجاز ايفاد العاملين فى بعثات أو منح للدراسة أو اجازات دراسية بأجر أو بدون أجر وفقا للشروط والاوضاع المشار اليها فى القانون رقم ١١٢ لسنه ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ٠ كما أجاز المشرع ايفاد العاملين للتدريب سواء داخل الجمهورية أو خارجها ٠ واعتبر مدة التدريب فترة عمل يتمتع فيها العامل بكافة المزايا المقررة للوظيفة التى يشغلها بجهة عمله ٠

تابع وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

(٣)

ولما كان العامل المعروضه حالته ـ وفقا للمستفاد من الاوراق ـ قـد حصل على اجازة دراسية بمرتب بغرض التدريب داخل الجمهورية بكليــة الدفاع الوطنى بأكاديمية ناصر العسكرية العليا فى الفترة من٢٢/ ٨/ ١٩٨٧ وحتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ، ومن ثم فان هذه المدة تعتبر فترة عمل يستحـق خلالها المذكور اجره الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المادية المقـرر للوظيفة التى يشغلها بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وذلك إعمالا لصريح حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ سالف البيان .

لذلـــك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقـاق العامل فى الحالة المعروضه لاجره الاساسى بالاضافة الى جميع المزايا المقـررة للوظيفة التى يشغلها بالجهاز المشار اليه ، وذلك فى الفترة من ١٩٨٧/٨/٢٢ وحتى ١٩٨٨/٦/٣٠ ، للاسباب السابق ايضاحها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المستشار/ سمير لبيب مشرقى
نائب رئيس مجلس الدولـة
و رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى و التشريع

تحريرا فى : ١٩٨٩/١١/٩

تابع وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
مكتب رئيس الجهـــاز

٤٧ م ٠ م
١٠/١/٩١

((مذكرة))
للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهـــاز

*

الموضوع :

يخلص فى ان الادارة العامة للعلاقات الخارجية بالجهاز تطلب عدم حرمان العامل الموفد فى منحه تدريبية بالخارج من الحوافز والاجر الاضافى نظرا لما يتكبده العامـــل من مصاريف ونفقات بالخارج الى جانب التزاماته العائلية ، وقد تأشر باحالة الموضوع الينـا للدراسة بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٨ وقد طلبنا بعض البيانات حيث ورد الكتاب رقــم ٨٢ المؤرخ ٨/١/١٩٨٩ متضمنا أن كافة القرارات التى تتضمن سفر العاملين لمنح تدريبيـة تم على ضوء أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وكذلك القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجهاز رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٧ وأرفق مع الكتاب سالف الذكر صورة من القـرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٨ بسفر السيد/ عادل محمد عبده فى منحه تدريبية لليابان وقد تـم حرمانه من المكافأة التشجيعية والحوافز والاجر الاضافى والعلاوات الخاصة .

الرأى القانونى :

وحيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة أجـــاز فى المادة ٦٠ منه ايفاد العاملين فى بعثات أو منح للدراسة أو أجازات دراسية بأجـر أو بدون أجر وأحال فى بيان شروط وأوضاع ذلك الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وقد حددت المادة الاولى من هذا القانون أغراض البعثة ومن بينها كسب مران على وبذلـك يكون التدريب فى الخارج باعتباره مؤديا الى كسب مران علمى ، مندرجا فى مفهوم البعثة وتسرى عليه أحكامها .

وقد ناط فى المادة ٣٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه باللجنــة العليا للبعثات تقرير القواعد المالية التى يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات وتنفيذا لذلـك صدر قرارها رقم ٤١٥ لسنة ١٩٧٨ متضمنا تحديد مايستحقه عضو البعثة من مرتب وبدلات ونفقات دراسة ولم يتضمن الاشارة الى الحوافز والاجر الاضافى ومن ثم لايجوز منحهمـا

تابع وثيقة رقم (٢٣)

التلاعب القانونى لحرمانى من مستحقاتى المالية أثناء تدريبى باليابان

- ٢ -

للموفد فى بعثة يؤيد ذلك ان استحقاق الحوافز رهين بزيادة اداء العامل عن المعدل العادى واستحقاق الاجر الاضافى رهين بقضاء ساعات عمل اضافيه وهو مايستوجب ان يكون العامل مباشرا لاعباء وظيفته فعلا ولاتغير من ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين الموفدين للتدريب ومانص عليه من احتفاظ العامل الموفد للتدريب بمزايا الوظيفة ، اذان هذا القرار يطبق فقط على التدريب داخل الجمهورية .

ومتى كان ذلك فانه لايجوز منح العامل الموفد فى منحه تدريبية بالخارج الحوافز والاجر الاضافى .

لذلك

نرى :

١٩٨٩/١/١٦

١ - لايجوز منح العامل الموفد فى منحه تدريبية بالخارج الحوافز والاجر الاضافى .

٢ - وقد ترون استطلاع رأى ادارة الفتوى بشأن الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

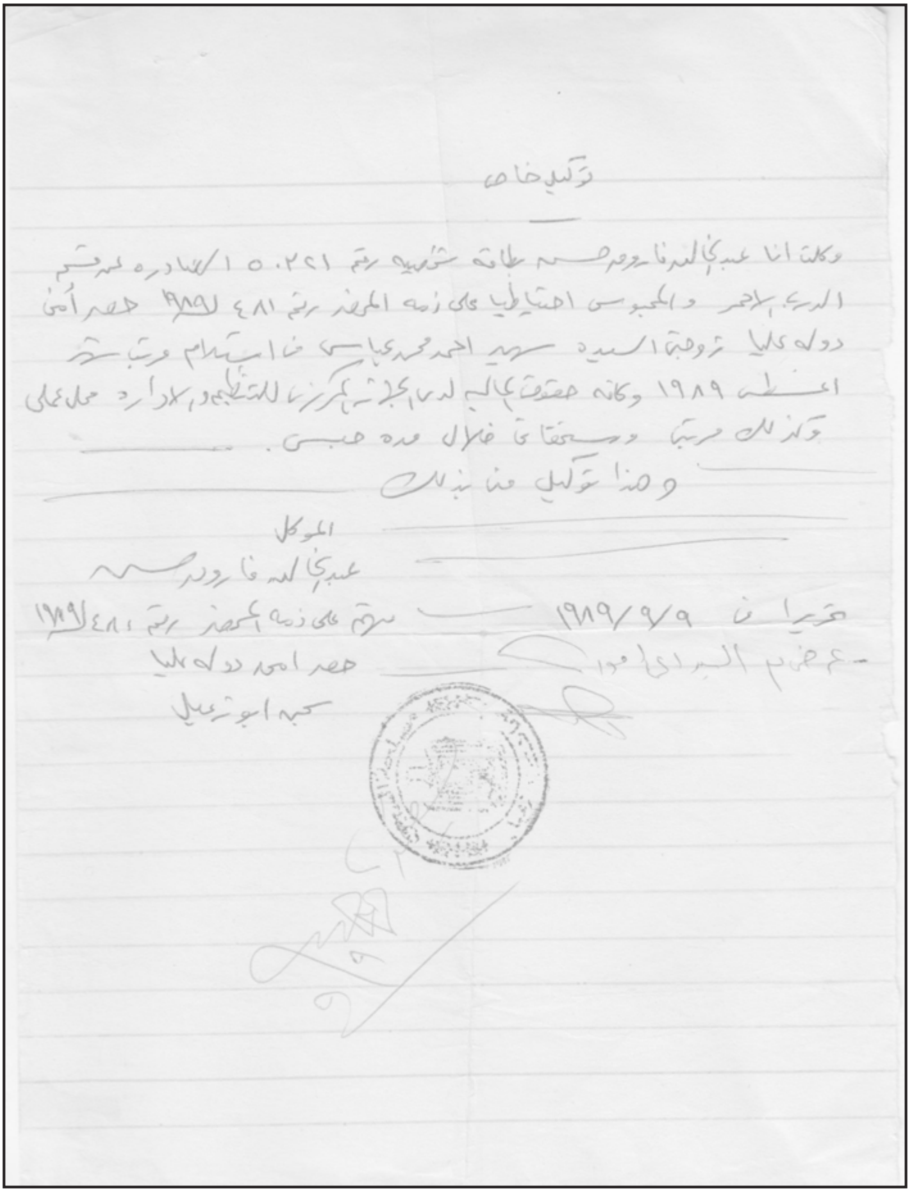
المستشار القانونى لرئيس الجهاز

((طنطاوى محمد طنطاوى))

تحريرا فى : ١٥/ ١/ ١٩٨٩

وثيقة رقم (٢٤)

توكيل زوجتى السابقة فى الحصول على مستحقاتى المالية أثناء حبس الاحتياطى



توكيل خاص

وكلت انا عبد الله فاروق حسن بطاقة شخصية رقم ١٥٠٢٢١ الصادرة من قسم الدرب الأحمر والمحبوس احتياطيا على ذمة المحضر رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصر أمن دولة عليا زوجتى السيدة سهير احمد محمد عباس فى استلام مرتب شهر اغسطس ١٩٨٩ وكافة مستحقاتى المالية لدى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة محل عملى وكذلك مرتبى ومستحقاتى خلال مدة حبسى.

وهذا توكيل منى بذلك

الموكل

عبد الله فاروق حسن

متهم على ذمة المحضر رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصر امن دولة عليا سجن ابو زعبل

تحريرا فى ١٩٨٩/٩/٩

عرض على السيد/ المدير

وثيقة رقم (٢٥)

مذكرة لإخطار رئيس الجهاز بالدعوة الموجهة لى لزيارة ليبيا

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس الجهاز

تحيـــة وإحترام وبعد،،

يشرفنى إحاطة سيادتكم باننى قد تلقيت دعوة من جامعة الفاتح (كلية الإقتصاد والعلوم السياسية) بالجماهيرية الليبية للمشاركة فى ندوة فكرية بعنوان " الوطـــن العربى .. رؤية مستقبلية " وذلك خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ إبريل الجارى (مرفق صورة الدعوة) .

ونظرا لظروف الدعوة وظروف السفر إلى ليبيا فى ظل المقاطعة الدولية ، ومع اهمية الحضور المصرى الفكرى فى هذة القضايا ، فارجو التفضل بالموافقة على منحى اجازة لمدة ستة ايام من ٤/١٦ إلى ٤/٢١ /١٩٩٤ وإستخراج الكارت الاصفر وتطبيق نظام اجازات الصيف على هذة الاجازة .

وتفضلوا بقبول فائق الإحتـــرام ،،

مقدمة لسيادتكم

عبد الخالق فاروق حسن

باحث ثان

تحريرا فى ١٩٩٤/٤/٥ بالإدارة المركزية للبحوث

الأمانة العامة

موافقة.

١٩٩٤/٤/٧

تابع وثيقة رقم (٢٥)

مذكرة لإخطار رئيس الجهاز بالدعوة الموجهة لى لزيارة ليبيا

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العـامة للتعليم والشباب
والبحث العلمى والتكوين المهـنى
جامعة الفاتح
كليـة الاقتصاد والعـلوم السياسية

ان الدراسة ليست غاية في حد ذاتها وانما الغاية هى خلق الانسان النموذجى الجديد . (قائد الثورة)

التاريخ / / 14 و.ر
الموافق 2 /4/ 1423م ,
الرقم الاشارى : ك ع ج ب س ى .

Fax 3756596

الاخ الاستاذ الفاضل // عبد الخالق فاروق حسن .

تحية العروبة والإسلام ,,.

بالتنسيق والتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السيـاسية , تنظم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح ندوة علمية بعنوان " الوطن العربي رؤية مستقبلية " وذلك في الفتره مابين 16-18 من شهر الطير "ابريل " لهذا العام وتتضمن هذه الندوة المحاور التالية :-

1- الفكر السياسي العربي
2- النظم العربية
3- العلاقات العربية - العربية
4- العرب فى ظل المتغيرات الدولية
5- الإسلام السياسي
6- الابعاد المستقبلية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

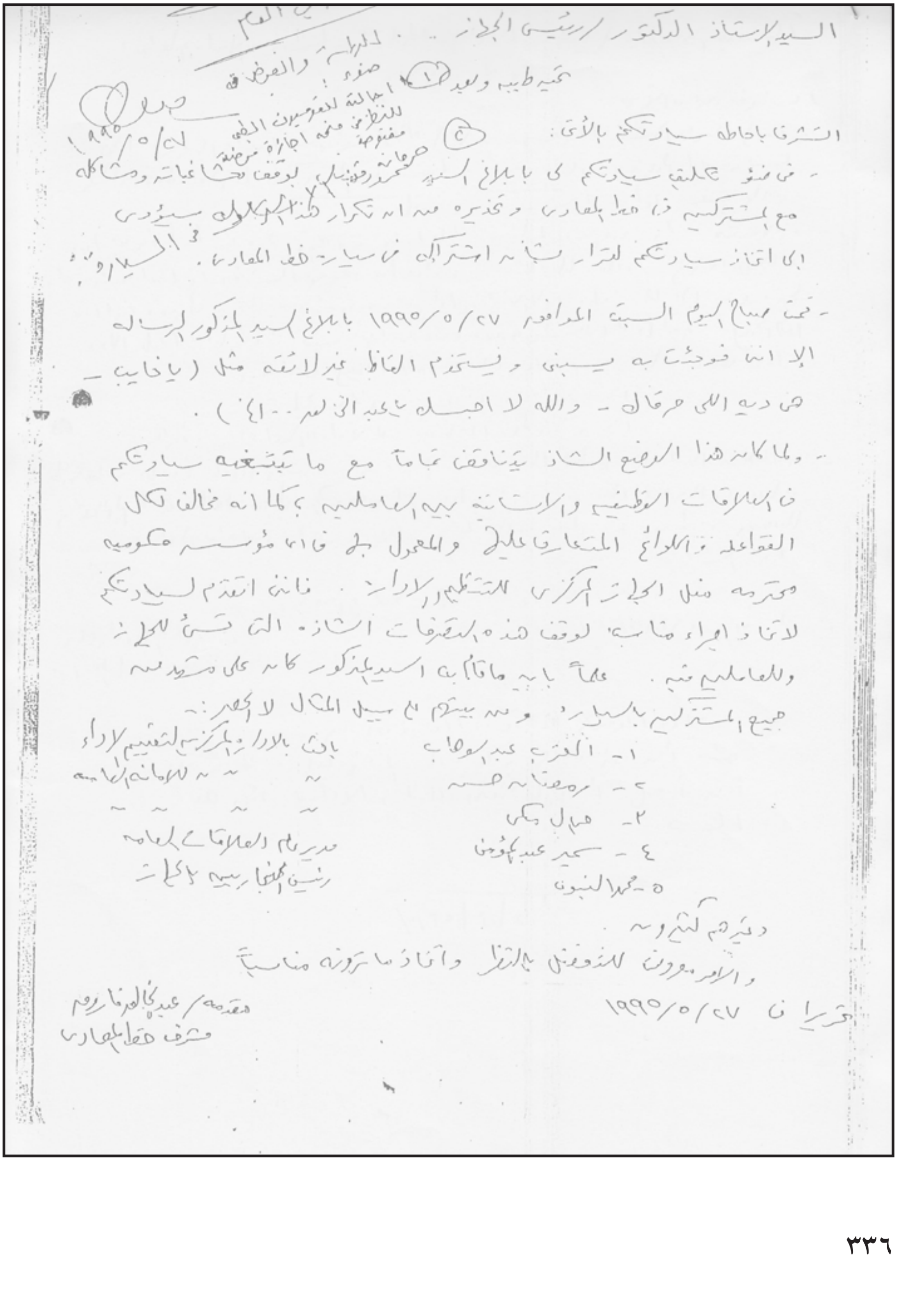
وحرصا من اللجنة التحضيرية لهذه الندوة على ضرورة اعطاء بعدا علميا وعمليا لهذه التظاهرة العلمية من خلال المساهمة الفاعلة للاساتذه المتخصصين والمهتمين فى الجامعات ومراكز البحوث ب , عقد رأينا من الواجب دعوتكم للمشاركة فى هذه الندوة على أن يترك لكم اختيار المحور الذى تودون اعداد ورقة حوله , هذا وقد تم تحديد الفترة مابين 15-30 من شهر "الربيع " مارس كموعد نهائى لاستلام البحوث .

تقبلوا سيادة الاستاذ الفاضل فائق الاحترام والتقدير ,,.

امانة اللجنة التحضيرية
للندوة

وثيقة رقم (٢٦)

تأشيرة الوزير والتورط فى معركة مجنونة



[illegible] العام

للدراسة والعرض ق
صفوت !
إحالة للقومسيون الطبى للنظر فى منحه إجازة مرضية مفتوحة
[illegible]
٢٧/٥/١٩٩٥

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس الجهاز ..

تحية طيبة وبعد

أتشرف بإحاطة سيادتكم بالآتى:

- فى ضوء تعليمات سيادتكم لى بإبلاغ السيد [illegible] بوقف مشاغباته ومشاكله مع المشتركين فى قطاع المعارض وتحذيره من أن تكرار هذا السلوك سيؤدى إلى اتخاذ سيادتكم لقرار بشأن اشتراكه فى سيارة قطاع المعارض.

- قمت صباح اليوم السبت الموافق ٢٧/٥/١٩٩٥ بإبلاغ السيد المذكور الرسالة إلا أننى فوجئت به يسبنى ويستخدم ألفاظ غير لائقة مثل (يا خايب - هى دى اللى [illegible] - والله لا احبسك يا عبد الغنى [illegible] .. الخ).

- ولما كان هذا الوضع الشاذ يتناقض تماماً مع ما تبتغيه سيادتكم فى العلاقات الوظيفية والإنسانية بين العاملين، كما أنه مخالف لكل القواعد واللوائح المتعارف عليها والمعمول بها فى أى مؤسسة حكومية محترمة مثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. فإننى أتقدم لسيادتكم لاتخاذ إجراء مناسب لوقف هذه التصرفات الشاذة التى تسئ للجهاز وللعاملين فيه. علماً بأن ما قام به السيد المذكور كان على مشهد من جميع المشتركين بالسيارة ومن بينهم على سبيل المثال لا الحصر:

١- المهندس عبد الوهاب — باحث بالإدارة المركزية للتنظيم والأداء
٢- رمضان حسن — " " للأمانة العامة
٣- هلال مكى — " " " "
٤- سعيد عبد المؤمن — مدير عام العلاقات العامة
٥- محمد النبوى — رئيس [illegible]

وغيرهم كثيرون.

والأمر معروض للتفضل بالنظر واتخاذ ما ترونه مناسباً.

تحريراً فى ٢٧/٥/١٩٩٥

مقدمه / عبد الغنى [illegible]
مشرف قطاع المعارض

تابع وثيقة رقم (٢٦)

تأشيرة الوزير والتورط فى معركة مجنونة

السيد الاستاذ الدكتور/ رئيس الجهاز

تحية طيبة وبعد

نتشرف باحاطة سيادتكم أن محكمة جنح مدينة نصر قد حكمت بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٣ فى القضية رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٩٥ جنح مدينة نصر بشأن الادعاءات الكاذبة للمدعو / محمود احمد نبيل ـ ببراءة كل من السيد / عبد الخالق فاروق حسن ـ والسيد / رمضان حسن محمود ـ مما نسب اليهما من الموظف المذكور .

ونحن اذ نحتفظ بحقنا القانونى فى رفع دعوى البلاغ الكاذب وطلب التعويض المدنى عن الاضرار التى لحقت بنا .

فاننا بصفتنا من العاملين بالجهاز نتقدم لسيادتكم لاتخاذ الاجراء الادارى المناسب لردع هذا الموظف وتوقيع ما تراه مناسبا من جزاء ادارى خاصة وان هذا الموظف قد تلفظ بالامس الاحد الموافق ١٩٩٥/١١/٢٦ اثناء الدورة المسائية لسيارة الصعادى بالفاظ يعاقب عليها القانون مثل " انا حاوريه ابن ال الكلب ال ... " والفاظ اخرى سوف اذكرها تفصيلاً فى التحقيق وذلك امام جميع المشتركين بالسيارة ومنهم :

* السيد / ابراهيم عبد اللطيف
* السيد / سامى على ياسين
* السيد / جمال مكى
* السيد / احمد السمنى

واخرين

والامر مفوض للتفضل بالنظر واتخاذ ماترونه مناسبا .

مقدمه

عبد الخالق فاروق حسن

مشرف سيارة الصعادى

تحريرا فى : ١٩٩٥/١١/٢٧

- الأستاذ / ...

- الإدارة العامة للشئون القانونية

وثيقة رقم (٢٧)

قرار جزاء بعقوبة على الكاتب وموظفين آخرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

مكتب رئيس الجهاز

قــــرار

ادارى رقم ١١١ لسنة ١٩٩٧

رئيس الادارة المركزية لشئون الامانة العامة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٩٥٨/١١٧ بشان اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية وتعديلاته .

وعلى القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

وعلى كتاب السيد المستشار نائب رئيس هيئة النيابة الادارية لرئاسة الجمهورية رقم ١٨٥ المؤرخ ٩٧/١/٨ والمرفق طيه نتيجة التصرف فى القضية رقم ١٩٩٦/١١٨٤ رئاسة .

وعلى مذكرة الادارة العامة للشئون القانونية المعدة فى هذا الخصوص وموافقة السيد الاستاذ / الدكتور رئيس الجهاز بالانابة عليها بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ .

قــــرر :

اولا : مجازاة السيد/ عبد الخالق فاروق حسن بالدرجة الثانية بمجموعة وظائف التنمية الادارية - بالادارة المركزية للبحوث بخصم خمسة ايام من راتبه لما هو منسوب اليه فى القضية المشار اليها سلفا .

ثانيا : مجازاة السيد/ رمضان حسن محمود بالدرجة الثالثة بمجموعة وظائف التنمية الادارية بالادارة المركزية لشئون الوحدات بخصم خمسة ايام من راتبه لما هو منسوب اليه فى القضية المشار اليها سلفا .

ثالثا : مجازاة السيد/ محمود احمد نبيل بالدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف المكتبية بالادارة المركزية للتدريب بخصم عشرة ايام من راتبه لما هو منسوب اليه فى القضية المشار اليها سلفا .

رابعا : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

صدر فى : ١٨ /١٩٩٧/٢

رئيس الادارة المركزية

لشئون الامانة العامة

" مدحت حسن عبد الرحمن "

تابع وثيقة رقم (٢٧)

تظلم من قرار الجزاء وبعدها رفع دعوى جنائية

السيد الأستاذ/ رئيس لجنة التظلمات

تحية طيبة وبعد،

صدر القرار الإدارى رقم ١١١ لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٨ متضمنا توقيع الجزاء بالخصم خمسة أيام من راتبى وأخرين استنادا إلى التصرف فى القضية رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٩٦ "نيابة ادارية رئاسة" وأود أن اعرض على سيادتكم الحقائق التالية:

١- ان القضية المشار إليها كانت واحدة من سلسلة من البلاغات الكيدية التى حررها المدعو/ محمود احمد نبيل والتى استندت إلى خمسة محاضر شرطة كيدية "جنح" قام بتحريرها هذا الشخص ضدى وضد زميله فى سيارة خط المعادى/ رمضان حسن محمود- وهذه المحاضر هى:

* المحضر رقم ٨٠٧٩ قسم مصر القديمة المحررة بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٧.
* المحضر رقم ٩٩٨٨ قسم مدينة نصر المحررة بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٨.
* المحضر رقم ١٩٩٠١ قسم السيد زينب المحررة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٣٠.
* المحضر رقم ٧٧٣٤ قسم السيد زينب المحررة بتاريخ ١٩٩٦/٦/١١.
* المحضر رقم ١٠٢٢١ قسم الخليفة المحررة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢.

وكلها جاءت بادعاء كاذب هو اننى وزميله رمضان قد تربصنا به فى كل هذه الأماكن وقمنا بضربة واصابته وقد حكمت المحكمة بالبراءة فى كل هذه الادعاءات الكاذبة- باستثناء الجنحة رقم ٨٠٧٩ قسم مصر القديمة حيث حكمت بالغرامة عشرون جنيها- وجارى اتخاذ الإجراءات القانونية لمقاضاة هذا الشخص بدعوى البلاغ الكاذب "مرفق رقم ١ صورة احكام البراءة".

٢- ان الحكم الجنائى الصادر فى الجنحة رقم ٨٠٧٩ مصر القديمة بتغريمى عشرون جنيها تعامل مع البلاغ الكيدى ضدى فى ضوء عدم كفاية دفاعى وعدم علم المحكمة بماضى كل من صاحب الشكوى الكيدية وشخصى والحال غير هذا أمام قيادات الجهاز خاصة وقد صدرت احكام البراءة فى الاربعة بلاغات الكيدية الأخرى اللاحقه.

٣- برغم وضوح التاريخ الوظيفى غير المشرف للمدعو/ محمود احمد نبيل- وتوقيع جزاءات عديدة ضده منذ ان تم نقله للعمل بالجهاز لتعدية على زملائه وتزويره فى محررات رسمية (مرفق رقم ٢ صور من كتاب الجهاز إلى رئيس محكمة مدينة نصر بجزاءاته وحالته الصحية) وبرغم سبق مطالبتى لقيادات الجهاز بالتحقيق معه لتعدية على زملائه (مرفق رقم ٣ صور هذه المذكرات وتأشيرات رئيس الجهاز وغيره) وبدلا من توقيع الجزاء على السيد المذكور فوجئنا بان الادارة العامة للشئون القانونية- ولاسباب تبدو شخصية- تقوم بحفظ التحقيقات مع الشخص المذكور بزعم انه مريض نفسيا؟!

وكأن الزعم بالمرض النفسى يقوم حائلا دون تحمل المسئولية الادارية أو التأديبية ضد هذا الموظف.

وهكذا فان المسئولية التقصيرية للجهاز وقياداته تجاه مقاومة هذه الظاهرة الشاذه دفعت هذا الشخص إلى

تابع وثيقة رقم (٢٧)

تظلم من قرار الجزاء وبعدها رفع دعوى جنائية

التمادى فى استخدام أساليب الابتزاز والبلطجة ضد زملائه وضدى شخصيا وذلك بتحرير هذه المحاضر الكيدية وعشرات غيرها من الشكاوى الكيدية لدى أجهزة الدولة المختلفة.

٤- وقد ترتب على كل ذلك ان يكون قدرى ان أتحمل عبء مواجهة ومقاومة هذا الشذوذ نيابة عن الجهاز والعاملين فيه وبدلا من أن أتفرغ لعملى ودراساتى وابحاثى والتى تنشر فى أهم الدوريات العلمية المرموقه، أصبح من واجباتى الوظيفة واليومية أن اتصدى كل يوم فى محاكم القاهرة المختلفة لادعاءات كيدية لهذا الشخص الشاذ.

٥- لكل هذا.. فان قرار الجزاء المشار إليه علاوة على كونه يمثل أهدارا لقيمتى العلمية والأدبية التى أعتز بها فانه يعد اقرارا من الجهاز والقائمين عليه بالعجز عن اتخاذ قرار يتناسب وتصرفات هذا الشخص وجرائمه ضد زملائه.

واذا أرفع الأمر إليكم، فاننى اتمنى ان يسارع ذوى الحكمة والبصيره من قيادات الجهاز لتصحيح ذلك الوضع الغريب والشاذ والغاء هذا الجزاء الموقع على شخصى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

مقدمه

عبد الخالق فاروق

باحث اقتصادى ومترجم

بالادارة المركزية للبحوث

تحريرا: ١٩٩٧/٢/٢٥

تابع وثيقة رقم (٢٧)

القومسيون الطبى يعترف بالمرض النفسى للمدعو محمود نبيل

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الطبي العام
بالقاهرة
مكتب بريد رقم ١١٥١٦

٢٠٦
١/١

السيد مدير الإدارة العامة للشئون القانونية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
إدارة التظلمات والدعاوى

بعد التحية

إلحاقاً إلى كتابكم رقم ٢٠١ / ١٩٩٧/٢/٢٧ بشأن حالة السيد/ محمود أحمد نبيل قطب
نحيطكم بأنه مريض الفصام من الأمراض العقلية وفي حالة إذا كان تحت العلاج
الحالة متحكم فيها فيمكنه القيام بعمل خفيف بعيداً عن المسئولية وتحت إشراف
رئاسته ومتابعة تصرفاته وكتابة تقرير عنه وإذا لم يستمر في علاجه
سوف تنتكس الحالة وتعود عليه الأعراض المرضية ولا يجوز ممارسته إدارياً وعلى هذا يحال
عليه للجهة الطبية التابع لها المصلحة لمنح الإجازة المرضية
برجاء التكرم بالإحاطة واتخاذ اللازم

مع وافر التحية

تحريراً
١٩٩٧/٢/

مدير المجلس
توقيع

تابع وثيقة رقم (٢٧)

القومسيون الطبى يعترف بالمرض النفسى للمدعو محمود نبيل

وزارة الصحة

مديرية الشئون الصحية

بمحافظة القاهرة

المجلس الطبى العام بالقاهرة

رقم ١٢٣٣٩

رقم الصادر

عدد المرفقات

نتيجة الكشف الطبى

رقم القيد بدفتر الجلسة (١)

السيد / رئيس الإدارة العامة

مجموعة رقم (٢)

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

قد كشف على محمود أحمد نبيل

الوظيفة

الوارد عنه المكاتبة المؤرخة ـــــ سنة ١٩٩ رقم ـــــ

فى جلسة المجلس الطبى العام بالقاهرة

يوم ـــ/٢ سنة ١٩٩٧ برئاسة الدكتور/

فوجد

١٩٩٧

٢/١٢

استلمت أصل التقرير

٩٧/٢/٢٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٧١٦٢ ـ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠

تابع وثيقة رقم (٢٧)

القومسيون الطبى يعترف بالمرض النفسى للمدعو محمود نبيل

ملحق رقم (٢)

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
الادارة المركزيه لشئون الامانه العامه
الادارة العامه لشئون العاملين

السيد الاستاذ المستشار / رئيس محكمة مدينة نصر

تحية طيبة ... وبعد ،

نتشرف بالاحاطه بأن السيد / عبد الخالق فاروق حسن العامل بالجهاز والمدعى عليه فى القضيه رقم ٩٥/٩٩٨٨ هو والسيد / رمضان حسن محمود قد تقدما بطلب مرفقا به صورة رسميه من محضر جلسة ٩٥/٨/١٦ رئاسة سيادتكم والمتضمن موافاة هيئة المحكمه :-

١ - شهادة صحيه بحالة السيد / محمود احمد نبيل من واقع ملفه الطبى بالجهاز .
٢ - شهادة بالجزاءات الاداريه ان وجدت عليه والجزاءات التى تم رفعها من عليه .

يرجى التفضل بالاحاطه بان الحاله الطبيه للسيد / محمود احمد نبيل تتمثل فى الاتى :-

- سبق ان عرض السيد المذكور على المجلس الطبى لمحافظة القاهرة بجلستى ٩٠/٥/٥ ، ٩٠/٧/١٦ وكانت نتيجة الكشف الطبى بجلسة ٩٠/٧/١٦ انه يعانى من اضطراب ذهانى ومنحه اجازة من ٩٠/٦/٢٠ حتى ٩٠/٩/٦ ومرفق صورة من نتيجتى الكشف الطبى المشار اليهما .

اما بالنسبه للجزاءات التى وقعت والجزاءات التى تم محوها خلال حياته الوظيفيه فهى على النحو التالى :-

- القرار رقم ٩٤ لسنة ٨٤ بخصم خمسة ايام بتاريخ ٨٤/١١/٢٧ وتم محوه بالقرار ٦٢ لسنة ٨٥ .
- القرار رقم ٦٥ لسنة ٨٥ بخصم ثلاثة ايام بتاريخ ٨٥/٧/٢٩ وتم محوه بالقرار ٤٨٥ لسنة ٨٧ .
- القرار رقم ٤٢ لسنة ٨٥ بخصم يومين بتاريخ ٨٥/٥/١٨ وتم سحبه بالقرار رقم ٦٢ لسنة ٨٥ بعد العرض على لجنة التظلمات .
- القرار رقم ٤٤٦ لسنة ٨٧ بخصم ثلاثون يوما بتاريخ ٨٧/٧/٢ وتم محوه بالقرار رقم ٦٠٨ لسنة ٩٢
- القرار رقم ١٠٥ لسنة ٨٥ بخصم خمسة ايام بتاريخ ٨٥/١١/٢٠ (تم محوه بالقرار رقم ٤٠٦ لسنة ٨٧ .
- والقرار رقم ٣٢٣ لسنة ٨٧ بخصم ١٥ يوم تم محوه بالقرار ٦٠٨ لسنة ٩١ .

تابع وثيقة رقم (٢٧)

القومسيون الطبى يعترف بالمرض النفسى للمدعو محمود نبيل

(٢)

ـ القرار رقم ٩٠ لسنة ٨٩ بالخصم (٥) ايام من محوة بالقرار رقم ٦٠٨ لسنة ٩١ .

ونفيدكم بأن الجزاءات المشار اليها قد تم محوها بالتطبيق لاحكام الماده ٩٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ فقرة اخيره والتى تنص على « ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبه للمستقبل ولا يؤثر على الحقوق والتعويضات التى ترتبت نتيجة له وترفع اوراق الجزاء وكل اشاره اليه وما يتعلق به من ملف خدمة العامل .

هذا ولا يوجد جزاءات حديثة موقعة عليه حتى تاريخه وانه ممارس العمل فى حدود الاجازات المسموح بها قانونا ولم يحل الى القومسيون الطبى المختص منذ اخر جلسه وحتى تاريخ تحرير هذا الخطاب .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام ؛

تحريرا فى : / / ١٩٩٥م

رئيس

الاداره المركزيه لشئون الامانه العامه

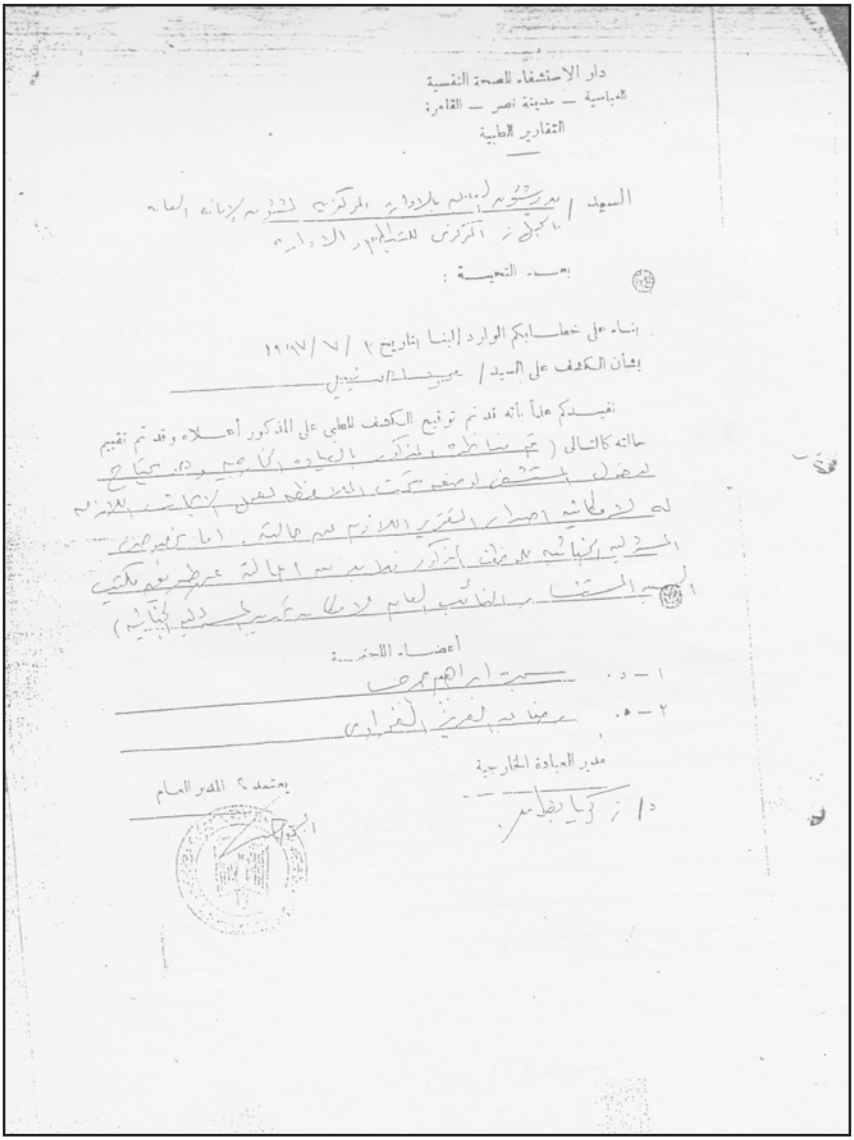
((محمد عبد الظاهر خفاجى))

٢٠/٩/١٩٩٥

صورة طبق الاصل

تابع وثيقة رقم (٢٧)

نتيجة الفحص الطبى للموظف محمود نبيل



دار الاستشفاء للصحة النفسية
العباسية — مدينة نصر — القاهرة
التقارير الطبية

السيد / مدير شئون العاملين بالإدارة المركزية لشئون العاملين [illegible]
بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

بعد التحية :

بناء على خطابكم الوارد إلينا بتاريخ ٢ / ٧ / ١٩٩٧
بشأن الكشف على السيد / محمود نبيل

نفيدكم علماً بأنه قد تم توقيع الكشف الطبي على المذكور أعلاه وقد تم تقييم حالته كالتالي ([illegible])

أعضاء اللجنة

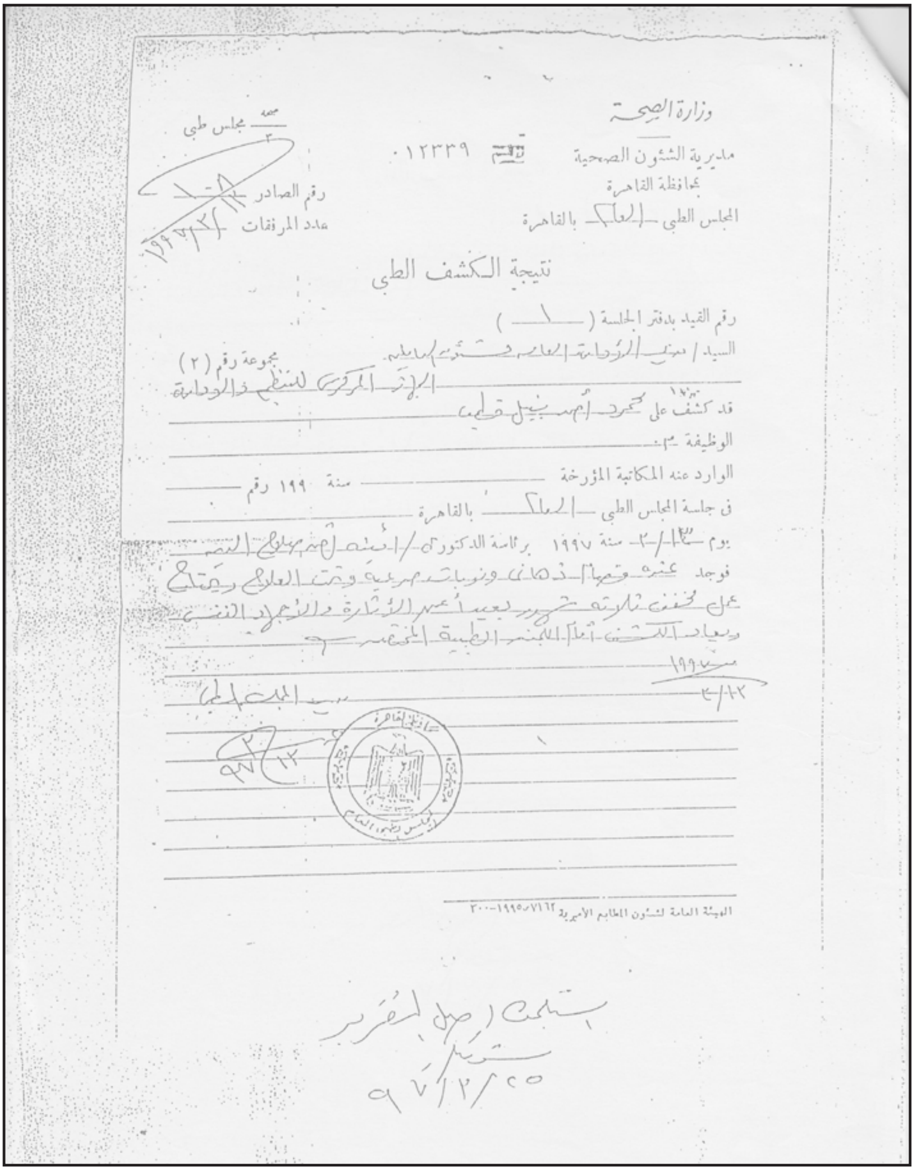
١ — د. [illegible]
٢ — د. [illegible]

مدير العيادة الخارجية
د / زكريا [illegible]

يعتمد ؟ المدير العام
أ.د. [illegible]

تابع وثيقة رقم (٢٧)

نتيجة الفحص الطبى للموظف محمود نبيل



وزارة الصحة
مديرية الشئون الصحية
بمحافظة القاهرة
المجلس الطبى العام بالقاهرة

رقم ١٢٣٣٩٠

صحة مجلس طبى ٣
رقم الصادر
عدد المرفقات ١٩٩٧/٢/١٢

نتيجة الكشف الطبى

رقم القيد بدفتر الجلسة (١)
السيد / مدير الإدارة العامة لشئون العاملين
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
مجموعة رقم (٢)
قد كشف على محمود أحمد نبيل حلمى
الوظيفة م
الوارد عنه المكاتبة المؤرخة ____ سنة ١٩٩ رقم ____
فى جلسة المجلس الطبى العام بالقاهرة
يوم ١٢/٢ سنة ١٩٩٧ برئاسة الدكتور / أمينة أحمد صلاح النص
فوجد عنده قصور ذهنى ونوبات مرضية وتحت العلاج ويحتاج
عمل تخفيف تلاوته بعيداً عن الإثارة والإجهاد النفسى
ويعاد الكشف أمام اللجنة الطبية المختصة
١٩٩٧/٢/١٢

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ٧١٦٢–١٩٩٥–٢٠٠٠

استلمت أصل التقرير
٩٧/٢/٢٥

وثيقة رقم (٢٨)

رئيس الجهاز يحيل ما نشر بجريدة الأهالى إلى الباحث عبد الخالق فاروق

الجهاز المركزى للتنظيم والادارة
مكتب رئيس الجهاز
الادارة العامة للعلاقات العامة

للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس الجهاز
جريدة الأهالى صفحة ١٦
بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٩٥

فى التنظيم والإدارة
«كلاكيت ثالث مرة»

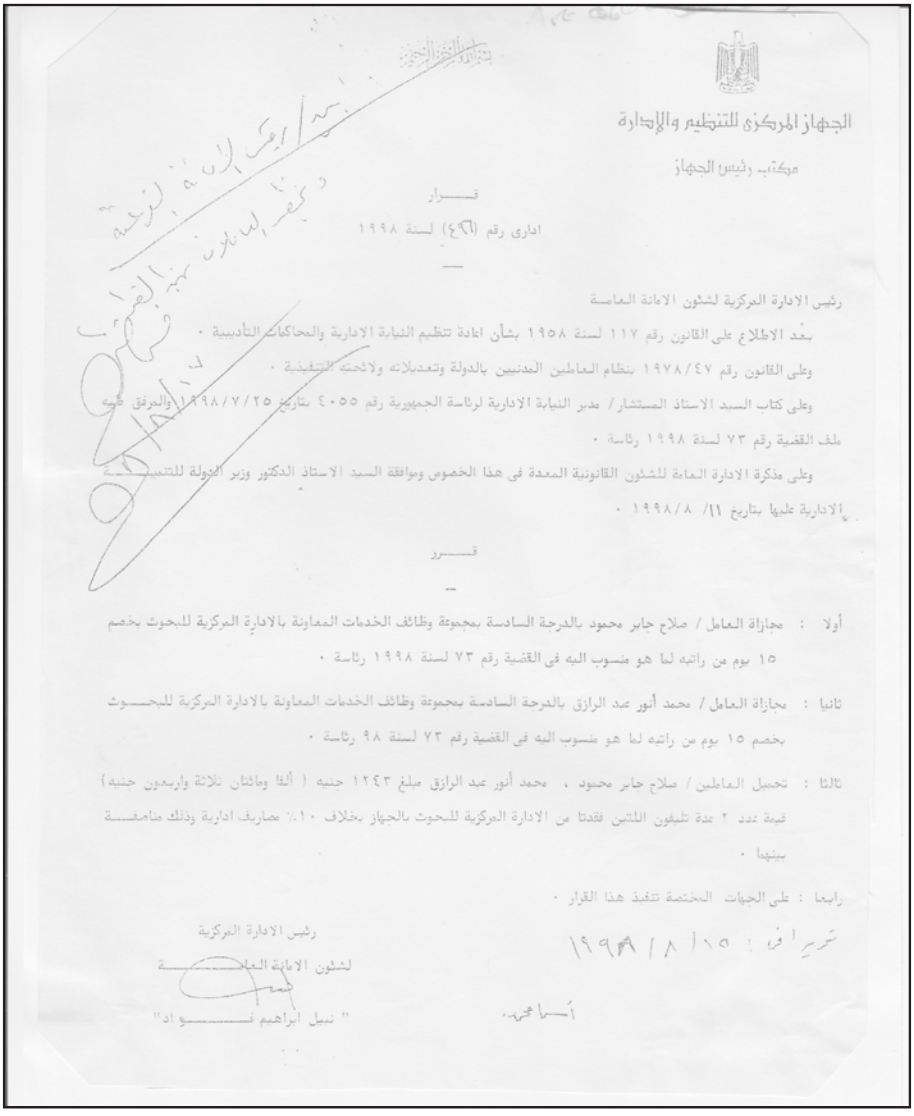
العاملون فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة يتحدثون عن «جرادل البوية» المنتشرة فى المبنى منذ بداية يناير ١٩٩٥ ولم يكن الغريب هو دهان المبنى ولكن فى تكرار الدهان ثلاث مرات خلالا شهور قليلة.. إجمالى تكاليف عملية الدهانات بلغت ١٥٠ الف جنيه والسيناريو الذى تمت به عملية الدهان يتم تفسيره بان الدهان الأول تم إلغاؤه بسبب توصيلات التليفونات الجديدة. ولم تمر أيام قليلة بعد هذا الدهان حتى جاء الجهاز بمراوح سقف كهربائية وبعد تركيبها فوجئ العاملون بإعادة الدهان.. ثم تنفس العاملون الصعداء بعد هذه العملية ولكنهم فوجئوا مؤخراً بمد شبكات كهربائية جديدة وبناء عليه اصبح لابد من الدهان «ثالث» مرة. إجمالى حجرات المبنى حوالى ٤٠٠ حجرة دون حساب السلالم والطرقات... بسيطة!!!

السيد/ عبد الخالق فاروق

١٩٩٥/٨/٢٧

وثيقة رقم (٣٠)

جزاءات وعقوبات ظالمة على العمال بسبب التعسف فى استخدام سلطة وكيل الوزارة



الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

مكتب رئيس الجهاز

قــــرار

ادارى رقم (١٦٩٤) لسنة ١٩٩٨

رئيس الادارة المركزية لشئون الامانة العامــة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .

وعلى القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

وعلى كتاب السيد الاستاذ المستشار/ مدير النيابة الادارية لرئاسة الجمهورية رقم ٤٠٥٥ بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٥ والمرفق طيه ملف القضية رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٨ رئاسة .

وعلى مذكرة الادارة العامة للشئون القانونية المعدة فى هذا الخصوص وموافقة السيد الاستاذ الدكتور وزير الدولة للتنمية الادارية عليها بتاريخ ١١/ ١٩٩٨/٨ .

قــــرر

أولا : مجازاة العامل / صلاح جابر محمود بالدرجة السادسة بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالادارة المركزية للبحوث بخصم ١٥ يوم من راتبه لما هو منسوب اليه فى القضية رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٨ رئاسة .

ثانيا : مجازاة العامل / محمد أنور عبد الرازق بالدرجة السادسة بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة بالادارة المركزية للبحــوث بخصم ١٥ يوم من راتبه لما هو منسوب اليه فى القضية رقم ٧٣ لسنة ٩٨ رئاسة .

ثالثا : تحميل العاملين / صلاح جابر محمود ، محمد أنور عبد الرازق مبلغ ١٢٤٣ جنيه (ألفا ومائتان ثلاثة واربعون جنيه) قيمة عدد ٢ عدة تليفون اللتين فقدتا من الادارة المركزية للبحوث بالجهاز بخلاف ١٠٪ مصاريف ادارية وذلك مناصفــة بينهما .

رابعا : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

تحريرا فى : ١٩٩٨/٨/١٥

رئيس الادارة المركزية
لشئون الامانة العامــــة
" نبيل ابراهيم فــــــواد"

وثيقة رقم (٣١)

مذكرة بدفاع الكاتب وزملائه فى اللجنة النقابية ضد اتهامهم بتعطيل المرفق العام

" بسم الله الرحمن الرحيم "
باسم الشعب
مجلس الدولة
المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا
==========

بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم الاربعاء الموافق ١٧/١٢/١٩٩٧ .

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / السيد السيد محمد نوفل	نائب رئيس المجلس ورئيس المحكمة
وعضوية السيد الاستاذ المستشار / محمد الشيخ على أبوزيد	نائب رئيس مجلس الدولة
وعضوية السيد الاستاذ المستشار / عبدالرحمن سعد محمود عثمان	نائب رئيس مجلس الدولة
وحضور السيد الاستاذ المستشار / طلعت الشربينى محمد	نائب رئيس هيئة النيابة الادارية
وحضور السيد / فوزى عباس محمد	امين سر المحكمة

اصدرت الحكم الاتى
=====

فى الدعوى رقم ٥٢ لسنة ٣٩ق
المقامة من / النيابة الادارية
ضد (١) عبد الخالق فاروق حسن محمد (٢) ناصر زكى السيد أحمد (٣) عمر حسن حسنين (٤) جلال فضل تهامى.

الاجراءات
===

أقامت النيابة الادارية هذه الدعوى بأن أودعت بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٧ قلم كتاب هذه المحكمة تقريرا باتهام كل من :-

(١) عبد الخالق فاروق حسن محمد، باحث اقتصادى بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعضو اللجنة النقابية بالدرجة الثانية .

(٢) ناصر زكى السيد أحمد، باحث تنمية ادارية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعضو اللجنة النقابية بالدرجة الثانية .

(٣) عمر حسن حسنين، كاتب شئون عاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعضوا للجنة النقابية بالدرجة الثالثة .

(٤) جلال فضل تهامى، كبير كتاب بالادارة المركزية للتخطيط بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وأمين عام اللجنة النقابية بدرجة مدير عام ، وقد نسبت النيابة الادارية الى المحالين أنهم فى ٢٦/١١/١٩٩٦ بوصفهم اعضاء اللجنة النقابية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة وسلكوا فى تصرفاتهم مسلكا لا يتفق والاحترام الواجب لوظيفتهم بأن :
ارسلوا برقيه لرئيس مجلس الوزراء تضمنت خلافا للحقيقه ان مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة به شروخ بالادوار السفلى مايعرض شاغليه للخطر وطلبوا إخلاءه من شاغليه بغرض الضغط على رئيس الجهاز بالانابه لاعادة افتتاح دار الحضانه على النحو الموضح بالاوراق ، ورأت النيابة الادارية انه بذلك يكون المحالون قد ارتكبوا المخالفة الادارية المنصوص عليها فى المادتين ٧٦، ١/٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .
وطلبت محاكمتهم طبقا لمواد الاتهام المبينة بتقرير الاتهام .
وقد حددت المحكمة جلسه ٦/٨/١٩٩٧ لنظر الدعوى وفيها حضر المحال الثانى وقرر بأن صحه اسمه هو ناصر زكى السيد أحمد ، وحضر المحال الرابع وقرر أن صحه اسمه هو جلال فضل تهامى . وبجلسه ١٥/١٠/١٩٩٧ قدم المحال الثانى حافظه مستندات ومذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم ببراءته مما نسب اليه ، وقدم المحال الثالث حافظه مستندات ومذكرة طلب فيها الحكم ببراءته مما نسب اليه ، وقدم المحال الرابع حافظه مستندات ومذكرة بدفاعه طلب فيها الحكم ببراءته مما نسب اليه . وبذات

تابع وثيقة رقم (٣١)

مذكرة بدفاع الكاتب وزملائه فى اللجنة النقابية ضد اتهامهم بتعطيل المرفق العام

(٢)

الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لاصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ١٩٩٧/١٢/١٧ مع التصريح للحاضر عن المحال الاول بتقديم مذكرة ومستندات بالايداع فى خلال أسبوعين وبتاريخ ١٩٩٧/١١/١ أودع المحالين الاول والثالث والرابع حافظه مستندات ومذكرة بدفاعهم ، وقد صدر الحكم علنا وأودعت مسودته المشتمله على اسبابه عند النطق به .

المحكمـــــــــة

=====

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة قانونا .

من حيث ان النيابة الادارية تطلب محاكمة المحالين عن المخالفة التى نسبتها اليهم بتقرير الاتهام .

ومن حيث ان الدعوى قد استوفت سائر أوضاعها الشكليه ومن ثم تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث ان واقعات الدعوى تخلص حسبما يبين من الاطلاع على الاوراق فى ان رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بالانابه ابلغ النيابة الادارية بما أسفر عنه التحقيق الادارى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ من أن المحالين اعضاء اللجنة النقابية بالجهاز أرسلوا برقيه تلغرافيه لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦ يناشدونه فيها التدخل لاخلاء مبنى الجهاز حيث تعرض حياه الفى موظف للخطر من جراء وجود شروخ فى الادوار السفلى بالمبنى بالمخالفة للحقيقة اذ افاد حى مدينه نصر بتقريره المؤرخ ١٩٩٧/٢/٢٥ انه تبين من معاينه المبنى عدم وجود أى مظاهر خلل به كما سبق ان قامت لجنه من كليه الهندسة بجامعه عين شمس بمعاينه المبنى اثر زلزال أكتوبر سنة ١٩٩٢ واعدت تقريراً بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٦ ضمنته عدم وجود خطوره من الشروخ الموجوده بالدور السفلى بمبنى الجهاز وان الادارة العامة للشئون الادارية قامت بترميم المبنى ومعالجة الشروخ الموجوده بين فواصل التمدد ولا توجد شروخ بالمبنى قبل قيام المحالين المذكورين بارسال البرقيه المشار اليها ، وقد اجرت النيابة الادارية تحقيقا فيما أبلغت به قيد لديها بالقضية رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ . خلصت منه الى ثبوت ارتكاب المحالين للمخالفه الادارية التى نسبتها اليهم بتقرير الاتهام .

ومن حيث انه بالنسبه للمخالفة المنسوبة الى المحالين والمتمثله فى انهم بوصفهم أعضاء اللجنه النقابيه بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ارسلوا بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦ برقيه الى رئيس مجلس الوزراء تضمنت خلافا للحقيقه أن مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة به شروخ بالادوار السفلى مما يعرض شاغليه للخطر والهوا إخلاءه من شاغليه بغرض الضغط على رئيس الجهاز بالانابه لاعادة افتتاح دار الحضانه فإن الثابت من الاوراق ان المحالين ارسلوا بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٦ برقيه تلغرافيه الى رئيس مجلس الوزراء متضمنه الآتى :

" نناشدكم التدخل لاخلاء مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بمدينه نصر حيث تتعرض حياة الفى موظف للخطر من جراء وجود شروخ فى الادوار السفلى ومعنا مذكره رسميه موقعه من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم بالانابه تفيد ذلك فنرجو التحقيق والتدخل من جانبكم " .

ومن حيث انه من الامور المقرره ان حق مخاطبه السلطات الرسميه من الدوله وطلب تدخلها فى أمر من الامور حق قد كفله القانون لكل مواطن ومن ثم فإنه يحق للموظف أن يخاطب السلطات الرسمية فى الدوله ويطلب تدخلها فى مسألة يرى لزوم تدخلها فيها وهذا الحق مكفول للموظف طالما لم يحصل منه تجاوز فى استعمال هذا الحق بأن يخاطب السلطات الرسميه بطريقه غير لائقه او يتخذ من هذا الحق وسيله للتشهير أو التشهير برؤسائه والمساس بهم .

ومن حيث انه وعلى هدى ماتقدم فإن ارسال المحالين للبرقيه المشار اليها الى رئيس مجلس الوزراء لا يشكل خروجا منهم على مقتضى الواجب الوظيفى اذ يحق لهم مخاطبه رئيس مجلس الوزراء طالبين تدخله لاخلاء مبنى الجهاز من شاغليه لوجود خطر عليهم من جراء وجود شروخ فى الادوار السفلى به ولا ينال من ذلـــك

تابع وثيقة رقم (٣١)

مذكرة بدفاع الكاتب وزملائه فى اللجنة النقابية ضد اتهامهم بتعطيل المرفق العام

(٣)

قول النيابة الادارية انهم ضمنوا برقيتهم المشار اليها مايخالف الحقيقه بقولهم ان هناك شروخ فى الادوار السفلى للمبنى بينما تمت معاينه المبنى بمعرفة لجنه من كليه الهندسة بجامعه عين شمس والمكتب العربى للتصميمات والانشاءات الهندسية عقب زلزال أكتوبر سنة ١٩٩٢ وانتهت هذه المعاينات الى التقارير التى اعدت من هاتين الجهتين عدم وجود خطوره من الشروخ التى تكشفت بالمبنى عقب الزلزال وانه لا توجد موانع من استخدام المبنى ، ذلك لان ما ضمنوه ببرقيتهم من وجود شروخ فى الادوار السفلى لمبنى الجهاز مطابق والحقيقه فلم تنف المعاينات المشار اليها وجود هذه الشروخ وليس مطلوبا من المحالين امام وجود هذه الشروخ ان يتثبتوا من مدى خطورتها على المبنى وهى مسأله فنيه طالما لم يثبت انهم كانوا على علم بوجود التقارير الفنيه المشار اليها التى تفيد بعدم وجود خطوره على المبنى من جراء وجود هذه الشروخ

ومن حيث ان مانسبته النيابه الاداريه الى المحالين من أنهم ارسلوا برقيتهم المشار اليها الى رئيس مجلس الوزراء بغرض الضغط على رئيس الجهاز بالانابه لاعادة افتتاح دار الحضانه أمر لم يقم عليه دليل يقينى بالاوراق وانما جاء على سبيل التخمين ومن ثم فإنه لايجوز ان ينسب اليهم ثمة مخالفة فى هذا الخصوص •

ومن حيث انه والحال على النحو المتقدم فأن المخالفة التى نسبتها النيابة الادارية الى المحالين لاتكون ثابته فى حقهم ويكون من المتعين الحكم ببراءتهم من هذه المخالفة •

فلهذه الاسباب

====

حكمت المحكمة : ــ ببراءة المحالين عبد الخالق فاروق حسن محمد ، وناصر زكى السيد أحمد ، عمر حسن حسنين وجلال فضل تهامى مما نسب اليهم •

سكرتير المحكمة رئيس المحكمة

وثيقة رقم (٣٥)

مذكرة تكشف كذب القيادات الإدارية بجهاز التنظيم والإدارة حول مبنى الجهاز

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
الإدارة المركزيه لشئون الامانه العامه
الادارة العامه لشئون العاملين
ادارة رعاية العاملين

" مذكرة "

للعرض على السيد الاستاذ/ رئيس الجهاز بالانابه

ورد للادارة كتاب الادارة المركزيه لشئون مكتب رئيس الجهاز مرفق به صورة من الموضوع الذى نشر بجريدة الاهالى بتاريخ ٩٦/١١/٦ بشأن المطالبه بأفتتاح دار لحضانه بالجهاز – تأشر عليه من قبل سيادتكم " الامانه العامه ويعرض "

وفى هذا الشأن نتشرف بعرض الاتى على سيادتكم :–

× فى عام ١٩٧٩ تم إنشاء دار حضانه بالجهازوتم تخصيص حجرتين من مجمع الخدمات الحالى بالدور الارضى بالجهاز وقد التحق بها فى هذا الحين ١٠ أطفال من ابناء العاملين بالجهاز .

× وبعد هذا التاريخ ولزيادة عدد الاطفال بدأت بعض التوسعات حتى بلغ عدد الحجرات سبعة حجرات استوعبت مائة طفل عام ١٩٩٢ .

× بعد التوسعات التى تمت بالدار خلال تلك الفترة قام الجهاز باشهار الدار بالشئون الاجتماعيه تحت رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٣١ بالقرار رقم ٤٠٦ فى ١٩٨٩/٩/٦ بسعة ١٠٠ طفل .

× ومع زيادة عدد الاطفال من ابناء العاملين بالجهاز مما ترتب عليه ظهور بعض المعوقات والمشاكل فى القبول با لدار حتى ان قائمة انتظار القبول بالدار بلغ عدد المقيدين فيها اكثر من ١٠٠ طلب التحاق .

× ومع قلة الامكانيات المادية والبشرية وعدم وجود حجرات بالجهاز تستوعب هذا العدد من المتقدمين للالتحاق بالدار الامر الذى ترتب عليه عدم استيعاب كافة المتقدمين .

× فقد قامت الادارة بوضع العديد من التعليمات وشروط للقبول تضمن تكافوء الفرص .

× فى اكتوبر عام ١٩٩٢ عند حدوث الزلزال ومراعاة لمصلحة العاملين بالجهاز خاصة وقد حدثت عدة توابع للزلزال .. الامر الذى اثار القلق حول موقع الدار وحرصا على الاطفال فقد رأت الادارة اغلاق الدار بصفه موقته فقد تم مخاطبة مديرية الشئون الاجتماعيه حيث تقرر اغلاق الدار مؤقتا اعتبارا من ١٩٩٢/١١/١ نظرا لوجود شروخ فى بعض حجرات الدار نتيجة للهزات الارضيه التى حدثت خلال الاسبوعين الاخيرين من هذا الشهر .

وهو ماأكد عليه كتاب مديرية الشئون الاجتماعيه رقم ٢٢٢٩ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦ من اهمية التأكد من صلاحية المبنى من الناحيه الانشائيه والهندسيه وذلك حرصا على سلامة الاطفال .

../..

تابع وثيقة رقم (٣٥)

مذكرة تكشف كذب القيادات الإدارية بجهاز التنظيم والإدارة حول مبنى الجهاز

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

" ٢ "

× صدر القرار رقم ٧٢ فى ١٩٩٣/٣/١٨ بالغاء ترخيص دار الحضانه طبقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ من مديرية الشئون الاجتماعيه (ادارة الاسرة والطفوله) .

وبالعودة الى مانشر بجريدة الاهالى بتاريخ ١٩٩٦/١١/٦ والمتضمن المطالبة بافتتاح دار الحضانه بالجهاز نود الاشارة الى انه من المتعذر حاليا افتتاح الدار للاسباب التاليه : ـ

١) نظرا لاستغلال الجناح الذى كان مخصص للدار بتحويله الى مجمع للخدمات التى تقدم للعاملين بالجهاز من خدمات دينيه ورياضيه ونقابيه ... الخ والتى تنفذ عن طريق اللجان والجمعيات المختلفه حيث تم تخصيص حجرات الدار للجان التاليه .

١ ـ جمعية الحج والعمرة	٢ ـ اللجنه النقابيه
٣ ـ اللجنه الرياضيه	٤ ـ معمل التحاليل الطبيه
٥ ـ الجمعيه الزراعيه	٦ ـ جمعية النشاط الاجتماعى
٧ ـ جمعية الاسكان	٨ ـ الجمعيه الاستهلاكيه

بالاضافة الى مخزن للادويه .

خاصة وانه من شروط انشاء دار للحضانه فى اى مكان الالتزام بالدور الارضى لاى مبنى لاقامة الدار مع مراعاة الشروط الصحيه للمبنى .

٢) عدم وجود اثاثات تساعد على افتتاح هذه الدار حيث انه بناء على تعليمات السيد الدكتور/ رئيس الجهاز السابق بالتصرف فى هذه الاثاثات عن طريق التصرف بالبيع والتبرع . فقد قامت الادارة بتنفيذ هذه التعليمات من بيع وتبرع لبعض الحضانات التى تحتاج لهذه الاصناف .

والامر معروض ... برجاء التفضل بالنظر ...

تحريرا فى : ١٧ / ١١ / ١٩٩٦

" رئيس "

الادارة المركزيه لشئون الامانه العامه

" مدحت حسن عبد الرحمن "

نادر

وثيقة رقم (٣٦)

رئيس الوزراء

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٧

—

رئيس مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ فى شأن الوظائف المدنية القيادية فى الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ولائحته التنفيذية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ،

وبناء على ماعرضه وزير قطاع الاعمال الاعام ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة ٠

قرر

(المادة الاولى)

يعين السيد الدكتور / محمود عبد الرحيم ابو سديرة فى وظيفة رئيس قطاع بالمجموعة النوعية لوظائف الادارة العليا بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمدة ثلاث سنوات ٠

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

رئيس مجلس الوزراء

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣٠ رمضان سنة ١٤١٧هـ (دكتور/ كمال الجنزورى)
الموافق ٨ فبراير سنة ١٩٩٧م

صورة مرسلة الى السيد / رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

تابع وثيقة رقم (٣٦)

وزير قطاع الأعمال العام
ووزير الدولة للتنمية الإدارية
وشئون البيئة

قرار وزير قطاع الأعمال العام
ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة
رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٧

وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتحديد تبعية بعض الأجهزة والمجالس والهيئات العامة .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٧ بتعيين السيد الدكتور / محمود عبدالرحيم أبو سديرة بوظيفة رئيس قطاع بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٩١ بشأن إعادة تنظيم الجهاز وتحديد اختصاصات وحداته الرئيسية ،

قـــرر :

(المادة الأولى)

ينوب السيد الدكتور / محمود عبد الرحيم أبو سديرة رئيس القطاع بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن السلطة المختصة (رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة) فى مباشرة اختصاصاته المقررة بالقوانين واللوائح المختلفة .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى المختصين تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير قطاع الاعمال العام
ووزير الدولة للتنمية الإدارية
وشئون البيئة
(دكتور / عاطف محمد عبيد)

صدر بوزارة قطاع الأعمال العام ووزارة الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة
فـــى ٧ شـوال سنة ١٤١٧ هـ
الموافق ١٥ فبراير سنة ١٩٩٧ م

=====================================

صورة مرسلة الى السـيد /

رئيس القطاع
(صلاح الدين محمد النخال)

تابع وثيقة رقم (٣٦)

١٥/٢/١٩٩٧

الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
مكتب رئيس الجهاز

قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
رقم (٦) لسنة ١٩٩٧

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن إجراءات التظلم الوجوبى من القرارات الإدارية وطريقة الفصل فيها ،

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن إصدار النشرة الرسمية لشئون العاملين بالجهاز ،

وعلى قرار وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية وشئون البيئة رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٧ بشأن إنابة السيد الأستاذالدكتور / محمود عبد الرحيم أبو سديرة فى مباشرة اختصاصات رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الواردة بالقوانين واللوائح ،

وعلى قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن تشكيل لجنة التظلمات وتعديلاته وآخرها القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦ ،

وارد
١٥/٢/

وثيقة رقم (٣٧)

مقاومة اعضاء اللجنة النقابية الشرفاء لقرارات وتعسف محمود أبو سديرة

اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز

السيد الدكتـــــور/ رئيس الجهاز بالانابــــــــــه

تحية وطيبة وبعد

يتشرف اعضاء اللجنة النقابية الموقعين على هذه المذكرة بالتقدم الى سيادتكم بالاتى :

* صدرت تعليمات سيادتكم فى شهر مايو ١٩٩٧ بضرورة مبيت سيارات الجهاز المخصصة لنقل السادة رؤساء الادارات المركزية ورؤساء القطاعات بمقر الجهاز .

* ونرى ان هذه التعليمات وهى تستهدف تشديد الرقابة على استخدام هذه السيارات قد ترتب عليهـــــا :

١ ــ تضاعف تكاليف التشغيل والصيانة واستهلاك هذه المعدات وتناقص عمرهـــــا الافتراضـــــى .

٢ ــ زيادة الاعباء المالية والنفسية للسائقين العاملين على هذه السيارات .

٣ ــ ونظرا لعدم كفاية عدد السائقين العاملين بالجهاز مما يترتب عليه فى حـــــال غياب بعضهم بعذر الى تعطل وتأخير حضور قيادات الجهاز مما يؤدى الـــى ارتباك نظام العمل بالادارات المركزية المختلفـــــة .

وبالنظر الى ان هذه السيارات تخضع فعلا للرقابة فى الجراجات الحكوميـــــة المبيته بها يوما ، كما انها تحمل لوحات معدنية حكومية مما يصعب استعمالهـــــا خارج اوقات العمل الرسمية الا بموجب امر شغل رسمى معتمد من جهة الادارة .

لكل هذا فاننا نتقدم اليكم لاعادة النظر فى هذه التعليمات تحقيقا لترشـــــيد النفقات الحكومية وتخفيفا للاعباء المالية والنفسية عن العاملين على هذه السيارات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحـــترام ،

تحريرا فى ١٩٩٧/٥/١٤

اعضاء اللجنـــة النقابيـــــة

١- [illegible]
٢- [illegible] ١٩٩٧/٥
٣- [illegible] ٥/١٤
٤- ناصر [illegible]
٥- [illegible]
٦- [illegible] ٩٧/٥/١٥
٧- [illegible]

وثيقة رقم (٣٨)

رد مجلس الوزراء على الكاتب بشأن المخاطر المحيطة بالعاملين بالجهاز

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٧٨٥
١٩٩٧/٤/١٧

جمهورية مصر العربية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

السيد / عبد الخالق فاروق

عضو اللجنة النقابية للعاملين

بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة

تحية طيبة وبعد ،

ايماءا الى البرقية المرسلة منكم وآخرين بشأن وجود شروخ فى الادوار السفلى بمبنى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة مما يهدد حياة ألفين موظف للخطر .

نحيطكم أنه تم قيام منطقة الاسكان بحى مدينة نصر بمعاينة المبنى على الطبيعة ولم يتبين وجود أى مظاهر خلل واضحة به .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،

رئيس الادارة المركزية
لامانة خدمة المواطنين
واتجاهات الرأى العام

(توقيع)

٩٧/٤/٧
/١

وثيقة رقم (٣٩)

التقرير الهندسى لحى مدينة نصر يكذب إيدعاءات قيادت الجهاز بشأن وجود شروخ فى مبنى الجهاز

بسم الله الرحمن الرحيم

محافظة القاهـــرة

حى مدينة نصـــر

مكتب رئيس الحى

٢٢ / ٩٧
١٩٩٧/٢/٤

السيد المهندس / مدير عام مكتب السيد الوزير المحافظ

تحية طيبـــة وبعـــد

بالاشـــارة الى الفاكـــس الـــوارد لنا بشـــأن البرقيـــة الـــواردة للسيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء من المواطن / عبد الخالق فاروق حسن وأخرين بشـــأن وجـــود شـــروخ بالدور السفلى بمبنـــى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بمدينة نصر .

برجـــاء التكرم بالاحاطة أنه بمعاينة المبنى ليوم الموافق ١٩٩٧/٢/٢٥م لم يتبيـــن وجـــود أى مظاهر خـــلل واضحـــة كما جـــاء بتقرير المعاينـــة المرفقـــة .

نرســـل برجاء الاطـــلاع والعرض على السيد الوزير المحافظ .

وتفضلوا بقبـــول فائـــق الاحتـــرام !!!

تحريرا فى ١٩٩٧/٢/٢٥م

جيهان

لواء / محمد شاه محمد فريد

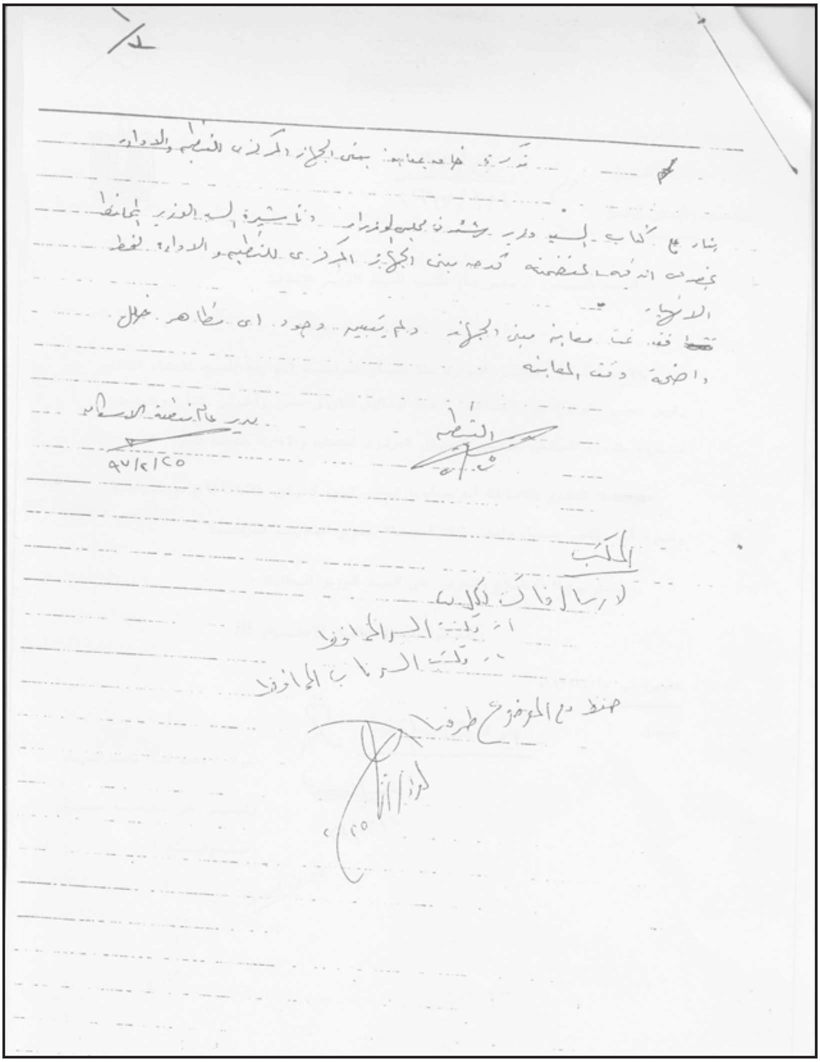
رئيـــس حى مدينـــة نصـــر

تـــوقيـــع /

٩٧/٣/٢

تابع وثيقة رقم (٣٩)

التقرير الهندسى لحى مدينة نصر يكذب إيدعاءات قيادت الجهاز
بشأن وجود شروخ فى مبنى الجهاز



تقرير خاص بمعاينة مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

بناء على كتاب السيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وتأشيرة السيد الوزير المحافظ بخصوص ما تضمنه من تصدع مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نحيط الأحياء .

تم الوقوف على معاينة مبنى الجهاز ولم يتبين وجود أى مظاهر خلل واضحة وقت المعاينة

مدير عام الشئون الهندسية

٩٧/٢/٢٥

المهندس

المكتب

لإرسال إفادات لكل من

١- مكتب السيد المحافظ

٢- مكتب السيد نائب المحافظ

حفظ مع الموضوع طرفنا

٢/٢٥

وثيقة رقم (٤٠)

مقال يكشف تجاوزات عاطف عبيد فى تعيين محمود أبو سديرة

هل يجوز أن يعين وزير وزيرا؟

عندما تختلط المعانى والحدود بين فئات الشعب المختلفة، يصبح من الضرورى على المثقفين والمتخصصين إعادة التذكير بالخطوط الفاصلة بين الحق والواجب وبين الخطأ والصواب. وتزداد أهمية دور المثقفين ورجال الفكر والقانون حينما نكتشف ان هذا التداخل والاختلاط يأتى فى أعلى مراكز المسئولية فى الدولة؛ حيث تتوه المسئوليات وتغتصب الصلاحيات والسلطات ويتعدى من هم أدنى فى سلم الترتيب الوزارى بالصلاحيات الدستورية التى نص عليها الدستور لرئيس الجمهورية دون منازع له فيها. وقد شهدت الفترة الأخيرة؛ وبحكم انشغال رئيس الجمهورية بمسئوليات جسام فى ادارة الصراع العربى- الاسرائيلى على ساحة واسعة للعمل الدبلوماسى العربى والدولى والإقليمى؛ تجرأ أحد الوزراء على صلاحيات وسلطات الرئيس التى نصت عليها المادتان (١٤١) و(١٤٣) من الدستور.

فقد نصت المادة (١٤١) من الدستور على أن «يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم» وهو مايختص به رئيس الجمهورية وحده دون سواه. فاذا بوزير الدولة للتنمية الادارية وقطاع الاعمال العام وشئون البيئة (عاطف عبيد) يقوم باغتصاب سلطات رئيس الجمهورية، ويقوم بتفويض رئيس قطاع بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة -والمعروف عنه ارتباطه به وبمجموعته بمركز معلومات مجلس الوزراء- بتولى اختصاصات رئيس الجهاز الذى تحدد مستواه بدرجة وزير فى قانون انشاء الجهاز رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤. ويكمن الخطأ فى هذا القرار فى صلب قانون التفويض نفسه الذى يشترط لصحة التفويض توافر عنصرين: الاول: ان التفويض لايجوز فى كل اختصاصات الأصيل؛ اى انه لايجوز ان ينص قرار تفويض د. محمود ابو سديرة فى كل اختصاصات رئيس الجهاز وإلا اصبح ذلك بمثابة «إحلال» محل الاصيل وهو مالا يصح قانونا. الآخر: ان قرار التفويض لايجوز ان يكون ممتداً فى نطاقه الزمنى والمعروف فقها وقضاء ان قرار التفويض محكوم بفترة زمنية ولايصح ان يكون مؤبداً او مطلقا. وماجرى فى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة منذ الخامس عشر من فبراير الماضى يعد نموذجا لظاهرة آخذة فى الاتساع تعكس حالة من حالات اغتصاب السلطة وتفكك جهاز الدولة وتعدى بعض الوزراء لحدودهم القانونية والدستورية.

عبدالخالق فاروق



مراسيل

تابع وثيقة رقم (٤٠)

مقال يكشف تجاوزات عاطف عبيد فى تعيين محمود أبو سديرة



عاطف عبيد يغتصب سلطات الرئيس

عبد الخالق فاروق

القانون ينص على أن تعيين رئيس جهاز التنظيم والإدارة من حق الرئيس.. ولكن!!

تعدى د. عبيد على السلطات الدستورية للرئيس غير مقبول سياسيا ودستوريا!!

الكذب الحلال على زوجتك وإسرائيل:

تابع وثيقة رقم (٤٠)

مع الناس

مشكلة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

فى عيد الطفولة .. هل يعيد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فتح الحضانة ؟! فأكثر من ١٥٠ عاملة بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة لهم مشكلة يعقدها الجهاز .. ولا يفكر فى حلها .. فمنذ أكثر من ١٥ سنة فتح الجهاز فى الدور الأرضى بالمبنى دار حضانة لابناء العاملات .. كان بها أكثر من ٥٠ من أبنائهن .. وكانت قائمة الانتظار أكثر من مائة طفل .. مما ضاعف الانتاج فى الجهاز بما حققه للعاملات من استقرار نفسى .. فوجئت العاملات بعد زلزال اكتوبر ١٩٩٢ بقرار من ادارة الجهاز بالغاء دار الحضانة .. بلا سبب مقنع .. مما [illegible] الكثيرات من الباحثات والمبرمجات والمخططات ومحللات النظم والمهندسات بالتقدم للحصول على أجازة بدون مرتب لرعاية اطفالهن وبعضهن يتكبد مشاق ايداع اطفالهن لدى دور حضانات فقيرة المستوى بعيدة أو لدى الاقارب وفى كل الاحوال .. تتحمل العاملات من القلق على أطفالهن بما يؤثر سلبيا على ادائهن الوظيفى وانتاجهن .. بعد الاستقرار الذى استمر سنوات فى حضانة الجهاز عالية المستوى .. وهم الآن يستغيثون بكل المسئولين فى مصر .. وبكل المهتمين بقضايا المرأة والطفل الذى نحتفل بأعياده فى هذه الايام .. ان يعيد الجهاز افتتاح الحضانة مع ضرورة تأكيد تنفيذ قوانين رعاية الامومة والطفولة والتعامل بقسوة مع الذين يضعون العقبات والعراقيل امام استقرار المرأة العاملة المصرية .. وأمام سعادة أطفال مصر .. قادة الغد .

سيد شحم

الجمهورية ٢٤/١١/٩٦

رسالة إلى محافظ القاهرة !

سكان شارع شبرا يشكون الفوضى والقمامة

ظل سكان شارع شبرا يحلمون بنظام ونظافة شارعهم بعد افتتاح خط مترو الانفاق ولكن [illegible] تبخرت فقد احتل

من معهد بلقطر الأزهرى الغربية [illegible]

سيد شحم

٩٧/٤/٧ [illegible]

رسالة إلى رئيس الوزراء :

حضانة أبناء العاملين بالتنظيم والادارة.. متى يعاد فتحها ؟

أغلقت دار حضانة أبناء العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى أعقاب زلزال اكتوبر عام ١٩٩٢ بزعم وجود شروخ فى الأدوار السفلى لمبنى الجهاز.. والتى توجد بها الحضانة

وفى عام ٩٦ طالبت العاملات بإعادة افتتاح الحضانة بعدما تبين عدم وجود شروخ بالمبنى. ولكن امانة الجهاز أكدت وجود شروخ، ممايعرض سلامة الاطفال للخطر

يقول أعضاء اللجنة النقابية أرسلنا برقية إلى رئيس الوزراء فى ٩٦/١١/٢٦ لتشكيل لجنة محايدة لمعرفة حقيقة الشروخ لأن وجودها فى الدور السفلى يهدد كل العاملين بالجهاز فأحالهم رئيس الجهاز للتحقيق.. دون اخطار الاتحاد العام لنقابات العمال قبل اجراء التحقيق ويطالبون بإعادة افتتاح دار الحضانة بعد التحقق من عدم وجود شروخ وأخطار على المبنى

..وإلى وزير التموين :

تابع وثيقة رقم (٤٠)

أهالى ١٩٩٦/١١/٦

العدد ٧٩٠

الام إلى عمارتنا مع أن طول الوصلة أقل من ٣ أمتار بقطر ٣ بوصة.

نناشدكم إعادة تقدير هذه التكلفة التى نرى أنها مبالغ فيها وفوق طاقتنا. كما نناشدكم سرعة إدخال المياه إلى عمارتنا رفقاً بصحة أطفالنا.

عبد الرحمن محمد فهمى
مسئول مجلس إدارة العمارة

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

قامت إدارة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإلغاء دار الحضانة بالجهاز مما أضر بالأمهات وأولادهن. لذا فإنهن يتوجهن إليكم بمطالبات بضرورة إعادة دار الحضانة.

عن العاملات والعاملين بالجهاز
عبد الخالق فاروق

إلحقنا يا دكتور جنزورى

منذ تولي الدكتور الجنزورى رئاسة مجلس الوزراء وهناك جهود ملموسة تجرى من أجل تنظيم موارد الدولة، ووقف الاستنزاف والإفراط فى الانفاق الحكومى البذخى لصالح الانشطة الاستثمارية والانتاجية الحقيقية.

لكن ما يجرى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مخالف لذلك تماماً حيث نشاهد مظاهر اسراف وبذخ لا مبرر لها. مثل ما حدث من إسناد الأمر المباشر لمقاول من باطن هيئة الأبنية التعليمية بمبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه لتكسية حوائط حمامات الجهاز (٢٠٠ حمام) بالسيراميك وكذلك تحطيم سلالم المبنى كله ووضع سلالم رخام بدلا منها وكذلك ٨٠,٠٠٠ جنيه لعمل قواطع خشب مزلية للمبنى التابع للجهاز فى شارع عدلى بعد تخريبه وكان يحتوى على أفضل قاعتى تدريب على مستوى أجهزة الدولة المختلفة، وغيرها كثير.

إننا باسم العاملين بالجهاز نطالبك بالتحقيق من خلال لجنة محايدة تحقق فيما نقول بعد المعاينة على الطبيعة.

عبد الخالق فاروق
باحث اقتصادى وعضو اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز

وثيقة رقم (٤١)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز
القيد : ١٨٢ ٨
التاريخ : ٨/٣/١٩٩٧

السيد الاستاذ / السيد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

تحية طيبة وبعد ،

اتشرف بالإحاطة ان السيد / عبد الخالق فاروق حسن وآخرين من اعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تقدموا ببلاغ فى صورة برقية تلغرافية الى السيد الاستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء طالبوا فيها بالتدخل لاخلاء مبنى الجهاز حيث تتعرض حياة الفى موظف للخطر لوجود شروخ فى الادوار السفلى بالجهاز فى الوقت الذى اثبتت فيه المعاينه الهندسية للمبنى من قبل السلطات المحلية على مستوى حى مدينه نصر عدم صحة هذا الادعاء " ومرفق صورة التقرير الهندسى عن المبنى " بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٥ .

ولما كانت البرقية المشار اليها لم تكن مستنده الى وقائع صحيحة حيث جاء التقرير الفنى يناقضها فضلا عن تقارير مثيله سابقة وكلها تاكد سلامة المبنى وقد احدثت هذه البرقية نوع من الذعر بين العاملين بالجهاز مما ادى الى تعطل سير المرفق العام فضلا عن ان هذه المسالة تدخل فى صميم العمل الإدارى والتنفيذى بالجهاز .

فقد ارتأى الجهاز ان يحيل الموضوع للنيابة الإدارية للتحقق من وجود مخالفة فى هذا السلوك من عدمه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالإنابة
<< دكتور محمود عبد الرحيم ابو سديره >>

وثيقة رقم (٤٢)

اللجنة النقابية
للعاملين
بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

القيد :

التاريخ : الزميل / محمد عبد الخالق فاروق

تحية طيبة وبعد ،

برجاء التفضل بالإحاطة بأنه قد تقرر عقد إجتماع طارئ للجنة النقابية ليوم الأربعاء الموافق ٢ /١٩٩٧/٤ الساعة الواحدة ظهراً بمقر اللجنة بمجمع الخدمات وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالى : -

- مناقشة ما سبق نشره بجريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦.
- مناقشة ما سبق نشره بجريدة الدستور اليوم الأربعاء ١٩٩٧/٤/٢.

حيث رأى المكتب التنفيذى للجنة أن ما تم يعتبر خروجاً عن ميثاق الشرف النقابى حيث لم يتم أخذ رأى أعضاء اللجنة النقابية قبل النشر.

أمين عام اللجنة
(الشحات عبد الهادى)
٢/٤

رئيس اللجنة النقابية
(حسن أحمد خليل)
٩٧/٤/٢

تابع وثيقة رقم (٤٢)

اللجنة النقابية
للعاملين
بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

« بيــــان »

إن مجلس إدارة اللجنة النقابية هاله ما كتبه أحد أعضاء اللجنة النقابية بجريدة الدستور بعددها الصادر فى ١٩٩٧/٣/٢٦ مما يشكل واقعة اعتداء على مجلس إدارة اللجنة النقابية والعاملين بالجهاز . ويمس سلطة الجهاز ورئاسته . مخالفاً بذلك ميثاق الشرف النقابى . ويلحق الضرر بالعلاقة الوطيدة بين اللجنة النقابية وقيادات الجهاز .

إن ما نشر يشكل فى صحيح القانون إهانة علنية للسلطة الإدارية بالجهاز . وإخلال بالاحترام الواجب للقيادات وفقاً لسلطاتهم المحددة قانوناً .

لذلك يجب أن يواجه هذا العضو بتهم ازدراء والحط من كرامة أحد أجهزة الدولة والنيل منها بصورة علنية مخالفاً بذلك قانون النقابات العمالية .

إن أسلوب التطاول والتهجم والتشهير والتجريح من أحد أعضاء اللجنة هو أسلوب عقيم يستهدف إثارة الفوضى وإشاعة الاضطراب وإشعال الفتن وتفتيت وتمزيق كل جهد تقوم به اللجنة من أجل صالح العمل والعاملين .

إن مجلس إدارة اللجنة ومجتمع العاملين بالجهاز يرفض هذا العبث . ويستنكر ما قام به هذا العضو بهذا الاستخفاف على صفحات الجرائد .

وإذ يؤكد مجلس إدارة اللجنة النقابية احترامه لكافة قيادات الجهاز والعاملين به . وثقته فى نزاهتهم وسلامة قراراتهم التى تستهدف الصالح العام .

فقد قرر إخطار مجلس إدارة النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية لاتخاذ ما يلزم لدرء هذا التعدى ومحاسبة المسئول عنه لخروجه على ميثاق الشرف الأخلاقى للعمل النقابى :

أولا : سحب الثقة منه .

ثانيا : عرض أمر فصله على الجمعية العمومية للنقابة العامة فى أول انعقاد لها .

والله الموفق .

وثيقة رقم (٤٤)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٢٤٦) لسنة ١٩٩٧

باسناد بعض الاختصاصات لوزير الدولة للتنمية الادارية

—

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بانشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٧٨ بتحديد تبعية بعض الاجهزة والمجالس والهيئات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٥ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٧ .

قرر

(المادة الأولى)

يتولى السيد الدكتور / محمد زكى أبوعامر وزير الدولة للتنمية الادارية ممارسة سلطات واختصاصات رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المنصوص عليها فى القانونين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٦٤ و٤٧ لسنة ١٩٧٨ وغيرهما من القوانين واللوائح .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ربيع الاول سنة ١٤١٨هـ
الموافق ٣١ يوليـة سنة ١٩٩٧م

(حسنى مبارك)

صورة مرسلة الى السيد / رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة
المستشار
(طلعت حماد)

تعريف بالمؤلف

التعريف بالمؤلف

- ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧م.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٧٩م.
- حصل على ليسانس الحقوق ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٩٢م.
- حصل على دبلوم فى القانون العام ـ جامعة القاهرة ـ عام ١٩٩٧م.
- حاصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة بطوكيو ـ اليابان عام ١٩٨٩ م.
- عمل باحثًا اقتصاديًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام.
- وعمل باحثًا اقتصاديًّا بمكتب رئيس الوزراء المصرى.
- وعمل باحثًا اقتصاديًّا بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.
- وعمل خبيرًا اقتصاديًّا بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
- يعمل الآن كاتبًا صحفيًّا وخبيرًا فى الشؤون الاقتصادية والاستراتيچية.
- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣م عن كتابه «النفط والأموال العربية بالخارج».
- وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢م من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا عن كتاب «النفط والأموال العربية فى الخارج».

- وحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية عام ٢٠١٠ عن كتابه «كم ينفق المصريون على التعليم»

مؤلفاته

١ـ اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام ١٩٨٤ م.

٢ـ «مصر وعصر المعلومات» ـ طبعة أولى ـ صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١م.

٣ـ «اختراق الأمن الوطنى المصرى»، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ م.

٤ـ «أوهام السلام» ـ طبعة أولى ـ صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ م.

٥ـ «التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر»، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ م.

٦ـ «النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ ـ ١٩٩٥»، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩٧ م.

٧ـ «أزمة الانتماء فى مصر» (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ م.

٨ـ «أزمة النشر والتعبير فى مصر»، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ م.

٩ـ «أوهام السلام» ـ طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ـ صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ م.

١٠ـ «مصر وعصر المعلومات» ـ طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ـ صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ م.

١١ـ «أبو زعبل ١٩٨٩» صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ م.

١٢ـ «اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ م.

١٣ـ «الموازنة العامة للدولة.. وحقوق الإنسان»، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ م.

١٤ـ «النفط والأموال العربية فى الخارج» ـ صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ م.

١٥ـ «اقتصاديات الإدارة الحكومية» صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣ م.

١٦ـ «الاقتصاد المصرى.. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة»، دار المحروسة ٢٠٠٤ م.

١٧ـ «البطالة.. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة» صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ م.

١٨ـ «المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى» صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ م.

١٩ـ «مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤ م.

٢٠ـ «هموم مثقف.. فى وطن مرتبك»، مركز يافا للدراسات، ٢٠٠٥ م.

٢١ـ «الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك»، مركز زايد، الإمارات العربية ٢٠٠٥ م.

٢٢ـ «عشرون كتابًا فى كتاب» صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥ م.

٢٣ـ «اقتصاد المعرفة العربى.. مشكلاته وأفق تطوره»، مركز زايد، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥ م.

٢٤ـ «الفساد فى مصر.. دراسة اقتصادية تحليلية» دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٦م.

٢٥ـ «احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط» دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٥م.

٢٦ـ «انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر»، مركز يافا للدراسات، القاهرة ٢٠٠٦ م.

٢٧ـ «مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر»، مركز يافا للدراسات، القاهرة ٢٠٠٦م.

٢٨ـ «عريضة اتهام ضد الرئيس»، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ م.

٢٩ـ «جذور الفساد الإدارى فى مصر.. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢ ـ ٢٠٠٢» صادر عن دار الشروق ٢٠٠٨ م.

٣٠ـ «كم ينفق المصريون على التعليم»، صادر عن دار العين، ٢٠٠٨ م.

٣١ـ كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى، دار العين، ٢٠١٠ م.

٣٢ـ «اقتصاديات الفساد فى مصر.. كيف جرى إفساد مصر والمصريين» صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١.

٣٣ـ «الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك» صادر عن المركز العربى الدولى للإعلام ٢٠١١.

٣٤ـ «اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر.. كيف نبنى نظامًا عادلًا للأجور» القاهرة، صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١.

٣٥ـ «عريضة اتهام ضد الرئيس» طبعة مزيدة ومنقحة صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

٣٦ـ اقتصاديات «الحج» و«العمرة».. كم ينفق المصريون على «الحج» و«العمرة» صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

٣٧ـ «كيف نعيد بناء جهاز الأمن» مع آخرين صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

٣٨ـ «قراءة تحليلية فى المشهد الانتخابى والسياسى المصرى وسيناريوهات المستقبل» مع آخرين صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

٣٩ـ «اقتصاديات الرعاية الصحية.. ومستقبل الفقراء فى مصر» كم ينفق المصريون على الصحة صادر عن مكتبة الشروق الدولية ٢٠١٣

٤٠ـ «اختيارات صعبة».. سيرة ذاتية وموضوعية (الجزء الثالث).

٤١ـ الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية.

له تحت الطبع

٤٢ـ القضاء المصرى وأزمة حقوق الإنسان وحرية الصحافة فى مصر، مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامى ٢٠١٤.

٤٣ـ «اختيارات صعبة».. سيرة ذاتية وموضوعية (الجزء الأول والثانى).

٤٤ـ مال الحكومة السايب محاولة لتقدير قيمة الأصول والممتلكات الحكومية.

(علاوة على عشرات المقالات الصحفية والدراسات التحليلة المنشورة)

طبع بمؤسسة بسطرون
٠١٢٢٩٣٠٠٠٢٩